اللوبي

اليهود وسياسة أميركا الخارجية

ترجم بإشراف

الدكتور محمود زايد

إدوار تيفنن

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

بيروت ـ لبنان

تلفون ـ ٨٢٤٣١

فاكس ـ ٨٦٥٤٠٧

تلكس ـ ٢٢٦٦١

الطبعة الثالثة

١٩٩٠م ـ ١٤١٠هـ

تمهيد

في ربيع عـام ١٩٨٤ زرت آيـري. ل. دولنـزن مـدير المنظمـة الـصهيونية العالميـة، ورئـيس الوكالة اليهودية في مكتبه بتل أبيب. وأذكر أنّه مال على طاولته آنذاك، وسألني هامساً كما لو كان يدبر مؤامرة: «ترى هل هم في مثل ما يزعمون من قوة؟» هذا السؤال الجيد هـو الذي حملني على الشروع في إعداد كتابي هذا منذ أكثر من عام. وكانت فكرة كتابته قد راودتني خلال حديث لي مع صديقي ستيف شوارتز وهو محام ومقاول في نيويورك معني بسياسة أميركا الخارجية ومطلع عليها.

وخلال الحديث ورد السؤال عما إذا كان اللوبي قوياً كما يقول: الجميع (وحتى أفراد اللوبي أنفسهم) ومكنا عندئذ قد تطرقنا إلى المعركة الّتي جرت في مجلس الشيوخ ١٩٨١ حول اقتراح إدارة لرئيس ريغن بيع خمس من طائرات اليهودية الأمريكية قد قاومت بشراسة وبتشجيع من حكومة مناحيم بيغن إجراء هذه الصفقة وسط حملات في صحف العاصمة، ومن جانب رؤساء سابقين للولايات المتحدة تتهم قد بلغ من القوة حداً جعل «العلاقة الخاصة» بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تخرج السياسة الأميركية في الشرق الأوسط عن مسارها. وكانت هناك حملات معاكسة تذيع أن رائحة السامية (مناهضة السامية) تفوح من هذا الانتقاد الصهيونية.

وتساءلنا كيف تحولت مناقشة الشرق الأوسط إلى تبادل للشتائم والإهانات وعما يعنيه أن يكون «لوبي» ما بالغ النفوذ في نظام سياسي تعتبر المناقشات فيه حول «المصالح الخاصة» أميركية الطابع والتوجه شأنها شأن «الوثيقة الاتحادية» الّتي تضمن لمثل تلك «الفئات الحزبية» دوراً أساسياً في النظام الدستوري للولايات المتحدة الأميركية أليس ذلك ما يفترض أن تفعله «اللوبيات» أو الفئات الضاغطة وهو التأثير في السياسة؟ ثم هل «اللوبيات» اليهودية هي وحدا البالغة القوة؟ وكيف يتسنى لمجموعة بشرية لا يزيد عدد أفرادها عن ستة ملايين أميركي أن تبلغ هذا الحد من التأثير السياسي؟ وهل أن مصالح الولايات المتحدة الأميركية

ومصالح إسرائيل هي مصالح واحدة؟ وهل في مقدرة اليهود الأميركيين أن يدعموا إسرائيل وأن يعارضوا سياسات حكومية إسرائيلية معينة في آن؟ واتفقنا على أن الإجابات على هذه الأسئلة يمكن أن توضع في كتاب.

لقد تبين لي في بحثي التمهيدي أنّه بالرغم من أن قضية التأثير اليهودي في صنع أو عدم صنع سياسة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط قضية يكثر الحديث عنها في أنحاء مختلفة من واشنطن فإن قلة ما كتب عنها تدعو إلى الدهشة.

فغالبية المعلقين تجدهم يحومون حول آثار «الصوت اليهودي» وحول «الأموال اليهودية» في السياسات الأميركية. وتميل التواريخ الدبلوماسية والمقالات السياسية حول الشرق الأوسط للإشارة بشكل عابر إلى انعكاسات «السياسات الداخلية» على سياسة الولايات المتحدة ثم تنتقل بسرعة إلى غيرها من الموضوعات. والقليل الذي كتب حول اللوبي اليهودي رديء أو متحيز من وجهة النظر العربية والإسرائيلية إلى حد غير جدير بالمطالعة بل أن بعض الناس يذهبون إلى حد إنكار جود اللوبي اليهودي.

من الواضح أنّه كانت هناك حاجة إلى نظرة جديدة إلى الموضوع. وقد عزمت على أن أحاول وضع هذا «الاهتمام الخاص» بالضغط السياسي في القرينة التاريخية الأوسع لتطور العلاقات الأميركية الإسرائيلية منذ قيام الدولة اليهودية في عام ١٩٤٨. فما هو دور الجماعة اليهودية الأميركية وزعامتها في هذه «العلاقة الخاصة» وكيف كانت مواقف اليهود الأميركيين حال الصهيونية وحيال إنشاء دولة إسرائيل؟

أن الإجابة على هذه الأسئلة ليست «اللوبي اليهودي» نفسه في حاجة إلى بعض التعديل. فالمسألة المطروحة هي نفوذ اللوبي المؤيد لإسرائيل. إذ كيف أصبح بالدرجة الأولى اللوبي المؤيد لإسرائيل اللوبي الهجومي الدائم والشامل الحضور والمؤثر في القضايا المتصلة بالشرق الأوسط، والذي يشير إليه رجال الكونجرس ببساطة بأنه «اللوبي». هذا كله نقطة الدائرة في بحثي.

لم ينكر إلا القليلون أنني كنت بصدد بحث جيد على أن المشكلة هي أنّه قيل لي مرة بعد مرة بأنه لن يتحدث إلي أحد. لأن الموضوع الذي أثرته موضوع حساس ودقيق وساخن

وحافل بالمخاطر سياسياً على جميع المعنيين به. ثم إن الزعماء اليهود ورجال اللوبي وأصدقاءهم وأعداءهم في الكونجرس يفضلون إبقاء هذا الموضوع طي الكتمان. وقيل لي إنني إذا ما اعتمدت الإنصاف كما ادعيت، فإن ذلك سوف يقودني إلى نقد إسرائيل والجماعات اليهودية، وأن أيسر نقد لهؤلاء من شأنه أن يدفع إلى اتهامي بأنني مؤيد للعرب أو معاد لإسرائيل أو إلى اتهامي بما هو أسوأ، ألا وهو أنني «عدو للسامية».

وكان لبعضهم وجهة نظر أكثر تشاؤماً. إذ حذرني موظفون سابقون في الخارجية الأميركية، وسفراء أميركيون سابقون في الدول العربية بأنه ليس في نيويورك ناشر واحد يمكن أن يقدم على نشر كتاب مثل كتابي هذا، وأن الموزعين سوف يرفضون توزيعه، أو أن جماعات من اليهود المحليين لا بدّ من أن يضغطوا على دور بيع الكتب لتنزل نسخ الكتاب عن رفوفها. ونبهني سفير سابق، وصفته منظمة يهودية أخيراً بأنه عضو أساسي في «المعسكر المعادي لإسرائيل» إلى أن المجموعات اليهودية سوف تعمد إلى شراء جميع نسخ كتابي إذا ما رأى النور، لمنع انتشاره وتداوله.

ومن الّذين تعاونوا بتحفظ توماس أ. داين، رئيس اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) وهي اللوبي الوحيد المعتمد في مجلس الشيوخ الأميركي ورأس الحربة كما يطيب للسيد داين أن يسميه، لدعم إسرائيل في واشنطن. وعاد نجاح هذه اللجنة عليها بالنقد من قبل كثيرين، وخاصة من جانب زعماء أقدم المنظمات اليهودية. وقد استقبلني داين مرات وأثبت في لقاءاته سخاءه وصراحته. كما استقبلني بعض معاونيه الأميركية الإسرائيلية الّتي أشرت إليها ومنهم سلف السيد دارين وخصمه موريس آميتاي. وقد تحدث إليّ جميعهم في صراحة حول تصاعد القوة اليهودية السياسية خلال العقدين السابقين، وحول التغيرات في السياسات الأميركية واليهودية الّتي أدت إلى تزايد تأثير اللجنة الأميركية الإسرائيلية في حسابات أميركا حيال العرب وإسرائيل.

ورحب زعماء يهود آخرون باستقصاءاتي، واعتبر بعضهم جلساتي معهم جلسات علاجية. على أن السنوات الست الّتي تولى فيها مناحيم بيغن رئاسة حكومة إسرائيل جعلت الكثيرين منهم يشعرون بالمرارة وبالإحباط والخيبة، لأن صورة إسرائيل اختلت عن الصورة الّتي كانت في أذهانهم، كما أن اجتياح إسرائيل واحتلالها لبنان بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ جعلت بعض

أكثر المؤيدين لإسرائيل والمتعاطفين معها في داخل وخارج الجماعة اليهودية يشعرون أنهم خدعوا. وأبدى قلة منهم الرغبة في تسجيل تحفظاتهم. أما أكثرهم فقد كانوا على استعداد لمناقشة نتائج سياسات بيغن وآثارها على مستقبل إسرائيل بصورة غير علنية. وكان حصيلة ذلك عدداً من الاقتباسات غير المنسوبة إلى أصحابها.

ومهما يكن من أمر فإن رغبة هؤلاء في أن يتحدثوا وعدم رغبتهم في أن تعلن أسماؤهم جزء من القصة وهي كذلك رد على المسألة الّتي طرحها آري دولزن: وهي أن لدى اللوبي من القوة ما يكفي لنشر الخوف بين المخالفين له أو المعارضين له في أرفع مراتب الحكومة الأميركية والجماعة اليهودية الأميركية.

أما نتائج هذه القوة أو ما تميل اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة إلى وصفه «بالعضل اليهودي» بالنسبة إلى إسرائيل، والسياسة الأميركية الخارجية في الشرق الأوسط وبالنسبة إلى جماعة اليهود الأميركيين فأن ذلك شأن آخر وجزء آخر من القضية.

إن في هذا الكتاب حصيلة ما يقرب من مائتي مقابلة في الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل ونتاج ثلاث سنوات من المطالعة والنقاش والكتابة والمراجعة.

لقد ندد أشد المعادين للوبي بنشاطاته بوصفها مثلاً على «التأثير الخارجي» في صنع سياسة أميركا الخارجية. لكن على العكس من هذا فإن قصة دور اللوبي المتعاطف مع إسرائيل في النظام السياسي الأميركي قصة أميركية تماماً وأميركية في الواقع وإلى حد جعل الزعماء الإسرائيليين، ومنهم الزعيم الصهيوني البارز دولزن في حيرة من أمر مصدر قوة اليهود في الولايات المتحدة شبيهة بحيرة نظرائهم في العرب. وهذه القصة هي كذلك قصة النظام الأميركي وكيف يعمل ويسير صوب الأسوأ أو الأفضل، وكيف أن مجموعة واحدة تمكنت من أن تستخدم هذا النظام لخدمة مصالحها الخاصة (وليس دائماً لخدمة مصالح إسرائيل).

وهي قصة كانت قد بدأت قبل قيام إسرائيل بزمن بعيد، يوم كان إنشاء دولة يهودية حلماً غريباً يراود نفراً من محركي السياسة الأوروبية في القرن التاسع عشر. وأغرب ما في الأمر أن هذا الحلم لم يكن يحظى إلا بتأييد قليل من يهود أميركا.

إداورد تفنان ١٩٨٦

المقدمة

قبل أن توجد إسرائيل كدولة وجدت كلوبي سياسي أولاً في عواصم أوروبا ثم في واشنطن. وكانت الصهيونية حلماً رومنطيقياً في خيال نفر من منظري أو إيديولوجي القرن التاسع عشر في أوروبا ، اتفقوا على أمر واحد فحسب: هو أنّه لكي يعيش اليهود حياة «طبيعية» في عالم معاد للسامية ، لا بد لهم من قيام «دولة يهودية».

وقد سعى الزعماء الصهاينة دون كلل أو فتور إلى إقناع العالم بمساعدتهم في تحقيق هذا الحلم. على أنهم قوبلوا بالعداء والشك. وكان على رأس أكثر الّذين شكوا في سعيهم وعارضوه زعماء اليهود في أميركا.

وكان المؤسس والمحرك الأول «للصهيونية السياسية» الصحفي النمساوي المعروف الذي كان يقيم في فيينا وهو تيودور هرتزل. وكان والده يعمل في صناعة الملابس. وكالكثيرين من اليهود ذوي الجذور البورجوازية ، كان تيودور هرتزل الذي نال شهادة دكتوراه في القانون الروماني والذي فشل في أن يكون كاتباً مسرحياً يهودياً مندمجاً ، وعليه فإنه لم يحصل على تربية يهودية ، ولم يكن يعنى بالدين ولا بالشؤون اليهودية. وفي عام ١٨٩٣ تغير هذا عندما انتخب كارل لوغر محافظاً لمدنية فيينا على أساس عدائه لليهود.

وفي العام التالي تركز تفكير «المخبر الصحفي» من جديد في مستقبل يهود أوروبا وذلك حين ذهب إلى باريس مراسلاً لصحيفة يومية تصدر في فيينا ، ليغطي أحداث محاكمة الضابط اليهودي الفرنسي الفريد دريفوس الّذي اتهم بالخيانة.

وعلى الرغم من أقوال دريفوس وبالرغم من دلائل برائته ، فقد أدين وحكم عليه بالسجن في «جزيرة الشيطان». وقد أحدثت قضيته خلافات وصراعات بين اليمين واليسار السياسيين في باريس في جو صحفي شديد العداء للسامية ووسط تظاهرات ضد دريفوس.

وأحدث هذا التفجر في الحقد على اليهود صدمة عميقة لهرتزل الذي بات مقتنعاً بأن العداء للسامية متأصل في المجتمع الأوروبي ، إلى حد لا يمكن معه لليهود الاندماج به.

واستنتج هرتزل أنّه لا حل «للقضية اليهودية» إلا بإقامة دولة يهودية. وكانت الفكرة المركزية في كتابه المشهور عن الصهيونية أن سبيل حل مشكلة اليهود في أوروبا هو في أن تطرح أولاً على أنا مشكلة سياسية دولية، ينبغي أن تناقش وتسوى بواسطة العالم المتحضر.

وكان هدف صهيونية هرتزل في أن يخرج اليهود من وضعهم كغرباء في العالم وأن يعيدهم إلى الوضع «الطبيعي» ضمن حدود دولة يهودية. فإذا كان عداء العالم لليهود ظاهرة طبيعي، فأن الصهيونية تزيل هذا الاستفزاز بتحويل اليهود إلى أمة وبذلك تصبح الصهيونية «صانعة السلام» في أوروبا.

وكما يقول هرتزبرغ في كتابه «الفكرة الصهيونية» فأن مفكري الصهيونية الأوائل قد أحدثوا ثورة في الفكر الصهيوني، حين ذكروا أن الحوار الأساسي لم يكن بين اليهود والله، بل بين اليهود وسائر أمم العالم. وقد حلت محل عقيدة اليهودي المركزية، الّتي تقول بأن الخلاص يحدث عند قيام المسيح، فكرة صهيون، ومفادها أنّه إذا قامت إسرائيل الجديدة فأنها سوف تهب اليهود الحرية السياسية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما وعد به التقدميون والمصلحون في القرن التاسع عشر العالم بأجمعه. وقد أضاف هرتزل إلى الحركات القومية الأخرى الّتي راودت أحلان المفكرين السياسيين في القرن التاسع عشر، وفي طول أوروبا وعرضها الحلم الصهيوني.

ومع هذا فقد كانت القومية اليهودية تختلف عن سائر حركات النضال من أجل تقرير المصير: ذلك أن الهوية اليهودية لم تكن تستند إلى أرض قومية قائمة، أو إلى لغة محكية. وعلى هذا فقد كان هرتزل زعيماً لأمة جديدة لا وطن لها. ولذلك فقد كان هدفه الأول السعي إلى إيجاد مكان لليهود يقيمون فيه دول ومالاً لتمويل الهجرة. وشرع هرتزل يوجه النداء إلى الأثرياء من يهود العالم. إلا أن هؤلاء وجدوا في رجلاً حالماً فردوه خائباً. حتّى إن جاكوب شيف أحد كبار الأثرياء في نيويورك، والزعيم البالغ النفوذ في المجتمع اليهودي الأميركي في نهاية القرن أعلم أن الصهيونية «نظرية عاطفية» لا مستقبل لها.

ووجد اليهود المتدينون هذه الفكرة منافية للطبيعة والمناطق إن لم تكن تجديفاً وكفراً، ورأوا أن الخلاص يكون في مجيء المسيح، وليس في الطموحات السياسية

للدكتور هرتزل الصحفي المشهور من فيينا. إذ كان الأولى له في عالم مثالي أن يسعى إلى الاندماج. ولم يشذ عن هذا الموقف من مشروع هرتزل زملاؤه الصهيونيون ومنهم آحادعام مؤسسة «الصهيونية الثقافية»، الّتي تصورت التقى آحادعام بهرتزل أو مرة في المؤتمر الصهيوني الأول الذي التأم في «بازل» عام ١٨٩٧، رأى فيه كما يقول لاكير مجرد محتال موثوق به، ونبه قراءة إلى أن «خلاص إسرائيل يكون على أيدي أنبياء لا دبلوماسيين».

وكان الأمر يحتاج إل مخادع ودبلوماسي دولي من الطراز الأول مثل هرتزل لطرح قضية الصهيونية على زعماء العالم. ومضى هرتزل ينتقل في أنحاء الأرض جيئة وذهاباً ويزور بلداً بعد بلد، مستغلاً علاقته وصداقاته بوصفه صحفياً شهيراً فاجتمع بالسلطان التركي وبقيصر ألمانيا وبملك إيطاليا والبابا في الفاتيكان، وبوزير المستعمرات البريطاني، وكان يتمتع بالقدر الكافي من الثقة بالنفس، وحماسة المستعمرات البريطاني، وكان يتمتع بالقدر الكافي من الثقة بالنفس، وحماسة الدعاة والقدرة على إنشاء العلاقات مما أحال فكرته إلى حلم يراود مخيلة مئات الألوف من يهود روسيا الذي وجدوا في الصهيونية السياسية ملجأ من ضراوة العداء للسامية، وأذاها في وطنهم الحالي.

وكان مؤسس الصهيونية يؤمن بأن كل شخص وفي مقدمتهم العقلاء من أعداء السامية لا بدّ في النهاية من أن يقر بأن الحل الذي أتى به هو الحل لمشكلتهم اليهودية. وفي عام ١٩٠٣ - قبل عام من وفاته المبكرة في سن الرابعة والأربعين - اجتمع هرتزل بوزير قيصر روسيا للشؤون الداخلية الكونت فياشسلاف بليف، الذي يحمله اليهود تبعة عدد من أفظع المذابح الدموية في تاريخ روسيا. وطلب هرتزل من بليف إقصاء اليهود عن فتيل السياسة الثورية الروسية، أن يرفع القيود عن نشاط اليهود في روسيا وأن يمنحهم معونة مالية للهجرة، وأن يسعى لدى السلطان العثماني كي يقطع لهم وعداً يسهل لهم إقامة وطن في فلسطين، الّتي كانت جزاءً من الإمبراطورية العثمانية.

غير أن الصهيونية ظلت حركة أوروبية وأعلن الحاخام ا. م. وايوز، مؤسس الصهيونية الإصلاحية الأميركية، الّتي هيمت على الحياة الدينية في الولايات المتحدة الأميركية في نهاية القرن باسم منظمته: «بأننا نعارض الصهيونية السياسية بحزم وإصرار.. ذلك أن صهيون ارث من الماضي ثمين.. ولكنه ليس أملنا في المستقبل.. أن أميركا هي صهيوننا».

وكان زعماء اليهود أمثال وايز وشيف يفضلون أن يمحوا مصالح أنصارهم، وجماهيرهم بإتباع خطى يهودي القرون الوسطى وهو يهودي البلاط المتمول من الّذين كانوا يعيشون على هامش المجتمع غير اليهودي، ويستطيعون التأثير فيه لمصلحة الجماعات الفقيرة والجاهلة الّتي كانوا يزعمون تمثيلها. وفي عام ١٩٠٦ عمد كبار زعماء الطائفة اليهودية في نيويروك إلى وضع إطار قانوني لمفهوم «يهودي البلاط» ودعي هذا الإطار «اللجنة الأميركية اليهودية». وكان من مهام هذه الجماعة أن تعالج المشكلات السياسية والاجتماعية الناجمة عن تدفق موجات اليهود المهاجرين من أوروبا في أواخر القرن. كما كان عليها أن تسعى إلى أن يتولى أمثالها من اليهود الأميركيين المتميزين بتحضرهم وثقافتهم وبثروتهم وبتغلغلهم في المجتمع الأميركي، شؤون حياة اليهود في أميركا.

وتبين لليهود من المهاجرين الجدد أن أنسباءهم، وأقرباءهم من الألمان غامضون غموض بروتستانت «الشارع الخامس» في نيويورك، الذي كان اليهود الألمان يتعاملون معهم. ولم يكن هؤلاء اللاجئون من المذابح، الّذين يعيشون في ضاحية قريبة من الجانب لشرقي المخفض في ضاحية قريبة من الجانب الشرقي المنخفض في نيويورك تعج بسكانها قد أفادوا من ليبرالية أوروبا الّتي عمت في القرن التاسع عشر. فقد عملوا في مواقع إقامتهم المحتشدة على بناء مؤسساتهم الخاصة بهم في عزلة عن بلدهم وعن العالم وفي أحيائهم المنغلقة (الجيتو)، ومع شعورهم الغريب بالأمان فإن الاضطهاد الذي عانوه في حياتهم عزز وعيهم بأنهم يهود. وعلى هذا فقد كانوا اليهود الأكثر استعداداً في أميركا للاستجابة إلى صهيونية هرتزل إلا أن غالبية يهود أميركا لم تستجب لدعواه، ولم تحفل بها أو تتحمس له.

وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى لم يكن عدد أنصار الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية يتجاوز العشرين ألفاً من بين مليوني يهودي أميركي ونصف المليون. وكان الصهيونيون في حاجة إلى زعماء لهم من أصحاب النفوذ في الساحة السياسية المحلية، لأن أعضاء اللجنة الأميركية اليهودية وزعماءها كانوا من أشد أعداء الصهيونية.

وفي عام ١٩١٢ قرر أحد المحامين اللامعين، والشهيرين في بوسطن وهو لويس دمبتز بارندايز بطريقة غامضة ومفاجئة أن يصبح صهيونياً وكان هذا المحامي ابن يهودي من براغ. وقد ولد في مدنية لويس في ولاية كانتكي ونشا فيها كما يقول هو نفسه بعيداً عن أي

صلة باليهودية وبتقاليدها. وترج بتفوق من كلية القانون بهارفارد وجمع أموالاً طائلة من ممارسة المحاماة في بوسطن ثم تفرغ للاهتمام بالدفاع عن المصالح العامة. وقد أثر في حياته حدثان اثنان: أولهما مساعدته في تنظيم إضراب في منطقة الألبسة بنيويورك عام ١٩١٠ وفي حي يهيمن عليه مهاجرو أوروبا الشرقية؛ وثانيهما حوار دار بينه وبين جاكوب دوهاس في عام ١٩١٢، وكان دوهاس ناشراً لصحيفة يهودية في بوسطن وواحداً من معاوني هرتزل السابقين.

والواقع أنّه عندما نجحت الصهيونية في اجتذاب براندايز إليها، فإنها حظيت بواحة من أبرز اليهود في أميركا بل بواحد من أبرز الرجال في الحياة الأميركية وبصديق مقرب من رئيس الجمهورية المقبل للولايات المتحدة وودرو ولسون. وقد رضي براندايز أن يكون رئيساً للحركة الصهيونية الأميركية الناشئة.

ومنذ عام ١٩١٤ حتّى عام ١٩١٨ كرسّ جزءاً كبيراً من وقته وجهده وماله في سبيل نشر كلمة الصهيونية في أرجاء أميركا. وعندما اعتنق الصهيونية كان في الخمسين من عمره ومثلثاً حياً على النجاح الكبير الذي يمكن لليهودي أن يحققه في أميركا وتمكن من أن يرفع من شأن الصهيونية الّتي قامت في أوروبا ونشأت في روسيا، وأن يبرزها على مسرح السياسة الأميركية وأن يسبغ عليها وجهاً أميركياً واضحاً. غير أن زعماء اللجنة الأميركية اليهودية واصلوا رفضهم الاقتناع حتّى إنهم تمكنوا من إقناع وودروا ولسون بأن لا يسند إليه منصباً وزارياً لأنه لا يمثل اليهود الأميركيين.

إلا أن براندايز أخذ يطوف على الجماعات اليهودية الأميركية، مؤكداً أن الانضمام إلى الحركة لا يمكن أن يضع ولاءات اليهودي موضع شك، بل أنّه على العكس هو العمل الوطني الوحيد الذي يستطيع اليهودي أن يقدم عليه. ومما أعلنه في خطاب شهير له ألقه عام ١٩١٥ في مؤتمر للحاخامين الإصلاحيين قوله:

«يجب أن لا يخطر ببال الأميركيين أن الصهيونية لا تتفق والوطنية. إن الولاءات المتعددة مرفوضة في حال عدم توافقها وانسجامها... إن كل أميركي يساعد على توطين اليهود في فلسطين، وإن كان يشعر انه لن يقيم فيها ولن تقيم فيها ذريته أبداً، هو في سلوكه هذا

إنسان أفضل وأميركي أفضل... وليس هناك تعارض بين الولاء لأميركا والولاء لليهودية. ثم إن الروح اليهودية النابعة من ديننا ، وتجاربنا روح عصرية في الأساس وأميركية في الأساس.... أن قوانين أميركا الأساسية تهدف إلى إحلال الأخوة بين الناس، وقد أصبحت هذه الأخوة القانون اليهودي الأساس عبر عن ألفين وخمسمائة عام من الزمن. إن المطلب الذي تصر عليه أميركا في القرن العشرين هو العدالة الاجتماعية ، وذلك ما كان اليهود يكافحون من أجله منذ أجيال. وقد أعدهم دينهم وما عانوه للديمقراطية الفعلية. والواقع هو أن الولاء لأميركا يفرض على كل أميركي يهودي أن يصبح صهيونياً».

وإذ أخذ براندايز يقود حركة الناشئة «المنظمة الصهيونية الأميركية» صار لحركة هرتزل فجأة صديق في البيت الأبيض، هو الرئيس ولسون. وعندما أختار ولسون براندايز عضواً في المحكمة العليا عام ١٩١٦ وجد نفسه ملتزماً بالتعاطف مع أهواء صديقه وميوله. وكان الصهيونية في الظاهر تلائم نظرية ولسون القائمة على تأييد حق كل شعب من شعوب العالم في تقرير مصيره.

إلا أنّه كانت هناك أيضا أسباب برغماتية سياسية وراء ذلك كله. قد كان اتحاد العمال الأميركي يناصر مبدأ الوطن اليهودي لأسباب لا دخل للمشاعر الإنسانية بها. فالمهاجرون اليهود كانوا منافسين أقوياء على فرص العمل بسبب تدني أجورهم. وعليه فإن الاتحاد الأميركي للعمال الذي كان يرئسه جومبر رأى أن أفضل طريقة لحل مشكلة العمال اليهود هو الدولة اليهودية. ووجد تيودور روزفلت مصلحة انتخابية له في دعم القضية اليهودية.

غير أن مناصرة وودرو ولسون للصهيونية كانت شأناً يتجاوز السياسة ، والنظريات السياسية ذلك أنّه كان ابن كاهن برسبتاري، كما كان يواظب على قراءة الكتاب المقدس يومياً. وعلى هذا فقد أثارت محنة اليهود فيه مشاعر العطف عليهم. وكما ذكر بيتر غروز في كتابه «إسرائيل في فكر أميركا» فلقد كان هناك تعاطف تقليدي وثيق مع حلم صهيون عند البروتستانت. ويورى عن ولسون قوله: «تصوروا ما ستقولون عني أنا ابن القس عندما أساعد في إعادة فلسطين لليهود».

إلا أن «مسيحياً صهيونياً» آخر هو الذي منح اليهود أملاً حقيقياً في العودة إلى فلسطين، ذلك هو آرثر بلفور وزير الخارجية البريطاني الّذي كان مسيحياً ورعاً ودارساً للتاريخ الروماني والتاريخ اليهودي. وكان تعبر أن إقدام الرومان على تهديم يهودا «واحدة ممن أكبر الأخطاء في التاريخ»، وكان تواقاً إلى تصحيح هذا الخطأ وكتابة وقائعه. وقد ظفر بلفور بمكانة كبيرة في تاريخ اليهود من خلال فقرة من رسالة بعث بها إلى الورد روتشيلد عام ١٩١٧ معلناً فيها: «أن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»، أي في الجزء الذي انتزعه البريطانيون من الأتراك، حلفاء ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. وكان لبلفور دوافعه السياسية لدعم الصهيونيون. ذلك أن بريطانيا كانت في أشد الحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة الأميركية، ومساعدة الروس لها في صراعها مع الألمان. وقد استطاع بلفور أن يقنع زملائه من الوزراء بأن الوقوف إلى جانب اليهود في مطالبتهم بوطن لا بدّ أن يكون دعاية بالغة الفائدة في أوساط يهود أميركا ويهود روسيا.

وكان إعلان بلفور هذا أول نصر عظيم في القرن العشرين، للصهيونية ولليهود المعذبين في روسيا، وذلك بعد عشرين عاماً من إعلان هرتزل برنامجه في أول مؤتمر صهيوني. وكانت العبارة المبهمة: «وطن قومي للشعب اليهودي» تبدو بمثابة معجزة. ولكن معجزة الصهيونية المقبلة هي منع لفئات المتنازعة بين صفوفها من أن تهدم الحركة من الداخل.

ولم تكد تمضي فترة قصيرة على إعلان بلفور حتّى برز الخلاف بين براندايز، وحاييم وايزمن الصهيوني الروسي الموالي للانكليز والذي أصبح أبرز وريث لهرتزل في رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية. وقد وصفه صديقه إسايا برلين الصهيوني والفيلسوف المعروف بجامعة أوكسفورد بأنه «ساحر سياسي لا يقاوم». ويعتبر وايزمن لذي كن قد جمع مالاً وفيراً من عمله كيميائياً في بريطانيا وكرس نفسه للحركة الصهيونية دن فتور أو كللك مسؤولاً عن كسب بتأييد أبزر السياسيين البريطانيين للقضية الصهيونية وكان قد التقى مع بلفور أول مرة عام ١٩٠٦ وتوثقت بينهما عرى الصداقة.

على أن وايزمن لم يكن صديقاً للويس براندايز. فبالرغم من أن الزعيم الأميركي براندايز استطاع أن يرفع من شأن الصهيونية ويسكبها احترام مواطنيه في الولايات المتحدة

فإنه لم يتمكن من أن يحظى باحترام الصهيونيين في أوروبا. فمهما كان يحدث عادة هو أن يكسب الحلم الصهيوني صورة صاحبه: فهرتزل رأى في الدولة اليهودية نسخة معدلة للنظام البرلماني في بريطانيا. ويبدو أن براندايز رأى في صهيون ما يشبه مدينة طوباوية من مدن نيو انجلند تقام في الشرق الأوسط. وعلى هذا قد حمل خصومه على الصهيونية الأميركية اتهموها بأنها تنتزع الإيديولوجية منن الصهيونية. ووصف وايزمن وسواه آراء براندايز بأنها «صهيونية بدون صهيون». على أن الموقف بارنديز ما يبرره، فقد كان مشرّعاً أميركياً برغماتياً يعتبر الخطب الطوال والمماحكات والمناظرات الإيديولوجية في المؤتمرات الصهيونية هدراً للوقت. وليس هناك من دليل على أن هذا الرجل الذي كان يعتبر الصهيوني الأول في أميركا قد فكر في الإقامة في فلسطين.

وحين وصل وايزمن إلى الولايات المتحدة الأميركية في عام ١٩١٢ لكي يساعد على إنشاء الجامعة لعبرية في القدس، كان صريحاً حيال أسلوب بارندايز في التنظير للصهيونية والدعوة لها. قال: «إنني لا أوافق على فلسفتكم الصهيونية» وخاطب الأميركيين مؤكداً: «أننا متباينون تمام التباين، وليس هناك من صلات أو جسور بين واشنطن وبنسك». وبدا أن يهود الوسط التجاري موافقون. وبعد شهرين من ذلك أدى تصويت الصهاينة الأميركيين إلى إخراج براندايز من وظيفته في المحكمة.

وعلى أثر ذلك ترك الحركة الصهيونية عشرات من أبرز اليهود لأميركيين الّذين كان براندايز قد أغراهم وجذبهم إلى الصهيونية، ومعهم زعيمهم. وكان بينهم فليكس فرانكفورتر، الذي عين يما يعد عضواً في محكمة العدل العليا وستيفن وايز وهو حاخام إصلاحي بارع ومحرك اجتماعي، وآبال هلل سلفر وهو حاخام إصلاحي آخر التجأ إلى كنيس غني في كليفلاند. ولم يكن مناهضو الصهيونية من أعضاء اللجنة لأميركية اليهودية بقادرين على أن يكتبوا أفضل مما قاله وايزامن لضرب النفوذ السياسي للحركة الصهيونية في الولايات المتحدة.

لم يبق أمام وايزمن من منافس على سيطرته على الصهيونية العالمية سوى فلاديمير زئيف جابوتنسكي الرجل الصلب الشديد المراس، الذي كان يرى أن أقرب طريق إلى

تحقيق الحلم الصهيوني هو هجرة جماعية لليهود الأوروبيين إلى فلسطين تواجه البريطانيين والعرب بأكثرية يهودية، وتضعهم حيال الأمر الواقع الذي يفضي إلى إنشاء دولة يهودية.

واقترح جابوتنسكي لمواجهة النقمة العربية المحتومة إقامة «سور حديدي» من القوة اليهودية العسكرية حول فلسطين. وفي حين أن وايزمن كان يعتقد بأن البريطانيين والعرب لا بدّ أن يقبلوا بالدولة الصهيونية في نهاية الأمر فإن جابوتنسكي كان يتوقع حدوث معركة.

ولم يكن يخامر جابوتنسكي شك في أن اليهود لن يكسبوا رضا العرب بخبرتهم الفنية وثقافتهم الأوروبية وأن العرب سوف يرفضون وجود اليهود، وعليه فينبغي معاملة العرب معاملة ليس فيها شفقة ولا رحمة. ولم ينكر جابوتنسكي حق العرب في فلسطين ولكنه اعتبره في المرتبة الثانية بعد الحق اليهودي. وكان يرى أن أمام عرب فلسطين بلداناً عربية أخرى يستطيعون أن يذهبوا إليها، أما اليهود فلا يوجد مكان يذهبون إليه».

وعندما عارض جابوتنسكي في عام ١٩٢٢ مشروعاً بريطانيا يهدف إلى إنشاء مجلس تشريعي في فلسطين يضم ممثلي السكان العرب، اضطر إلى الاستقالة من لمجلس التنفيذي الصهيوني. وبعد ذلك بثلاثة أعوام حاول أن يسقط وايزمن من زعامة المنظمة الصهيونية العالمية، ولكنه أخفق في ذلك. فما كان منه إلا أن اعتزل الحركة الصهيونية الرسمية وانسحب منها. وفي عام ١٩٣٥ أسس منظمته الصهيونية الرسمية وانسحب منها. وفي عام ١٩٣٥ أسس منظمته الصهيونية الجديدة الّتي عرفت أيضاً باسم الصهيونية التصحيحية. وزعم أنّه في سبيل تحرير الصهيونية من نظرية «الحد الأدنى»، ومن الاشتراكية الّتي تعتمدها الزعامات القائمة، وإعادتها إلى «المهمة الّتي تطغى على كل شيء وهي إنشاء دولة». غير أن الأمر الذي غفل أو تغافل عنه هو عدد اليهود. ذلك أن عدد المهاجرين ليهود إلى فلسطين في الانتداب البريطاني لم يتجاوز بين عام ١٩٢٠ و١٩٢٩ أكثر من ٧٧٠٦٣ شخصاً. وأشار إحصاء رسمي بعد عامين من ذلك أن عدد اليهود في فلسطين لا يتجاوز ١٧٥ألفاً، أي ما نسبته سبعة عشر في المائة من عدد السكان اليهود. ولم يكن محتملاً أن يصبحوا أكثرية. لكن هذا لم يمنع جابوتنسكي ومريديه من المضي في ستعيهم.

إن جابوتنسكي أو «جوبو» كما دعاه زملاؤه الصهاينة أكثر الناس إثارة للجدل في تاريخ الصهيونية. كان مراسلاً في البلدان الأوروبية لمجموعة من الصحف الروسية اليومية. إلا أن موهبته الكبيرة وعبقريته البارزة كانتا تتجليان في أنّه كان داعية للصهيونية، وكان في بداية الأمر يتبع نهج هرتزل الكلاسيكي، قبل أن يكون له نهجه المتصلب الخاص. أما الأهداف الأساسية للمنظمة الصهيونية الجديدة فكانت: «استعادة إسرائيل... وإحياء لغتها» ثم «إقامة دولة يهودية على ضفتي الأردن، وإحلال عدالة اجتماعية دون صراع بين الطبقات». وتصدى له خصومه، ووصموه بأنه «رجعي وبرجوازي» وكان في طليعة هؤلاء الاشتراكي المتحمس بن غوريون.

وكان بن غوريون قد هاجر من روسيا إلى فلسطين في عام ١٩٠٦، وأسهم في تأسيس حركة صهيونية عمالية في فلسطين، وأنشأ حزب العمل (ماباي) القوي سياسياً واقتصادياً. وبينما كان وايزمن يدير المنظمة الصهيونية العالمية، كان بن غوريون يعمل في لجنتها التنفيذية، ويرئس الوكالة اليهودية التي قامت بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مستعينة بأموال يهود العالم. وهذا النفوذ الذي حظي به بن غرويون جعله زعيم الصهيونية غير المنازع في فلسطين، والرجل الأكثر حظوة لدى «المؤسسة» في الدولة اليهودية قبل قيامها. والدليل على ذلك أن مهاجمة جابوتنسكي للاشتراكية وحزب العمل (وبن غوريون) أثارت الشارع.

وفي عام ١٩٣٦ تحول عداء التصحيحيين للعرب من الكلام إلى العمل حين تخلي أنصار جابوتنسكي المدجون بالسلاح عن السياسة الصهيونية الرسمية «بضبط النفس»، نحو السكان المدنيين من العرب. لقد خشوا أن تؤدي الاضطرابات الدموية الّتي قام بها العرب خوفاً من الهيمنة اليهودية الّتي كانت تتهددهم إلى فزع اليهود من الهجرة إلى فلسطين. ولهذا شنت عصابة الارغون وهي الجناح غير الاشتراكي من الهاغناه الذي يضم مؤيدي جابوتنسكي غارات انتقامية على المدنيين العرب. على أن الإرهاب اليهودي فشل في سحق المقاومة العربية وأدى بدلاً من ذلك إلى ازدياد عنف مقاومة العرب لليهود وصمودهم لهم.

ويذهب الصحفي الإسرائيلي سمحا فلابان إلى أن الارغون هي الّتي ابتدعت الأساليب الّتي اتبعت فيما بعد ضد اليهود مثل وضع المتفجرات في صناديق الخضار ونقلها إلى الأسواق وإلقاء المتفجرات على الحافلات.

ولم يكن جابوتنسكي الزعم الأعلى الأسمي والمفكر الايديولجي للارغون مرتاحاً لقتل النساء والأطفال العرب وطلب منهم تقديم إنذار مسبق للسكان العرب في المناطق المعرضة للغارات ولكن قادة العصابة لم يقبلوا طلبه واحتجوا بأن ذلك يعرض رجال العصابة للخطر.

ومع أن الصهيونيين الأميركيين كانوا بعيدين عن القتال الدائر في فلسطين، إلا أنهم لم ينجوا من المعارك الداخلية والمؤامرات. وكان الحاخام ستيفن وايز قد استولى على زعامة الفرع الأميركي في عام ١٩٣٥. ولم يلبث أن صار أوسع الحاخامين شهرة، وصديقاً للرئيس الأميركي فرنكلن روزفلت. وسرعان ما تمكن من أن يعيد إلى المنظمة الصهيونية الأميركية وضوح الرؤية، الذي كانت قد فقدته بعد أن اختفى منها على أثر فقدها لبرانديز. ولكن كان عليه أن يواجه السؤال الملح الضاغط ألا وهو: إلى أي مدى يترتب عل الأميركيين اليهود أن يذهبوا في سعيهم إلى إنشاء دولة في فلسطين، في وقت كان هتلر فيه يتهدد وجود اليهود الأوروبيين وبقاءهم؟ وكان جامعو التبرعات المالية في جميع أنحاء أميركا قد حجبوا الأموال عن الصهيونيين خشية أن ينفقوها في سبيل «السياسات الصهيونية» بدل أن تصرف على اللاجئين. لقد كان هؤلاء الصهيونيون مناهضين للنازية، ولكنهم كانوا أيضاً مناهضين للبريطانيين. فقد كانت القومية العربية تلاقي في بريطانيا مزيداً من التأييد وتحول دون نمو المجتمع اليهودي في فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني. وأسوأ من ذلك الأخبار التي وصلت ومفادها أن الصهيونيين الألمان كانا يساومون النازيين سعياً إلى إخراج أكبر عدد من ليهود من ألمانيا، مع ما يحملون من أموال كانت الحاجة ماسة إليها في فلسطين.

وكان وايز يثق في أن صلته الوثيقة بإدارة روزفلت لا بدّ أن تعينه في جهده لإنقاذ اليهود وإعادة توطينهم. كما كان على استعداد لأن يتجنب مقاومة العرب والبريطانيين لهجرة المزيد من اليهود واستقرارهم في فلسطين، وذلك بتحويل مسار هجرتهم إلى مستعمرة بريطانية مثل كينيا أو أوغندا. وكان هرتزل قد أثار هذه الفكرة، وهوجم من قبل «الصهيونيين المتزمتين» الذي كانوا يعتقدون بأن إقامة دولة يهودية خارج أرض إسرائيل التوراتية لا يتفق وأهداف الصهيونية الأصلية.

وشارك في الحملة على وايز منافسة الأول وزميله السابق تحت قياد براندايز الحاخام آبا هلل سلفر، الذي استعاد نشاطه في الحركة عام ١٩٤٠، وأخذ يحتج بأن مشروع إنشاء دولة يهودية في فلسطين لم يزل هدف الصهيونية الأول بصرف النظر عما يحدث في أوروبا. وأخذ على نفسه عهداً بأن يتصدى للقيود الّتي فرضها البريطانيون على هجرة اليهود إلى فلسطين. فألقى خطاباً حماسياً في اجتماع للمتبرعين لمشروعه عقد في كانون الثاني من عام ١٩٤١، وختمه بكلمات للثائر الايرلندي دانييل اوكنيل وهي: «الهياج، الايج، الهياج» وبصراحة الثائر الفرنسي دانتون: «الجرأة، ثم الجرأة، والجرأة دائماً».

وفي العالم التالي وفي مؤتمر للصهيونيين الأميركيين في فندق بلتيمور بمدنية نيويورك، سيطر المتطرفون من أنصار سلفر على المؤتمر وقرروا التخلي عن السياسة المرحلية القائمة على أساس إيجاد مجتمع يهودي في فلسطين في ظل حماية أميركية أو بريطانية، والضغط في سبيل دولة يهودية ذات سيادة. ولما شعر وايز، ووايزمن أن موقفاً هجومياً كهذا قد يسيء إلى الحركة بكاملها، وأعلنا أنهما يفضلان العمل التدرجي خطوة بعد خطوة، فيكون لليهود وطن تحت حماية ثم تكون لهم دولة مستقلة. إلا أنهما أخفقا في توجههما هذا بعد أن عمدت الحركة إلى اتخاذ موقف المواجهة، وتعهد سلفر بأن يحول «نادي» الصهيونيين ذوي النيات الحسنة والمواقف السياسية السلبية إلى خلية لبرنامج ثوري تؤيده الجماهير.

إلا أن جهوداً كانت تبذل للفوز بتأييد غير الصهيونيين. وكان بن غوريون قد فشل قبل مؤتمر نيويورك في محاولته للفوز بتأييد اللجنة الأميركية اليهودية الّتي ما برحت أعظم المنظمات اليهودية مكانة ونفوذاً في الولايات المتحدة الأميركية. وتحول الصهيونيون بسرعة إلى إسباغ ثوب رومانسي على منظمة «بئناي ـ بئرب» (لمناهضة الافتراء) وكانت منظمة أخوية يهودية، أنشأها اليهود الألمان عام ١٨٤٣. لكن عندما نشبت الحرب العالمية الثانية كان أعضاؤها من يهود أوربا الشرقية. وفي خلال العشرينات والثلاثينات تنامى في صفوف هذه المنظمة شعور موال للصهيونية، رغم أن زعماءها آثروا الابتعاد على الصراعات الدائرة بين الصهيونيين، والمناهضين للصهيونية من الأميركيين. إلا أن رئيس المنظمة في إبان الحرب العالمية الثانية وهو هنري مونسكي كان حريصاً على الابقاء على الشعور بالوحدة بين اليهود الأميركيين. وفي عام ١٩٢٤ اجتمع بوايزم ووايز وناحوم غلودمان، وهو يهودي ألماني

من رجال الثقافة، وكان قد أنشأ المؤتمر اليهودي العالمي في جنيف في عام ١٩٣٦ بطلب من وايز.

واستطاع غولدمان ووايز التغلب على تحفظات زملائهما، ووضعا خطة لعقد مؤتمر كبير لليهود الأميركيين، يدعم المشروع الصهيوني ويؤدي إلى عزل اللجنة الأميركية اليهودية المناهضة للصهيونية.

وفي شهر كانون الثاني من عام ١٩٤٣ التقى في بتسبرغ مندوبون عن اثنتين وثلاثين منظمة يهودية ليرسموا حدود الدور الذي سوف تنهض به اللجنة الأميركية اليهودية في عرض مطالب اليهود بعد الحرب، وفي المساعدة على إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين. وكانت النتيجة عقد مؤتمر أميركي يهودي يضم ستاً وأربعين جماعة يهودية، بينها لجنة متشككة لليهود الأميركيين. وكان هذا المؤتمر أكبر تجمع تمثيلي لليهود الأميركيين التأم في التاريخ إذ كان يضم مليوناً ونصف مليون من الأعضاء.

وعقد أول لقاء لهذا التجمع في شهر آب وبين صفوفه صهيونيون معتدلون يسعون إلى إحباط الهدف المتطرف وهو إنشاء «كومنولث يهودي»، وتركيز المساعي في دعم الصهيونية عبر البر والإحسان. وبادر سلفر إلى مهاجمة وايز، وأخذ يدعو المندوبين إلى دعم مقررات بلطيمور، مما أثار سخط مندوبي اللجنة الأميركية اليهودية، فغادروا مكان المؤتمر. إلا أن أعضاء المؤتمر تضامنوا مع سلفر، فخرج سلفر من الاجتماع الزعيم الجديد للصهيونيين الأميركيين، ومن ثم أخذ ينادي «بالدبلوماسية الصاخبة».

وبذلك أصبح لجماعة اليهودية الأميركية «لوبي يهودي» مكتمل النمو. وفي عام ١٩٤٣ أوجد سلفر عملية الضغط السياسي في واشنطن الّتي يقوم بها رجل واحد والتابعة للمنظمة الصهيونية الأميركية وسماها «مجلس الطوارئ الصهيوني».

وشرع سلفر في تعبئة اليهود الأميركيين في حركة جماهيرية يهودية. وأمر بتأليف لجان محلية لكل جماعة يهودية من الأمة. وصدرت من واشنطن تعليمات إلى الأعضاء تقول: «إن أول مهمة لكمّ أن تتصلوا اتصالاً مباشراً بالنائب أو بعضو مجلس الشيوخ المحلي...». وصدرت إلى المحرضين المحليين تعليمات بإعداد رسائل وبشن حملة برقيات ونماذج من رسائل إلى

رئيس الجمهورية الأميركية والأعضاء الفاعلين المثرين في الكونجرس لا ينقصان إلا توقيع المرسل.

وأقام مجلس الطوارئ الصهيوني هذا صلات بالجماعات البروتستانتيه. ونظمت مسرات ومظاهرات تدعو إلى إنشاء الدولة اليهودية. وفي عام ١٩٤٤، اتخذت اتحادات للعمال وجماعات كنسية وجمعيات زراعية، وأندية روتاري - مجموعات ثلاثة آلاف منظمة ليس فيها منظمة يهودية - قرارات مؤيدة للصهيونية، وأرسلت برقيات إلى الكونجرس.

وحين بلغ لجنة الطوارئ عند نهاية عام ١٩٤٥ أنباء عن خطة بريطانية من شأنها الإضرار بقضية الصهيونية احتل اللوبي الصهيوني ساحة «مديسون كسوير غاردن»، ونشر الإعلانات والشعارات وأرسل بالبريد مائتين وخمسين ألف بيان، وذلك في اليوم الأول وحده. وسارت مظاهرات في ثلاثين مدينة وافقتها حملة رسائل. وفي غضون يومين ألقى سبعة وعشرون عضواً في الكونجرس خطباً حول قضية فلسطين.

ولم يرق لرئيس الجمهورية الأميركية الجديد هاري ترومان تصرف ناخبيه اليهود هذا. أما روزفلت فقد كان يداعب زعماء الصهيونية عندما يستقبلهم، حتّى إذا خلا بمستشاريه للسياسة الخارجية والدفاع وافقهم بأن إقامة دولة يهودية في المنطقة سوف يكون بمثابة كارثة تحل بالمصالح الغربية.

وكان ترومان كذلك محاطاً بعدد من هؤلاء الرافضين لقيام دولة يهودية إلا أنّه بلغت الصهيونيين أنباء سارة عن اهتمام الرئيس البالغ بمشكلة المشردين. غير أنّه لم يتأثر بما وصله من رسائل أنصار سلفر من الصهيونيين، حتّى إنّه قال لأحد الزعماء الديمقراطيين يوماً: «إنني لا اعتقد بأن هناك وسيلة لإرضاء أصدقائك اليهود». وقال لصيدق آخر: «لقد تلقيت بالبريد خمسة وثلاثين ألف منشور دعائي حول فلسطين فكومتها جميعاً واشعلت فيها النار».

وظل بريد الرسائل والمنشورات يتدفق، وظل سلفر يكتسب المزيد من القوة. وفي المؤتمر اليهودي العالمي الذي عقد عام ١٩٤٦ قام حاخام كليفلاند، بمساعدة بن غرويون «بانقلاب». فبينما كان الباقون من يهود أوروبا يقبعون حائرين بعظامهم النافرة في معسكرات

النازحين، وبينما كان يهود أميركا يعانون عذاب الضمير لأنهم لم يقوموا بواجبهم نحوهم ذهبت سدى تحذيرات وايزمن من الإسراع في إقامة دولة يهودية لأنها تهدد بالقضاء على كل جهوده وجهود هرتزل. وأقصي حاييم وايزمن عن زعامة المنظمة الصهيونية العالمية وحل سلفر محل ستيفان وايز رسمياً في زعامة الجناح الأميركي. وانتصر تيار التصلب اليهودي. وبقيت مشكلة واحدة قائمة: وهي أن هاري ترومان كان يبغض آبا هلل سلفر، فقد وقف هذا الحاخام إلى جانب منافسي الرئيس من الجمهوريين وأهان الزعيمين اليهوديين اللذين كان ترومان يحترمهما ويقدرهما، ثم تجرا في يوم من صيف عام ١٩٤٦ على أ يضرب بقبضته على طاولة الرئيس، ومنذ ذلك الحين لم يستقبله ترومان في البيت الأبيض أبداً.

وقد عبر الرئيس عن تذمره من سلفر بقوله: «إن الإرهاب وسلفر هما سبب بعض متاعبنا أن لم يكن جميع متاعبنا». ومع ذلك فقد ظل مهتماً اهتماماً صادقاً بمصير نصف مليون يهودي يزدادون ضعفاً ووهناً في معسكرات النازحين في أوروبا، وفي أوضاع أفضل بقليل من أوضاع المعتقلين في معسكرات الموت الهتلرية. وبينما كان رجال سلفر مسلحين ببطاقات البريد وبعنوان البيت الأبيض، كان الصهيونيون في فلسطين ماضين في القتال. وفي خلال صيف عام ١٩٤٦ أصدر بن غوريون أمره إلى الجيش اليهودي السري الرسمي «الهاغناه»، بالامتناع عن مهاجمة البريطانيين ولالتفات إلى مشكلة اليهود النازحين. لكن لم يمتثل جميع أعضاء الجيش السري للأمر، وكان أكثرهم تمرداً وأشدهم وحشية وهم «المقاتلون في سبيل حرية إسرائيل» وكانوا يعرفون بعضابة شتيرن نسبة إلى مؤسسها آبراهام شتيرن، المعجب بموسوليني. وقد واصل هؤلاء القتال وارتكبوا مائة عملية تخريب وقتل استهدفت البريطانيين في غضون العامين التاليين.

وأما عصابة الارغون وريثة جابوتنسكي الإيديولوجية الّتي انفصل أفرادها عن هاغناه بن غوريون وصارت تضم مائتي أيديولوجي مسلح فقد صعدت هجماتها الإرهابية الخاصة بها. وكان على رأس هذه الجماعة رجل هزيل قاصر البصر، على عينيه نظارتان سميكتا الزجاج، وكان محامياً بولونيا في منتصف الثلاثينات منت عمره، شديد الولاء، والإخلاص لجابوتنسكي، ويؤمن بأن القوة المسلحة وحدها تضمن إقامة الدولة اليهودية، بالرغم من كراهية العرب. هذا الرجل هو مناحيم بيغن.

وفي ٢٢ من تموز (يوليو) عام ١٩٤٦ تسللت جماعة مسلحة من «الارغون» إلى فندق الملك داوود في القدس. وكان في أحد أجنحته دوائر ومكاتب تابعة للحكومة البريطانية. وبعد أن وضعت صفائح للحليب معبأة بالمتفجرات، في أرجاء المكان واشعلت فتائلها انسحبت. وأدى انفجار هذه الصفائح إلى مصرع واحد وتسعين شخصاً من البريطانيين والعرب واليهود. فما كان من السلطات البريطانية إلا أن اتخذت إجراءات تأديبية ضد الطائفة اليهودية بأجمعها. وحث بن غوريون الغاضب اليهود على تسليم أفراد الارغون. وكان الإرهاب الصهيوني يسيء إلى القضية الصهيونية في أوساط الرأي العام العالمي.. إلا أن ذلك لم يمنع بيغن من المضي في هجماته على البريطانيين.

على أن الإرهاب أخذ يحرز نجاحاً. وكذلك نجح أسلوب بن غوريون الأقل عنفاً في تسهيل تسلل اليهود إلى فلسطين. وعند نهاية عام ١٩٤٦ كان البريطانيون قد أنهكهم العنف وأرهقتهم جهودهم في التصدي وأرادوا التخلي عن فلسطين.

وفي شهر شباط (فبراير) من عام ١٩٤٧ أعلن ارنست بيغن، وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم أن الحكومة عجزت عن العثور على حل عملي للنزاع بين العرب واليهود وأن القضية قد أُحيلت إلى هيئة الأمم المتحدة.

في شهر تشرين الثاني من العام نفسه أقرت الجمعية العامة بغالبية ثلاثة وثلاثين من أصوات أعضائها مقابل ثلاثة عشر مشروعاً لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. وبادرت الوكالة اليهودية إلى إعلان قبولها بالمشروع، وكذلك الصهيونيون الأميركيون، على رغم تردد سلفر في قبول المشروع. وندد بيغن بمشروع التقسيم ورفض مشاركة العرب في البلاد. وكان العرب أيضاً يعتبرون البلاد بلادهم ويرفضون أن يشاركهم أحد فيها ويرفضون التقسيم. ولم يرحب بالمشروع كذلك المعارضون للصهيونية في دوائر وزارتي الخارجة والدفاع الأميركيتين، الذي كانوا يرون أن الوجود اليهودي في المنطقة لن يكون نهاية للصراع بين العرب والصهيونيين، بل بداية جديدة له. وفي حين كان اليهود في أنحاء العالم يبتهجون ببوادر وجود يهودي رسمي في فلسطين، كان آخرون يقابلون ذلك بالشك والارتياب. وقد عبر عن خشية هؤلاء الدكتور يهودا ماغنس رئيس الجامعة العبرية في

فلسطين الذي كان يؤيد بقوة قيام دولة عربية يهودية في فلسطين عندما صرح بعد التصويت لجريدة «نيويورك تايمز» قائلاً: «يلوح لي أن هذا القرار قد يثير المصاعب والمتاعب».

وفي صباح اليوم التالي لإصدار قرار الأمم المتحدة أعلن عرب فلسطين الإضراب لمدة ثلاثة أيام وساد الاضطراب، وهوجم اليهود وحال توقع المزيد من أعمال العنف دون دعم الأميركيين لمشروع التقسيم. وجرف تيار القوة كلّ شيء.

وساد الاحتمال بأنه بصرف النظر عن العرب وعن دعم هيئة الأمم والولايات المتحدة الأميركية، فسوف تقوم دولة يهودية. غير أن سؤالاً ما زال مطروحاً وهو: هل يكتب لهذه الدولة البقاء دون اعتراف هاري ترومان بها؟

وعلى رغم ما قام به سلفر والإرهاب كان لكثير في واشنطن يجري لمصلحة الصهيونيين، ومن ذلك عطف الرئيس على قضية اليهود المشردين، والود الذي كان يكنه لحاييم وايزم العجوز ولناحوم غلودمان ولديفيد. ك. نايلز. وبينما كان غولدمان يعمل ناشطاً وبشكل سري لمصلحة بن غوريون ولدفع أذى سلفر في واشنطن كان نايلز، وهو معاون سابق لورزفلت بمثابة السلاح السري للصهيونيين في البيت الأبيض. فلم يكن ترومان يلقي خطاباً أو يأذن بنشر أي شيء يتصل بقضية فلسطين أو قضية المشردين دون إستشارة نايلز.

وبينما كان نايلز يبعد العسكريين عن وزارة الخارجية ويعزل الرئيس ترومان عن حملة سلفر للضغط السياسي أخذ غولدمان يحاول التأثير في أصدقاء ترومان المعارضين للصهيونية في اللجنة الأميركية اليهودية، وفي مستشاريه المقربين إليه. وفيهم وزير الخارجية دين أتشيسون. وكانت حجة غولدمان واضحة صريحة وهي أنّه إذا رفضت الولايات المتحدة الأميركية التقسيم ومالت إلى الوصاية من قبل الأمم المتحدة وإذا ما رفضت هي وسواها من البلدان إيواء اللاجئين، فإن الإرهاب سوف يستمر وسوف يستولي بيغن على السلطة. ويذكر غولدمان أنّه قال لأتشيسون: «هل تقف موقفاً معادياً للبريطانيين بينما يمعن اليهود فيهم تقتيلاً؟ وأين سيكون موقفك حين يقتل البريطانيون اليهود؟» إذ ذاك أيد أتشيسون الصهيونيين. وبعد حوار مماثل، حذا حذوه جوزف بروسكور رئيس اللجنة الأميركية اليهودية الذي كان دائماً مناهضاً للصهيونية.

وجاءت اللحظة الحاسمة حين هيأ أصدقاء ترومان من اليهود لقاء بينه وبين وايزمن في شهر آذار من عام ١٩٨٤. وعرض وايزمن تأييده للتقسيم، وتمكن في النهاية من أن ينال موافقة الرئيس عليه. وفي الشهر التالي أخذ المشروع يتعثر بسبب تفاقم خطر الحرب في الشرق الأوسط. فقد ازدادت الأعمال الانتقامية بين العرب واليهود حدة وضراوة ودون تمييز. ففي التاسع من نيسان (ابريل) وقعت مجزرة دير ياسين الّتي قتلت فيها مجموعة مشتركة من عصابة «شتيرن» وعصابة الارغون التابعة لبيغن مائتي عربي رجالاً ونساء وأطفالاً. وتقع قرية دير ياسين في ضاحية من ضواحي القدس. وبعد أيام ثأر العرب لهذه المجزرة فنصبوا كميناً للقافلة الطبية المتوجة إلى مستشفى هداسا وقتلوا تسعة وسبعين يهودياً بينهم ممرضات وطلاب. فهددت الولايات المتحدة الأميركية بتجميد المساعدات المالية لأعمال الخير في فلسطين، ودعت إلى هدنة بين العرب واليهود رفضها زعماء اليهود في فلسطين.

وكان زعماء الصهيونيين في فلسطين قرروا أن لا يستمروا في انتظار المبادرات العالمية. ففي أوائل شهر ايار (مايو) بعث وايزمن برسالة إلى البيت الأبيض يدعو فيها الولايات المتحدة الأميركية إلى الاعتراف بدولة إسرائيل عند قيامها. وكان ترومان يميل إلى هذا الاعتراف، بخلاف وزير الدفاع جورج مارشال، ونائب وزير الخارجية روبرت لوفيت ذلك أن ترومان لم يكن قد نسي الوعد الذي قطعه لوايزمن، فضلاً عن أن هذا العام كان عام انتخابات، وأن منافسه توماس ديوي حاكم نيويورك العريض الشعبي قد سبق ترومان إلى تأييد الاعتراف بإسرائيل.

وفي يوم الجمعة ١٤ ايار (مايو)، وفي متحف تل ابيب انتصب بن غوريون وأعلن «قيام الدولة اليهودية في فلسطين على أن تسمّى إسرائيل». ولم تكد تمضي دقائق معدودة على هذا الإعلان حتى بادر هاري ترومان إلى إعلان الاعتراف بها. وهكذا حققت جهود الصهيونيين، الّتي استمرت نصف قرن مآربها.

الفصل الأول

اللوبي المؤيد لإسرائيل يأتي إلى واشنطن

بعد شهور قليلة من إعلان بن غوريون إنشاء دولة إسرائيل، جاء وفد رسمي من «النداء اليهودي الموحد» وهو المنظمة الّتي تظل مؤسسات المعونة اليهودية الأميركية، يسأل رئيس الوزراء عما تريده إسرائيل من الطائفة اليهودية الأميركية. وكان رد بن غرويون فظاً وعاجلاً: «ما نريده هو اليهود».

لكن يأت إلى إسرائيل سوى عدد قليل من اليهود الأميركيين. وفي خلال الأعوام الثلاثة الأولى استوعبت البلاد ستمائة وخمسين ألف مهاجر أكثرهم من المشردين الأوروبيين أو من المهاجرين الفقراء من يهود اليمن والعراق. وكان إنشاء إسرائيل قد أحدث أثراً عميقاً في يهود أميركا، ولكنه لم يدفعهم إلى التوجه إلى إسرائيل. وفي إحدى الاحصائيات أن خمسة وثلاثين ألفاً من الأميركيين والكنديين الّذين هاجروا إلى إسرائيل سنواتها العشر الأولى لم يبق منهم فيها سوى ٥٤٠٠ أميركي.

وكانت الدولة الجديدة، كما اعترف بن غوريون، في حاجة إلى دعم الحكومة الأميركية كي تستطيع البقاء. وأدت جهود الطائفة اليهودية المتواصلة لضمان هذا الدعم، إلى تحولها على قوة سياسية بارزة. ومع ذلك فقد أخفق زعماء اليهود في حل أهم مشكلة تواجههم، بعد أن حلت مشكلة قيام إسرائيل وهي تحديد العلاقة الصحيحة بين اليهود خارج إسرائيل والدولة الحديثة؟

لم يكن المفكرون الصهيونيون التقليديون قد اعتبروا الدولة اليهودية الهدف الوحيد للحركة اليهودية، بل على العكس كبداية نهضة للشعب اليهودي. ولم يعتبروها ملجأ لضحايا اللاسامية فحسب، بل برهاناً على أن لليهودية مستقبلاً. وكان على إسرائيل

بوصفها مركزاً لنوع جديد من الحياة اليهودية، أن تكون محور الاهتمام أ مصدر الإيحاء لليهود الذي آثروا أن يظلوا في الخارج. كان على إسرائيل كدولة ذات سيادة أن تضطلع بالمسؤوليات السياسية التي نهض بها زعماء اليهود في الخارج ـ كالتحدث باسم اليهود إلى الحكومات، وفي أوساط هيئة الأمم المتحدة على سبيل المثال ـ غير أن الزعماء الصهيونيين في الخارج صمموا على أن يظلوا شركاء في الحركة.

وكان هذا افتراضاً معقولاً، وخاصة لدى الأميركيين. وقد انضم مئات الآلاف من اليهود إلى صفوف الحركة على أثر موجة اللاسامية العارمة في فترة ما بين الحربين، وحملات هتلر القاتلة ضد اليهود والسعي في مرحلة الأربعينات لإنشاء دولة يهودية. وفي عام ١٩٨٤، بلغ عدد الصهيونيين الأميركيين من مختلف الأهواء والميول حوالي المليون أو ما يعادل خمس سكان أميركا من اليهود. وكانت المنظمة الصهيونية الأميركية أوسع التجمعات الصهيونية وأبعدها نفوذاً في العالم. ومع ذلك، فإن بن غرويون لم يكن يريد شركاء بل أراد أن يكون لإسرائيل المقام الأول والمكانة الأرفع في التاريخ اليهودي. وكان في حاجة إلى يهود لتحقيق هدفه وهذا يعني عودة اليهود إلى إسرائيل. وإذ كان محاطاً بمنافسين سياسيين وبطامعين في رئاسة الحكومة، فإنه رأى في الحركة الأميركية مصدراً آخر للمنافسة والتدخل.

وكان على بن غوريون أن يدافع عن نفسه ضد اليهود المتدينين الّذين اعتبروا إسرائيل بمثابة زيغ ومروق عن العقيدة التقليدية الّتي ترى أن «صهيون» الجديدة سوف تلي عودة المسيح. وفي عام ١٩٤٩ ظهرت أول معارضة منظمة للدولة اليهودية في نيويورك حيث تظاهر اليهود المتدينون في الشوارع منددين برفض الحكومة الإسرائيلية تلقين الأطفال في مخيمات المهاجرين التعليم الديني. وصدر التنديد التحريض عن جماعات أخرى معارضة للصهيونية كالمجلس اليهودي الأميركي الذي أُنشئ في أثناء الحرب. إذ عمد إلى تشويه سمعة الصهيونية بصوفها إيديولوجية سياسية من أسنها أن تخلق مشكلات لليهود، لا أن تحلها. وكانت هناك اللجنة اليهودية الأميركية ذات النفوذ السياسي الّتي قبلت بوجود إسرائيل لكن مع الشك فيه. ولم تتردد مجلتها «كومنتري» في نقد مناهجها السياسية والاقتصادية ولاجتماعية فتساءلت في عام ١٩٤٩ «كم كلفنا قيام إسرائيل؟» ونعت انحطاط الثقافة

اليهودية التقليدية، وزوالها في الدولة اليهودية الجديدة، حيث يرى الشبان أنفسهم «طليعة» شعب يعتبرونه مريضاً جداً. وتساءل مراسل المجلة في الشرق الأوسط «كيف سيتمكن الإسرائيليون مع ضعف اقتصادهم من أن ينصفوا العرب الّذين بقوا في الدولة اليهودية!». وأضاف المراسل: «لا يزعج الكثيرون من اليهود أنفسهم بالتفكير في الظلم السياسي والأخلاقي الذي ينزل بالعرب».

وعوضاً عن أن يحاور بن غوريون الصهيونيين الأميركيين، أو يتحمل تدخلهم بذل غاية جهده للقضاء على منظمتهم. وكان أسلوب آبا هلل سلفر الاستبدادي قد خلق من الأعداء عدداً كافياً لتسهيل مهمة رئيس الوزراء بن غريون. فشجع بن غروين جماعة من معارض سلفر على الاستيلاء على مؤسسة النداء الفلسطيني الموحد التابع لمنظمة الصهيونية الأميركية وأكبر جامع للأموال في الولايات المتحدة لإسرائيل (وقد اندمج بعد ذلك في النداء اليهودي الموحد، وأصبح مؤسسة مستقلة). وصار النداء الفلسطيني الموحد يعتمد على جامعي التبرعات من غير الصهيونيين في جميع البلاد. وكان هؤلاء أكثر حرصاً على تمويل إسرائيل، من تحدي قيادتها. وقبل حوالي ثلاثة عقود من السنين كان حاييم وايزمن قد جرد براندايز من السلطة. ولم يعد هناك حاجز بينه وبين واشنطن. وقبل ذلك بثلاثة أعوام قام بن غروين وسلفر بخلع وايزمن من رئاسة الحركة الصهيونية العالمية، وعليه ولى نفوذ سلفر وعاد الحاخام النازي إلى كنيسه في كليفلاند، ومالت شمس الحركة الصهيونية العالمية إلى المغيب. وبمباركة بن غوريون اتجه رجال المال من غير الصهيونيين الأكثر تعاوناً إلى المطالبة برئاسة الطائفة الأميركية اليهودية.

كان ذلك أمراً حتمياً، فقد كانت إسرائيل في حاجة إلى أشياء ثلاثة من يهود أميركا: مالهم ونفوذهم السياسي ووجودهم في إسرائيل. وكان بن غوريون كأكثر مواطنيه الصهيونيين في إسرائيل يرى أن كل يهودي صالح صهيوني وأن كل صهيوني صالح يذهب إلى إسرائيل. لكن سخاء الزعماء الأميركيين لم يتجاوز الدعم المالي والسياسي لإسرائيل. وفي عام ١٩٤٩ أثار بن غوريون المسألة داعياً جميع الشبان اليهود الأميركيين إلى «الهجرة» إلى إسرائيل. وقد عبرت وزيرة في حكومته هي غولدا مائير،

اليهودية الأميركية من ولاية ملووكي عن ذلك بقولها «إن الحياة اليهودية الصحيحة» مستحيلة خارج إسرائيل. غير أن اليهود الأميركيين خالفوها في الرأي.

وفي شهر آب (اغسطس) من عام ١٩٥٠ توجه جاكوب بلوشتاين الغني ورئيس اللجنة اليهودية الأميركية إلى إسرائيل ليوضح لزعمائها دور اليهود الأميركيين في تحديد مستقبل إسرائيل، فقال: إن بعث إسرائيل وتقدمها في أعقاب مأساة اليهود الأوروبيين في الثلاثينات من هذا القرن وفي الحرب العالمية الثانية قد أسهم كثيراً في رفع معنويات اليهود. فليهود أميركا وغيرهم أن يفخروا بيهوديتهم أكثر من أي وقت مضى. لكن علينا أن نحذر إسرائيل بروح من الود الخالص أنّه برغم انتهاء الآلام ومعاناة إسرائيل فإنه ينبغي لنا الاعتراف بأن للثقة بين الإسرائيليين ويهود البلاد الأخرى طريقاً ذات اتجاهين وأن على إسرائيل مسؤولية مراعاة مشاعر اليهود من مواطني البلاد الأخرى بما تقوله وتفعله.

وقال لهم: إنكم واقعيون وتريدون الحقائق ولن أكون صريحاً إذا لم ألفت نظركم إلى أن اليهود الأميركيين يرفضون بشدة أية إشارة أو تلميح إلى أنهم يعيشون في المنفى. وأضاف أن اليهود الأميركيين شيوخاً كانوا أو شباناً وصهيونيين كانوا أو معارضين لها متعلقون بأميركا.. فهم فيها يشعرون أنهم في ونهم وجذورهم فيها راسخة، ويؤمنون بأنه إذا قدر للديمقراطية أن تسقط في أميركا فلن يكون لها مستقبل في أي مكان آخر، وسوف يكون وجود إسرائيل ذاته موضع شك. وأضاف بأن العالم الذي يمكن فيه بأن يطرد اليهود من أميركا لن يكون آمناً لإسرائيل.

كان قيام أحد زعماء الطائفة اليهودية الأميركية بالتحدث إلى بن غرويون بهذه الطريقة علامة على قوتها. وبالنظر إلى اعتراف بن غرويون بأهمية الدعم والمال الأميركيين للمشروع الصهيوني فإنه بادر إلى الاعتذار عن «التشويش وسوء التفاهم» وسمح للوكالة الأميركية غير الصهيونية وعدوته القديمة بأن تعيد تعريف الصهيونية لليهود الأميركيين بأنها مساعدة إنسانية لإسرائيل.

واستمر اليهود الأميركيون في إرسال شيكاتهم حتى بعد أن تخلى بن غوريون عن السلطة في الشوؤن الدينية والتربوية، والخدمات الاجتماعية إلى الحاخامين الأرثوذكس

الذين لا يعترفون بفروع اليهودية - الإصلاحية والمحافظة - الّتي ينتمي إليها أكثر يهود أميركا (وزعمائها). وبدا أن الصراع بين الحاخامين لن يضر بتعلق اليهود الأميركيين بالدولة اليهودية.

وأخيراً، فإن قضية الهجرة إلى إسرائيل وحرمان الفروع الإصلاحية والمحافظة اليهودية في إسرائيل من امتيازاتها يوضح مدى تباين الأهداف بين اليهود الأميركيين، وبني أعمامهم في إسرائيل. فبينما أخذ زعماء الصهاينة يقومون بتجربتهم الاجتماعية الكبيرة في فلسطين أخذ الشباب والشابات من أبناء المهاجرين من بولندا وروسيا إلى أميركا كما يقول علم الاجتماعي يقومون بالرحلة من «المدينة إلى الضاحية». وأخذت الكنس و«المراكز اليهودية» تنتشر في الضواحي الجديدة للمدن الأميركية ولكنها أصبحت مؤسسات اجتماعية أكثر منها دينية. وكان المهاجرون اليهود كغيرهم من الجماعات تواقون إلى الاندماج في الطبقة الأميركية الوسطى. وبعد أن كان الحلم الصهيوني يملأهم فرحاً تحولوا إلى الحلم الأميركي.

لكن التضارب بقي قائماً. وكما ألمح عالم الاجتماع تشارلز ليبمان في كتابه «اليهودي الأميركي المتناقض»، فإن اليهود الأميركيين كانوا يحرصون على أن يظلوا أميركيين، دون أن يفقدوا هويتهم اليهودية، كانت إسرائيل الحل الأمثل. فبدعمهم للدولة اليهودية يستطيعون أن يؤكدوا يهوديتهم - ثم ينصرفون إلى النجاح في أميركا. وكانت قضايا الحقوق المدنية والإسكان والتمييز الديني واللاسامية في طليعة مشاغل الجماعات اليهودية في الخمسينات. فالتقارير السنوية الشاملة التي وضعتها اللجنة الاستشارية للعلاقات الوطنية للطائفة اليهودية بمجموعاتها المختلفة في أنحاء البلاد وهي مرآة آرائها وميولها في خلال عام معين، لا تشير إلى الصراع العربي الإسرائيلي خلال النصف الأول من الخمسينات.

واتسعت الهوة بين الطائفتين اليهوديتين الأميركية والإسرائيلية عندها أصبح اليهود الأميركيون أكثر «أميركية»، وأصبح اليهود في إسرائيل أكثر إسرائيلية. ووقع الشاب الإسرائيلي فيما أسماه السياسي الإسرائيلي أمون روبنشتاين مؤلف كتاب «عودة إلى الحلم الصهيوني - من هرتزل إلى غوش إمنيم وما وراءه» في شباك «أسطورة السابرا» (أي المولود في إسرائيل) وخلاصتها أنّهم نسل جديد من اليهود يعيشون خارج التاريخ اليهودي. وكان آباؤهم

مغامرين صهيونيين تحمسوا لمغادرة بلا الشتات الّتي يعيش فيها إخوانهم إلى إسرائيل القديمة. وفي فلسطين شعروا بفخر وهم يرون أبناءهم يتحولون إلى محاربين ويقاتلون في سبيل قيام دولة إسرائيل ويظفرون باستقلالها. ولم يكن اليهود الشبان يعتبرون أنفسهم يهوداً بل من صنف السابرا الأشداء، ذوي المظهر الخشن والباطن الناعم. ومن الموضوعات الأدبية المألوفة في إسرائيل في الخمسينات كما يقول روبنشتاين الصبي اليهودي الهزيل الذي صادق السابرا فأخذ عنهم الخشونة وبذلك اكتسب الفضيلة الحقة. وكالعديد من الصهيونيين الرواد الّذين استقروا في فلسطين، بدّل رئيس الوزراء اسم أسرته من «غروين» إل الاسم العبراني بن غوريون (شبل أسد)، وكان في سلوكه هذا تعبيراً عن ولادة جديدة كما صرح بعد ذلك، مؤكداً أن طفولته في «المنفى» لم تعد تعتبر جزءاً من حياته. ودفع بن غوريون القادة السياسيين والعسكريين إلى تبديل أسمائهم، فأصبحت غولدا مايرسون تسمّى مائير، وأصبح شيمون بيرسكي، يسمّى بيريز. وفي أوائل الخمسينات أبدى عدد من الشعراء والكتاب والمثقفين النافذين الّذين عرفوا «بالكنعانيين» عدم رضاهم حتّى عن تسميتهم «إسرائيليين»، وأكدوا أن دين اليهود القديم كان صورة مشوهة لروح عبرانية أصيلة».

ولم يكن في تطرف الكنعانيين والزعماء الصهيونيين في إسرائيل مكان لليهود الذين بدا عليهم الرضا بحياة المنفى. لكن الأميركيين ظلوا عنصراً أساسياً ضرورياً بسب الضرورة السياسية والاقتصادية.

وكانت الدولة الفتية في حاجة ماسة إلى المعونة الاقتصادية من الولايات المتحدة الأميركية. وفي غضون السنوات الست الأولى زاد عدد السكان في إسرائيل عن المليون وصار متوقعاً أن يزيد مرات ثلاثاً في غضون السنوات الست المقبلة. وكان سخاء الأميركيين اليهود عظيماً إلا أنّه لم يكن يفي بالحاجة. وكانت الولايات المتحدة قد باعت إسرائيل بثمن ملائم فوائض الغذاء كالبطاطس، والزبدة، وأعدت لها قرضاً من مصف الاستيراد والتصدير بلغ ١٣٥ مليون دولار. ولكن إسرائيل كانت في حاجة إلى المزيد من المعونة التشجيع.

وكان زعماء الصهيونيين الأمريكيين يرون أن العرب سوف يبرمون صلحاً مع إسرائيل إذا ما شعروا بأن أميركا تساند إسرائيل القوية.

ولم يستطيع ترومان أن يتغلب على معارضة وزارة الخارجية لنداءات الزعماء اليهود بأن يحول أكبر قد ممكن من مساعدات أميركا بعد الحرب لإسرائيل. وكان الإسرائيليون في

حاجة إلى أصدقاء في مجلس الشيوخ يقترحون مشاريع قوانين مضادة لما يعتبره اليهود ميلاً من وزارة الخارجية إلى العرب. ولم يضع زعماء اليهود الوقت، وشرعوا يبحثون عن أميركي قوي وقادر على إطلاق عملية ضغط فعّالة في أسرع ما يمكن. وقد وجدوه في ا. ل. (سي) كنن الصحفي الأميركي الصهيوني الذي كان يعمل سكرتيراً وناطقاً صحفياً لأبا إيبان، حين كان هذا سفيراً لإسرائيل في الأمم المتحدة. وفي أثناء الحرب كان مديراً إعلامياً لمجلس الطوارئ الصهيوني الأميركي. وهذا المجلس هو اللوبي الذي أوجده سلفر والذي سمّي بعد الحرب وعلى أثر قيام إسرائيل بالمجلس الصهيوني الأميركي. وكان منظمة لا تسعى إلى الربح.

سأل أبا إيبان كنن إذا كانت لديه الرغبة في ممارسة الضغط على الكونجرس لحمله على تخصيص مساعدات أكبر لإسرائيل. فقال كنن: «هل أبقى مسجلاً كوكيل للحكمة الإسرائيلية؟» وهل يليق بسفارة أن تقوم بممارسة الضغط؟» فما كان من إيبان الذي عين بعد ذلك بوقت قصير سفيراً لبلاده في واشنطن إلا أن اقترح عليه أن يحصل على «إجازة من الحكومة الإسرائيلية» لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة ليرأس عملية أميركية خاصة للضغط السياسي ثم يعود إلى وظيفته في هيئة الأمم المتحدة عند انعقاد العامة.

على أن لويس ليبسكي الزعيم اليهودي الأميركي المعروف الذي كان عندئذ رئيساً للمجلس الصهيوني الأميركي اعترض على تكليف وكيل لحكومة أجنبيه بممارسة الضغط على الكونجرس بوصفه عملاً غير لائق وخطراً. وعرض على كنن أن يعمل مديراً تنفيذياً لمنظمته. فبهذه الصفة يمكنه أن يسجل نفسه وكيلاً أجنبياً وأن يمارس الضغط عل الكونجرس وينتقد السياسات الأميركية (ويقول كنن بأنه علم فيما بعد أن ليبسكي وناحوم غولدمان نظرا في قائمة مرشحين لاختيار رئيس لعملية الضغط الخاصة الّتي لا يشارك فيها أي صهيوني. والواقع أنّه طرحت أسماء عدد من غير اليهود وبينها كلار كليفورد المستشار السياسي السابق لترومان وملتون أيزنهاور أخو الرئيس أيزنهاور.

وفي عام ١٩٥١ انتقل كنن من السلك الدبلوماسي إلى المجلس الصهيوني الأميركي ليبدأ عملية مكثفة من الضغط السياسي للحصول على مساعدات أميركية لاقتصاد إسرائيل المضطرب. وأخذ يعمل جنباً إلى جنب مع جاكوب جافيتس من منهاتن، وإمانوئيل سلر ممثل بروكلن في الكوجرس ومن ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ وهم روبرت تافت

وبول دوجلاس وهيوبرت همفري. وتمكن كنن من الحصول على ٦٥ مليوناً من الدولارات لإسرائيل عام ١٩٥١، وعلى ٧٣ مليوناً عام ١٩٥٢.

كان هدف كنن أن يجعل من إسرائيل مسألة حزبية. وفي صيف ١٩٥٢ أثبت مهارته كضاغط سياسي عندما ظهرت عبارات التأييد لإسرائيل في برامج الحزبين الجمهوري والديمقراطي. فكلا الحزبين أثنى على رسالة إسرائيل والإنسانية في توطين اللاجئين اليهود وأيد جهود الولايات المتحدة لإحلال السلام في المنطقة. ولم يكن التشابه بين العبارات التي استخدمها الحزبان مجرد صدفة. فقد ساعد كنن في صياغتها، وعرض مسوّدة العبارات التي استخدمها الحزبان مجرد صدفة. فقد ساعد كنن في صياغتها، وعرض مسوّدة العبارات الّتي استخدمها الحزب الجمهوري على جافيتس وتافت الذي كان مرشحاً للرئاسة. ويقول كنن أن تافت «أقرها». أما العبارات الّتي استخدمها الحزب الديمقراطي فقد أرسلت إلى البيت الأبيض الذي أحالها على لجنة الصياغة.

على أن حظ البرامج الانتخابية في التحول إلى سياسة لم يكن أقوى من حظ الوعود التي تطلق خلال الحملات. ولم يكن الأمر مختلفاً مع أيزنهاور الذي فاز في انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٢. إذ صرح وزير خارجيته جون فوستر دالاس أن سياسة الإدارة الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط سوف تقوم على «تجرد ودّي» حيال العرب والإسرائيليين. إلا أن الزعماء اليهود كانوا واثقين من أن أيزنهاور ودلاس يكنان العداء لإسرائيل، والأسوأ من ذلك ألم يكن لهم نفوذ وتأثير على الإدارة الأميركية الجديدة. ومن المؤكد أنّه لم يكن لهم رجل مثل ديفيد نايلز في البيت الأبيض، أضف إلى ذلك أن أيزنهاور البطل القومي لم يكن مديناً لأي فريق في المجال الداخلي وفي مجال السياسة الخارجية. وكقائد عسكري محترف لم يسبق له أن أفاد من دعم اليهود، أو تعرض لعداء أنصار الطائفة اليهودية في الكونجرس.

غير أن المعضلة الرئيسية الّتي كانت تواجه أيزنهاور واليهود كانت معضلة النفط. فقد وصف تحليل لوزارة الخارجية الأميركية بعد الحرب المملكة العربية السعودية بأنها «مصدر مذهل للطاقة الإستراتيجية، وواحدة من أعظم مصادر الغنائم المادية في التاريخ» ثم إن إعادة بناء أوروبا كان يعتمد على نفط العرب، وكذلك مستقبل الاقتصاد الأميركي. وعليه فإن الإدارة الأميركية اتجهت إلى كسب صداقة الدول العربية. وأدرك الزعماء اليهود أن هذا سوف يكون على حساب إسرائيل.

وظهر تهديد جديد في المنطقة. فالاتحاد السوفييتي أيضاً أدرك أهمية النفط العربي، وسعى إلى كسب أصدقاء في الشرق الأوسط. وكانت إسرائيل في بداية الأمر قد عزمت على أن تظل غير منحازة سعياً إلى الإفادة من دعم الولايات المتحدة الأميركية، وفيها أكبر عدد من اليهود في العالم، ودعم الاتحاد السوفييتي، الذي كان قد صوت إلى جانب مشروع التقسيم في هيئة الأمم المتحدة، وزود إسرائيل بالسلاح عن طريق تشيكوسلوفاكيا إبان حرب ١٩٨٤. إلا أنها نظراً لاحتمال تزويد الاتحاد السوفييتي أعداءها العرب بالمال والسلاح، لم تجد لها خياراً إلا أن تتخلى عن رغبتها في كسب الدولتين العظميين إلى جانبها، ومضت تسعى إلى نيل المعونة الأميركية ودعم الطائفة اليهودية الأميركية ذات النفوذ السياسي الواسع.

كان زعماء اليهود الأميركيين متحمسين لمساعدة إسرائيل. إلا أن الإسرائيليين كثيراً ما جعلوا مهمة الأميركيين عسيرة، وأحياناً محرجة. ذلك أن إنشاء دولة من لاجئين يعيشون في خيام أكواخ في أرض معادية كان لابد من أن يجعل اهتمام الحكومة الأميركية يتركز في مصالحها القريبة المدى. كما أن حاجات إسرائيل الأمنية لم تتفق دائماً مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، ومع نظرة الرئيس أيزنهاور ومفهومه للمصالح الإسرائيلية.

ففي عام ١٩٥٣ وبينما كان البيت الأبيض يعكف على دراسة إمكان تحقيق برنامج لتنمية سهل نهر الأردن، بما يعود بالنفع على الأمم المحيطة به، فوجئ بأن إسرائيل كانت قد بدأ بتنفيذ مشروع لإنشاء قناة على طول نهر الأردن في شمال الجليل، قرب الحدود اللبنانية. وأدعى الإسرائيليون أن مشروع متواضع لم يقصد به إلا توليد الطاقة لكهربائية لري الأراضي المتاخمة. إلا أنّه تبين بعد أن تفقد المكان أحد موظفي الأمم المتحدة وكان مكلفاً بالاشراف على شؤون الهدنة، أن الإسرائيليين ماضون في بناء قناة لها من الاتساع ما يكفي لاسالة المياه عبر سهل إسرائيل ماضون في بناء قناة لها من الاتساع ما يكفي لاسالة المياه عبر سهل إسرائيل الأوسط إلى القسم الشمالي من صحراء النقب. وفوق ذلك، لم يكن موقع المشروع تقنياً ضمن الأراضي الإسرائيلية، بل في منطقة منزوعة السلاح بالقرب من الحدود الإسرائيلية السورية. وهدد السوريون الّذين كانوا جنودهم يرابطون في مكان قريب

منذ إبرام الهدنة بشن الحرب، في حين نصح قائد القوت الدولية في المنطقة بوقف الأعمال في إنشاء القناة. ولكن الإسرائيليين استمروا في العمل، مما أغضب إدارة الرئيس أيزنهاور ودفعها إلى الإقدام على سابقة خطرة حيال إسرائيل: فقد جمد دلاس سراً قرضاً لإسرائيل بمبلغ ستة وعشرين مليوناً من الدولارات، إلى أن تلتزم بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة.

وهدد أيزنهاور كذلك بأن يلغي الإعفاء من الضريبة على التبرعات لصندوق النداء اليهودي الموحد وسواه من المنظمات الّتي كانت تجمع المال في الولايات المتحدة الأميركية، ولمساعدة إسرائيل في تنفيذ مشروعها الواسع للتوطين... ولكن الإسرائيليين ثابروا على أعمال البناء.

وفي ١٣ تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٥٣، وإبان المعركة حول المياه، سقطت قذيفة على منزل تسكنه عائلة إسرائيلية في مستوطنة قريبة من الحدود الأردنية، فقتلت أماً واثنين من أطفالها الستة أحدهما في الرابعة من عمره والآخر أصغر منه. وبعد دفن الضحايا اندفعت جموع من القرويين الإسرائيليين الساخطين وعبرت الحدود إلى قرية «قبية» في الأردن، حيث قتلوا ما يربو على خمسين مدنياً عربياً. وهذا هو ما جاء في البيان الرسمي.

وأثارت أنباء الغارة ضجة عالمية، وأبدى أعضاء في الكونجرس الأميركي احتجاجهم على الحادث وعلى تحدي إسرائيل طلب الأمم المتحدة وقف الأعمال في المشروع الكهرمائي. وأصدرت وزارة الخارجية الأميركية بياناً وصفت فيه حادث «قبية» بأنه يصيب المرء بصدمة، وأعلنت رسمياً أن الولايات المتحدة قد جمدت المساعدات إلى إسرائيل. وحين أحتج نفر من زعماء اليهود الأميركيين، يقوده عضو الكونجرس جاكوب جافيتس، مدعين أن الإدارة الأميركية تتجاهل التهديد الذي تتعرض له إسرائيل وأن هذه لم تزد على أنها ردت على غارات العرب، رد دلاس، رداً أصبح «لازمة» مألوفة في سياسة الشرق الأوسط، وهو أن الولايات المتحدة الأميركية لن تكون قادرة أبداً على إقناع العرب بالجلوس إلى طاولة المفاوضات، ما داموا يعتقدون بأن أميركا منحازة بقوة وكلياً إلى إسرائيل.

وبعد تسعة شهور من ذلك أغاظت إسرائيل العرب وزارة الخارجية، الأميركية من جديد عندما عمدت إلى نقل مقر وزارة خارجيته من تل أبيب إلى الشطر الغربي من القدس بوصفها

عاصمتها، ودعت الولايات المتحدة الأميركية إلى نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس. إلا أن واشنطن رفضت ذلك لأنه لا يتفق مع الطابع الدولي للقدس[1].

وفي كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٥٣، وفي غمرة هذه الدعاية السيئة، تخلى بن غوريون عن الحكم لأسباب غير واضحة. وقال البعض إنّه أصيب بانهيار عصبي قال غيرهم بأن في الأمر خدعة. وعلى أي حال فقد اعتكف في مستوطنة «كيبوتز» شمال صحراء النقب. وخلفه موشى شاريت زميله القديم في الوكالة اليهودية وأول وزير خارجية في إسرائيل. وكان يعتبر معتدلاً في موقفه من القضايا العربية. إلا أن كبار مستشاريه وخصوصاً رئيس الأركان موشى دايان كانوا من الموالين لبن غوريون ويذهبون لإستشارته في الصحراء.

تلك كانت حال السياسة في إسرائيل وعلاقتها بالمُحسن الأكبر لها وهو الولايات المتحدة. ويقول سي كنن في مذكراته الّتي كتبها بعد ثلاثين سنة: «كانت سنة عاصفة. وبالنظر إلى النزاع الحاد بين وزارة الخارجية الأميركية والطائفة اليهودية رأينا أنه لا بدّ من إنشاء منظمة جديدة لمواصلة الضغط السياسي».

وكانت الإشاعات قد سرت في واشنطن بأن المجلس الصهيوني الأميركي سوف يخضع للتحقيق عقاباً له على المعارك مع الإدارة الأميركية حول بيع الأسلحة للعرب ومشكلات المياه في إسرائيل. وأبلغ أحد الصحفيين الإسرائيليين كنن بأن وزارة الخارجية «كانت تقارن بين مذكرته في عام ١٩٥٣ الّتي انتقد فيها الإدارة والبيانات التي وزعتها السفارة الإسرائيلية».

ويصر كنن على أنّه لم يكن يردد آراء إسرائيل كالببغاء. ويزعم أنّه اختلف معهم حول الأسلحة لأنه كان يعارض في إرسال الأسلحة للعرب ولإسرائيل على حد سواء. ومهما

---

(١) ـ القدس مدينة مقدسة عند المسلمين والمسيحيين اليهود. وقد نص قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ على أن يكون لها وضع دولي تحت وصاية الأمم المتحدة وعلى تسهيل الوصول إلى الأماكن المقدسة فيها. إلا أن الإسرائيليين قاموا في أعقاب الهدنة عام ١٩٤٩ باحتلال القسم الغربي منها وقامت الأردن باحتلال المدنية القديمة. وفي أو يناير عام ١٩٥٠ نقلت إسرائيل إليها البرلمان (الكنيست) والوزارات باستثناء وزارة الدافع الخارجية والبوليس الّتي بقيت في تل أبيب. وفي اليوم ذاته أعلنت الأردن ضم الضفة الغربية بما فيها القدس القديمة. وبعد أربعة أشهر أطلق الملك عبد الله على بلاده الأردن. على أن السياسة الأميركية الحالية تعتبر وضع القدس مسألة بتفاوض عليها العرب والإسرائيليون

يكن من أمر فإنه كان بحكم وظيفته كثير الاحتجاج على السياسة الأميركية. وفي حين أن وزارة الخارجية الأميركية رأت أن عليه أن يسجل نفسه وكيلاً أجنبياً فإنه أصر على أنّه ضاغط سياسي أميركي وأنه يعمل لحساب منظمة أميركية. وما لم يكن يستطيع إنكاره أنّه عمل لحساب الدبلوماسية الإسرائيلية ومارس الضغط السياسي من أجل حكومة أجنبية. وللخروج من هذا الوضع المحرج تقرر أن يفصل عملية الضغط السياسي عن المجلس الصهيوني الأميركي (الذي كان منظمة معفاة من الضرائب ولا تستطيع ممارسة الضغط السياسي) وأن يجمع التبرعات لتمويلها.

أصبح عام ١٩٥٤ عام اللوبي، فقد شهد تأسيس المجلس الصهيوني الأميركي للعلاقات العامة بميزانية سنوية قدرها ٥٠،٠٠٠ دولار. وفي العام نفسه كانت إسرائيل في حاجة إلى جميع ما تستطيع تجنيده من ضغط سياسي لمجابهة المصاعب الّتي كانت الإدارة الأميركية تثيرها في وجه إسرائيل. وكان من المحتم أن تزداد المعارضة الّتي تواجهها. ومن الأسباب الّتي دفعت خبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية إلى دمغ كنن بأنه «وكيل أجنبي» هو أنّه صار من الواضح أنّه بفضل معارفه من ذوي النفوذ في الكونجرس سوف ينجح كضاغط سياسي. وإذ رأت وزارة الخارجية أن الكونجرس كان يؤيد إسرائيل بدون تردد أو معارضة اتخذت موقفاً متصلباً لكبح جماح إسرائيل. على أن زعماء اليهود اعتقدوا أن الإدارة كانت تبالغ في الضغط على إسرائيل. غير أنهم لم يكونوا دائماً يعرفون ما تعرفه وزارة الخارجية. وقبية مثل واضح على هذا.

كان اليهود قد اعتبروا قبية «انتقاماً» بالغ القسوة ولكن يمكن تبريره على أساس التهديدات العربية للمستوطنين الإسرائيليين على طول نهر الأردن. واستمر كنن حتى في مذكراته الّتي كتبها عام ١٩٨١ يعتبر الحادث رداً له ما يبرره على القتل الوحشي الذي تعرض له المدنيون الإسرائيليون. ولا تزال الحكومة الإسرائيلية تتخذ هذا الموقف ذاته من الحادث. وجاء نجاح بن غوريون في تقديم تفسيره لحادث قبيلة مفاجأة حتّى لزملائه الّذين كانوا يدركون أن فريق هيئة الأمم المتحدة الذي زار المكان اكتشف أن الغارة الإسرائيلية كانت عملية عسكرية ضخمة قام بها الجيش الإسرائيلي في المنطقة المجردة من السلاح الأمر الذي يعد خرقاً لشروط الهدنة الّتي عقدت برعاية هيئة الأمم عام ١٩٤٩ بين العرب واليهود.

ووضح أن أكثر من مائتين وخمسين جندياً إسرائيلياً اقتحموا القرية وهم يطلقون نيران مدافع المورتر والأسلحة الأوتوماتيكية، وأنهم نسفوا واحداً وأربعين منزلاً، ومدرسة واحدة، وصرعوا ثلاثة وخمسين شخصاً مدنياً. وأشار تقرير للجنة الهدنة الدولية إلى أن الغارة استمرت سبع ساعات، وتجاوزت حدود العملية الانتقامية. وتصف المذكرات ووثائق المخابرات الأميركية الّتي سمح بالاطلاع عليها الغارة بأنها واحدة من سلسلة غارات قامت بها وحدة كوماندوز جديدة متخصصة في أعمال القتال والتخريب الليليين. وحين وقعت الغارة كان موشى دايان رئيساً لأركان الجيش الإسرائيلي. أما قائد وحدة الكوماندوز فكان رائداً متهوراً في الجيش اسمه ارييل شارون.

كان القيام بالغرة قد لقي معارضة من قبل بعض الوزراء الإسرائيليين الذي كان هاجسهم الأكبر هو أن غارة من ذلك النوع لن تؤدي إلا إلى تأجيج عداء الأميركيين الذي كانوا قد أوقفوا المساعدات الأميركية بسبب موقف إسرائيل حيال مشروع المياه في الأردن. وكانوا بالطبع على حق في ذلك. لكن بدا أن زعماء اليهود الأميركيين لم يعرفوا أو لم يريدوا أن يعرفوا القصة الكاملة للغارة على قبية ما يجري في الحكومة الإسرائيلية. وكثيراً ما سبب لهم هذا الموقف وأمثاله الحرج. ومهما يكن من أمر فقد استمروا في الاعتقاد بأن أيزنهاور ودلاس هما المشكلة وقرروا تكليف مجموعاتهم بممارسة ضغط فعال في البيت الأبيض شبيه بذلك الذي كان يقوم به كنن في الكونجرس مما أدى إلى نشوء جماعة ضاغطة (لوبي) أخرى.

وهناك أسطورة تعتبر دلاس نفسه المحرك الرئيسي لهذا اللوبي الثاني. لكن الحقيقة كما يقول ناحوم غولدمان الذي كان عندئذ رئيساً للكونجرس اليهودي العالمي هي أن هنري بايرود مساعد وزير الخارجية هو الّذي اقترح ذلك عليه خلال معركة مياه الأردن، فقال بأنه ما يساعد اليهود أن يخاطبوا وزارة الخارجية بصوت واحد وأن مواعيده لذلك الأسبوع تشمل مقابلات مع خمس مجموعات يهودية مختلفة.

وأبدى غولدمان قبولاً للفكرة لسببين أولهما أن إسرائيل كانت في حاجة إلى أن يبدو اليهود ولو في الظاهر متضامنين في جميع الجبهات، وثانيهما أن ناحوم غولدمان كان في حاجة إلى قاعدة نفوذ في أميركا. أما دلاس فقد كان يعلم أن جميع الفئات، من صهيونية وغير صهيونية ومن اليمين أو اليسار، أو من المعتدلين، لا يمكن أن تتفق إلا على القليل.

وبديهي أن كل زعيم يهودي كان شديد الرغبة في الاتصال بوزير الخارجية الأميركية، لأن مكانته كانت تعتمد على ذلك. والواقع أن دلاس برع في استغلال الانشقاق بين الزعماء اليهود. وكان الصراع العلني بين بلوشتاين وبن غوريون، وموقف اللجنة اليهودية الأميركية العقائدي غير الصهيوني دليلاً على سهولة تحول اليهود الأميركيين إلى انتقاد إسرائيل، وإلحاق الضر بقضيتها في البيت الأبيض. وأدرك غولدمان الدبلوماسي الدولي المحنك الفوائد السياسية الّتي تنجم من إجبار زملائه من الزعماء اليهود على الامتناع عن الكلام في أي موضوع قبل أن يتفقوا عليه.

على أنّه كان من المحتمل أن تفيد هذه المظلة التي تجمع الزعماء غلودمان أكثر مما تفيد وزارة الخارجية. فالصهاينة الأميركيون كانوا منذ أن ظهر غولدمان في أوائل ترومان كانوا يعتبرونه سياسياً متطفلاً. أما غلودمان فكان يعتقد أن رئاسته لمنظمة يهودية أميركية ذات نفوذ سوف تجعله أقوى صهيوني خارج إسرائيل. ويقول إسرائيل سنجر زميل غولدمان والسكرتير العام للكونجرس اليهودي العالمي بأنه لم تكن هناك مناصب شاغرة لغولدمان ولهذا «كان قاعدة أميركية كانت أقوى من رئاسة منظمة تمثل الطائفة اليهودية المنظمة في الولايات المتحدة؟

أقترح غولدمان على فيليب كلوتنك وهو مقاول ثري ورئيس جديد لمنظمة «بئناي بئرت» (المناهضة للافتراء) أن يقوما بإحياء المؤتمر اليهودي الأميركي غير الفعال الذي أنشئ في عام ١٩٤٣ كمظلة لأربع وستين مجموعة يهودية وذلك لمعالجة مشكلات اليهود بعد الحرب. ولما كان كلوتزنك لا يزال يتذكر صعوبة التوصل إلى إجماع في ذلك المؤتمر اقترح إنشاء «تجمع غير رسمي وفضفاض لرؤساء المنظمات ولكن بلا ميزانية وبلا إدارة وحتى في البداية بلا عنوان ولا حكم لأكثرية».

اجتمع مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية لأول مرة في آذار ١٩٥٤ كمنبر غير رسمي لبحث السبل الّتي يستطيع بها يهود أميركا مساعدة إسرائيل على مواجهة العداء الظاهرة لإدارة أيزنهاور. إلا أن أسوأ أعداء هؤلاء كانت إسرائيل الّتي بدا أنها مصممة على إثبات أن مجزرة قبية لم تكن حدثاً منعزلاً.

وقبل ذلك بشهرين دعا رئيس الوزراء أعضاء حزبه في الحكومة إلى اجتماع.

ويقول شاريت في مذكرته: «قدّم موشى دايان رئيس الأركان مشروعاً تلو الآخر «للعمل المباشر. وكان الأول يتضمن سبل فك الحصار عن مضايق إيلات، وينص على أن تبحر سفينة ترفع العلم الإسرائيلي. فإذا ما تصدى لها المصريون، وأطلقوا عليها نيران مدافعهم، فإننا سوف نقصف القاعدة المصرية من الجو، أو نقتحم رأي النقب، أو نشق طريقنا من الجنوب إلى قطاع غزة، ثم على طول الساحل. فقامت ضجة كبيرة وسألته: هل تدرك أن هذا يعني الحرب مع المصريين؟ فأجاب: أدرك ذلك دون ريب...»».

كان الرئيس جمال عبد الناصر قد بدأ يُفضي إلى العديد من الرسميين الأميركيين والبريطانيين، وفيهم رجل الاستخبارات المركزية الأميركية كيم وزرفلت، وريتشارد كروسمان عضو البرلمان، وأحد رجال وزارة الخارجية البريطانية المعتمدين في شؤون فلسطين، بأنه يتطلع إلى السلام مع إسرائيل. وأرسل سفيران أميركيان متعاقبان في مصر، أحدهما هو هنري بايرود تقارير تقول الشيء ذاته. والواقع أن عبد الناصر رفض المساعدة العسكرية من إدارة إيزنهاور وأبلغ السفارة الأميركية أن مصر تفضّل المساعدة الاقتصادية.

كان عبد الناصر يوطد سلطته، ويعالج المشكلات الاقتصادية الكبرى، ويسعى إلى إدخال مصر القرن العشرين برامج في ميادين الزراعة، والمواصلات والكهرباء والإسكان الّتي كان أكثرها يلقى معارضة الأصوليين. وكان الحزب الشيوعي ينمو، وكان الجيش، الذي لم يكن يضم أكثر من ستين ألف رجل في الخدمة الفعلية، يعتمد على سلاح عام ١٩٤٨ القديم. وكان الرئيس المصري يتوق كذلك إلى تحسين علاقات مصر بالولايات المتحدة الأميركية، وإلى تمويل مشروع السد العالي. ولم يكن جيشه على استعداد كامل لخوض حرب أخرى ضد إسرائيل، وحتى لو كان قادراً فإن اقتصاده لم يكن قادراً على النهوض بأعباء الحرب.

في أثناء ذلك، وفي عام ١٩٥٤ كان الموفدون البريطانيون والأميركيون ينتقلون ذهاباً وأياباً بين مصر وإسرائيل. ويقول أحدهم أنّه قد تم إعداد مسودة صلح بين مصر وإسرائيل. وتمكن شاريت من نيل موافقة البرلمان الإسرائيلي على الشروع في المفاوضات. غير أن منتقديه اعتبروا هذه المحاولة محاولة ساذجة. فقد كان لمؤسسة الأمن في إسرائيل أهدفا خاصة مرسومة، ولم يكن من بينها التفاوض مع عبد الناصر.

واستمرت عبر الحدود الأعمال الإسرائيلية الانتقامية الّتي كانت تبعث في نفس شاريت مشاعر السخط والخيبة. وكان الدبلوماسيون الأميركيون يرقبون في دهشة، ويبلغون واشنطن مساعي إسرائيل الواضحة إلى الإبقاء على التوتر على الحدود، وإلى التظاهر بأن أمنها مهدد.

وفي كتاب ظهر حديثاً، ويدور بعضه حول محاولات شاريت استخدام الدبلوماسية (ومحاولات خصمه تحويله عنها) تمكن ستيفن غرين بفضل قانون حرية المعلومات من الكشف عن سلسلة من البرقيات السرية الدبلوماسية الصادرة عن عواصم عربية وعن القدس ينتقد فيها المراقبون الأميركيون سياسة إسرائيل، ويشيرون إلى أنها كما كتب قنصل أميركا في القدس «تبحث عن معركة ما».

ويذكر غرين أن الرئيس أيزنهاور تسلم في شهر تموز (يوليو) من عام ١٩٥٤ مذكرة من إدارة الأمن القومي تفيد بأن ليس هناك دلائل على استعدادات للحرب منا جانب العرب، بينما هناك دلائل على استعدادات إسرائيلية لها. وتضيف المذكرة: «يبدو أن حكومة إسرائيل تعرضت مساعيها للإخفاق وهي تحاول ضمان السلام على أساس الوضع القائم، تتبع سياسة الأعمال الانتقامية على أساس نظرية مؤداها أنّه يجب أن تدفع الأمور إلى الأسوأ أن تتحسن».

وهذا ما بلغ البيت الأبيض وبلغ وزارة الخارجية الأميركية في عام ١٩٥٤ حول سير الأحداث في إسرائيل وعلى طول حدودها، وأبلغا إسرائيل بأنهما على علم به. ولم يكن من شأن الغارات الإسرائيلية عبر الحدود سوى زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك ما كان متوقعاً. ولكن كانت في الحكومة الإسرائيلية قوى تتميز بميل غريب إلى التهور والحماقة.

وفي تشرين الأول (اكتوبر) أعلنت السلطات المصرية أنها اعتقلت أفراد شبكة من الجواسيس والمخرّبين الإسرائيليين المتورطين في سلسلة التفجير والتخريب ضد أهداف مصرية وبريطانية وأميركية ومنها مكاتب وكالة الاستعلامات الأميركية في القاهرة والإسكندرية الّتي لحقت بها أضرار من جراء القنابل الحارقة. وأتهم المصريون الاستخبارات الإسرائيلية بأنها كانت وراء ذلك كله مستهدفة تسميم العلاقات بين مصر والولايات

المتحدة الأميركية والحصول على مساعدات عسكرية من إدارة أيزنهاور. وتنصلت حكومة شاريت من التورد ، وادعت أن الاتهام ملفق.

وجرت في القاهرة محاكمة علنية لأحد عشر مشبوهاً حضرها عدد من أعضاء الهيئات الدبلوماسية الغربية وهيئات الدفاع عن حقوق الإنسان، وأدين ثمانية منهم بينهم اثنان من اليهود المصريين حكم عليهما بالإعدام. وقد انتحر أحد المتهمين في السجن. وفي ٣١ ينير شنق اللذان حكم عليهما بالإعدام.

وبعد شهر واحد من ذلك اقتحم جنود إسرائيليون بلدة غزة وقتلوا ستة وثلاثين جدياً مصرياً ومدنين. وأحدث هذا ضجة أخرى في العلم وزاد تذمر وزارة الخارجية.

وفي الخامس من آذار (مارس) من عام ١٩٥٥ عقد مؤتمر «للرؤساء» (رؤساء المنظمات اليهودية) في فندق شروهام بواشنطن لمدة يومين حضره مندوبو ستين منظمة يهودية وممثلون عن وزارة الخارجية الأميركية، وتغيب عن المؤتمر ممثلو اللجنة اليهودية الأميركية. وكان ذلك صدمة لغولدمان وكلوتزنك ولمحاولتهما أن يثبتا للبيت الأبيض أنّه ليس هناك خلاف بين اليهود الأميركيين حول إسرائيل. فاللجنة اليهودية الأميركية كانت تعارض إيديولوجياً أية جماعة تصدى للتحدث باسم اليهود الأميركيين، وخاصة الجماعة التي ألفها ناحوم غولدمان السياسي الصهيوني، وصاحب المكانة والعلم الذي كان يتحلى بالقدرة على معالجة الأمور.

كانت تلك لحظة تاريخية بالنسبة لليهود الأميركيين. ومع هذا خلق المشتركون جواً عابساً. ففي الوقت الذي كان فيه زعماؤهم يبذلون قصارى جهدهم لإقناع الإدارة الأميركية بأن إسرائيل، كما قال دلاس تستحق أكثر من «صداقة غير متحيزة» قام الإسرائيليون مرة أخرى بإحراجهم. وتوسل غولدمان إلى المؤتمرين ألا يثيروا حادث غزة فلم يناقش المؤتمر مسألة غزة. لكن هذه المسألة أضعفت فرص نجاحه.

خلقت غزة مشكلة للزعماء اليهود وخصوصاً للصهيونيين منهم. صحيح أنهم كانوا متعاطفين مع المشكلات الخطيرة لأمن إسرائيل، لكن الإضرار بسمعتهم من أجل إسرائيل ومن جراء قراءة ما تقوله إسرائيل عن غزة وقبية كان مصدر إزعاج شديد لهم. وفي ذلك الوقت حذر زعيم صهيوني من أن حادثاً مثل حادث غزة:

«يُلحق ضرراً شديداً بالحركة الصهيونية العلمية وقد يحطمها تحطيماً تاماً. فماذا يقول الزعماء الصهيونيون عندما يواجهون بحقائق كانوا على جهل تام بها؟ إن الانطباع الذي سوف يكونه الآخرون عنهم هو أنهم أبواق لإسرائيل مهما حدث».

وبغض النظر عن مدى إدراك زعماء اليهود الأميركيين بأنه ينبغي لهم أن يكونوا أكثر من مجرد أبواق لإسرائيل فقد كانوا سائرين إلى ذلك المصير. إذ كانت إسرائيل تقول لهم ما كانت تريد لهم أن يسمعوه أو ما تريد أن يسمعه الأميركيون.

ومع ذلك فلم يكن أي زعيم من زعماء اليهود الأميركيين يرغب في أن يسمع أن حادثي غزة وقبية جزء من مخطط واسع كان بن غوريون ومساعدوه قد وضعوه قبل ذلك بسنوات قليلة لزج العرب في حرب لا يمكن أن ينتصروا فيها.

وفي ٥ و٦ آذار ١٩٥٥ وبينما كان رؤساء كبريا المنظمات اليهودية الأميركية مجتمعين في فندق شورهام بواشنطن كان شاريت يكتب في مذكراته بسرعة عن إرهاب إسرائيلي وصفه بأنه من «أسوأ نوع». ذلك أن جماعة من جنود الإحتياط الإسرائيليين انتقموا لمقتل زوجين إسرائيليين واعترفوا فيما بعد للسلطات العسكرية بأنهم قبضوا على خمسة صبيان من البدو وحققوا معهم بشأن الجريمة ثم قتلوا كلا منهم طعناً بالسكاكين - على أن الجيش أذاع في تلك الأثناء أنّه لم يتورط في عملية القتل. واستنتج شاريت مما سمعه وما ساورته الشكوك بشأنه «أنّه يمكن اعتبار هذا الحادث برهاناً قاطعاً على أننا قررنا شن عدوان دموي على كل الجبهات: بالأمس في غزة، واليوم على حدود الأردن، وغداً في المنطقة المجردة من السلاح على حدود سوريا وهكذا. على أنني سو أطلب في اجتماع الوزارة غداً أن يقدم القتلة إلى المحاكمة كمجرمين».

وبعد أيام قليلة لم يسع شاريت إلا أن يعجب من نوع «المواهب» و«الرهافة الروحية» الّتي تدفع السابرا إلى «أن يقوموا عن سابق عزم وتدبير بطعن أجساد البدو العزل». وتساءل عن أي القيم سوف تنتصر في إسرائيل.

إن زعماء اليهود الأميركيين الّذين اجتمعوا في فندق شورهام لم يطرحوا أسئلة من هذا لنوع. وبالنظر إلى ما كانت وزارة الخاجرية تتلقاه من أخبار من الشق الأوسط فلا ريب في أن

ما قاله كلوتنزنك في المؤتمر عن الأخطار الّتي تواجه «إسرائيل المعزولة، والمحاطة بحكومات معادية مستعدة للحرب» جعل ممثلي تلك الوزارة في المؤتمر يعضون شفاههم. إذ كانت قد توافرت لديهم أنباء عن أن رئيس الوزراء الإسرائيلي عاجز عن احتواء تعطش جنرالاته للحرب.

ومن المؤكد أن السلطان الإسرائيلية لم تبلغ زعماء اليهود الأميركيين شيئاً عن حقيقة ما جرى. على أن غيرهم ممن لا يقلون عنهم مكانة شاركوهم في الجهل بها ومنهم شاريت نفسه الّذي حجب عنه رجال حكومته ما يعرفونه. وكان الحكومة الإسرائيلية الفتية تعاني من انقسام شديد دفع كلا من وزارتي الخارجية والدفاع في اتجاه مختلف وخطر. الظاهر أن الأميركيين لم يكونوا على علم بسياسة الحرب التي كانت عندئذ موضوع نقاش في الوزارة الإسرائيلية.

ومن المفزع أن قلة من اليهود الأميركيين كانوا يعرفون من هو شاريت بالرغم من أنّه كان من مؤسسي إسرائيل وأول وزراء خارجيتها وثاني رئيس وزارة فيها. وحتى في إسرائيل ذاتها تعرضت سمعته للتشويه ويذكرونه الآن كسياسي ضعيف أو تشمبرلن يهودي سعى إلى ترضية العرب ولكن من حسن الحظ أن بن غوريون تغلب عليه.

والحق أن شاريت كان من أكثر زعماء إسرائيل تعاطفاً مع العرب في فلسطين، وبخلاف بن غوريون الذي كان يسعى إلى قهر العرب ليكرههم على قبول حقيقة وجود الدولة الصهيونية، كان شاريت يحاول أن يلطف من عدائهم لقيام دولة لليهود بين ظهرانيهم بأسلوب دبلوماسي.

ولد شاريت (وأسمه الأصلي شرتوك) في أوكرانيا بالاتحاد السوفييتي، وهاجر مع عائلته إلى فلسطين في عام ١٩٠٦ وهو في الثانية عشرة من عمره، وأقامت أسرته في قرية عربية قرب نابلس حيث نشأ ودرس العربية، إلى أن رحلت بعد عامين إلى تل أبيب. وأتم دراسته في مدرسة الاقتصاد في لندن. وكان من مؤسسي حزب الماباي (حزب عمال ارض إسرائيل)، ورئيس تحرير صحيفة العمال الصهيونيين اليومية «دافار». وكان من الناحية الثقافية أقرب إلى وايزمن، أما من الناحية الشخصية فكان أقرب إلى بن غوريون الذي لم يكن يدانيه في ثقافته.

ظل شاريت زميلاً ومنافساً لبن غوريون مدة ربع قرن.. ولم يظهر مقدار عمق هذه المنافسة إلا في عام ١٩٧٨ حين نشرت أسرة شاريت يومياته بالعبرية في إسرائيل على رغم معارضة حكومة بيغن. وأول تحليل ظهر بالانكليزية لتعليقات شاريت الشخصية على الأحداث في إسرائيل (في ألفين وأربعمائة صفحة، وثمانية مجلدات) كان دراسة قامت بها ليفيا روكاش وعنوانها: «إرهاب إسرائيل المقدس».

كانت مذكرات شاريت بمثابة قنبلة تكذب القوة التقليدية حول تهديد العرب لأمن إسرائيل خلال تلك السنوات الأولى. ويكشف شاريت في مذكراته هذه أن حكومته والحكومة السابقة والحكومة اللاحقة برئاسة بن غوريون، كانت جميعها واثقة من تفوق إسرائيل العسكري في المنطقة إلى حد أنها كانت تحاول استفزاز العرب، ودفعهم إلى مواجهة كان من لمؤكد أنهم سيهزمون فيها. وكان قوام هذه الاستراتيجية غارات الحدود الانتقامية على أهداف عربية عسكرية، ومدنية.

غير أن شاريت كان يؤثر اعتماد الدبلوماسية، لاجتذاب العرب. وقد أدان أمام الوزراء غارة قبية الّتي كان قد عارض الإقدام عليها لأنها «تجعلنا نبدو أمام العالم قاطبة عصابة من مصاصي الدماء قادرة على اقتراف مجازر جماعية دون التفات إلى أنها قد تؤدي إلى نشوب الحرب...». وفي اليوم التالي تحدث بن غوريون لمدة ساعتين إلى أعضاء الحكومة حول «استعدادات الجيش لجولة ثانية» وعرض كما ذكر شاريت «تقارير مفصلة حول نمو قوة البلدان العربية العسكرية الّتي - كما زعم - سوف تبلغ ذروتها في عام ١٩٥٦...».

يقول شاريت في مذكراته:

«بينما كنت أستمع... كنت أفكر... فيما إذا كان علينا أن نلجأ حيال الخطر إلى وسائل غير عسكرية، وأن نعرض حلولاً جريئة وملموسة لمشكلة اللاجئين بدفع تعويضات، وبتحسين علاقاتنا بالقوى المعنية، وبالاستمرار في البحث الدائب عن تفاهم مع مصر».

وبينما كان شرايت يحاول التفاوض مع مصر كان معارضونه يحاولون استدراج مصر إلى القتال دون علمه. وكانت شبكة التجسس الإسرائيلية دليلاً على محاولات إسرائيل السرية لإفساد العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا. وذلك ما أدركه

شاريت بعد أن كان قد نفى ما أذاعته مصر عن التجسس الإسرائيلي، وندد بالمحاكمة الجارية. واكتشف شاريت من تحرياته الخاصة عام ١٩٥٥ حول الاتهامات المصرية أن وزير دفاعه بنحاس لافون، و/أو رئيس جهاز الاستخبارات الكولونيل بنيامين جبلي، وربما حتى رئيس الأركان موشى دايان، قد أصدر الأمر إلى شبكة المخرّبين والجواسيس. ولم يكن رئيس الوزراء (شاريت) قد عرفت شيئاً عن هذه العمليات، ولم يخبره أحد عن خطة الغارة على غزة. ونقل بن غوريون لافون، في ظروف غامضة إلى منصب آخر كبير في وزارة أخرى. وكان لافون خلال ذلك يحاول جاهداً العثور على دليل يبرئه.

ومرت خمس سنوات قبل أن تتحول قضية لافون إلى أكبر فضيحة سياسية في تاريخ الدولة اليهودية. ولا تزال هذه القضية بظلالها السوداء تفسد على شيمون بيريز مركزه لسياسي لأنه كان عند حدوثها مديراً عاماً لوزارة الدفاع وتورط فيها. وانتهت لجنة خاصة ألفت لهذا الغرض إلى تبرئة لافون، وإلى التوصية بملاحقة دايان وجبلي لتلفيقهما التهمة ضد لافون. وبما أن التحقيق الأول لم يكن له طابع رسمي وبسبب مرور الزمن والخوف من احتمال تهديد الفضيحة لسمعة إسرائيل في الخارج، لم يتخذ أي إجراء.

وحقق شاريت وحلفاؤه بعض الانتصارات في الحكومة لاعتداله، لكن اتجاه بن غوريون الصدامي أدى إلى إلحاق الهزيمة بجهود حلفائه لاعتماد الدبلوماسية. وأسفرت نتائج الانتخابات الّتي جرت في تموز (يوليو) من عام ١٩٥٥ عن حصول حزب شاريت على عدد ضئيل من لمقاعد لا يتجاوز الخمسة، مما اعتبر صفعة علنية لسياسته المعتدلة. وهاجم بن غوريون شاريت بسبب قلق (شاريت) الشديد حول «ما سيقوله غير اليهود» بينما هو (بن غويورن) مهتم بأمن إسرائيل وتربية شبابها. واقترب نجم شاريت من الافوال، وظل رئيساً أسمياً للحكومة حتّى تشرين الثاني (نوفمبر)، حين ألف بن غوريون إئتلافاً جديداً، وتولى رئاسة الوزارة من جديد.

وفي ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٥٦، وبتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا أنزل الإسرائيليون مظليين في صحراء سيناء، واستولوا بسرعة على أكثر أرضها، وعلى قطاع غزة، وشرم الشيخ، وهو المدخل إلى مضيق تيران الذي كان عبد الناصر قد أقفله في وجه الملاحة الإسرائيلية. وكانت عملية متقنة تم التخطيط لها بإشراف موشى دايان.

وهكذا غزا حليفان وصديق للولايات المتحدة مصر بدون أن يبلغوا إدارة الرئيس أيزنهاور حتى بعزمهم على ذلك. لم يعلم بها أيضاً زعماء اليهود الأميركيين الّذين تعرضوا من جديد السخط دلاس وأيزنهاور وغضبهما حين حاولوا الدفاع عن سياسة إسرائيل وتصرفها. وكانت المفاجأة لليهود الأميركيين أكبر منها للإدارة الأميركية التي كانت على الأقل قد تلقت تقارير سرية تفيد بأن استعدادات عسكرية تجري في المنطقة.

ولم يكن زعماء اليهود الأميركيين يشعرون بالرضا عن الوضع. ونبه العديد منهم حكومة إسرائيل إلى الحماقة التي تنطوي عليها مناهضة إدارة أيزنهاور، والطائفة اليهودية العداء. وكان زعماء هذه الطائفة قبل ذلك ببضعة أسابيع فقط قد أكدوا لها بناء على تأكيدات من بن غوريون بأن إسرائيل لن تبدأ بشن الحرب. لكن تبين أن هذا لم يكن إلا من قبيل التهدئة العاطفية وأنه دليل آخر على أن اليهود الأميركيين في علاقتهم مع الإسرائيليين ليسوا أكثر من شريك صامت وأنهم قبلوا ذلك.

وفي أثناء الغزو كان كلوتزنك يلقي خطاباً في حفل عشاء. ولما سئل عن الإشاعات حول قيام إسرائيل بالغزو أنكر ذلك. وكان كلوتزنك قد حتّى اليوم يستنكر تعريض الزعامة اليهودية الأميركية للحرب ناهيك عن فقدانها المصداقية في واشنطن وأمام الطائفة اليهودية.

ويذكر أبا إيبان في سيرته الذاتية أن الاضطراب ساء أوساط اليهود الأميركيين وأنه تلقى مكالمة هاتفية من آبا هلل سلفر الذي انتقد الهجوم الإسرائيلي بوصفه «خطأ في التقدير» ودعا إيبان زعماء الصهيونيين الأميركيين إلى «التضامن التام» مع إسرائيل. وأرسل مبعوثاً إلى مؤتمر الرؤساء للغرض. نفسه. ويقول في مذكراته: «واستنتجت من تقريره أنّه لقي صعوبة كبيرة. ولأول مرة على ما أذكر وجدت تردداً في تبرير عمل إسرائيل... لا تحفظ.... وأقترح البعض نشر تحفظات اليهود (الأميركيين) حول عمل إسرائيل بشكل علني».

قام الإسرائيليون مرة أخرى بإظهار زعماء اليهود الأميركيين بمظهر البلهاء وتبين أن الإسرائيليين على استعداد للاستمرار في ذلك. ويقول إيبان: «وفي النهاية تغلب الاعتدال وعبر الزعماء اليهود عن لتضامن مع إسرائيل وناشدوا الولايات المتحدة تعزيز أمن إسرائيل والسلام في الشرق الأوسط». ووجه مؤتمر الرؤساء واللجنة اليهودية الأميركية نداء علنياً

للرئيس الأميركي يدعونه فيه إلى «تقييم جديد للنزاع» ويشيرون فيه إلى علاقة عبد الناصر بالسوفييت، ويطلبون أن تقوم الولايات المتحدة بالسعي إلى تسوية من خلال المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل.

غير أن دلاس كان يرغب في كسب تأييد اليهود لجهود الإدارة الأميركية الرامية إلى إكراه الإسرائيليين على الانسحاب. ولجأ لذلك الغرض إلى الزعماء اليهود المقربين منه. وفي غضون الساعات الأربع والعشرين التي تلت الغزو الإسرائيلي كان البيت الأبيض قد حمل الحاخام سلفر على إرسال كتاب إلى بن غوريون. وفي رواية أبا إيبان أن الرئيس أيزنهاور أبلغ رئيس أركانه بأنه سيدخل في خطابه الذي كان سيذيعه حول أزمة السويس «عبارة تنم عن التقدير العميق والصداقة لإسرائيل» وكل ما كان على بن غوريون أن يفعله هو أن يسحب قواته إلى الحدود السابقة. وذكّر أيزنهاور رئيس وزراء إسرائيل، أنّه بصرف النظر عن رأيه في الروابط بينه وبين بريطانيا وفرنسا «فالحقيقة هي أن قوة إسرائيل، ومستقبلها مرتبطان. بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية». وأطلع سلفر أبا إيبان على الأمر، فطلب إليه أن يتصل هاتفياً ببن غوريون.

ويذكر إيبان أنّه اجتمع ببلوشتاين وأن هذا «لم ينتقد إسرائيل». ثم توجه إلى «وول ستريت» ليجتمع بتوماس ديوي الذي أعلمه بأن البيت الأبيض قلق من عزم إسرائيل على البقاء في سيناء، وأن السوفييت سوف يتدخلون. وبعث بن غوريون برسالة يطالب فيها بالسلم مقابل الانسحاب، وبوقف هجمات العرب على إسرائيل، وبإنهاء مقاطعة إسرائيل الاقتصادية، وفتح قناة السويس للملاحة، وأن لا تكون هناك أحلاف ضد إسرائيل. وأعرب عن أمله بأن لا تؤدي عمليات إسرائيل العسكرية إلى الإساءة إلى الصداقة بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل.

وفي أواخر شهر شباط (فبراير) من عام ١٩٥٧ كان دلاس لا يزال يبحث عن أنصار، وطلب الاجتماع بعدد مختار بدقة من الزعماء اليهود بينهم كلوتزنك، وبلوشتاين، وبارني بالابان، مدير استديوهات «باراماونت» السينمائية، وهو من أنصار أيزنهاور. ويذكر كلوتزنك انه جلس في مكتب دلاس وأنه استولى عليه الفزع عندما تطلع حوله ولم «يجد في الغرفة صهيونياً واحداً». وأسوأ من هذا في انظر زملائه من الزعماء اليهود أن مؤتمر الرؤساء

أُنشئ ليحول دون عقد مثل هذا الاجتماع. ومع أن كلوتزنك كان رئيس المؤتمر فإنه دعي إلى الاجتماع بوصفه رئيس منظمة «بئناي بئرت» وحضره بدون أن يخبر المؤتمر. وقال كلوتزنك بعد ذلك بثلاثين سنة: «جلست هناك أفكر فيما سأقلوه للآخرين بعد الاجتماع» على أن المجتمعين رفضوا التساهل في أمر مناصرتهم لإسرائيل. وأبلغ كلوتزنك المؤتمر بأن وزير الخارجية فشل في إحداث انقسام بين الزعماء اليهود - والذين اجتمع بهم على الأقل.

والواقع أن إحراج إسرائيل للزعماء اليهود عمل أكثر من دلاس على انقسامهم، وأن أزمة السويس وضعتهم على المحك. فقد كان اينزنهاور يخشى مواجهة مع السوفييت ويريد من إسرائيل أن تنسحب من سيناء وإلا واجهت مقاطعة اقتصادية وحرم النداء اليهودي الموحد من الإعفاء من الضرائب. ومن شأن ذلك إذا ما وقع أن ينسف اقتصاد إسرائيل المضطرب. أضف إلى ذلك أن اليهود المنظمين لم يكونوا من القوة بحيث يستطيعون انتزاع أي تنازلات من الإسرائيليين. وكان بن غوريون يطالب بأكثر مما يجب.

وانسحبت إسرائيل من سيناء في أواسط شهر آذار (مارس)، غير أن قضية إعفاء النداء اليهودي الموحد كانت ما تزال في الميزان. فلجأ كنن إلى زعيم الأغلبية الديمقراطية ليندون جونسون الذي استخدم نفوذه لدى ايزنهاور وأنقذ النداء اليهودي الموحد.

أثبت جونسون أنّه صديق مخلص لإسرائيل في الكونجرس، وبينما كان دلاس يهدد إسرائيل بالعقوبات كان جونسون يصب جام غضبه في التلفون مع أبا إيبان على أساليب الإدارة الأميركية في تهديد إسرائيل بالعقوبات، في حي أنها لم تهدد السوفييت بسبب غزوهم الوحشي للمجر. وأضاف جونسون: «لن تحصل الإدارة على شيء من هنا (أي الكونجرس) حتى يعاملوكم معاملة حسنة».

على أن قبية وغزة والسويس لم تشوه سمعة إسرائيل في أوساط الشعب الأميركي. وبدا وكأن بن غوريون لا يمكن أن يخطئ. فالأميركيون كانوا يعرفون ما قاساه اليهود على يدي هتلر. وقد أثار إعجابهم «قتال اليهود في سبيل الاستقلال في فلسطين، وبما بلغهم عن الرواد الإسرائيليين، الذي جعلوا الصحراء خضراء مزدهرة». وكان أكثر الأميركيين بالطبع لا يعرفون شيئاً عن الصهيونية، وعما يدور ممن أحداث في إسرائيل.

وفي عام ١٩٥٨ تغير الوضع حين نشر كتاب وصفته صحيفة «نيويورك تايمز» بأنه «ملخص مؤثر لعاملة اليهود غير الإنسانية في أوروبا ، وللهجرة في القرنين التسع عشر والعشرين إلى فلسطين وإنشاء إسرائيل». وهذا الكتاب هو كتاب «الشتات» الذي وضعه ليون أوريس، ولم يكد يظهر هذا الكتاب حتّى صار أوسع الكتب انتشاراً ، والمصدر الرئيس لما يعرفه أكثر الأميركيين عن اليهود وعن إسرائيل. وقد لاحظ مراجع الكتاب ما فيه من تحيز ويقول بأن «العرب يظهرون في بصورة غير مرضية». فأبطال هم المقاتلون اليهود بمن فيهم عصابة الارغون الّتي حظيت بالتمجيد بالرغم من انتقاد أعمالها الإرهابية.

لقد أدى كتاب «الشتات» خدمات كبيرة لإسرائيل على صعيد العلاقات العامة. وعندما ظهر الفيلم الذي أخرجه أوتو برمنجر بعد ذلك بسنتين عن الكتاب ومثل فيه بول نيومان دور بطل السابرا الذي يصفه أحدهم في الكتاب بأنه واحد من سلالة «الطرازانات» (جمع طرزان) الإسرائيليين بدا وكأن سمعة إسرائيل في الولايات المتحدة قد توطدت. وأنها خطفت الأضواء فجأة. فعندما بدأ نشيد إسرائيل الوطني في الفيلم أخذ البعض يرقص في الأروقة. وقد بيع من الكتاب منذ ظهوره عشرون مليون نسخة. ولا تزال إسرائيل التي يتصورها الأميركيون هي إسرائيل كتاب «الشتات».

الفصل الثاني

فتح السنوات.. وتأثير اللوبي على كندي وجونسون

بعد فترتي رئاسة أيزنهاور الذي لم يكترث بالدولة اليهودية، كان زعماء اليهود الأميركيين في حاجة إلى صديق في البيت الأبيض. وفي عام ١٩٥٨ ظهر مرشح قوي للرئاسة، يبشر بالخير وهو عضو مجلس الشيوخ الأميركي الشاب عن ولاية ماساشوستس جن. ف. كندي. ووجد الزعماء اليهود من الديمقراطيين، والليبراليين أنفسهم أما رجل بدا أنهن يشاطرهم آراءهم حول ما يجري في الداخل والخارج. وكان بعض اليهود البارزين وبينهم الصهيوني ديوي ستون قد ساعدوا كندي عام ١٩٥٢ في التغلب على هنري كابوت لوج في الانتخابات لمقعد بمجلس الشيوخ.

على أنّه كانت هناك مشكلات. فقد كان سجل كندي بصدد إسرائيل غامضاً، وبالتأكيد أنّه كن أقل حماسة لها من هيوبرت همفري. ولم يكن كليندون جونسون الذي هرع للدفاع عن إسرائيل إبان قضية السويس، ثم إنّه كان كاثوليكياً. وكان الكثيرون من اليهود يعتبرون الكاثوليك الأميركيين من أنصار اليمين المؤيد لمكارتي، والمناهض للسامية. وأسوأ من ذلك أنّه كانت هناك قضية حساسة تتصل بجوزيف كندي والد جون الذي كان وهو سفير في بريطاني من مؤيد نيفل تشمبرلن في سياسته القائمة على ترضية النازيين. على أن جون تفوق على والده في الميدان الدبلوماسي.

ومنذ اللحظة الّتي فكر فيها جون كندي بالسعي إلى الرئاسة، بدأ تلهفه للحصول على أصوات اليهود. ويذكر فيليب كلوتزنك أنّه اجتمع به بصورة خاصة في عام ١٩٥٨، وأنه سأله بشكل مباشر عن موقفه حيال إسرائيل. ويضيف كلوتزنك بأن موقفه كان «ضبابياً» وأنه أبدى اهتماماً بقضية اللاجئين العرب، وبمخاطر اندلاع حرب في المنطقة.

على أن رد كلوتزنك لم يكن «ضبابياً» إذ قال لكندي: «اسمع أيها السناتور: إذا كنت تعتزم ترشيح نفسك للرئاسة وأن تقول ما قلته الآن فلا تعتمد على وعلى آخرين كثيرين». عند ذلك سأل كندي كلوتزنك عما يريد اليهود أن يسمعوا منه. وهنا لفت نظره

إلى أن موقف أيزنهاور منقضية السويس لم يكن مرضياً، بينما كان موقف ترومان في عام ١٩٤٨ موفقاً.

وفهم كندي المقصود، وعندما حضر احتفالاً أقامته منظمة يهودية عام ١٩٥٨ في الذكرى العاشرة لقيام إسرائيل ألقى خطاباً يؤيد فيه إسرائيل ويهاجم دعوى العرب في أن السلام في الشرق الأوسط رهن بزوال إسرائيل. وقال فيه: «إذا تركنا جانبا القيم والآمال الّتي تمثلها إسرائيل، والضيم الذي لحق بها وتسعى إلى إزالته فإننا نجانب الحقيقة إذا قلنا بأن نزعة إسرائيل الديمقراطية هي المسؤولة عن إثارة النزاع والخلاف في الشق الأدنى». ثم أرسل الخطاب إلى كلوتزنك مع ملاحظة يتساءل فيها عن رأيه فيه.

وبعد أن تم اختيار كندي في عام ١٩٦٠ مرشحاً للرئاسة في مؤتمر للحزب الديمقراطي، وافق على أن يجتمع بعدد كبير من الزعماء اليهود في نيويورك، وفي جناح فندق كان يسكنه أبراهام فينبرغ المناصر لكندي والثري المصري. وطلب ممن دعوا إلى حضور الاجتماع وبينهم ديوي ستون وكلوتزنك أن يحضروا أسئلتهم. ودار حوار ونقاش صريحان مع كندي حول مختلف القضايا الداخلية، وأنكر ما ينسب إلى والده من مناهضة للسامية. وعندما أثيرت مسألة إسرائيل أبدى كندي تحفظه، فأشار إلى الحاجة إلى مفاوضات بين إسرائيل وجمال عبد الناصر من أجل السلام، وقال أن على الولايات المتحدة الأميركية أن تجد سبيلاً للتعايش مع القومية العربية. وناقش إمكان قبول إسرائيل بعض اللاجئين العرب على أن يستقر الباقون في البلدان العربية. وطمأن الحاضرين إلى أن الولايات المتحدة الأميركية سوف تهرع إلى نجدت إسرائيل إذا هوجمت.

ورضي المجتمعون عما سمعوه من كندي، وإن كان أقل مما كانوا ينتظرون سماعه منه. ومع أن الاجتماع لم يكن لجمع المساعدات المالية، وفقد تعهد الحاضرون بتقديم مبلغ خمسمائة ألف دولار لحملة كندي الانتخابية. وعين كلوتزنك مستشاراً لها. واستخدم كندي سحره الشخصي لمصلحة إسرائيل. وألقى خطاباً آخر في منظمة صهيونية خلال حملته الانتخابية تناول فيه الشرق الأوسط، وانتهز فيه الفرصة للرد على من يتهمه بأن سنه لا تؤهله لأن يكون رئيساً للولايات المتحدة. فقال كندي الذي كان في الثالثة والأربعين من عمره أن هرتزل كان في السابعة والثلاثين من عمره حين أعلن حتمية قيام دولة صهيونية،

وأضاف: «أن الشعب اليهودي لم يعتبر صغر السن حائلاً دون الزعامة، منذ أن قتل داود العملاق جالوت».

ولم يتأثر سعي كندي إلى كسب تأييد اليهود بالحملة الّتي شنها عليه متعصبون معادون للكاثوليكية من زعماء البروتستانت المناهضين للكاثوليك. وساعده تأييد الحزب النازي الأميركي الذي تخلى عن منافسه نكسون. كان بين شعارات النازيين الانتخابية شعار يقول: «النازيون يؤيدون نكسون واليهود يؤيدون كندي» وحملت لافتة من لافتاتهم عبارة تقول: «فرنكلين روزفلت وكندي يدعوان لصفقة يهودية».

وفي الانتخابات النهائية التمهيدية الّتي جرت في تشرين الثاني نوفمبر) من عام ١٩٦٠ صوت ثمانون في المائة من اليهود الأميركيين لصالح جون كندي، فأوضحوا بذلك أنهم يؤيدون القضايا التقدمية في الداخل، وإسرائيل في الخارج... وقد تكون للسياسيين الأميركيين قضاياهم الخاصة، واهتماماتهم الكبرى، ولن همهم الأول يبقى الفوز في الانتخابات.

وقد أكدت نتائج انتخابات عام ١٩٦٠ للسياسيين الآخرين مدى حماقة من يتجاهل قوة اليهود السياسية. وترتكز هذه القوة من الناحية الأساسية على ثلاثة مصادر، وهي مصادر معروفة ولكنها لا تبحث صراحة. أولها سلاح سياسي يستعمل كخيار أخير، وقد يكون أمضى سلاح، وأكثر الأسلحة الّتي يسيء استخدامها اليهود المتصلبون. وفي استطاعة اليهود أن يشهروا هذا السلاح في وجه منتقديهم أو منتقدي إسرائيل بوصفهم «معادين لإسرائيل» أو «مؤيدين للعرب»، وأسوأ من ذلك «مناهضين للسامية» (فإذا حدث أن كان المنتقد أو المنشق يهودياً وصف بأنه يكره نفسه). ولم يكن أي سياسي يرضى أن يوصف بأنه مناهض للسامية، وخاصة إذا كان فعلاً كذلك.

ويعود نفوذ اليهود الأميركيين في الميدان السياسي أيضاً إلى مجرد أنهم يدلون بأصواتهم في الانتخابات. وبالرغم مما تردده الألسنة عن أميركا البلد الديمقراطي العظيم فإن قلة فقط من الأميركيين يمارسون حقهم في الانتخاب. والحقيقة هي أن نصف الناخبين الأميركيين تقريباً لا ينتخبون. وفي حين أن اليهود الأميركيين البالغ عددهم ستة ملايين لا يشكلون سوى ٣٪ من مجموع السكان فإنهم يزيدون من قوتهم في الانتخابات الّتي يشارك

فيها ٩٠٪ من ناخبيهم. وجدير بالذكر أن الفوز في انتخابات الكونجرس، وانتخابات الولاية كثيراً ما يعتمد على ٥٪ أو ١٠٪ من الأصوات. ويعيش اليهود الأميركيون منذ القدم في مناطق واسعة من لمدن، ولذلك فإن أصوتهم يمكن أن ترجح حظوظ هذا المرشح أ ذاك، وذلك ما حدث في أثناء الصراع الانتخابي بين كندي، ونكسون[1].

وثالث مصدر لقوة اليهود السياسية أن الطائفة اليهودية تقدم المال للحملات السياسية. وأثر المال وأهميته في الانتخابات الأميركية قديمان قدم الجمهورية. ففي أواخر التُسعينات من القرن الثامن عشر رفضت المصارف الاتحادية منح قروض للديمقراطيين الراغبين في شراء الأملاك. وبذلك حرموا من حق الانتخاب. فأنشأ آرون بور مصرفاً في الولاية مناهضاً للاتحاد ليقرضهم المال. وبعد قرن من لزمن عمد مارك حنا رجل الأعمال السيئ السمعة أوهاين، وزعيم الجمهوري خلال حملة عام ١٨٩٦ للانتخابات الرئاسية، إلى جمع أكبر قسم من الأموال المرصودة للمرشح ماكنلي وهي سبعة ملايين دولار من الشركات الكبرى الأميركية الّتي كانت حريصة على الإبقاء على تعريفات الحماية، خوفاً من تهديد أسعار منتجاتها. ويشير ستيفن إيزاك في كتابه «اليهود والسياسة الأميركية» إلى أن المصرفي اليهودي أبراهام فينبرغ كان «أول يهودي يجمع المال من أجل السياسات الوطنية». وفينبرغ هذا هو الذي جمع المال لهاري ترومان، وكان الداعم الأكبر لجون كندي.

على أن أهم التبرعات لأية حملة سياسية هي التبرعات الأولى الّتي تعرف بالبذور، وخصوصاً تلك الّتي تقدم لمرشح غير معروف. والشركات لا تتبرع في العادة بدافع من الصادقة أو لود، وتتأخر في التبرع لتعرف على من تراهن. وقد عرف اليهود الأميركيون بأنهم يسخون بالمال لأي مرشح يتوسمون فيه الرغبة في خدمة مصالحهم، فإذا نجح مرشح لم يكن هناك أمل كبير في نجاحه كان الأمر أفضل لأنه يشعر بالالتزام نحو أولئك الّذين تبرعوا له في البداية وهو في أشد الحاجة إلى المال. ويقول ديمقراطي مجرب من جامعي التبرعات: «لا تستطيع أن تتصور مدى استحسان السياسي لتلك الأموال الأولى».

---

(١) ـ هناك مبالغة في أهمية أصوات اليهود في انتخابات الرئاسة. ويذكر م. س. الأزهري في دراسة له بعنوان «تكاتف اليهود الأميركيين في السياسات الأميركية». مطبعة جامعة أميركا ١٩٨٠ ـ أن الناخبين اليهود بعد ١٩٦٠ لم يلعبوا دوراً حاسماً في انتخابات الرئاسة حتّى هزم كارتر فورد عام ١٩٧٦. وفي عام ١٩٨٤ لم يكن بين ناخبي ريغن من اليهود سوى الثلث.

ولبذل المال مكانة كبيرة وقديمة في اليهودية. ففي القرون الوسطى طلبت بعض البلدان أن تفرض على اليهود أن يمدوا يد العون إلى فقرائها. وهكذا كان العطاء واجباً ثم صار سبباً للفخر وتعزيز المكانة. وصارت كلّ أسرة تخصص صندوقاً تضع فيه ما تيسر للأسر الأسوأ حظاً. وازدهرت الأعمال الخيرية اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية وأخذت تنتشر فيها المنظمات القومية والمحلية لمساعدة فقراء اليهود المهاجرين ولحماية الطائفة من مناهضة السامية. وكانت المساعدات المالية الّتي قدمها اليهود الأميركيون والأوروبيون عاملاً حاسماً في إنشاء المستوطنات الصهيونية الأولى في فلسطين.

وكان رجال الأعمال، لا الحاخامون والمثقفون، هم الّذين سيطروا على الطائفة اليهودية في أميركا. وكان على أي يهودي له طموحات اجتماعية أن يثبت كرمه. ونجد من الناحية السيكولوجية أن تحول اليهود من الإسهام في معونة إخوة لهم، إلى بذل المال لحملات السياسيين الذي يعملون لمصلحتهم تحولاً سهلاً. وأقام اليهود في كل مدينة تستحق هذا الاسم «اتحادات» للمعونات الخيرية تعمل على تنسيق العطاء. ولم يلبث أبرع جامعي المعونات المالية في الاتحادات أن أصبحوا زعماء الطائفة اليهودية، وأقدر من يعتمد عليهم من المتبرعين وجامعي التبرعات للمرشحين السياسيين.

لقد ناصر اليهود جون كندي، وقدر لهم ذلك وفي نهاية اجتماع كندي الأول ببن غوريون بنيويورك في ربيع عام ١٩٦١ التفت كندي إلى بن غوريون وقال له: «إنني أعلم أنني فزت بالرئاسة بفضل أصوات اليهود الأميركية، فهل أستطيع أن أقدم شيئاً إلى الشعب اليهودي؟». ويقول ميشيل بار - زوهار كاتب سيرة بن غوريون بأن هذه الصراحة المثيرة للدهشة أربكت بن غوريون الذي تجنب الرد، واكتفى بالقول: «عليك أن تقدم الأفضل إلى العالم الحر». على أن بن غوريون عبر لرجاله عن احتقاره لهذا الأسلوب في المقابلة بالمثل وعلق على كندي قائلاً: «أي نوع من السياسيين هذا الرجل؟» والواقع أن كندي تصرف طبقاً لتربيته الرفيعة وما تعود عليه من إكرام أصدقائه فعبر عن عرفانه بالجميل.

كان انتخاب كندي مكافأة مرضية لزعماء اليهود الأميركيين. فقد استعادوا ذاك النوع من النفوذ السياسي الذي كانوا قد نعموا به في عهد الرئيس ترومان.

ونشأت علاقات شخصية بين الرئيس ونفر من كبار اليهود فبقي فينبرغ مستشاراً. وعين كندي كلوتزنك نائباً لأدلاي ستيفنسون في هيئة الأمم المتحدة. واختار كذلك واحداً

من العاملين في حملته الانتخابية، وهو ماير فلدمان «مايك»، المحامي بواشنطن، مساعداً له في العلاقات الداخلية، وهو منصب كا [ولا يزال] حلقة الوصل مع الطائفة اليهودية. ونظراً لعداء أيزنهاور ودلاس لإسرائيل فإن كنن بذل جهداً كبيراً لدعم إسرائيل في الكونجرس، وكان وجود «رجال البلاط» من اليهود في البيت الأبيض ضمانة لهم فيه.

هكذا رأى اليهود الوضع. ولكن بن غوريون كانت تساوره الشكوك. فعندما اجتمع بكندي عام ١٩٦١ وسأله كندي عن موقفه من قضية اللاجئين العرب الذي غادروا البلاد خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٨٤ ـ ١٩٤٩، أو طردوا منها حاول بن غوريون تغيير الموضوع. غير أن كندي ظل يثيره.

حالما يصل الرئيس المنتخب إلى البيت الأبيض يدرك أن أسرع وسيلة تمكنه من أن يبرز في العالم والتاريخ هي السياسة الخارجية. ومنذ الخمسينات كان الهدف الأول النزاع العربي الإسرائيلي، واتقد كندي بأن في استطاعته أن يسهم في إحلال السلام في الشرق الأوسط. وبدا له أن الأمر سهل وما عليه إلا أن يقنع إسرائيل بأن تعوّض، أو تعيد بعض العرب إلى البلاد، وبذلك يشجع البلدان العربية على توطين ما يتبقى منهم. وكان كندي يعلم بأن الإسرائيليين لا بد أن يقاوموا هذا الحل، وأن أنصارهم في الولايات المتحدة الأميركية سوف يؤيدونهم. إلا أن الدعم الذي لقيه من اليهود إبان حملته الانتخابية جعله يؤمن بأن لا خيار لليهود الأميركيين إل الولاء للحزب الديمقراطي، فإذ ما بادر إلى التحرك ، فإنه قد يكون قادراً على الصمود في وجه أية انتقادات يهودية لمحاولته كسب صداقة العرب.

وكان كندي على خطأ ذلك أن إستراتيجية الّتي تضمنها مشروع جونسون[١]، الذي خير اللاجئين العرب ببين العودة إلى مساكنهم في إسرائيل، أو الاستقرار في مناطق أخرى من إسرائيل، أو في البلدان العربية أو سواها من بلدان العالم، أو أن تتولى إسرائيل التعويض عليهم كان محكوماً عليها منذ البداية بالإخفاق. فقبل أن تعلن رسمياً كان الإسرائيليون قد أبلغوا اللجنة اليهودية الأميركية بأنهم يعارضون مبادرة كندي. وكان «مؤتمر الرؤساء» اليهود يعمل من وراء ستار لتجميد أي مسعى لإكراه إسرائيل على إعادة توطين لاجئين

---

(١) ـ سمي المشروع باسم جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كارنجي للسلام الدولي الّذي كلف بإعداد المشروع.

فلسطين. وتقول إيتا زبلوكي بيك في تحليلها للعلاقات الإسرائيلية الأميركية من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨: «وفي غضون الشهور الثمانية عشر التالية سعى زعماء اليهود الأميركيين بالتعاون مع مسؤولين إسرائيليين إلى الحيلولة دون تبني الأميركيين أي مشروع يتصل بقضية اللاجئين ويتعارض مع مصالح إسرائيل.

وأخيراً، أعلن مشروع جوسون في نهاية عام ١٩٦٢. فرفضت حكومة بن غوريون أية رقابة على عدد العرب الّذين يسمح لهم باجتياز حدود إسرائيل، واحتجت بأنه لا يمكن إجبار دولة ذات سيادة على قبول أي شخص. وأسوأ من هذا أنها زعمت أن المشروع يضع إسرائيل تحت رحمة الزعماء العرب الّذين سوف يسهل عليهم تشجيع أعداد كبيرة من اللاجئين على اختيار الاستقرار في إسرائيل، وذلك ما كان الإسرائيليون يخشونه لأنه يؤدي إلى قيام «طابور خامس» يتآمر للقضاء على إسرائيل من الداخل. وأوضح بن غوريون رأيه الخاص في كتاب بعث به إلى السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأميركية متوقعاً أن يبلغ فحواه إلى زعماء اليهود الأميركيين. ويقول بن غوريون في كتابه: «إن إسرائيل تجد في هذا المشروع خطراً على وجودها يفوق تهديدات الدكتاتوريين والملوك العرب، ويفوق خطر جميع الجيوش العربية وجميع صواريخ عبد الناصر وطائراته «الميغ» السوفييتية.... وسوف تحاربه إسرائيل حتّى آخر رجل فيها».

لم يكن في استطاعة أي زعيم من زعماء اليهود الأميركيين تجاهل هذه الحجة. وكان كندي يرجو عبثاً أن يشتري تعاون بن غوريون يمنح إسرائيل قرضاً يبلغ ثلاثة وعشرين مليوناً من الدولارات كانت في حاجة إليه لشراء نظام من صواريخ «هوك» الموجهة لمجابهة قاذفات القنابل المصرية. وفي ذلك الحين كانت انتخابات الكونجرس قريبة. وبدا أن التبرعات للمرشحين الديمقراطيين في جميع أنحاء البلاد سوف تتوقف. ورفض العرب كذلك مشروع جونسون، ونددوا به على أن خديعة دبرت لمصلحة إسرائيل وهدفها تصفية قضية فلسطين. وكان كندي سياسياً بارعاً يعرف متى يتوقف وهكذا طوي مشروع جونسون.

هذا مثل كلاسيكي على خطأ الرئيس الأميركي في تقدير مدى تصميم الحكومة الإسرائيلية والطائفة اليهودية الأميركية على محاربة أي إجراء ترى أنّه يلحق الضرر بمصالح إسرائيل بغض النظر عما يرى فيه البيت الأبيض من مصلحة للولايات المتحدة. ولكن من

الذي يحدد مصالح إسرائيل؟ هل هم زعماؤها دون سواهم؟ كانت المنظمة الصهيونية العالمية قد أنشأت إسرائيل لليهود في كل مكان.

كان اليهود في بلاد الشتات يعتقدون بأن لهم دوراً يلعبونه في تكوين الدولة اليهودية. واعتقد بعض الصهيونيين الأميركيين بأن بن غوريون، وزعماء اليهود الأميركيين اللاصهيونيين الذي كانوا يهيمنون على حياة اليهود في الولايات المتحدة الأميركية قد جعلوا دورهم هامشياً. ويذهب الحاخام الإصلاحي والصهيوني المتحمس ديفيد بولش في كتابه «الانشقاق الأبدي» أن على يهود بلاد الشتات أن يبرروا عدم هجرتهم إلى إسرائيل بالبرهنة على أنهم يسهمون في تكوين الدولة اليهودية الجديدة. وقد أثار الكتاب نقاشاً حول علاقات اليهود الأميركيين بإسرائيل بين الزعماء والمثقفين اليهود. وكان هناك ميل في أعلى مستويات الحركة الصهيونية إلى تعزيز دور يهود الشتات في مستقبل الدولة الجديدة. إلا أن مقولة «المشاركة» الحقة بين يهود إسرائيل اليهود في خارجها كان لها عدو لدود وهو بن غوريون، الذي بقي مصراً على أنّه ينبغي لمن يريد أن يؤثر في سياسة إسرائيل، أن يهاجر إليها... وعلى هذا قرر زعماء اليهود الأميركيين أن يتركوا للإسرائيليين أمر السياسة الإسرائيلية.

وبعد اغتيال جون كندي في تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٦٣ بزمن قصير، قال الرئيس ليندون جونسون لدبلوماسي إسرائيلي: «لقد فقدتم صديقاً كبيراً، ولكنكم وجدتم خيراً منه». ووفى جونسون بوعده، فلم يكن صديقاً أفضل فحسب، بل أصبح أفضل صديق عرفته إسرائيل في البيت الأبيض.

وتبين أن جونسون كان معجباً بالإسرائيليين. فكان يسره أن يقول للمستمعين إليه «لقد انبثق ديني من دينكم». وكان يشير إلى الشبه بين الرواد اليهود الّذين يبنون بيوتاً في الصحراء وبين أسرته الّتي عاشت حياة زراعية شاقة على طول نهر بدرنال في هضاب تكساس.

ولم يكن جونسون متمرساً في السياسة الخارجية. فكان يعتبرها أمراً شخصياً يتصل بالأصدقاء وصلاته بالآخرين. وكان بين أقدم أصدقاء جونسون وأقربهم إليه عدد من اليهود ومن المناصرين المخلصين لإسرائيل. ومن هؤلاء جيمس نوفي أمين صندوق أولى حملات

جونسون الانتخابية وأحد أفراد أسرة يهودية قديمة في تكساس. وكثيراً ما حل ضيفاً على البيت الأبيض. ومنهم صديق قديم آخر لجونسون عمل مستشاراً له وهو محامي واشنطن القدير آبي فورتاس الذي رشحه جونسون للمحكمة العليا. ومنهم آرثر غلودبرغ عضو المحكمة العليا الذي عينه جونسون في هيئة الأمم المتحدة. ومنهم والت روستو مستشار جونسون للأمن القومي وأخو يوجين رستو الرجل الثالث في وزارة الخارجية. ومنهم المؤرخ جون روش المفكر الملازم لجونسون، وآبي فينبرغ وآرثر كريم رئيس «الفنانين المتحدين» ومن كبار جامعي التبرعات للحزب الديمقراطي. وكانت زوجته ماتلد الحائزة على دكتوراه في علم الرواثة والباحثة السابقة في السرطان بمعهد وايزمن في إسرائيل زوجة سابقة لأحد أراد عصابة الأرغون. وبعد أن عملت هي أيضاً في العصابة انتقلت إلى الولايات المتحدة وتزوجت من كريم. وكان كريم وزوجته من الضيوف الّذين يدعون باستمرار إلى البيت الأبيض. ومثلهما أحد موظفي السفارة الإسرائيلية الكبار وهو إفرايم (ايبي) أفرون الذي كان أقرب الإسرائيليين للسياسي الأميركي الكلاسيكي. ويمكن للمرء أن يذهب إلى حد القول بأن جونسون أخذ كلّ ما يعرفه (أو ما كان عليه أن يعرفه من وجهة النظر الإسرائيلية) عن الشرق الأوسط من الإسرائيليين. ويقول أبا إيبان عن أول اجتماع له به عام ١٩٥٢ عندما كان زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ:

«شعرت في تلك الأيام المبكرة أنّه جاء إلينا متردداً. وكان عقله وقلبه عندئذ متجهين إلى القوى الّتي ترسم بنية المجتمع الأميركي... وكان جونسون قد جاء إلى بيتي في واشنطن برفقة صديق من هيوستون اسمه جيم نوفي. وقدمني جيم إليه. وكان غرضه من الزيارة معرفة كل ما هو أساسي عن إسرائيل في أقصر وقت ممكن».

وليس هناك ما يدل على أن زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ (أي جونسون) زار السفيرين السعودي والمصري في بيتيهما. لكنه بعد أن دخل البيت الأبيض كان أول رئيس أميركي يستقبل رئيس وزراء إسرائيل في البيت الأبيض بصورة رسمية. ويقول أبا إيبان إن جونسون «أنشأ بينه وبين أشكول علاقة ودية لم يسبق لها مثيل بين رئيس الحكومتين الأميركية والإسرائيلية. ولم نعد في حاجة إلى استخدام «الباب الخلفي للوصول إلى مركز السياسة الأميركية».

والواقع أن أبا إيبان السفير الإسرائيلي إلى الولايات المتحدة صار الزعيم الحقيقي للطائفة اليهودية. وأصبح ن النادر أن يجتمع زعماء اليهود برجال الإدارة الأميركية قبل أ تزودهم السفارة الإسرائيلية بموجز يستخدمونه في أحاديثهم معهم.. حدث أن سأل باحث موظفاً في السفارة الإسرائيلية عن طبيعة ذلك الموجز فضرب له مثلاً الموجز الذي زود به السفير الإسرائيلي مؤتمر الرؤساء اليهود في منتصف الستينات عندما طلب من أعضاء المؤتمر أن يقولوا لرجال الإدارة الأميركية أن العرب أقوياء ماضون في التسلح وأن إسرائيل ضعيفة لأنها لا تحصل على أسلحة. فوعد الزعماء اليهود السفير أن يحاولوا مساعدتها.

وكان إذا اجتمع يهودي أميركي بموظف في الحكومة الأميركية بدون أن يبلغ السفارة مسبقاً بادرت السفارة بعد الاجتماع إلى إبلاغه أنها على علم بذلك. وقد اعترف عدد من الزعماء الّذين قابلتهم أثناء جميع مادة هذا الكتاب بخيبة الأمل الّتي يشعرون بها لأنهم لا يستطيعون مناقشة شيء بدون تدخل إسرائيلي. ولكنهم في الوقت ذاته أبدوا إعجابهم بشبكة المخابرات الإسرائيلية الّتي تعرف من يجتمع بالآخر. وقال وليم وكسلر، الرئيس السابق لمؤتمر الرؤساء للباحثة الإسرائيلية إيتا زبلوكي بأنه كان يجتمع بسفير إسرائيل كلّ أسبوع خلال مهمته الّتي استغرقت سنتين، وأنه كان يزور إسرائيل لبحث في سبل دعم اليهود في الولايات المتحدة مع رئيس وزراء إسرائيل ومعاونيه «من ست مرات إلى تسع مرات في العام». وأضاف وكسلر: «لقد جرى استخدام الطائفة اليهودية، وهو ما كان يجب أن يحدث وما يجب أن يستمر ولكن بشكل إيجابي. ولا يمكن لأي شخص منهم أن يتفرد بعمل دون أن يتلقى تعليمات واضحة. والمكان الوحيد الذي يمكن ن تصدر عنه هذه التعليمات هو إسرائيل».

وعليه فإن إسرائيل استخدمت اليهود الأميركيين كوكالة علاقات عامة واسعة، من مهماتها إعداد مظاهرات تأييد لإسرائيل ومنشورات دعائية، أو إرسال برقيات إلى الأمم المتحدة وإلى البيت الأبيض وإلى أعضاء الكونجرس. وعندما عبر زعيم يهودي أميركي بارز لنائب القنصل الإسرائيلي بنيويورك عن تحفظاته حول صحة هذا النظام ومخاطره وخصوصاً مسألة الموجز - وهو أمر كانت وزارة الخارجية الأميركية تعرفه - قال الدبلوماسي الإسرائيلي: «طبعاً يعرفون. ونريدهم أن يعرفوا أننا نعرف يعرفون. نريد أن يعرف الأميركيون أننا نستطيع أن نفتح القنوات حين نشاء».

لكن هل هذا هو ما أراده اليهود الأميركيون: وهو أن يكونوا مدافعين عن إسرائيل وقنوات تفتحها وتغلقها السفارة الإسرائيلية؟ وماذا عن حياتهم كيهود؟ لا يكترث أحد بنجاحهم كأميركيين. وكانوا وقد اعتمدوا في نجاحهم على المهاجرين الّذين كانوا من أكثر المهاجرين نجاحاً. ففي عام ١٩٦٥ قدر الدخل السنوي لنصف الأسر اليهودية تقريباً بما يتراوح بين سبعة آلاف وخمسمائة دولار وخمسة عشر ألف دولار. ولم يبلغ هذا المستوى إلا ٢٥٪ من الأسر الأميركية. وبلغت نسبة اليهود الّذين يعملون في الشركات والمكاتب ما يصل إلى ثلاثة أضعاف المعدل الوطني العام، وكان نجاحهم ظاهراً في أفضل المعاهد، والكليات والجامعات والمدارس المهنية. وبرز من سياسييهم خطباء مفوهون أثروا في الجمهور الأميركي. أما الشعور المعادي للسامية في أميركا فقد بدا أنّه من بقايا الماضي الأقل نضوجاً وتطوراً من الناحية الاجتماعية. ويشير استفتاء جرى عام ١٩٦٢ إلى أن واحداً بالمائة من الّذين استفتاؤهم كان يرى في اليهود خطراً على أميركا.

إلا أن بعض اليهود أخذوا ينسبون فشلهم إلى أنهم يهود. فنسبة الزواج المختلط بلغت حداً مقلقاً إذ لم تتجاوز الثلاثين في المائة. ومع أن انتشار معابد اليهود قد شمل أرجاء البلاد فإن دورها اليوم دور اجتماعي أكثر منه روحياً أو لاهوتياً. وفي عام ١٩٦٦ احتدم النقاش من جديد حول إمكانات قيام حياة يهودية غنية في بلاد الشتات. بل أخذ البعض يتساءل عما إذا كان التزام اليهود الأميركيين العاطفي بإسرائيل يمكن أن يفسد مستقبل الطائفة اليهودية الأميركية نفسها. ذلك أن الكثير من طاقة الطائفة ومالها صار يذهب إلى إسرائيل، في حين أن مؤسسات اليهود الأميركيين في أميركا، وخاصة تلك لتي تتولى التربية والتعليم، قد أصبحت فقيرة. وقد انتقد جاكوب بتيوتشووسكي في كتاب له بعنوان «نظرة أخرى إلى صهيون» الذي صدر في ذلك العام هيمنة إسرائيل على يهود أميركا، مؤكداً أن في ذلك ما يتهدد كرامتهم ووجودهم ذاته. وأثار الكاتب الشكوك حول مستقبل طائفة تسيرها إسرائيل، وتتجاهل النتائج السياسية للإحسان الذي تقدمه لإسرائيل كالهبات المعفاة من الضرائب والتي يعلم أكثر اليهود أنها تذهب إلى موازنة إسرائيل، وتستخدمها إسرائيل كما تشاء.

وبصرف النظر عن صدق هذه التنبؤات فإن الّذين استلفتت أنظارهم كانوا قلة. والحقيقة أن الإسرائيليين ثابروا على استعطاف اليهود الأميركيين، وعلى محاولة إضعاف شرعية الحركات الإصلاحية والمحافظة الّتي تهيمن على الطائفة بالرغم من اعتمادهم على

دعمها المالي والسياسي. واستمر الاعتقاد لدى الزعامة الإسرائيلية بأن اليهودي الحقيقي صهيوني، وأن جميع الصهيونيين ينتمون إلى إسرائيل. وفي حين أن فئة قليلة من الزعماء اليهود وخاصة ناحوم غولدمان، ذهبوا إل أنّه ينبغي لليهود في بلاد الشتات أن لا يخافوا من انتقاد إسرائيل، كان لإسرائيليون يصرون على أن إسرائيل بلادهم، وأن نظامها ديمقراطي، وعلى اليهود الأميركيين إذا ما أرادوا أن تكون لهم كلمة في إدارتها أن يهاجروا إليها.

على أن عودة الحديث عما يجب أن تكون عليه الصلة بين إسرائيل وبلاد الشتات وعن عدم رضى بعض اليهود عن دورهم الذي يقتصر على الموافقة كان مهماً. فهذا النوع من إعادة التقييم دليل على نضوج اليهود الأميركيين ووعيهم بأنهم أميركيون ويهود.

ولم تلبث الأحداث المتوالية في الشرق الأوسط حتّى جعلت هذا «البحث عن الذات» عديم الجدوى. فقد اصطدمت[1] جهود الولايات المتحدة منذ أزمة السويس لإحلال الاستقرار في المنطقة وإلى تقليص النفوذ السوفييتي في البلدان العربية، وخاصة في مصر الناصرية بتصلب زعيمها المتزايد. وإذا تصاعد عداء العرب لإسرائيل - وكان منظمة التحرير الفلسطينية قد أنشئت عام ١٩٦٤ - وأشتد تأييد السوفييت لأحلام العرب في الوحدة، بدا أن مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل صارت أكثر توفقاً. وأخذت إسرائيل (في نظر الولايات المتحدة) تكتسب أهمية متزايدة كسند استراتيجي لسياسة أميركا في الشرق الأوسط. وأحيت إسرائيل ذكرى قيامها التاسعة في ١٤ ايار (مايو) من عام ١٩٦٧ وهي تواجه التهديد بالحرب وفي اليوم نفسه وضع عبد الناصر القوات المصرية في حالة «تأهب قصوى»، ونشر قواته في سيناء. وفي غضون أسبوع طلب عبد الناصر سحب قوة الطوارئ الدولية من الأراضي المصرية ومن قطاع غزة، وأقفل خليج العقبة ومضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية على الرغم من معارضة الولايات المتحدة هذا الحصار.

وأعدت وزرة الخارجية الأميركية خطاباً ليلقيه جونسون حول الأحداث الراهنة. إلا أنّه لم يلبث أن تسرّب خبره إلى السفارة الإسرائيلية، واتصل الزعماء اليهود تلفونياً بالبيت

---

(١) - هذا عرض لوجهة الأميركية في الموضوع [المراجع].

الأبيض. ولم يدر مُسَرِّب الخبر لهؤلاء الزعماء أن الرئيس سلم نص الخطاب إلى معاونه جون روش الموالي لإسرائيل، وأن هذا أعد للرئيس جونسون نص خطاب آخر يندد في مضمونه تنديداً عنيفاً بالحصار الذي فرضته مصر بوصفه عملاً «غير قانوني» وأنه «ينطوي على كارثة على السلام في المنطقة». ويذكر روش: «أن جميع كتل الضغط اليهودي في البلاد من واشنطن حتّى كاليفورنيا تأهبت للعمل» ويضيف روش قوله: «إن جونسون شعر بمتعة خبيثة وهو يقرأ نص وزارة الخارجية بالتلفون لزعماء اليهود. وطمأن والت روستو روش وقال إن الرئيس «يعالج نفسه من آثار الضغط الذي مارسوه عليه».

وحاول جونسون تهدئة خواطر الإسرائيليين، وكسب دعم سياسي لفتح المضيق، إلا أن الطائرات الإسرائيلية قامت في الخامس من حزيران بقصب المطارات المصرية[1]، وبذلك تحدت العالم العربي كله وذهل اليهود الأميركيون الّذين ظنوا أنهم أمام «هولوكوست» آخر. وقبل أن يتاح لإسرائيل أن تطلب معونتهم، بادروا إلى التحرك بأقصى سرعة ووصف آرثر هرتزبرغ ذلك فيما بعد في مجلة «كومنتري» بقوله:

«وكانت ردة الفعل الفورية على الأزمة أضخم وأوسع انتشاراً مما توقعه أي شخص. ولم يكن العديد من اليهود يحسب أن الخطر الكبير الذي يتهدد إسرائيل يمكن أن يسيطر على أفكارهم ومشاعرهم، وينسيهم ما عداه وفوجئوا بعمق الغضب الذي شعروا به تجاه أولئك الذي تابعوا حياتهم العادية دون أن يتأثروا بالخوف على بقاء إسرائيل و بما شعروا هم به من تورط غريزي».

وفجأة غدت إسرائيل في نظر اليهود الأميركيين أهم شيء لا في حياتهم فحسب، بل بالتأكيد في يهوديتهم بالذات. ولاحظ هرتزبرغ أن الاستطلاعات خلال حرب الأيام الستة أظهرت أن تسعة وتسعين في المائة من جميع اليهود الأميركيين دعموا موقف إسرائيل دون تردد. وهذا هو ما جعل المراقبين اليهود يقولون بأن الأميركيين جميعاً قد أصبحوا «صهاينة».

وفاق سخاء اليهود الأميركيين كلّ حد. ففي غضون أسابيع الأزمة الثلاثة جمعت الطائفة ما يربو على مائة مليون دولار، كان أكثرها نقداً. وفي مأدبة نظمتها مؤسسة النداء

---

(١) ـ تجاهل المؤلف حقيقة أن الضوء الأخضر لهذا الهجوم الإسرائيلي صدر عن جونسون نفسه [المراجع]

اليهودي الموحد في نيويورك، جمع مبلغ خمسة ملايين دولار في دقائق معدودات. وفي ذلك الوقت اعتبر هرتزبرغ وآخرون غيره هذا الدعم الكلي لإسرائيل تأكيداً للهوية اليهودية. على أنّه لم يكن لذلك علاقة باليهودية كدين. فمشاعرهم المتناقضة حول يهوديتهم والسهولة التي تحولوا بها إلى أميركيين على طريقتهم حملتهم على السعي إلى هوية ترضيهم سيكولوجياً وعاطفياً. ووجدوا ضالتهم في إسرائيل.

وكما هو الحال بالنسبة للفئات العرقية الأميركية الأخرى صار لليهود «وطن قديم» يستطيعون أن يفخروا به ويلجأوا إليه ويزوروه. واعتبر اليهود تهديد إسرائيل بالدمار عام ١٩٦٧ تهديداً لوجود اليهود في كل مكان. ولم يكن في استطاعة أي يهودي أن يسمح بوقوع إبادة جماعية أرى. وفي أعقاب الحرب كتب المنظّر السياسي اليهودي شلومو أفنيري يقول: «في الواقع أن كون المرء يهودياً اليوم، إنما يعني بشكل أو بآخر أن يشعر أن له صلة بإسرائيل».

ومن دواعي السخرية أنّه لم يكن تهديد لوجود إسرائيل عام ١٩٦٧ كما تبين عندما أحرزت إسرائيل نصراً خاطفا. واكتشف المؤرخون أنّه لم يساور العسكريين الإسرائيليين ووكالة الإستخبارات الأميركية أي قلق على إسرائيل من جراء تهديد العرب لها. وكان السؤال الوحيد المطروح في دوائر الإستخبارات هو ما إذا كانت الحرب أو «صيد الديوك» كما وصفها والت روستو سوف تستغرق ستة أيام أو سبعة وفيما بعد اعترف بن غوريون بأنه لم يعتقد أبداً بأن عبد الناصر كان يريد الحرب. وفي مقابلة مع صحيفة إسرائيلية عام ١٩٧٧ اعترف اسحق رابين، وكان رئيساً للأركان إبان الحرب، بأنه هو الآخر كان يعتقد بأن عبد الناصر «إنما كان يسعى إلى مكاسب دون أن يضطر إلى خوض الحرب». ولكن حين انضمت جيوش سوريا والأردن والعراق إلى مصر في أواخر شهر ايار (مايو) خشى الإسرائيليون أن يقع الأسوأ. وطالبوا بأن يتولى موشى دايان زمام القيادة. فتولى وزارة الدفاع وشن الهجوم الصاعق الذي غير مكانة إسرائيل في العالم.

على أن حكومة أشكول لم تكن قد نسبت الإهانة الّتي تلت الانتصار في حملة سيناء عام ١٩٥٦ عندما أجبرت الولايات المتحدة الأميركية إسرائيل على الانسحاب من الأراضي الّتي احتلتها. فبادر رئيس وزراء إسرائيل إلى تحويل النصر العسكري الكبير إلى نصر

سياسي أيضاً. ففي التاسع من حزيران (يونيو) اتخذت حكومة أشكول للوحدة الوطنية، الّتي كانت تضم لأول مرة في تاريخ إسرائيل حيروت حزب بيغن، قراراً لإحلال السلام ثم إبلاغه إلى الولايات المتحدة، ويقضي بأن تنسحب إسرائيل إلى الحدود الدولية التي تفصلها عن الأراضي المصرية مقابل ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران وقناة السويس وتجريد سيناء من السلاح. كما يقضي بالانسحاب من مرتفعات الجولان السورية إذا جردت من السلاح. ولم يشر القرار إلى الضفة الغربية وقطاع غزة واللاجئين الفلسطيني، ولكنه أكد للأميركيين بأن «هذه القضايا» يمكن أن تبحث وحدها. وكان بيغن يفضل أن لا تكون هذه المسائل الثلاث موضوع بحث. ففي نظره هو وأتبعه أن الضفة الغربية الّتي استخدموها لها الإسمين التوراتيين اليهودية والسمرة هبة من الله إلى اليهود، وأن ما تم في حرب الأيام لستة ليس انتزاعها بل «تحريرها». ورفض أي حكومة تضم «حيروت» حزب بيغن أن تتنازل عن أي جزء من «أرض إسرائيل». ومن هذا فإن حزب العمل في الحكومة الإسرائيلية تحدث عن المناطق المحتلة بوصفها أداة لمساومة العرب على الأمن والسلام. جرى إبلاغ قرار حكومة أشكول إلى الأميركيين، لكن لم يعلن عنه أبداً. وتعثرت عملية السلام. فقد رفضها بيغن، وأهم من ذلك أن الإسرائيليين كانوا ينتظرون أن يتحرك العرب في ذلك الاتجاه، لكنهم لم يتحركوا.

وعوضاً عن السلام واجه لعرب إسرائيل بـ «الاءات الثلاث» الشهيرة الّتي أعلنت في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في شهر آب (أغسطس) من عام ١٩٦٧: لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضة. وعمدت الأمم المتحدة في محاولة لتشجيع الطرفين على التحرك إلى إصدار القرار ٢٤٢ في تشرين الثاني (نوفمبر)، الذي لا يزال أساساً للتفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط. ومنح القرار شيئاً لكل من الطرفين. فقد وجد العرب أن القرار يدعو إلى انسحاب إسرائيل من «مناطق احتلت في الصراع الأخير»، وإلى إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين.. أما الإسرائيليون فقد وجدوا أن القرار يدعو إلى وضع حد للأعمال الحربية، ويؤكد حق كل دولة «في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها»، ويؤكد كذلك حرية اللامحة في الممرات المائية الدولية.

كانت الدول العربية على استعداد لقبول قرار ٢٤٢ بالرغم من أن الفلسطينيين رفضه لأنه اعتبر مشكلته مشكلة «لاجئين». ولم يكونوا أقل قومية من اليهود. وكانوا كاليهود

يطالبون بحق تقرير المصير لإقامة دولة لم. وقبل الإسرائيليون القرار، إل أن كان غامضاً إلى حد جعل كلا من الطرفين يفسره على هواه. فقال العرب إنّه يفرض على إسرائيل أن تنسحب انسحاباً كاملاً من المناطق الّتي احتلتها دون مفاوضات. ورأت الولايات المتحدة الأميركية أن عبارة «حدود آمنة، معترف بها» تعني إجراء مفاوضات لتحديد الحدود. وانتهى الأمر إلى مأزق في الأمم المتحدة ولكن الإسرائيليين كانوا كما بدا مرتاحين إلى الوضع القائم ما داموا يحتفظون بتفوقهم العسكري.

وكان هذا يعني الحصول على المال الأميركي من الحكومة الأميركية ومن الطائفة اليهودية فضلاً عن السلاح الأميركي. فلم تكد الحرب تنتهي حتى شرع السوفييت في مساعدة العرب على إعادة بناء جيوشهم. وتوقفت فرنسا عن تسليم خمسين طائرة «ميراج» مقاتلة كانت قد طلبتها إسرائيل. فقد كان الرئيس ديغول لا يزال مستاء منها لأنه اعتبر مهاجمتها للعرب لا مبرر، وأن عليها أن تنسحب على الفور من الأراضي العربية. أما الولايات المتحدة الأميركية التي كانت قد باعت إسرائيل سربين من طائرات سكايهوك على أن تسلم في نهاية عام ١٩٦٧ فقد فرضت حظراً على الأسلحة للمنطقة لمدة ١٣٥ يوماً. وحين انتهت فترة الحظر في ديسمبر رفعه الرئيس جونسون. وأرسل الطائرات إلى إسرائيل.

وفي ذلك الشهر نفسه نشرت الصحف بعناوين بارزة طلب إسرائيل خمسين طائرة فانتوم ف - ٤ أميركية. لكن وزارة الخارجية الأميركية عارضت بقصد التخفيف من التوتر في المنطقة ووقف سباق التسلح. لأن الهزيمة الّتي لحقت بالعرب دحضت حجة إسرائيل بأن أمنها مهدد. وأيدت وزارة الدفاع الأميركية موقف وزارة الخارجية وأيده الرئيس جونسون ولو إلى حين.

على أن ضغط السفارة الإسرائيلية حمل الطائفة اليهودية على معارضة الموقف الأميركي. وتحول أكثر أصدقاء إسرائيل نفوذاً في الولايات المتحدة [وهو جونسون] في نظرها إلى عدو. ويقول لوسيوس باتل سفير أميركا السابق في مصر ومساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا آنذاك: «قال لي جونسون في مزرعته: لم أتعرض قط طوال حياتي السياسية لمثل هذا الضغط السياسي من الجماعات اليهودية ومن أعضاء في الكونجرس... عليك أن تقدم لي أسباباً أخرى تدعوني إلى عدم القيام بذلك»

فكرر باتل موقف وزارة الخارجية الأميركية، وهو أنّه ليس مصلحة الولايات المتحدة تصعيد سباق التسلح في المنطقة.

غير أن عام ١٩٦٨ كان عام انتخابات. وانصرفت اللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة (إيباك) إلى العمل على التأثير في الحزبين الديمقراطي والجمهوري. وشنت المنظمات اليهودية حملة علاقات عامة تهدف إلى كسب تأييد الصحافة. وشجعت المنظمات غير اليهودية وخصوصاً اتحاد العمال الأميركي - كونجرس التنظيمات الصناعية، ومنظمة الأميركيين للعمل الديمقراطي، والفرقة الأميركية على دعم بيع الطائرات. وفي شهر آذار أصدرت اللجنة الإسرائيلية الأميركية للعلاقات العامة (إيباك) بياناً دعت فيه الولايات المتحدة إلى بيع السلاح لإسرائيل لعزز به أمنها. وفي الصيف أجمع فرعا الكونجرس على دعوة الرئيس جونسون إلى المضي ففي إبرام الصفقة مع إسرائيل. وتضمن برنامجا الحزبين السياسيين الأميركيين تأييداً لبيع طائرات الفانتوم لإسرائيل. وأيد الصفقة أيضاً مرشحا الرئاسة هيوبرت همفري وريتشارد نكسون في خطبهما في الجماعات اليهودية.

وصمد جونسون. وكانت هذه أول مرة في تاريخه السياسية يجد نفسه في وضع يمكنه فعلاً من مقاومة الضغط السياسي. وفي آذار ١٩٨٦ فاجأ الأمة بخطاب تلفزيوني مؤثر أعلن فيه أنّه لن يرشح نفسه لفترة رئاسة ثانية. وكان ضحية أخرى للحرب في فيتنام. وظل الإسرائيليون طوال فترة رئاسته على ولائهم له، ولم يهاجموه على الإطلاق مثلما فعل جمال عبد الناصر. ولم ينتقد الإسرائيليون السياسة الأميركية في فيتنام. ولكن اليهود الأميركيين فعلوا ذلك. ومهما يكن من أمر ذل فإن جونسون كان يعتبر إسرائيل مثل فيتنام بلداً صغيراً مهدداً بعدوان خارجي. وما كان يحيره فعلاً المعارضة الشديدة لسياساته من قبل الزعماء اليهود الذين يشاركون في الحركة المناهضة للحرب. وفي أواخر عام ١٩٦٨ عبر جونسون لأبا إيبان عن خوفه من مخاطر العزلة الأميركية الّتي تسمح للبلد مثل إسرائيل أن تتلاشى وقال: «في عام ١٩٦٧ حضر إلى هنا نفر من الحاخامين ليبلغوني أنّه يجب علي أن لا أرسل مفك براغي واحداً إلى فيتنام ولكن علي أن أدفع بجميع حاملات الطائرات إلى مضيق تيران لمساعدة إسرائيل».

وكان جونسون كأسلافه وخلفائه لا يعرف إلا القليل عن العلاقة العاطفية العميقة بين يهود أميركا وإسرائيل. فقد كانت لدى بعض كبارهم حجج مدروسة ضد سياسات

جونسون في فيتنام، لكنهم لم يكونوا على استعداد لسماع أية حجج ضد إرسال طائرات الفانتوم إلى إسرائيل. وقد قضى صديقاه الحميهان فينبرغ وكريم ساعات في محالة لإقناعه بأن إرسال طائرات الفانتوم إلى إسرائيل، هو في مصلحة أميركا وإسرائيل.

وفي اجتماع القمة الذي أعد على عجل في حزيران)(يونيو) عام ١٩٦٧ وجمع جونسون بألكسي كوسيغين في جلاسبورو بولاية نيو جرزي كا شغل الرجلين الشاغل كما قال جونسون فيما بعد، «العرب والإسرائيليون». وحين سأله كوسيغين عن دوافع مبالغة أميركا في دعم إسرائيل في حين أنّه من الواضح أن صداقة الدول العربية تخدم مصالح الولايا المتحدة رد جونسون بقوله المشهور: «لأن ذلك حق».

وفيما يتعلق بطائرات الفانتوم يبدو أن جونسون استجاب لضغط شخصي، وإلى مشاعر الاحترام لثابت الذي كان يكن لإسرائيل. وأعلن موافقته النهائية على بيع الطائرات إلى إسرائيل في كانون الأول من عام ١٩٦٨ن بعد الانتخابات، كهدية وداع. وقال فينبرغ بفخر في مقابلة معه: «عندما جرى تسليم طائرات الفانتوم كنت الأميركي الوحيد في المطار».

الفصل الثالث

السلام في الشرق الأوسط

أعوام التردد والحيرة

إن حرب الأيام الستة غيرت الطائفة اليهودية الأميركية إلى الأبد. فقد حققت إسرائيل نصراً عسكرياً لا يضاهيه سوى النصر الذي أحرزته في مجال العلاقات العامة بالولايات المتحدة الأميركية. وأضحى موشى دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي ذو العصابة السوداء على إحدى عينيه من أشهر الناس في أميركا، (ومن نكات الهزليين في التلفزيون الأميركي نكتة تقول إننا يجب أن نستخدم دايان لوضع حد لحرب فيتنام..). وتدفقت هبات الطائفة اليهودية الأميركية على مؤسسة النداء اليهود الموحد حتّى بلغت أرقاماً قياسية.

وقفز مقدار المساعدات الاقتصادية الأميركية لإسرائيل من قرض بلغ خمسة عشر مليون دولار في عام ١٩٦٧، إلى مبلغ وصل إلى خمسة وسبعين مليون دولار في العام التالي. وكان الهدف الرئيسي من هذه المعونات مساعدة إسرائيل في أزمتها المالية الّتي نجمت عن تكاليف الحرب.

وصنعت الحرب ما يعجز زعماء الصهيونية عن صنعه مع كلّ ما لهم من سحر وإغراء ومقدرة على الإقناع. فدق حولت ملايين اليهود الأميركيين إلى صهاينة. ومع أنهم كانوا بعيدين عن إيديولوجيتها فإنهم جميعاً أصبحوا مؤيدين لإسرائيل تأييداً مطلقاً. ولو خطر لواحد من الساسة الأميركيين أن ينبه إلى أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل قد تجاوز الحد فإن ستة ملايين يهودي أميركي سوف يردون عليه.

وعم إسرائيل شعور بالنشوة، وإحساس بالقوة والمنعة. واقتنع القوميون الدينيون في إسرائيل بعد احتلال الضفة الغربية بأن اليهود سوف يعيدون أرض التوراة لكن النقاد وصفوا هذا التيه الإسرائيلي بأنه «صفاقة» و«وهم ديني». أما الأوساط المعتدلة في إسرائيل فقد تحدثت عن السلام، ورأت أنّه طالما أن إسرائيل استولت على الأراضي العربية في لجولان والضفة الغربية وقطاع غزة فإن العرب سوف يسعون إلى السلام.

وسرعان ما تغير اللاعبون في كل مكان. ففي عام ١٩٦٩ خلف ريتشارد نكسون ليندون جونسون. وفي العام نفسه توفي أشكول، وخلفته غلودا مائير في رئاسة الوزارة. وبفضل تبرعات اليهود الأميركيين، وبفضل مساعدات الولايات المتحدة الأميركية، ورثت غولدا مائير اقتصاداً مزدهراً. فضلاً عن أن شعوراً بالأمان ساد إسرائيل. بدت سياسة الاحتلال الّتي رسمها موشى دايان ناجحة. غير أنه لم يكن هناك من هو واثق من كيفية تحويل الحديث عن السلام إلى واقع ملموس. وقد عبر عن هذا الصحفي والمؤرخ جون كمشي بقوله: «لذلك وحين تتحدث الحكومة الإسرائيلية وخاصة السيدة مائير ووزير خارجيتها أبا إيبان عن رغبة إسرائيل في السلام، فإنهم أنما يعبرون عن الأمل ولا يعرضون أية سياسة».

ولم يكن اليهود الأميركيون الملتزمون بنصرة إسرائيل أكثر من أي وقت مضى على استعداد لحث حكومة مائير على العمل من أجل السلام. والواقع أنّه لم يكن هناك في إسرائيل من يدرك تطلعات اليهود الأميركيين النفسية كما تدركها مائير الّتي كانت عضواً في الطائفة اليهودية في ولاية «ملووكي». فأخذت تشجع تعلق الأميركيين العاطفي المفاجئ بالصهيونية، وتعانق كبار المتبرعين لإسرائيل وتتجاهل في الوقت نفسه تحفظات زعماء اليهود الأميركيين حل مواقف إسرائيل الحقيقية من السلام مع جيرانها العرب.

وبينما كان القرار ٢٤٢ لا يزال قابعاً لـفي ملفات هيئة الأمم] اقترح دايان الذي كان لا يزال وزيراً للدفاع بإيعاز من الأميركيين أن تنسحب إسرائيل من قناة السويس، وتعرض لانتقاد رئيسة الوراء وسائر زملائه الّذين كانوا يعتبرون أي اقتراح بالانسحاب من أي جزء محتل من الأرض اقتراحاً ساذجاً فيه تعريض لسلامة إسرائيل أمنها لخطر واضح وماثل. غير أنّه أصبح من المألوف أن يسعى رؤساء الولايات المتحدة في بداية حكمهم إلى تسوية النزاع العربي الإسرائيلي. ففي أول مؤتمر صحفي للرئيس الأميركي نكسون وصف الشرق الأوسط بأنه «برميل بارود»، وعبر عن قلقه من خطر قيام موجهة بين الأميركيين والسوفييت في المنطقة في حال نشوب أية حرب أخرى. وأجرت وزارة الخارجية الأميركية سلسلة من المحادثات مع البريطانيين والفرنسيين والسوفييت في نطاق الأمم المتحدة خلال ربيع وصيف عام ١٩٦٩. أحست إسرائيل، وأنصارها ببوادر مشروع سلام مفروض يجري الإعداد له.

وفي نهاية عام ١٩٦٩ عادت غولدا مائير إلى الولايات المتحدة ولكن وهي رئيسة لحكومة إسرائيل. وسرعان ما تبادلت الإعجاب مع نكسون الذي شبهها بديبورة التوراتية، وأثنى على نجاح الإسرائيليين في الزراعة. وفي أحد التقارير أن رون زيجلر السكرتير الصحفي كان يردد هامساً مقطعاً من فيلم «الشتات» في القاعة الجانبية خلال اجتماعهما. وحتى هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي دهش لهذا التوافق بينهما. وحيت مائير الرئيس نكسون بوصفه صديقاً قديماً للشعب اليهودي. وعلق كيسنجر على هذا في مذكراته بقوله: «كانت تلك أخباراً مفزعة لنا نحن الّذين كنا نعرف مشاعر نكسون المتناقضة حول الموضوع». ويضيف كيسنجر بأن نكسون كان يتحامل على البعض ومنهم اليهود (كما يظهر من قراءة وثائق فضيحة ووترجيت).

لقد أوحى نكسون للإسرائيليين بأنه لم يكن ملزماً بتحركات وزارة الخارجية الأميركية، وأنه شديد الرغبة في إقامة اتصال مباشر مع حكومة مائير عبر كيسنجر والسفير الإسرائيلي اسحق رابين، الذي كان رئيساً لأركان الجيش إبان حرب الأيام الستة. وقد عزز غياب وليم روجرز، وزير الخارجية الأميركية عن اجتماع نكسون ومائير قناع الإسرائيليين بدعم نكسون لإسرائيل.

وبعد هذا اللقاء الودي في شهر أيلول (سبتمبر) في واشنطن، فوجئت غولدا مائير حين أعلن روجرز في خطاب روتيني له في كانون الأول (ديسمبر) أسس مشروعه، أو مبادرته المعروفة. ولم يكن مشروعه هذا سوى تفسير القرار ٢٤٢ يدعو إلى انسحاب إسرائيل من معظم المناطق المحتلة، وإلى الاعتراف بحق اللاجئين العرب في اختيار عودتهم إلى وطنهم أو الاستقرار حيث هم، وإلى مشاركة أردنية إسرائيلية في الحياة المدنية والدينية في القدس القديمة. ورفضت إسرائيل مشروع روجرز لأنه لا يترك شيئاً للمفاوضة. وقالت مائير بصراحة: «إننا لم نصمد لثلاثة حروب لكي ننتحر...».

وحذا الزعماء اليهود الأميركيون حذو رئيسة الوزراء. ويذكر الصحفي والمؤرخ الإسرائيلي سمحا فلابان أنّه في أعقاب إعلان مشروع روجرز بوقت قصير دعي إلى اجتماع مع مسؤول في اللجنة اليهودية الأميركية، وأن المسؤول استأذن خلال الاجتماع في لخروج قليلاً لأمر طارئ مهم. فلما عاد قال: «لقد طلبت مني الحكومة الإسرائيلية تنظيم مظاهرة احتجاج ضد مشروع روجرز... وإلى، يا مستر فلابان أشرح لنا مشروع روجرز ولماذا تعارضه الحكومة

الإسرائيلية». ويقول فلابان: «ذكرت له أنهم أوضحوا أن عليهم الالتزام بالقرار الذي اتخذته الحكومة التي انتخبها الشعب، وأن هذه الحكومة حكومة وحدة وطنية وقد تنهار في أية لحظة وتجبر اليهود الأميركيين [لو قبلت مشروع روجرز] بأن يغيروا موقفهم. وتقول الحكومة الإسرائيلية أن مثل هذا الموقف يسبب إحراجاً لها» ويضيف فلابان: «هذا هو حال اللجنة اليهودية الأميركية أكثر المنظمات اليهودية استقلالاً في الولايات المتحدة الأميركية».

ولم تشجع مائير أنصارها من اليهود الأميركيين على اتخاذ موقف مستقل. وقبل نهاية عام ١٩٦٩ بعثت برقية إلى نكسون تمتدح فيها علناً دفاعه عن «الشعوب الصغيرة» في كل مكان. لكنه مثل جونسون استاء من معارضة الطائفة اليهودية لسياساته في فيتنام. على أن مائير أكدت له مناصرة الحكومة الإسرائيلية لتلك السياسات. ولم يثر موقفها هذا اعتراضاً يذكر في أوساط الطائفة.

وفي اجتماع لمجلس المنظمة الصهيونية العالمية في القدس عشية رأس سنة ١٩٦٩ هاجم آرثر هرتزبرغ الذي عين حديثاً في «الهيئة التنفيذية» برقية رئيسة الوزراء بوصفها «خطأ» و«ذات تأثير عكسي في الولايات المتحدة على صورة إسرائيل وخاصة في أوساط طلاب الكليات اليهود الذي كانوا يقودون الحملة المناهضة للحرب. واحتج هرتزبرغ، بمساعدة من العضوين الأميركيين في الهيئة التنفيذية، بأن الدفاع عن الحرب لخدمة الصهيونية يجازف بتحويل أولئك الطلبة ضد إسرائيل. وجرى إبلاغ هذا لمائير الّتي كانت ستلقي خطاباً في الاجتماع ذلك المساء. وعندما وصلت سألت عما قيل. فدعا رئيس الجلسة هرتزبرغ إلى الكلام. ويذكر هرتزبرغ أن أحد زملائه أعطاه ورقة عليها عبارة تقول: «لقد دعيت إلى الرقص وسنرى إذا كنت ستقبل الدعوة» وإذا دلت الورقة على شيء فهو على الترحيب الكبير بمخالفة رئيسة الوزراء. وبعد أن كرر هرتزبرغ آراءه ختم خطابه بقوله «سيدتي رئيسة الوزراء إذا كنت تنتظرين أن تصنعيني أنا وأطفالي حسب قراءتك للصهيونية كصهيونيين فإنك ستخسرين».

وناقشت مائير بغضب اتهام هرتزبرغ لها بأنها أيدت سياسة الولايات المتحدة في فيتنام. وعلى أثر الاجتماع بعثت رسالة رسمية للهيئة التنفيذية تتهم فيها عرتزبرغ بأنه نسب إليها «أباطيل» وأراد هرتزبرغ أهن يرد عليها ولكن رئيس الاجتماع طلب منه ألا يفعل.

وفي ٢٥ و٢٦ من كانون الثاني (يناير) وصل إلى واشنطن ألف وأربعمائة زعيم يهودي من إحدى وثلاثين ولاية ليعلنوا احتجاجهم على مشروع روجرز. وهيأت لهم اللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة (إيباك) لقاءات مع مائتين وخمسة من أعضاء الكونجرس.

وكان من أسباب دعوة الأميركيين إلى مقاومة مشروع روجرز أن إسرائيل كانت تحاول كسب بعض الوقت لتعد برنامج سلام خاص بها، أو على الأقل لكي تصل إلى إجماع حول صيغة السلام المنشودة. كما كانت ترجو من وراء إبقاء الجو ساخناً في واشنطن أن تمنع نكسون من بذل المزيد من الوعود إلى العرب. ويقول الصحفي البريطاني جون كمشي المعروف باطلاعه على دخائل الحكومة الإسرائيلية:

«اعترف عدد من أكثر الوزراء الإسرائيليين صراحة أن اقتراحات روجرز لم تكن سلبية إلى الحد الذي ذهبت إليه الحكومة الإسرائيلية. لكن هذه الحكومة كانت تنفر من أي مشروع تقدمه جهات خارجية لأنه لم يكن لديها خطة أو خارطة أو اتفاق على الثمن الذي تريده للسلام أو على التنازلات الّتي يمكن لها أن تقدمها».

والحقيقة هي أن جهاز السياسة الخارجية كان غارقاً في جون من التآمر. فأبا إيبان الذي حصل على تأييد جونسون الثبات والذي جعل منه دفاعه القوي عن إسرائيل في الأمم المتحدة خلال حرب الأيام الستة أشهر الإسرائيليين وأكثرهم شعبية بين الأميركيين من جميع الطوائف كان قد تم إبعاده بمهارة عن الاتصالات بين إسرائيل والبيت الأبيض في عهد نكسون. فكان كيسنجر وثيق الصلة بالسفير رابين الذي لم يكن من المعجبين بأبا إيبان.

ويشعر المرء بشيء من العطف على مائير إزاء التخبط الذي ساد سياسات نكسون. فلم يكن ينتظر منها أن تفهم الصراع على السلطة بين مستشار نكسون للأمن القومي ووزير الخارجية. ومع هذا فإن نكسون أيد مشروع روجرز إلى حد معين. وقررت إسرائيل ألا تتحرك حتى يبلغه.

ولم تكن مائير تعارض التفاوض مع العرب فحسب، بل كانت تعتقد بأن أي تقارب في ضوء القرار ٢٤٢ أن مشروع روجرز من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على إسرائيل. فالصراع العسكري استمر، وأخذ المصريون يطلقون النار على مواقع الإسرائيليين على طول قناة

السويس. فأخذت الحكومة الإسرائيلية منذ ٧ يناير ١٩٧٠ تقوم بسلسلة من عمليات الإغارة على «العمق» المصري. وكتب رابين في مذكراته يقول: «إن مشروع روجرز يحتضر».

لقد كان إقفال قناة السويس الّتي تلعب دوراً أساسياً في الملاحة والتجارة المصرية، وانتشار القوات الإسرائيلية على طول ضفة القناة، يذكران المصريين باستمرار بعجزهم. وتوجه جمال عبد الناصر إلى موسكو ليحصل على دعم سوفييتي. وحصل عليه لسبب رئيسي وهو أنّه هدد بالاستقالة لكي يخلفه رئيس مصري موال للأميركيين. وساور الإسرائيليين القلق بشأن نتائج الدعم الروسي المتزايد لمصر الذي شمل طائرات ميج ٢٣ المقاتلة وصواريخ سام ٣. وفي الثلاثين من شهر تموز (يوليو)، أسقط الإسرائيليون أربع طائرات سوفييتية من طراز ميغ على مسافة تسعة عشر ميلاً غرب القناة، وكان يقودها طيارون سوفييت.

وكان هذا النوع من التهور بالذات هو الذي كان روجرز يسعى إلى تجنبه بمشروعه الذي يدعو الأطراف في المنطقة إلى «وقف القتال، وفتح الحوار». وبالنظر إلى تزايد مخاطر التورط السوفييتي، والضغط الأميركي وافق الإسرائيليون على وقف لإطلاق النار، وعلى تفسير روجرز للقرار ٢٤٢. وأصبحت الساحة من جديد مهيأة لإحلال السلام. ولكن الفرصة ضاعت مرة أخرى.

وفي شهر أغسطس سحب مناحيم بيغن حزبه من الحكومة الائتلافية بسبب سخطه على قبول القرار ٢٤٢. ونقل قضيته إلى الشارع مطلقاً تحذيرات مفزعة من إبادة جماعية أو مسادا أخرى. وذهب إلى أن التخلي عن أي جزء من الأراضي المحتلة سيؤدي بالتأكيد إلى الانتحار الجماعي. على أنّه كان يدرك تماماً أنّه ما دامت حكومة أشكول الائتلافية الّتي كان هو جزءاً منها قد قبلت القرار ٢٤٢ فإنه يكون هو نفسه قد قبله.

ومما أقلق مائير كثيراً احتمال تمركز السوفييت على القناة والاستياء في الداخل والضغط الولايات المتحدة الأميركية. وفي أيلول ١٩٧٠ أنقذ السوريون الموقف بغزوهم للأردن. فاضطر الأميركيون إلى الاعتماد على إسرائيل لمنع فتجر المنطقة. فتقدمت القوات الإسرائيلية إلى نهر الأردن مما اضطر السوريين إلى التراجع. ونجح الإسرائيليون في إرضاء

نكسون، فأفرجت الولايات المتحدة الأميركية عن شحنة سلاح لإسرائيل تتألف من خمس وأربعين طائرة فانتوم أخرى وتسعين طائرة قاذفة من طراز سكايهوك، بعد أن كان روجرز قد احتجزها في شهر آثار (مارس) على أمل الحصول على دعم من السوفييت للحد من سباق التسلح بين مصر وإسرائيل. ونشط التحرك الدبلوماسي نشاطاً كبيراً بين الولايات المتحدة، والسوفييت، والمصريين. وتلقى ناحوم غولدمان، الذي كان لا يزال رئيساً للمؤتمر اليهودي العالمي، دعوة من عبد الناصر لزيارة القاهرة والبحث في السلام. إلا أن حكومة مائير طلبت منه عدم تلبية الدعوة لأن توقيتها لم يكن ملائماً. وفي الثامن من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٠ توفي عبد الناصر.

كانت مائير لا تزال على تصلبها. فقد انتهت حرب الاستنزاف وأثبتت إسرائيل أنها ركيزة إستراتيجية للولايات المتحدة على الحدود الأردنية. وصار إذا طالب أحد إسرائيل بخطة للسلام ذكرته بلاءات الخرطوم الثلاث.

وحدثت مفاجأة أخرى لإسرائيل. ففي الرابع من شهر شباط (فبراير) عام ١٩٧١، أعلن أنور السادات، خليفة عبد الناصر، في خطاب أمام مجلس الشعب المصري أن ذلك العام هو «عام الحسم»، وعرض «مبادرته الشخصية للسلام». ومما ورد في مذكرات السادات أنّه قال لمجلس الشعب: «إذا سحبت إسرائيل قواتها من سيناء إلى الممرات، فإنني على استعداد لإعادة فتح قناة السويس، ودفع قواتي إلى شرقها، والإعلان رسمياً عن وقف إطلاق النار، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل عبر جهود الأمم المتحدة».

كان موقف السادات هذا موقفاً غير عادي لكن أكثر اليهود الأميركيين تجاهلوه. وفعل الإسرائيليون الشيء ذاته بدعوة السادات إلى السلام مما أدى إلى نتائج مأساوية.

وجرى إبلاغ مبادرة السادات إلى الأمم المتحدة، الّتي أوفدت غونار يارنغ، مساعد الأمين العام، ممثلاً لها في الشرق الأوسط. على أن الجهود الّتي بذلها يارنغ لم تكلل بالنجاح. وشجع كيسنجر إسرائيل على التجاوب مع السادات، لكن تشجيعه لم يحقق شيئاً. وكتب الصحفي الإسرائيلي آموس ايلون فيما بعد في صحيفة «هاآرتس» أن مبادرة السادات قد

أصابت حكومة غولدا مائير بالذعر. فلم تكن إسرائيل على استعداد للنظر إلى مبادرة السادات على نحو أفضل من نظرتها إلى مبادرة روجرز.

والواقع أنه لم يكن لحكومة مائير سياسة خارجية، ومن المؤكد أن وزير خارجيتها لم يكن يقوى على رسم تلك السياسة. فوجود رابين في واشنطن، منافسة موشى دايان وزير الدفاع لأبا إيبان وزير الخارجية لم يتركا لإيبان شيئاً يقوم به. فقد كان دايان يعتقد أن السياسة الخارجية من اختصاصه. فلا عجب إذن أن أبا إيبان أخذ يلوح بالاستقالة. ومهما يكن من أمر فإنه في ربيع ١٩٧١ أعدّ مسودة رد على مبادرة السادات، أكدت على التزام إسرائيل بانسحاب وفق ما جاء في مفاوضات يرانغ. لكن رؤساء إيبان أضافوا تعديلاً على الانسحاب ينسفه من أساسه. إذ جاء في التعديل أن إسرائيل لن تنسحب إلى حدود ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧.

وبذلك قضت إسرائيل على مشروع السادات وضعت عقبة خطيرة في وجه أي مشروع يقدم في المستقبل في إطار القرار ٢٤٢ الذي يدعو إلى شكل من أشكال الانسحاب من المناطق المحتلة. وكان السادات قد طرح حلاً شاملاً يتضمن الاعتراف بإسرائيل، ووصفت غولدا مائير خطابه بأنه «جميل». وبعد أسبوع من ذلك أعرب السادات لمجلة «نيوزويك» الأميركية عن رغبته في «التعايش» مع إسرائيل. وهكذا قطع السادات شوطاً بعيداً، وكان رد الإسرائيليين أن أية معاهدة مقبولة لديهم يجب أن تبقي لإسرائيل قسماً كبيراً من الأراضي المصرية. وهذا ما جعل حتّى أنصار إسرائيل في إدارة الرئيس نكسون يشكون في رغبة إسرائيل في السلام.

واعتبر السادات رد إسرائيل إهانة له. وألحقت بها إسرائيل صفعة أخرى في عام ١٩٧٢ عندما أكد الكنيست «أن حق الشعب اليهودي التاريخي في أرض إسرائيل، لا يقبل التحدي»، ثم أعلن الكنيست عن مشاريع لتوطين اليهود في المناطق المحتلة. وكانت هناك خلافات بين بيغن، وحزبه «حيروت» من جهة وحزب العمل من جهة أخرى تهدد بانسحاب بيغن من الحكومة ولكن لم يكن هناك خلاف بينهما حول «أرض إسرائيل». وكذلك فإن الطرفين لم يكونا متباعدين في نظرتهما إلى إنشاء مستوطنةياميت في الأراضي المصرية. وكان ينتظر أن يقيم فيها أتباع بيغن.

وتعرض السادات لضغط داخلي كبير. فإنشاء مستوطنة إسرائيلية رسمية على أرض مصرية كان يتهدد مستقبله السياسي. وفي تلك الأثناء كان كبار ضباط الجيش يطالبون برد عنيف. وكان آخر ما يريده الأميركيون إنقلاباً يطيح بالسادات. وفي شهر ايار (مايو) من عام ١٩٧١، زج السادات بكبار المؤيدين للسوفييت في السجن. وفي العام التالي طرد المستشارين السوفييت من مصر. وكانت إدارة الرئيس نكسون في وضع يتيح لها أن تجعل أقوى دولتين في الشرق الأوسط من حلفائها. غير أن الإسرائيليين رفضوا مناشدة كيسنجر لهم أن يتصلوا بالسادات. ولم يكن لإدارة نكسون النفوذ الكافي في هذا المجال ثم إن إسرائيل كانت قد رهنت على قيمتها الإستراتيجية عندما ساعدت على إخراج السوريين من الأردن. وأهم من ذلك كله أن عام ١٩٧٢ كان عام الانتخابات الرئاسية الأميركية، وأسوأ وقت للضغط على إسرائيل.

ومن المؤكد أن الطائفة اليهودية الأميركية لم تكن مستعدة لانتقاد إسرائيل. وعلى نقيض ذلك فإن تناقض مواقف اليهود الأميركيين من إسرائيل وسخط الإسرائيليين على يهود أميركا الّذين لم يهاجروا إلى ما يربو على ثلاثين ألف يهودي أميركي إلى إسرائيل. وبلغ الفجر بإسرائيل وبالهوية اليهودية حداً لم يعد أحد مستعداً معه لأن يشير علناً إلى عيوب السياسة الإسرائيلية. وكانت الخلافات الداخلية كتلك الّتي أثارها هرتزبرغ حول سياسة إسرائيل المؤيدة للحرب في فيتنام نادرة الحدوث. وما أقل الزعماء اليهود الذي كانوا يجازفون برضى الحكومة الإسرائيلية عنهم، وبالتالي بزعامتهم في الطائفة اليهودية. وصار التأييد الكلي لإسرائيل من متطلبات الزعامة بين الجماعات اليهودية الأميركية المحلية في أميركا كلها. وكان الزعيم اليهودي الأميركي يستطيع أن يتزوج إمرأة يهودية، وأن يتغيب عن الكنيسة، لكنه بمجرد انتقاده علناً لإسرائيل يصبح زعيماً يهودياً سابقاً.

وكان انتقاد السياسة الأميركية أسهل وأسلم بكثير من انتقاد سياسة إسرائيل. وبعد ما أثاره مشروع روجرز من غضب، لم يبق للزعماء الأميركيين اليهود ما يفعلونه. الواقع أن الصلات التقليدية بين الزعماء الأميركيين وحكومة إسرائيل كانت قد ضعفت إلى حد لم يسبق له مثيل فرابين سفير إسرائيل لم يعد في حاجة إلى مساعدة أي أميركي للوصول إلى البيت الأبيض. والحقيقة هي انه كان دائماً يكره أسلوب الاتصال بصانعي السياسة

الأميركية عن طريق زعماء اليهود الأميركيين. يقول في مذكراته: «وكنت أنا أيضاً أكن الاحترام لهذا الأسلوب في العمل بالرغم من أني حاولت بصبر وحذر تغييره بدون أن أجرح مشاعر زعماء الطائفة اليهودية. وكنت اعتقد أنّه ينبغي للسفارة الإسرائيلية أن تقوم بالدور الرئيسي في معالجة الشؤون الإسرائيلية على جميع المستويات السياسية، وأن للسفارة الحق في أن تستعين باليهود وغير اليهود على السواء وحسب الحاجة... وغني عن القول إن الزعماء اليهود في الولايات المتحدة لم يكونا يوماً تحت سيطرتي، كما أنهم ليسوا رهن إشارة الحكومة الإسرائيلية...».

وما يقوله رابين مجرد هذر دبلوماسي. فهو تارة يصر على أن الزعماء اليهود ليسوا في جيبه، وتارة أخرى يفضل أن تستعين إسرائيل بيهود أميركا «كما تشاء». والواقع أن زعماء الطائفة اليهودية الأميركية كانوا يدركون أن مكانتهم رهن بحسن ظن إسرائيل فيهم، وعليه فإنهم قلما كانوا ينتقدون سياسة إسرائيل حتّى فيما بينهم. وكان تنظيمهم للمظاهرات ضد مشروع روجرز ينطوي على مجازفة اقل.

والواقع أن الضغط اليهودي على البيت الأبيض توقف إلى أن أثيرت مسألة لا علاقة لها بالنزاع العربي الإسرائيلي ولكنها أعادت زعماء اليهود الأميركيين إلى عناوين الصحف وأثار استياء هنري كيسنجر وريتشارد نكسون. ففي عام ١٩٧٠، وحين كانت إسرائيل تبدو قوية وآمنة في الشرق الأوسط، انصرف اهتمام يهود العالم ونشاطهم السياسي إلى الإجراءات الصارمة الّتي فرضها الاتحاد السوفييتي على اليهود. ففي عام ١٩٧٢ قرر اليهود الأميركيون استعمال بأسهم المخصص عادة للقضايا المتصلة بالنزاع العربي الإسرائيلي، لإقناع الحكومة الأميركية بالضغط على السوفييت لإطلاق اليهود الّذين يرغبون في الهجرة.

وفي شهر أيلول (سبتمبر) اقترح السناتور جاكسون، وهو يتحدث في المؤتمر القومي الذي عقد المناقشة موضوع اليهود السوفييت، الربط بين التجارة مع الاتحاد السوفييتي وموافقته على حق اليهود في الهجرة. ولقي اقتراحه هذا تأييداً عارماً من قبل مائة وعشرين زعيماً يهودياً. وحين قدمه في شكل تعديل لمشروع التجارة بين الشرق والغرب إلى مجلس الشيوخ، نال تأييد خمسة وسبعين عضواً من أعضائه. وعارض الاقتراح نكسون وكيسنجر لأنهما خشيا أن يؤثر على الوفاق مع الاتحاد السوفييتي. وقدم المستر تشارلز فانك نائب

أوهايو مشروع قانون مشابه نال موافقة ١٣١ نائباً. فبادرت اللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة (إيباك) الّتي كانت تعمل مع مساعد فانك إلى تأييد القانون المقترح. واستطاعت أن ترفع عدد المؤيدين إلى ١٩٠. وخلال عام ١٩٧٣ استهدفت جهود اللجنة إقرار اقتراحي جاكسون وفانك بالرغم من معارضة الإدارة.

وكان توقيت المظاهرات المناهضة للسوفييت أسوأ ما يكون بالنسبة لنكسون فقد كانت الإدارة الأميركية حريصة على تخفيف التوتر المتصاعد في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي. وحين وصلت غولدا مائير إلى واشنطن ثانية في آذار (مارس) من عام ١٩٧٣ نبهها نكسون، وكيسنجر إلى أن ضغط اليهود الأميركيين سوف يقضي على الوفاق، وبالتالي السوفييتي. ويقول رابين أن نكسون أخبر مائير أن إستراتيجية مجلس الشيوخ (والطائفة اليهودية) «هزيمة للذات وأن الكرملين لن يقبل تلقي أوامر من الكونجرس». وحاولت مائير أن تلطف الأمر إلا أن نكسون كما يضيف رابين قال: «إن المشكلة هي أن أعضاء الكونجرس يقولون إن المنظمات اليهودية تسيرهم، وعلى هذا فإن الكونجرس قد يقضي على مستقبل الوفاق أنا شخصياً قادر على أن أحقق لكم نتائج أفضل». وأطلق كيسنجر، كما يقول رابين، تحذيراً «فظاً ومباشراً» حين قال: «لا تدعوا الزعماء اليهود هنا يمارسون الضغط على الكونجرس». أما غلودا مائير وسفيرها في واشنطن فقد أوضحا أنهما عاجزان عن تجاوز موقف زعماء اليهود الأميركيين من أمر في غاية الأهمية. ويذكر رابين أن مائير أكدت للمسؤولين الأميركيين موقفها فقالت: «إنني غير قادرة على أن أتخذ خطوة يمكن أن تفسير بأنها طعنة للسناتور جاكسون في الظهر». ووصف رابين جاكسون بقوله: «إنّه كان من أقرب أصدقائي وأصدقاء إسرائيل في مجلس الشيوخ» وكان جاكسون في الوقت نفسه مرشحاً لرئاسة الجمهورية. على أن نقاد جاكسون في مجلس الشيوخ، وخصوصاً وليام فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية الذي أيد رأي نكسون، وكيسنجر في أن الوفاق شأن حاسم، اتهموا جاسكون بأنه مستعد للتضحية بالوفاق في سبيل طموحه السياسي. وجاكسون هذا «برسبيتاري» من ولاية واشنطن الّتي لم يكن يقطنها سوى عدد ضئيل من اليهود. وقد ابتكر إستراتيجية خاصة به لمساعدة اليهود السوفييت. ولم يشأ الإسرائيليون، ولا اليهود الأميركيون أن يخذلوه.

وأدرك لبيت الأبيض أن أواه الدبلوماسية الهادئة قد حان. وكان نكسون يعتمد على نصيحة ثلاثة من اليهود الأميركيين، وهم: المليونير ماكس فيشر من ديترويت، وأحد مؤيدي نكسون وجامعي التبرعات للحزب الجمهوري، وجاكوب شتاين المؤيد لنكسون، ورئيس المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى، وآرثر هرتزبرغ. وكان فيشر، الرئيس السابق لمجلس الاتحادات اليهودية الفدرالية وصناديق المعونات الاجتماعية ورئيس النداء اليهودي الموحد وعضو الهيئة التنفيذية للجنة اليهودية الأميركية، وأحد كبار المتبرعين للحزب الجمهوري، والرئيس الجديد للوكالة اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية، وأقرب مستشاري نكسون اليهود إليه. كان فيشر هذا واثقاً من أنّه إذ اشتد الضغط كثيراً على السوفييت فأنهم سوف يخفضون عدد اليهود الّذين سوف يسمحون لهم بالهجرة. وأسر نكسون لهؤلاء أن بريجنيف وعد بالسماح لثمانية وثلاثين ألفاً وخمسمائة يهودي بالهجرة إلى إسرائيل، شريطة أن لا يوافق الكونجرس على التعديل المعروض. فحاول فيشر وشتاين هرتزبرغ إقناع الزعماء اليهود بالتخلي عن تأييد جاكسون، وفنانك.

لكن هؤلاء أخفقوا في محاولتهم. فقد رفضت المؤسسة اليهودية التخلي عن جاكسون وفانك. ويقول هرتزبرغ أن الرأي فيا يتلخص في أن جاكسون ساعدهم كثيراً في الماضي وأنه قد ينتخب رئيساً. وأضاف: «وأظن أن اليهود في جمعي أنحاء البلاد يطمحون إلى أن يكونوا سفراء في إدارة جاكسون».

وفي هذه الأثناء حدثت فضيحة ووترجيت. واعتبر نكسون الوفاق أمراً أساسياً لبقائه رئيساً. وأن الطائفة اليهودية تحول بينه وبين تحقيقه. ورأى أن أية هزيمة في ميدان السياسة الخارجية معناها الفضل في إزالة آثار ووترجيت ورصاصة الرحمة لدوره السياسي ولم تكن حجته هذه أفضل الحجج في العالم لكن لم يكن حوله في البيت الأبيض المحاصر عندئذ، أي في ربيع ١٩٧٣، من يفكر بوضوح.

وكادت تمضي ست سنوات على الخوف على مستقبل إسرائيل، وما تلاه بسرعة من ابتهاج بانتصارها في حرب الأيام الستة. ووسط الاحتفالات مبرور خمسة وعشرين عاماً على قيام إسرائيل، جدد المثقفون من اليهود الأميركيين اهتمامهم بالشراكة من طرف واحد بين إسرائيل وطائفة اليهود الأميركيين. وفي هذا الصدد كتب الأستاذ الكاتب والناشر ليونارد

فاين عام ١٩٧٣: «إن عدداً متزايداً من اليهود الأميركيين قد ساورهم القلق، وبدأوا في السعي وراء فهم جديد وأكثر نضوجاً لإسرائيل. ويمكن القول بأن الوقت قد حان لتقييم جديد مثل هذا مهما كان مؤلماً».

ومما لا يصدق أن محاولات اليهود الأميركيين إعادة تقييم علاقتهم بإسرائيل توقفت للسبب ذاته الذي أدى إلى توقفها قبل ذلك بست سنوات: وهو الحرب في الشرق الأوسط. فبين ١٩٧١ وعام ١٩٧٣ أعاد أنور السادات النظر في خياراته، وقرر أن السبيل الوحيد لإحلال السلام هو الحرب. وقد ثبت اليوم للدبلوماسيين الإسرائيليين، وكذلك للمؤرخين الّذين درسوا تلك الفترة، أن السادات تأكد أن الأسلوب الوحيد لتجريد إسرائيل من وقاحتها، ومن رضاها عن الوضع القائم هو هاجمتها. فإذا حالفه الحظ استعاد بعض الأراضي المصرية، وإذا لم يحالفه فإن القوتين العظميين لا بدّ أن تتدخلا وأن تفرضا وقفاً لإطلاق النار، وأن تجرا إسرائيل إلى طاولة المفاوضات.

وفي السادس من تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣، الذي صادف يوم عيد الغفران أهم الأعياد الدينية اليهودية اقتحمت الجيوش المصرية خط بارليف الدفاعي، وعبرت قناة السويس، وانتشرت ي سيناء. وفي خلال أيام ثلاثة كان المصريون قد دمروا للإسرائيليين مائة دبابة وخمسين طائرة وقتلوا مئات لجنود الإسرائيليين. وفي خلال الأيام الخمسة التالية كانت إسرائيل تترنح تحت وطأة ما أصابها. وهدد السوفيت بالتدخل، وأمرت الولايات المتحدة قواتها في الخارج أن تكون على أهبة الاستعداد تحسباً لمواجهة عسكرية مع السوفييت.

وبمساعدة الأميركيين وبتكتيك معاكس ممتاز، تمكنت إسرائيل من تحويل هزيمتها إلى نصر، رغم أنها من الناحية السيكولوجية خسرت معكرة كبرى. ذلك أن يوم الغفران أصابها بصدمة قاسية وأصبحت الصورة الّتي رسمتها لنفسها في أعقاب حرب الأيام الستة بأنها لا تقهر موضع شك، وسادتها حالة وهن وانهيار.. وتساءل الإسرائيليون عما إذا كان من المعقول لإسرائيل التي كانت عل درجة كبيرة من القوة قبل ست سنوات أن تصبح في مثل هذا الضعف الذي كاد يجر عليها الدمار. ووضح لهم أن أعداءهم العرب كانوا قد أحرزوا تفوقاً لم يخطر لهم ببال. كان من نتائج الحرب أيضاً أنها حطمت سمعة غولدا مائير

وأسطورة موشى دايان الذي كان يطمح إلى تولي رئاسة الوزارة. وأنحى الإسرائيليون باللوم على دايان لأنه لم يطلعهم على نمو قوة الجيوش العربية.

وأصيبت الطائفة اليهودية الأميركية كذلك بصدمة. فقد كانت لا تزال سكرى بانتصار حرب الأيام لستة وبالانتماء الجديد للصهيونية، فلم تكترث لمبادرات السادات. واطمأن الزعماء الأميركيون إلى الوضع الراهن في الشرق الأوسط ولم يأخذوا بعين الاعتبار أحد الثوابت في سياسات تلك المنطقة وهو أن الوضع الراهن يتغير باستمرار. ولم يدرك هؤلاء أن سبب محنة إسرائيل هو عجز مائير عن دراسة مشروع روجرز ومبادرة السادات السلمية في عام ١٩٧١. وتبين أن الحكومة الإسرائيلية لم تكن أكثر استعداداً للحرب منها للسلام. ولم يكن اليهود الأميركيون على استعداد لانتقاد إسرائيل بسبب عدم جنوحها للسلم. وبعد الحرب بسنوات اعترفت غولدا مائير في مقابلة صحفية بأن الجدل بين إسرائيل ومنتقديها من يهود الخارج قد يؤدي إلى تخلص حكومتها من عجرفتها القاتلة. على أن ساسة إسرائيل لا يبدون مثل هذا التسامح نحو منتقدي إسرائيل في بلاد الشتات إلا عندما يكونون خارج الحكم.

ولم يجد اليهود الأميركيون في أعقاب حرب أكتوبر ما يشجعهم على انتقاد إسرائيل لأن حكومة مائير الّتي اعتبرت مسؤولة عن هزيمة أكتوبر كانت في أواخر عام ١٩٧٣ تسعى إلى إعادة انتخابها. وأخذت تخسر المقاعد لائتلاف الليكود الذي يرئسه حزب حيروت بزعامة بيغن. وكان هذا الائتلاف يضم عدداً من الأحزاب اليمينية. وفي كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٤ شرع كيسنجر، الذي خلف روجرز في وزارة الخارجية الأميركية، وموشى دايان في التفاوض مع السادات حول فصل القوات بمنطقة القناة، وإعادة إنشاء منطقة عازلة بإشراف الأمم المتحدة. ورأى الإسرائيليون في هذه الخطوة، الّتي عرفت باتفاقية سيناء الأولى نصراً للسادات (ولكيسنجر)، ودليلاً آخر على أن حكومة مائير لم تكن جديرة بقيادة البلاد. وقامت التظاهرات ضد أي فصل للقوات. ولم يتمكن ائتلاف العمل من الصمود للضغط. وفي العاشر من نيسان «إبريل) عام ١٩٧٤ أعلنت رئيسة الوزراء استقالتها من الحكم. ولم يلبث موشى دايان أن حذا حذوها.

وتولى اسحق رابين زعامة حزب العمل، وكان رئيساً سابقاً لأركان الجيش وسفيراً لإسرائيل في واشنطن. وبدا اختياره طبيعياً لأنه كان عليه أن يواجه مهمتين أساسيتين هما

الاستعداد العسكري والعلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. على أنّه كان من غير المعروف ما إذا كان سيستطيع الحفاظ على سيطرة العمل على السياسة الإسرائيلية في وجه تزايد شعبية الليكود.

أما بالنسبة لجماعة الضغط الإسرائيلية على البيت الأبيض فقد كان عام ١٩٧٤ عاماً طيباً ثورياً. كان سي كنن المدير المؤسس للجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة (إيباك) على وشك الخروج منها وكبرت المساعدات الأميركية لإسرائيل. وأظهر الكونجرس أن المتبرعين اليهود للحملات السياسية قد زاد نفوذهم.

وكانت إيباك هي كنن. فبالرغم من وجود رجال أعمال وزعماء يهود في مجلس إدارتها فإن قيادتها الحقيقية كانت بيد كنن. ويقول مصدر مطلع على تطور اللوبي: «أصبحت مخزناً عائلياً. وقام نجاحها على شخصية كنن وعلاقاته مع عدد من أعضاء الكونجرس». وكان بين هؤلاء في مجلس النواب إمانوئيل سلر من بروكلين، وكارل ألبرت من أوكلاهوما، وهيو سكوت من بنسلفانيا، وجاكوب جافيتس. وفي مجلس الشيوخ: هيوبرت همفري، وهنري جاكسون. وعندما أثيرت مسألة تخصيص أموال لمساعدة اليهود السوفييت على الاستيطان عام ١٩٧٢ قال ألبرت لكنن: «سوف أتولى أمر الضغط في الكونجرس».

أما خارج واشنطن فكان كنن يكاد أن يكون غير معروف لدى غالبية اليهود. والحقيقة هي أن القليلين من اليهود كانا قد سمعوا حتى باللجنة الإسرائيلية الأميركية (إيباك). وعندما سأل أحد مساعدي كنن جمهوراً يضم ثلاثمئة مستمع يهودي في ممفيس عما تفعله إيباك لم يرفع إصبعه منهم إلا اثنان. ولم يكن كنن يطمح إلى أن يصبح «زعيماً يهودياً» فقد كان يعتبر نفسه صحفياً ورجل دعاية أكثر منه رجل ضغط سياسي. واعتقد أن مكانه يجب أن يكون بعيداً عن الأضواء. ومن المؤكد أنّه لم يجد متعة في جمع الأموال. وعلى هذا فقد انصرف إلى الاهتمام بنشرة «تقرير الشرق الأوسط» التي كانت تحل أخبار إيباك. وفي عام ١٩٧٤ لم تمكن ميزانية إيباك كما يذكر مصدر وثيق الصلة بكنن تتجاوز عشرين ألف دولار، صرف نصفها لتمويل النشرة، والنصف الآخر لتمويل عملية الضغط. إلا أن مكاتب اللجنة عند تقاطع شارعي ١٤ وَج في «كابيتول هل»، كانت تعاني من الفوضى والإهمال.

في أثناء ذلك كان كنن يضغط على الكونجرس، للحصول على معونات قياسية لإسرائيل، تبلغ ٢،٢ بليون دولار للسنة المالية ١٩٧٤، وذلك لإعادة تسليحها بعد حرب يوم الغفران ودعم اقتصادها المترنح. (وفي عام ١٩٧٢ بلغ مجموع المعونة الأميركية المالية لإسرائيل ٤٠٤ ملايين دولار فقط). وأنشأ كنن أيضاً بالتعاون مع ممثلي اللجنة اليهودية الأميركية، ومع عصبة مناهضة الافتراء (بئناي بئرت) «فريق الحقيقة» لمجابهة نمو الدعاية العربية «واللوبي» العربي الناشئ الذي اتخذ اسم الجمعية القومية للأميركيين العرب. وكانت هذه الجمعية قد تأسست قبل ذلك بعامين على غرار اللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة (إيباك). وأخذت إيباك تبذل أقصى الجهد لدحض التهم الموجهة لدعم إسرائيل بأنه أدى إلى نقص البترول في العام المنصرم، ولرصد الجهود المبذولة في الشرق الأوسط لجعل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للفلسطينيين في المناطق المحتلة وخارجها. واتخذت إسرائيل من الأعمال الحربية المتصاعدة ضدها حجة لزيادة الدعم العسكري لتعزيز أمنها.

ولم يكن في مقدور كنن أن يختار وقتاً أفضل لانسحابه من الميدان. فقد كان دعم الأميركيين ن كلّ دين لإسرائيل واسعاً وقوياً. وكذلك كان الشعور المؤيد لإسرائيل في مجلس الشيوخ. ولكن بعد حرب فيتنام وفضيحة ووترغيت بدأ التغير يظهر في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. فقد ظهر فيهما سياسيون أصغر سناً وأعظم حركة ونشاطاً، ويميلون إلى معارضة زعمائهم. وكان رجال كنن قد أخذوا يتقاعدون أو يموتون. ولم تعد السواعد القوية القليلة بقادرة على أن تبقي الجميع على ولائهم لإسرائيل. وإذ أصبحت المساعدات الأميركية تمد إسرائيل بأسباب حياتها العسكرية والاقتصادية فإنه لم يعد هناك ما هو أهم من الكونجرس بالنسبة للعلاقات الأميركية الإسرائيلية.

ووصف موريس أميتاي الذي خلف كنن في كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٧٤ المرحلة بأنها «مباراة جديدة في لعب الكرة». وأضاف: «منذ حرب يوم الغفران نالت إسرائيل معونات مالية بلغت المليارات من الدولارات. وقد أدرت أن أجعل من اللجة الإسرائيلية الأميركية (إيباك) لوبي حديثاً، وفعّالاً». وعبر أحد معاوني «أميتاي» عن التوجه الجديد بأن «على المنظمة أن تتغير. وعلى إيباك أن تدخل القرن العشرين». وكان أميتاي محامياً يحمل

شهادة ماجستير من جامعة هرفارد. واكتسب خبرة من عمله بوزارة الخارجية وفي الكونجرس معاوناً للسناتور أبراهام ريبيكوف من كونيكتكت. وكان سياسياً لبقاً إلى حد أنّه أقنع جامعي التبرعات للصندوق اليهودي بأن مبلغ الـ ٢٥٠ مليون دولار المرصود للنداء اليهودي الموحد مبلغ لا يستهان به، ولكنه تافه إذا قورن بالبلايين التي تحتاجها إسرائيل من أجل بقائها والتي ينبغي أن يكون مصدرها الأساسي هو الخزينة الأميركية.

وكان أميتاي يرى كذلك أن على إيباك أن توسع شبكتها، وأن تركز اهتمامها على العشرات من أعضاء الكونجرس «الشبان»، وعلى العدد المتزايد من أعضاء مجلس الشيوخ الّذين يجهلون تاريخ الشرق الأوسط ودبلوماسيته.. وكان الكثيرون قد عارضوا الحرب في فيتنام وصاروا يخشون زج الولايات المتحدة في نزاع آخر في الشرق الأوسط.

وكان أميتاي يقبل باندفاع شديد على اتخاذ الإجراءات العملية الّتي يراها ضرورية. وكانت خبرته في «نتف الريش» في الكونجرس لا تقل عن خبرت كنن في «التمليس عليها». ففي حين أن كنن كان دبلوماسياً ودوداً يحاول أن ينظر إلى الأمور من زاوية السناتور، ويطلب من موظفيه أن يراعوا الضغوط الّتي يتعرض (السانتور) إليها، فإن أميتاي كما يقول صديق له «لم يكن فظاً فحسب، بل كان يبدو كذلك. وكان أسلوبه هو النيل من الخصم وأبعد ما يكون عن المجاملة» وعليه فإن الود لم يكن من سمات الرئيس الجديد لإيباك. فكان من الطبيعي أن ينفر رجال الكونجرس المعتزون بأنفسهم من لوبي يهددهم بحرمانهم من تبرعات اليهود إذا لم يتبعوا طريق إيباك.

وفي الماضي لم يكن لرجال كنن سوى قليل من السيطرة على التبرعات المالية للحملات التي تعرف باسم «المال اليهودي». وكان السياسيون والديمقراطيون منهم بصرة خاصة قد اعتادوا الاعتماد على كرم نفر من أثرياء اليهود الأميركيين. فجون كندي استفاد من ديوي ستون وفل كلوتزنك وآبي فينبرغ الّذين قاموا أيضاً هم وآرثر كريم بجمع المال للندون جونسون.

وكانت مؤسسات الاستثمار المصرفية في «وول ستريت» التي أسستها أسر يهودية في القرن التاسع عشر ـ مثل أسرة ـ كون لويب، ولازارد إخوان، وغلودمان ساكس، ولهمان إخوان ـ كانوا كرماء مع الديمقراطيين. ففي عام ١٩٦٤ قدمت أسرة لهمان مبلغ ٣٧ ألف

دولار لمرشح الحزب الديمقراطي وتبرع أندريه ماير، ورئيس مؤسسة لازارد إخوان بأكثر م ٣٥ ألف دولار من ماله لخاص. وفي عام ١٩٦٨ أودع جون. ل. لويب وأسرته وشركاؤه في مؤسسة كارل م. لويب ٥٠٠٠، ٩٠ دولار في صندوق الديمقراطيين. وأقرض لويب الحزب مبلغ مائة ألف دولار أخرى من ماله الخاص. وفي نيويورك قدمت المؤسسات المصرفية شيكات بمبالغ ضخمة للجمهوريين. ففي عام ١٩٦٥ قدم لهم جون تشيف من لوييب مبل ٥٠٠، ٢٤ دولار.

وكذلك فعل رجال الأعمال والمصرفيون أمثال المليونير الكبير وتاجر العقارات والمحسن لورنس واين، وتيش إوان، ولورنس وبرستون الّذين كانوا من كبار المتبرعين. وفي الشاطئ الغربي أسهم اليهود الذي جنوا الملايين من صناعة السينما في بذل الكثير من أموالهم في هذا السبيل. ففي عام ١٩٦٨ قد لو وارمان رئيس المؤسسة العملاقة للتسلية والإنتاج التلفزيوني، وأحد الأعضاء في «مافيا هوليوود اليهودية» (وأفرادها معروفون في أوساط الحزب الديمقراطي بعطائهم) أكبر معونة مالية لهيوبرت همفري إذ بلغت ٢٥٤ ألف دولار. ويذكر ستيفان إيزاك في كتابه «اليهود والسياسة الأميركية» أن الواحد وعشرين متبرعاً الذي تبرعوا لحملة هيوبرت همفري الانتخابات الرئاسية بما يزيد على مائة ألف دولار في عام ١٩٦٨ كان بينهم خمسة عشر من اليهود وفي مقدمتهم واسرمان. وفي كاليفورنيا جمع رجل الأعمال يوجين وإيمان الذي اشتهر بأعمال الإحسان ملايين الدولارات لهمفري. وعرف وإيمان قبيل وفاته المبكرة في عام ١٩٧٣ بأنه أفضل صاحب منجم للذهب السياسي في كاليفورنيا. وكن ماكس فيشر من أنصار ربيتشارد نكسون الأسخياء. وشاع في الأوساط السياسية أن اليهود يأخذون على عاتقهم ما تتراوح نسبته بين ثلاثين وخمسين في المائة من الأموال اللازمة لحملات الحزب الديمقراطي.

على أن أهمية المال اليهودي موضوع لا يدلي حوله برأي إلا قلة من السياسيين. وحتى هؤلاء لا يفعلون ذلك إلا بعد تردد. وقد لظل اليهود الأميركيون يتجنبون كل حديث عنه حتى ظهر ما يهدد هذا المصدر للقوة وهو قانون تمويل الحملات الجديد الذي صدر في عام ١٩٧٤ على أثر فضيحة ووترجيت. وكان جهاز حملة نكسون الانتخابية قد جمع مبلغاً من المال يقرب من ١٧ مليون دولار، وهو مبلغ كبير بأي مقياس. لكن ما هو أدعى إلى الدهشة

وتفوح منه رائحة الفضيحة في الوقت ذاته هو أن الذي تبرعوا به لا يزيدون على ١٢٤ شخصاً تبرع كلّ منهم بمبلغ يزيد على ٥٠٠،٠٠٠ دولار. وتبرع بـ ١٠٪ (١،٧ مليون دولار) منها أشخاص كوفئوا فيما بعد بتعيينهم سفراء. فعالج الكونجرس هذا الموضوع بإصدار قانون يسمح للفرد بالتبرع بمبلغ ألف دولار لمرشح الكونجرس في واحدة من مراحل الانتخاب الثلاث ـ الأساسية والتصفية والعامة ـ أو بمبلغ إجمالي قدره ثلاثة آلاف دولار لتمويل أحد السياسيين. وبهذا بدا أن الكونجرس وضع نهاية لعهد «القطط السمان».

وعارضت الجماعات اليهودية هذا الإصلاح. ومما يذكر أن إحداهما أفصحت عن سبب مراضاتها عندما قالت ريتا هاوزر المحامية بنيويورك وصاحبة النفوذ الكبير في السياسة الأميركية في حلقة دراسية نظمت برعاية مجلة «كومنتري» أن القوانين الجديدة لتمويل الحملات «جردت الطائفة اليهودية من أقوى سلاح كانت تستخدمه للتأثير في انتخاب المرشحين من لحزبين» وهو المال.

على أن المحامية هاوزر كانت مخطئة. فقد قللت من أهمية ظاهرة آخذة في النمو وهي «لجنة العمل السياسي». ويمكن تعريف هذه اللجنة بأنها أية لجنة تتشكل برعاية شركة أو منظمة عمال أو جمعية نقابات أو أي جماعة من الناس لتلقي التبرعات أو تنظيم النفقات المتصلة بأية انتخابات اتحادية والتي تزيد على ١٠٠٠ دولار في السنة. وكانت منظمات العمال قد أنشأت تلك اللجنة في الأربعينات من هذا القرن لتبطل مفعول المبالغ النقدية الكبيرة الّتي كان يتبرع بها للمرشحين أثرياء الأميركيين المعادين لاتحاد العمال. وقد أصبحت هذه اللجنة التي يشار إليها بالخوف الأولى من أسمها أي بكلمة «باك» وسيلة للتحايل على القيود الّتي فرضها قانون ١٩٧٤ لتمويل الحملات[1].

وليم يلبث جامعوا الأموال من اليهود أن أدركوا أنّه لم يكن باستطاعتهم إنشاء أداة من أدوات القوة للطائفة اليهودية أفضل من «باك» «أي لجنة العمل السياسي). فبالرغم من أن قانون عام ١٩٧٤ لا يسمح للمتبرع بتقديم أكر من ألف دولار للمرشح خلال السنة الانتخابية فإنه سمح له بتقديم ٥٠٠٠ دولار للجنة العمل السياسي «باك» و٢٠،٠٠٠ دولار للحزب السياسي. وسمح لك من الزوجة والأولاد أن يتبرع بمبلغ مشابه. وعليه فالقانون لا يسمح لأي

---

(١) ـ ينبغي عدم الخلط بين باك (لجنة العمل السياسي) وبين إيباك هي اللجنة الإسرائيلية الأميركية للشوؤن العامة.

شخص بالتبرع بأكثر من ٢٥٠٠٠ دولار للمرشحين خلال السنة الانتخابية الواحدة. لكن بالرغم من أن القانون يقطع الطريق على المتبرعين بالمبالغ الكبيرة فإنه لا يمنع لجان العمل السياسي من إغداق الأموال الطائلة على المرشحين المفضلين. صحيح أن القانون حدد ما تقدمه كل لجنة للمرشح بـ ١٥٠٠٠ دولار ولكنه لم يقيد عدد اللجان التي يمكن لكل منها أن تتبرع له بمبلغ مشابه. وبهذا صار من الممكن للمرشح أن يحصل على تبرعات تفوق تبرعات «القطط السمان».

وتبين أن إنشاء لجان العمل السياسي كان بمثابة الضالة المنشودة للطائفة اليودية التي كان لديها أعظم جهاز شعبي للتبرع عرفه التاريخ. فلم يكن هناك ما هو أسهل لمن عمل في مكاتب جع التبرعات التابعة للنداء اليهودي المتحد أو الصندوق القومي اليهودي أو حملات سندات إسرائيل أو الاتحادات المحلية للأعمال اليهودية الخيرية أن يؤسس لجان العمل السياسي. والواقع أن هذه اللجان زودت اليهود بسلاح أمضى للتأثير في رسم السياسة. وفضلاً عن هذا فإن الانتشار الجغرافي للجان العمل السياسي وضع سلاح التبرعات في أيدي أكبر عدد من اليهود عرفته البلاد ذلك بسبب تزايد اهتمام اليهود بسبب الضغط على الكونجرس من أجل دعم إسرائيل لا من أجل حملها على السير في طريق السلام. وكان زعماء اليهود يسارعون إلى التصدي لمن يجرؤون على انتقاد سياسة إسرائيل، وفي مقدمتهم وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر، الذي قرر أن يعمل على تطبيق صيغة مخففة من قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ومشروع روجرز، وأن يحقق ذلك بإتباع سياسة «الخطوة خطوة»، وفي المفاوضات مع مصر، وسوريا خلال فصل الربيع. وقد اتسمت علاقات كيسنجر بالطائفة اليهودية بالتوتر بعد حرب يوم الغفران إذ اتهمه كثيرون بأنه وراء تأخير إرسال الأسلحة الأميركية إلى إسرائيل. وعليه فإنه بعد أن استقال نكسون وعاد إلى رحلاته المكوكية بدعم من الرئيس جيرالد فورد، بدا أن الزعماء اليهود وإسحق رابين يميلون إلى مقاومة كيسنجر أكثر من ميلهم إلى. السلام في الشرق الأوسط.

وفي عام ١٩٧٥ أخذت الصحف العبرية في إسرائيل تندد بكيسنجر. ولم يمض زمن طويل حتى تولت مجلة «كومنتري» الّتي كان رئيس تحريرها نورمان بود هورتز قد تحول إلى صهيوني بعد حرب الأيام الستة مهاجمة كيسنجر لأنه يتآمر على التخلي عن إسرائيل.

على أن كيسنجر بدا مستعداً لأن يراعي مشاعر أبناء دينه اليهود إذا تأكد أنّه من الممكن التقدم في طريق السلام. غير أن تصلب إسرائيل نفسها كان يثير فيه مشاعر الغضب. وقد استطاع في الغالب أن يخفي خيبة أمله في الإسرائيليين. غير أنّه في إحدى المناسبات صارح الزعماء الإسرائيليين برأيه في «سياستهم». حدث هذا في ٢٢ آذار ١٩٧٥ عندما بدت سياسة كيسنجر المكوكية وكأنه فشلت لسبب رئيسي وهون أن المصريين والإسرائيليين لم يكونا على استعداد لتقديم تنازلات كبيرة: رفض الإسرائيليون التخلي عن الممرات الإستراتيجية وآبار النفط، وأصر المصريون على عدم تغيير موقفهم ما لم يفعل الإسرائيليون ذلك. وكان كيسنجر قد زار في ذلك اليوم حصن المسادا، وهو الحصن الجبلي المشهور الذي أقدم فيه في اقرن الأول الميلادي حوالي ألف من اليهود المتمردين لذي حاصرهم الرمان على الانتحار الجماعي بعد أن رفضوا الاستسلام. وبعد غروب ذلك اليوم وهو يوم سبت عبر كيسنجر عن خيبة أمله لرابين ونفر من كبار الوزراء الإسرائيليين.

وقد جاء في تسجيلات لوقائع اجتماع أو اجتماعين في ذلك المساء أوردهما إدوارود ر. ف. شيهان في كتابه «العرب والإسرائيليون وكيسنجر» أن كيسنجر ندد بموقف إسرائيل من التنازلات لعرب ووصفه بأنه «مأساة حقيقية» تنسف ما تبذله الولايات المتحدة من جهود للتخلص من الضغط الدولي لإجبار إسرائيل على الانسحاب إلى حدد عام ١٩٦٧. وأضاف كيسنجر أنّه لا يفهم لماذا ترفض إسرائيل التخلي عن عشرة كيلومترات «تافهة» من الأرض لكي تجنب إجبارها على التخلي عن جميع الأراضي المحتلة. واقل كيسنجر: «إنّه لواقع مأساوي أن يرى المرء شعباً يحكم على نفسه بالتعرض لخطر لا يمكن تصوره». وبعد ذلك بعشر سنوات ذكر مرافق لكيسنجر في مقابلة أجريت معه أن كيسنجر كانت له طريقة في التملص من دوره كوزير للخارجية ليصبح البروفسور هنري كينسجر مستشار إسرائيل والرجل الذي يرسم الصورة الكبيرة ويحلل الأمور للإسرائيليين بالأسلوب الملائم، ويشرك الزعماء الإسرائيليين في تأملاته في الأشياء. فقد كان قد عاد لتوه من المسادا والانتحار لا يزال ماثلاً في مخيلته».

إلا أن اهتمام الإسرائيليين كان ينحصر في الأكثر في مجال ضيق لا يشمل أكثر مصالحهم الآنية. فقد تزايد قلقهم من ازدياد نفوذ العلم العربي بفضل ثرواته وبفضل نفه إلى

حد خشوا معه أن يكون كيسنجر وفورد أضعف من أن يوجها تهديد العرب باستخدام «سلاح النفط» ضد أصدقاء إسرائيل. وعليه فإنهم آثروا عندئذ التصلب دون نظر إلى النتائج البعيدة. وعاد كيسنجر إلى واشنطن وهو يشتعل غضباً. وعبر عن المرارة الّتي يشعر بها نحو الإسرائيليين إلى رئيسه. ويقول في سرته الذاتية أن فورد غضب إلى أقضى حد على الإسرائيليين واقتنع بأنه في حين أن المصريين قد تراجعوا بعض الشيء، فإن حكومة إسرائيل لم تبد استعداداً لتخلي عن أي شيء مقابل الحصول على غيره. وإزاء إلحاح كيسنجر قرر فورد أن يضغط على إسرائيل في محاولة للتغلب على ما رأياه من عنادها. فدعا فورد في خطاب على إسرائيل في محاولة للتغلب على ما رأياه من عنادها. فدعا فورد في خطاب له حول قضايا الشرق الأوسط في شهر آذار (مارس) من عام ١٩٧٥ إلى «إعادة تقييم» للسياسة الأميركية.

فقامت قيامة الزعماء اليهود الذين اعتبروا «إعادة التقييم» تخلياً عن إسرائيل. وسرعان ما وجد أولئك الذي أخذوا يشكون في أن «العلاقة الخاصة» بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا تزال قائمة ما يبرر شكوكهم عندما أرجأ فورد تسليم إسرائيل الأسلحة وفيها طائرات ف ـ ١٥ المقاتلة، وأوقفت الإدارة الأميركية المفاوضات حول المعونة المالية والعسكرية المرتقبة لإسرائيل. واجتمع كيسنجر بموظفين سابقين في الحكومة وبخبراء في شؤون الشرق الأوسط من الذين عرفا بانتقادهم سياسة إسرائيل ومناصرتهم للعرب. وأمر وزارة الخارجية ووزارة الدافع بالبحث عن بدائل للعلاقات التقليدية الوثيقة بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. (وكل ما كان على أي زعيم يهوي أن يفعله هو أن يغمض عينيه ليرى شبحي أزينهاور ودلاس)..

وكان الإجماع الذي توصلت إليه الإدارة الأميركية هو بعينه الذي كان الإسرائيليون وأنصارهم في الولايات المتحدة يقاومونه منذ حرب الأيام الستة. وتبين أن السبيل الجديد إلى السلام الذي اختره كيسنجر وفورد شبيه جداً بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ وبمشرع روجرز. إذ أجمع أكثر الخبراء أن الوقت قد حان لوضع خطة للسلام تقضي بانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ شريطة ضمان أمنها. كان مفتاح هذه السياسة الجديدة القديمة أمراً مستحدثاً في الواقع. يقضي بأن يلقي رئيس الولايات المتحدة الأميركية خطاباً يبين فيه مصالح أميركا الأساسية في الشرق الأوسط الّتي تطلب انسحاب إسرائيل.

على أن جيرالد فورد لم يلق خطابه الخطير حول الشرق الأوسط. والسبب هو أنّه هو ووزير خارجيته لم يوفقا في تقدير قوة الرئاسة وقوة «اللوبي» المناصر لإسرائيل لقد ألقى كيسنجر قنبلة على الطائفة اليهودية، لكنها ارتدت إليه بسرعة وبراعة.

وما حدث هو أن اللجنة الإسرائيلية الأميركية (إيباك) لجأت بأقصى سرعة إلى مجلس الشيوخ. وفي غضون أسابيع ثلاثة وبعد الكثير من الأخذ والرد في أروقة الكونجرس، وصلت رسالة إلى البيت الأبيض بتاريخ ٢١ (مايو) من عام ١٩٧٥ وقعا ٧٦ عضواً في مجلس الشيوخ وأكدوا فيها مناصرتهم لإسرائيل، واقترحوا أن يحذو البيت الأبيض حذوهم. وكانت الرسالة قاسية في لهجتها وتنوي على التحدي. واقترح كاتبو الرسالة «إعادة تقييم» للسياسة الأميركية مناقضاً لما كان يراه كيسنجر وفورد. وأوضحت الرسالة أن مرسليها يعتبرون إسرائيل سداً منيعاً في وجه لنفوذ السوفييتي في المنطقة، وأن حجز المعدات العسكرية لإسرائيل ينذر بالخطر. وتحذر الفقرة الأساسية في رسالة الرئيس بقولها:

«إن الكونجرس ينتظر أن يتلقى في غضون الأسابيع المقبلة طلبكم المساعدات الخارجية للسنة المالية ١٩٧٦. ولنا ثقة في أن توصياتكم سوف تلبي احتياجات إسرائيل العسكرية الملحة واحتياجاتها الاقتصادية. ونحثكم على أن توضحوا، كما أوضحنا نحن، أن الولايات المتحدة انطلاقاً من مصالحها القومية تقف بثبات إلى جانب إسرائيل ي البحث عن السلام في المفاوضات التالية، وأن هذا هو أساس «إعادة التقييم» الحالية لسياسة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط».

ولا نعرف ما قاله وما فعله كيسنجر عندما تلقى «الرسالة القنبلة» الّتي صارت تعرف برسالة ٧٦. لكن من المؤكد أنها نسفت جهوده لإعادة تقييم سياسة الولايات المتحدة. واتفق مستشاروه على أن الخطاب لرئاسي فقد أهميته من الناحية السياسية. وعليه فإن الإدارة الأميركية عدت إلى متابعة جهود السلام بأسلوب الخطوة خطوة.

أحدثت الرسالة ضغطاً سياسياً ناجحاً وأوردت أسماء أصدقاء إسرائيل الأوفياء وهم جاكسون مونديال وكييس سوتون من أعضاء مجلس الشيوخ. ومع أن جورج ماكجفرن وقع الرسالة فإنه عاد بسرعة فدعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وإلى

التفاوض مع ياسر عرفات. ووقع الرسالة السناتور دانييل إنوي من هاواي الذي كان يفخر بأنه لا سبيل للضغط اليهودي ليه لأنه لا أثر لليهود في هاواي. وقال عند توقيعها: «إن توقيع رسالة أسهل من الرد على خمسة آلاف رسالة». كان بهذا يشير إلى رسائل غير الهاوايين حول الأمور المتعلقة بإسرائيل. وبالرغم من أن السناتور جن كلفر كان كما قال لزميل له لا يعتزم توقيعها لأنها تكبل يد الإدارة تشجع إسرائيل على التصلب فإنه لزميل له لا يعتزم توقيعها لأنها تكبل يد الإدارة وتشجع إسرائيل على التصلب فإنه وقعها. واعترف فيما بعد لزميل له بقوله: «كان الضغط شديداً جداً ورضخت».

وبعد أن نشرت الرسالة أثارت ضجة كبيرة في أروقة مجلس الشيوخ الأميركية. وتبين أن كثرة ممن وقعوها لم يكونوا سعداء بتوقيعها. وسمع أحدهم السناتور إدوارد كندي يقول: «تعرفون أنم يلتقطوننا واحداً بعد الآخر. لقد ضربونا فعلاً على رؤوسنا بهذه الرسالة اللعينة... فلماذا لا نحاول أن نجتمع؟ عندما يعرض لنا أمر كهذا في المستقبل سوف نتداول فيه قبل أن يتم التقاطنا واستفرادنا». وبعد خمسة أعوام كان السناتور تشارلز لا يزال يشعر بعد الرضا عن لرسالة، واعترف في مقال له بمجلة «الشؤون الخارجية» حول «الجماعات العرقية والسياسية الخارجية»، أنّه بسبب ضغط اللوبي «سارع ستة وسبعون منّا إلى التوقيع بالرغم من أنّه لم تعقد جلسات للاستماع للشهادات، ولا جرت مناقشات، ولم تدع الإدارة الأميركية إلى الإدلاء برأيها في هذا الشأن». وأضاف: «ونتيجة لنشاط اللوبي المناصر لإسرائيل تعززت قناعة أعضاء مجلس الشيوخ عندما عرف أنّه سوف توقع عقوبات سياسية على من يمتنع عن الوفاء بما التزم به».

وقد يكون كيسنجر وفورد ارتكبا خطأً تكتيكياً فادحاً. ففي سورة غضبهما جعلا الأمر يبدو كأن الولايات المتحدة الأميركية كانت على وشك الضغط على إسرائيل. وكان لا بدّ وأن يجبر هذا زعماء الأميركيين على التكاتف في سبيل إظهار التضامن مع إسرائيل. والحقيقة هي أنّه منذ صدمة حرب يوم الغفران أخذ يتزايد تبرم زعماء اليهود الأميركيين بمدى استعداد إسرائيل للسعي إلى السلام، وكان من الممكن للإدارة الأميركية أن تستغل ذلك. فقد ساور القلق بعض أولئك الزعماء لأن إسرائيل لم تعد في الواقع مستعدة لمبادلة الأرض بالسلام. فقد كانت حكومة العمل قد سمحت بإقامة بعض المستوطنات اليهودية في

الضفة الغربية مما أكد مخاوف العرب من أن إسرائيل لا تعتزم الانسحاب، وأجبر اليهود الأميركيين على التساؤل عما إذا كانت إسرائيل ستتمكن من مواجهة المسألة الفلسطينية. كما أن القلق ساور بعض الإسرائيليين بسبب تزايد تطرف حكومتهم وتصلبها. واستقطبت حركة السلام التي أخذت تنمو باطراد عدداً من الشخصيات المدنية والعسكرية الإسرائيلية البارزة. كما أن بعض المنشقين من الأميركيين انضموا إلى هذه «الحمائم» الإسرائيلية.

وبينما كانت الإدارة الأميركية تحدد موقفها ظهرت بودار إعادة تقييم بين اليهود الأميركيين. وكانت القوة المحركة لها جماعة صغيرة من المثقفين اليود الأميركيين ومن الحاخامين الذي أخذوا ينشرون دعوتهم في حرم الكليات وبين الشبان من أعضاء حركة الحقوق المدنية وحركة المناهضين للحرب. وقد أطلق هؤلاء المثقفون والحاخامين على أنفسهم أسم «بريرا» وهي كلمة عبرية تعني «البديل» أو «الاختيار». وكان الخيار الذي قدمته لليهود الأميركيين أن ينضموا إلى قوم السلام والإعتدال في إسرائيل. وقد تأسست «بريرا» عام ١٩٣٧ كمشروع يهدف إلى الاهتمام بعلاقات إسرائيل بيهود الشتات. ومل يحل عام ١٩٧٥ حتى بلغ عدد أعضائها بين ٧٠٠ و١٠٠٠ وجميعهم ملتزمون بخيار صهيوني يدعم إسرائيل ويلبي حاجتها إلى مواجهة المشكلة العربية.

وفي خلال عام ١٩٧٥ أعدت بريرا بيانها ووزعته. وجاء فيه:

«إن همنا المباشر والغالب هو السلام في الشرق الأوسط. ويصدر اهتمامنا عن حبنا لشعب إسرائيل وأراضيها، كما يصدر عن إدراكنا بأن استمرار الحياة اليهودية في الخارج مرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود إسرائيل وبقائها.

«لكن لسنا مجرد متفرجين. فإذا كنا نشارك في القلق حول سياسات إسرائيل، فإن من واجبنا أن نقول ذلك. وإذا اكتشفنا أخطاء قد تكون لها نتائج مأساوية، فإن ومن واجبنا أن لا نتجاهلها وأن لا نتخلى عن اهتمامنا بها».

واتبعت الحركة بيانها بعبارة من سفر أشعيا «إصحاح ١/٦٢) تقول: «/ن أجل صهيون لا أسكت».

وبارك الحمائم في إسرائيل جماعة برير. وفي ربيع عام ١٩٧٥ رعت الحركة جولة خطابية في الولايات المتحدة الأميركية قام بها أبرز داعية في بإسرائيل لمفاوضات مع الحرب،

وأكثر الشخصيات إثارة للجدل وهو الجنرال الإسرائيلي المتقاعد ماتياهو بيليد. على أن جولة بيليد أكدت أن أكثر اليهود الأميركيين لا يزالون غير مستعدين لانتقاد إسرائيل علناً، ويرفضون كلّ محاولة لانتقادها حتّى ولو صدرت عن جنرال إسرائيلي. وعند عودته إلى إسرائيل نشر مقالاً في إحدى المجلات يقول فيه: إنّه وجد أن اليهود الأميركيين لا يرضون عن مخالفة سياسات إسرائيل وأنهم بالتالي «إسرائيليون أكثر من الإسرائيليين». وشكا بعد ذلك من أن الطائفة اليهودية الأميركية «تناصر، وتؤازر أكثر المواقف والآراء تصلباً وتعنتاً في إسرائيل حيال النزاع العرب الإسرائيلي ظناً منها بأن ذلك هو ما ينتظر منها، وتنسى أن إسرائيل ليست موحد الرأي سياسياً، وأن الخط المتصلب الذي تتبعه حكومة إسرائيل، موضع تحد جدي في إسرائيل ذات».

وأتهم بيليد المحاولات الّتي بذلت لخنق أو تجاهل هذا النوع من المعارضة الذي تبنته بريرا بأنه ألحق ضراً هائلاً بإسرائيل في الولايات المتحدة الأميركية، لأنه أكد صحة صورتها التي تظهر أنها «مجتمع من الشنوفينيين المحافظين لا يرجى منهم سوى العناد والرغبة في الحرب». وجاء أوضح دليل على صحة اتهام «بيليد» ليهود أميركا بأنهم يؤثرون أن يكونوا «إسرائيليين أكثر من الإسرائيليين» وبأنهم يواجهون بالعداء كلّ نقد يصدر من الولايات المتحدة لسياسات حكومة رابين الراهنة في هجوم إيباك (اللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة) على محاولة فورد ـ كيسنجر «إعادة التقييم» الآنفة الذكر الّتي كانت تعبيراً من داخل الحكومة الأميركية عن مخاوف «الحمائم» الإسرائيليين من سياسات حكومتهم.

وبقيت مع ذلك بين الجماعات التابعة للمؤسسة اليهودية جيوب من التأييد لإلقاء نظرة أعمق على سياسات إسرائيل. وفي شهر حزيران (يونيو) اتخذ المؤتمر المركزي للحاخامين في أميركا، وهو الممثل الرسمي لحركة الإصلاح الأميركية لشؤون الحاخامين، قراراً بشأن «حرية التعبير» نوه فيه «باهتمام واستحسان» بمجرى الحوار حول السلام في إسرائيل. وأثنى الحاخامون على «الانفتاح الراهن في إسرائيل» ودعوا اليهود الأميركيين إلى الاعتراف بهذا «التنوع» في الآراء كما دعوا إلى قيام حوار مفتوح في الولايات المتحدة مؤكدين: «أنّه ينبغي عدم تجاهل أي موضوع أو شأن بما في ذلك خيارات الحل لمشكلة الفلسطينيين».

على أن هذا الانفتاح لم يحدث. إذ كان يجري إعداد تكتيك معاكس ذهبت ضحيته بريرا. وكانت خطيئة بريرا هي أنها كشفت عما يفكر فيه اليهود. وبين عام ١٩٧٣ و١٩٧٦ نجحت بفضل مجلتها «التبادل» الّتي أحسنت تحريرها في إثارة بعض المعارضة الداخلية للسياسات الإسرائيلية. ولم تلبث أن لفتت انتباه صحيفة «نيويورك تايمز» وصحيفة «واشنطن بوست» الّتي نشرت في نيسان (ابريل) من عام ١٩٧٦ قصة بعنوان: «شرع اليهود الأميركيون في انتقاد إسرائيل علناً». ولكن عندما حاولت بريرا اجتذاب اليهود الأميركيين إلى موقفها المعارض، هاجمتها جماعات صهيونية أخرى موالية واتهمتها بأنها فئة راديكالية متطرفة ومناهضة لإسرائيل، واتهمتها بما هو أسوأ من ذلك وهو أنها خلية خطرة موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ويذكر بول فوير الذي أعد دراسة جامعية بعنوان «الهجوم على بريرا» تتناول بالتفصيل أهم المسائل الأحداث الّتي دار حولها الجدل أن نشرة هداسا الإخبارية وصفت بريرا بأنها نفر من الزعماء الّذين يصفقون للانهزامية. وألمحت إلى أن هذه الجماعة متحالفة مع حزب الأميركي الفاشستي الجديد الذي يرئسه ليندون لاورش. وكان لاورش هذا معروفاً بعدم حبه لليهود. وهاجمت افتتاحية نشرة يهودية أسبوعية من الساحل الغربي الأميركي الجماعة بأنها من «إنشاء زمرة من الثوريين اليساريين». واتهمها سي كنن الذي كان لا يزال يحرر «تقرير الشرق الأوسط» الذي تصدره إيباك بأنها زعزعت الدعم الأميركي لإسرائيل.

وعلى مدى الأسابيع القليلة التالية كانت بريرا هدفاً للتشهير والتشنيع من قبل الجماعات اليهودية والصهيونية في جميع أنحاء البلاد. ورفض المجلس الأكبر للطائفة اليهودية بواشنطن عضوية بريرا وأصدر قراراً يأسف فيه لوجودها. وكان للمنظمة الصهيونية الأميركية هجومها الخاص على بريرا الذي نشرته على شكل مقال في أيلول ١٩٧٦ في نشرة «الصهيوني الأميركي» بعنوان «لماذا صارت صقورنا حمائم؟». واتهم المقال كلّ «حمامة» يهودية تؤيد الحقوق الفلسطينية بأنها في الحقيقة «حمامة خطرة مريضة». وبعد بضعة أشهر عادت المنظمة الصهيونية الأميركية إلى مهاجمة بريرا بمقال وصفتها فيه بأنها «الناطق اليهودي باسم منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين الأسطوريين». وحاولت المنظمة الصهيونية الأميركية إخراج أحد أعضاء بريرا وهو حاخام من وظيفته في المكاتب

القومية لمؤسسة هلل. وفتحت منظمة بئناي بئرت (مناهضة الافتراء) تحقيقاً مع بريرا يستهدف اتخاذ موقف رسمي من المنشقين. ولكي تبرهن الجماعة على ولائها لإسرائيل، استجابت وذهب ممثلون عنها إلى القنصليتين وقيل لهم بأن انتقاد السياسة الإسرائيلية هو بمثابة مهاجمة للدولة.

ويقول آرثر صموئيلسون الذي كان يحرر مجلة «التبادل» والمحرر الحالي لكتب «سُمتْ»: «وضعونا فوراً في موقف الدافع، فلم يتسن لأي منا أن يناقش أو يحاور». وأصرت بريرا على أنها جماعة صهيونية موالية، وأن العديد من أعضائها شباب أميركيون يهود مثل صموئيلسون عاشوا في إسرائيل، ويتقنون اللغة العربية، ويتابعون الأحداث في الأرض المقدسة متابعة أدق من متابعة أعضاء المؤسسة اليهودية الأميركية الذي يرتابون اليوم في دوافعهم. وكانت «بريرا» وقد تمكنت من كسب العديد من الشبان اليهود اللبراليين وبعض الحاخامين المعروفين الذي كانت له مواقعهم في الحياة اليهودية كالحاخام بلفور بركنز الذي كان من كبار المسؤولين في الحاخامية الإصلاحية (وهو اليوم حاخام في كنيس ستيفان وايز الحر في نيويورك) والحاخام جواشيم برنز، وهو شخصية صهيونية أسطورية، وكان حاخاماً في برلين خلال فترة صعود نجم أدولف هتلر، كما كان رئيساً لمؤتمر الرؤساء. وكان هؤلاء بخلاف سواهم من الأميركيين اليهود مستعدين للجهر بموقف «الحمائم» الإسرائيليين الّذين يرون أنّه لا سبيل إلى السلام في الشرق الأوسط، دون أن تؤخذ جدياً قضية حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

ومن أبرز الزعماء اليهود القلائل الذي دافعوا عن حق بريرا في المعارضة الحاخام الكسندر شندلر رئيس اتحاد الجماعات الدينية العبرية الأميركية، وممثل الحركة الإصلاحية في الشؤون غير الحاخامية. وقد شبه الحملات الّتي تشن على بريرا «بصيد الساحرات». وكان تأييد شندلر للمعارضين مهماً على جعل صوت المؤتمر صوتاً يهودياً موالياً لإسرائيل ولكنه مستقل عنها في الوقت ذاته، أو كما صرح هو نفسه في مقابلة مع مجلة «أوْتلوك» الإسرائيلية المعتدلة في أوائل ١٩٧٦ بقوله: «إننا مصممون على إقامة حوار بين أكفاء». وأضاف في المقابلة:

إن مؤتمر الرؤساء، وأعضاءه كانوا أدوات لسياسة الحكومة الإسرائيلية الرسمية. وكانت المهمة الّتي ينتظر أن نقوم بها هي أن نتلقى التعليمات من أوساط الحكومة وأن نبذل

ما في وسعنا ورغم كلّ شيء للتأثير في الطائفة اليهودية. واعتقد أنّه وضع غير مقبول لجملة أسباب كثيرة. فاليهود الأميركيون لا يسمحون لأحد باستغلالهم. فإذا كانت حاجة إلى مساعدتهم فلا بدّ من إشراكهم في عملية صنع القرار».

وكان مما يدعو إلى السخرية أن إعادة التقييم الّتي قام بها شندلر من أجل الشراكة بين اليهود الأميركيين وإسرائيل نشرت في إسرائيل في ذات الوقت الذي كانت فيه إيباك تؤجج المعارضة لإعادة تقييم الرئيس فورد للعلاقات الأميركية الإسرائيلية. وليس أقل مدعاة للسخرية أن شندلر كان يدعو إلى النقاش ذاته الذي كانت تدعو إليه برير، وأن بريرا كانت على وشك أن تتعرض لهجوم اليهود الأميركيين الّذين كان يسعدهم أن ينفذوا أوامر إسرائيل - أي أن يفعلوا ما كان شندلر يسعى إلى القضاء عليه. ومهما يكن من شأن جهود شندلر الرامية إلى تبديل العلاقات بين أكبر طائفتين يهوديتين في العالم، فإن إسرائيل كانت تفضل شراكة غير متساوية مع اليهود الأميركيين.

وفي أواسط عام ١٩٧٦ دعا رابين ثلاثة من الأكاديميين إلى ما وصفه واحد منهم بعد ذلك بسبع سنوات بأنه «لا يصدق» وكان ثلاثتهم ممن ولدوا في أميركا وممن اكتسبوا خبرة من عملهم من المنظمات اليهودية أو من قربهم منها. وبادر رابين إلى شرح الغاية من الاجتماع فقال إن حكومته تشعر بالقلق من تفاقم النقد الموجه إلى إسرائيل في أوساط اليهود الأميركيين. وأضاف أنّه في حين أنّه لا يتوقع أحد أن يوافق يهود الشتات على كل ما تفعله إسرائيل فإن النقد في الماضي كان يبقى «داخل الجدران» وأن الزعماء اليهود اعتادوا أن يعبروا عن آرائهم لسفير إسرائيل أو حتّى لرئيس الوزراء ذاته. ثم قال إنّه لا ضرورة لتعريف غير اليهود وخصوصاً صانعي السياسة الأميركية. إن اليهود الأميركيين ليسوا يداً واحدة في دعم كلّ ما تفعله إسرائيل. وأخيراً قال إن الزعماء اليهود لا يؤيدون النقد اللاذع لإسرائيل في باب الرسائل في صحيفة «نيويورك تايمز». وكان يشير بذلك إلى بريرا.

وعلق أحد الأكاديميين الثلاثة الّذين اجتمعوا برابين على ما دار في الاجتماع بقوله: «كل من يعرف بريرا يعرف أنها يعرف أنها بالتأكيد ليست تهديداً لأمن إسرائيل، ومع هذا فإن رئيس وزراء إسرائيل لم يتورع عن جمعنا ليملي علينا ما نفعل. وقد أثار دهشتنا لأننا كنا نعرف أن مستشار رابين حول الشؤون العربية قد ترك عمله لأنه كان لا يستطيع الاجتماع

به، ثم جاء ليجتمع بنا ساعتين كاملتين يناقش فيهما أمر مجموعة صغيرة من الأميركيين المنشقين. كان الذعر بادياً عليه بسبب الانشقاق». وقال هذا الأكاديمي الأميركي نفسه أيضاً إنّه «هاله جهل رابين بأحوال الطائفة اليهودية الأميركية واعتقاده (أي رابين) أنّه يعرف كلّ شيء عنها».

وسرعان ما صدرت الأوامر من إسرائيل بالإجهاز على بريرا. وعرف عن رابين منذ أن كان سفيراً في واشنطن أنّه لم يكن يرضى بقيام اليهود الأميركيين بأي دور في رسم سياسة إسرائيل وكان هو وغولدا مائير يتصلان بأصدقائهما في البيت الأبيض مباشر لا بواسطة زعماء اليهود الأميركيين أو جماعة اللوبي. فأراد رابين الآن أن يبين ما يحدث لليهود الأميركيين المنشقين (ومما يذكر أن رابين نفسه هو الذي سبق له أن قال لنكسون وكيسنجر عندما أنذرا إسرائيل بأن تأييد اليهود لتعديل جاكسون ـ فانك ينسف الانفراج الدولي بأن لا سلطان له على اليهود (الأميركيين).

وفي ذلك الوقت لم يكن أعضاء بريرا يعرفون من وراء كل ما يجري. ويقول صموئيلسون في هذا: «شعرنا بأن هناك حملة منسقة، وبلغتنا شائعات بأن إسرائيل وراءها، إلا أنّه لم يكن هناك سبيل للتحقق من ذلك». وأفضل ما كان يمكن الاستدلال به على من وراءها نشرة عنوانها «بريرا: نصيحة لليهود:» بدأت الطائفة اليهودية تتلقاها في نهاية عام ١٩٧٦ وشهر يناير ١٩٧٧ وكانت مؤلفة النشرة أميركية تشتغل بالعلوم الاجتماعية وهي رائيل جان إيزاك التي لم يكن تعاطفها من الجناح الديني القومي اليميني المتطرف في إسرائيل بما فيه جماعة غوش إيمونيم معروفاً جيداً في عام ١٩٧٧ كما هو الآن. وكانت رائيل عندئذ تعمل برعاية جماعة لا تزال مغمورة وهي جماعة «الأميركيون من أجل إسرائيل آمنة». على أن هذه الجماعة أخذت منذ ذلك الحين تزداد بروزاً بوصفها تنطق باسم الجناح اليميني المتطرف للوبي. وهاجمت رائيل بريرا مستندة إلى وقائع واهية وحجج أوهى هجوماً بلغ حد الاسفاف، واتهمتها بأنها تناهض الصهيونية وتؤيد منظمة التحرير الفلسطينية، وقالت: «إذا أراد اليهود أن ينظموا أنفسهم من أجل فَتْح فلهم ذلك لكن على أن يعلنوا أنهم «يهود من أجل فَتْح لا من جماعة بريرا»».

وعقدت بريرا أو وآخر اجتماع علها في فبراير ١٩٧٧. وإزاء تزايد السخط عليها واشتداد حملات الافتراء على صدق ولائها صارت هي موضوع الساعة وليس المعارضة في صفوف

اليهود خارج إسرائيل، أو حركة السلام في داخلها، أو الفلسطينيين في الضفة الغربية، أو السلام في الشرق الأوسط. وكان من أثر الصراع الإيديولوجي بين جناحها الأيسر المتطرف وجناحها الأيمن أن صار مستقبلها موضع شك. ثم إن هجوم المؤسسة اليهودية المستمر عليها واتهامها بـ «مناهضة إسرائيل» من فوق منابر الكنيس حرمها من المال والأعضاء، وأدى آخر الأمر إلى انهيارها. وذهب زعماؤها كلّ في طريقه. وأغلقت الأبواب أمام من أراد منهم مثل صموئيلسون أن يواصل نشاطه في الحياة اليهودية لم يجد لنفسه وظيفة. ويقول صموئيلسون: «من الجائز أنّه جرى تدبير مؤامرة لتدميرنا. لكن هذا ليس مهماً. فالمرء لا يحتاج إلى جهد لجر اليهود وراءه. فما عليه إلا أن يعزف لحناً لجعل الجميع يرددونه. لكن من غير المسموح به في الحياة اليهودية نشر غسيلنا الوسخ أمام الناس ومساعدة أعداء إسرائيل. وعليه فقد كانت المنظمات الصهيونية على اختلافها تتنافس على التمتع بتدميرنا لإرضاء الإسرائيليين».

لماذا لم يبادر أولئك الّذين شاركوا بريرا أكثر أو بعض نقدها لما كان يجري في إسرائيل إلى مساندتها وفعلوا ما هو أسوأ وهو أنهم تعاونوا مع المنظمة الصهيونية الأميركية وحكومة رابين على تدميرها؟ يقول صموئيلسون بكثير من المرارة «إن آرثر هرتزبرغ ذهب إلى إسرائيل حمامة وعاد إلى أميركا صقراً، فلماذا؟».

يقول هرتزبرغ عن بريرا: «كانت فكرة لم يحن أوانها....» أما وقد صار هرتزبرغ الآن أقوى المخالفين الأميركيين وأكثرهم تعبيراً عن آرائه فإنه يذكر معاركه مع بريرا بكثير من الألم والندم ويعترف أنّه كان مخطئاً.

لقد وقعت بريرا ضحية لا لصهيونية بالغة التطرف وحسب بل لما هو أسوأ من ذلك وهو الأساليب الماكارتية. وكان زوالها دليلاً آخر على أنّه حتّى عندما يتذمر اليهود الأميركيون من السياسة الإسرائيلية، فإنهم لا يقدمون على توجيه النقد إليها علناً، بل وكثر من هذا أنهم على استعداد للتصدي لمن يقدم على ذلك كما تبين من الرسالة المعروفة برسالة إيباك ٧٦. ثم إن زوال بريرا برهان آخر على أن إيباك خرجت من الثورة الّتي شهدتها سياسات اليهود الأميركيين صاحبة الكلمة الأولى في الشؤون المتعلقة بإسرائيل. وتبين كذلك أن هجوم الزعماء اليهود الأميركيين على بريرا أدى إلى تنازلهم عن قسط كبير من نفوذهم لهذه اللجنة الّتي تعتبر أكثر عملاء إسرائيل إخلاصاً لها في الولايات المتحدة، وأعدى أعداء

المعارضين لسياساتها بين اليهود وغير اليهود. والواقع أنّه قد ولى الوقت الذي كانت فيه الزعامة اليهودية أو على الأقل غالبيتها من أمثال هرتزبرغ تتحالف دائماً مع حزب العمل. ويبدو أن أحداً من أفرادها لم يتمكن من سبر غور التغييرات الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل.

لقد انتهت هيمنة حزب العمل الإسرائيلي على الحياة في إسرائيل. ومن دواعي السخرية أن المعارضة هي الّتي قدر لها النجاح، لكنها لم تكن معارضة المنتقدين من الحمائم، بل معارضة أكبر منشق في تاريخ السياسة الإسرائيلية. وهذا المنشق هو الذي قاوم رؤى بن غوريون وتطلعاته منذ اليوم الأول؛ وهو الذي قاد مظاهرات الشوارع احتجاجاً على التعويضات الألمانية، وناهض القرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة وانسحب من حكومة غولدا مائير، بسبب مشروع روجرز، واستغل الأصوات الانتخابية في إسرائيل، وأثار مزيداً من الشك لدى زعماء اليهود الأميركيين حول مستقبل إسرائيل ومصيرها إنّه مناحيم بيغن.

الفصل الرابع

جيمي كارتر والمشكلة اليهودية

ظل جيمي كارتر طوال حملته الانتخابية الطويلة الرائعة لرئاسة الجمهورية في عام ١٩٧٥ و١٩٧٦ يؤكد تهده بالمحافظة على سلامة إسرائيل. وألقى خطاباً انتخابياً رئيسياً في كنيس بمدينة إليزابث بولاية نيو جيرزي وعلى رأسه طاقية مخملية زرقاء قال فيه للمستمعين اليهود: «أنا أعبد الإله ذاته الذي تعبدون، ونحن المعمدانيين نقرأ الكتاب المقدس الذي تقرأونه» ثم انتقل إلى محور خطابه فصرح وسط تصفيق المستمعين «إن بقاء إسرائيل ليس مسألة سياسية. إنّه ضرورة أخلاقية».

وخلال الحملة أشار كارتر علناً إلى مسألة كانت قد أصبحت مألوفة في دبلوماسية الشرق الأوسط وهي مسألة «العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل» ووصفهما بالدولتين الديمقراطيتين. كما أنّه أشار إل الحاجة إلى مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل، وإلى أهمية قرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة وقال في خطابه له: «إن جوهر المسألة هو أن السلام في الشرق الأوسط يعتمد قبل كل شيء على حدوث تغير أساسي في المواقف» كما قال، يتطلب اعترافاً عربياً بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، ومعاهدة صلح وحدوداً مفتوحة وإنهاء مقاطعتها.

وقال كارتر إنّه قد مضى عهد «الخطوات القصيرة» التي أحسن كيسنجر الإفادة منها، وأن معظم الخبراء (ومنهم هنري كيسنجر) على ما يبدو متفقون على أنّه بغض النظر عمن يفوز برئاسة الجمهورية الأميركية، فإن الوقت حان لكي تقدم الولايات المتحدة على خطوة كبرى في اتجاه السلام في الشرق الأوسط.

إلا أن الشكوك ساورت اليهود في جيمي كارتر المعمداني الجنوبي الذي لا تجربة له في واشنطن أو مع الطائفة اليهودية الأميركية التي كانت في بداية الحملة تؤيد السناتور هنري جاكسون. وبصرف النظر عن مدى صدق نيات كارتر حيال إسرائيل، فإنه لم يكن هناك زعيم يهودي أميركي واحد يستطيع أن يفاخر بأن كارتر كان صديقه. وحين دعا

هوارد صمولز رجل الأعمال في نيويورك مائة وخمسين من وجهاء «نورث ايست» اليهود للاجتماع بكارتر، لم يلب دعوته سوى أربعين منهم. وعلق صمولز الذي أحرج على ذلك في مقابلة مع أحد الصحفيين بقوله: «لقد كانوا يجهلون الرجل كل الجهل ويخافونه أشد الخوف». وعليه فإن كارتر عمل جاهداً على تغيير هذا الموقف خلال مرحلة الانتخاب الأولية في عام ١٩٧٦. وأحرز نجاحاً كبيراً حين بدأ ترشيحه يلقي دعماً متزايداً. وانضم إلى حملته في اطلنطا أعضاء في المؤسسة اليهودية، مثل إدوارد ساندرز، وهو محام في لوس انجيليس ورئيس لإيباك، وبول زكرمان رئيس مؤسسة النداء اليهودي الموحد. وعندما أعلن موريس أميتاي في الأسابيع النهائية من الحملة الانتخابية اسم المرشح الذي يدعمه اللوبي المؤيد لإسرائيل، علق مساعد لفورد على ذلك بقوله «إذا نجح فورد فإنه يتعين على موريس أميتاي أن يخرج من واشنطن خلال ٤٨ ساعة». وبعد أن تقاعد سي كنن عن قلقه حول تحيز إيباك. ولم ينجح فورد بالطبع ولكنه فاز بأكثر من ٣٠٪ من الأصوات اليهودية.

وقبل تنصيب كارتر بأسبوع أعلن أن «هناك فرصة جيدة لتحسن دراماتيكي» في أوضاع الشرق الأوسط. فلم تكد تمضي ثلاثة أعوام على حرب يوم الغفران حتّى أخذ الزعماء العرب يميلون إلى الاعتدال. وكانت حكومة حزب العمل تظهر المرونة، وبدا أن الطرفين صارا على استعداد للذهاب إلى جنيف لإجراء محادثات حول السلام. ولم تكن فرص السلام أفضل مما كانت عليه أو أشد إلحاحاً خصوصاً وأن النزاع في الشرق الأوسط كما قال نائب الرئيس الأميركي ولتر مونديل في خطاب له في الصيف التالي: «يحمل تهديداً بمواجهة شاملة ومجازفة بنشوب حرب نووية».

وبعد أيام من تنصيبه رئيساً أخذ يعقد اجتماعات لبحث قضية الشرق الأوسط مع وزير خارجيته سايروس فانس، ومستشاره للأمن القومي زبغنيو بريجنسكي، وصديقه القديم من جورجيا أندرو يونغ الذي اختاره الرئيس ممثلاً له في الأمم المتحدة. وعقد اجتماعان آخران في شهر شباط (فبراير). وكان ثانيهما بعد عودة فانس من زيارة للشق الأوسط. وكتب بريجنسكي في مذكراته عام ١٩٨٣ حول مهمته كمستشار للرئيس في شؤون الأمن القومي ما يلي: «لقد تم الاتفاق على أن القيام بمبادرة سلام في الشرق الأوسط، أمر بالغ الأهمية».

وبدا أن كارتر وفانس وبريجنسكي متفقون على ضرورة التحرك بالسرعة الممكنة قبل أن تداهمهم قضايا السياسة الداخلية كانتخابات الكونجرس لعام ١٩٧٨ وجولة

الرئيس عام ١٩٨٠. وأكد بريجنسكي أنّه «لن يكون هناك تقدم باتجاه السلام ما لم تقنع الولايات المتحدة إسرائيل». وذلك لأنه كما قال «ليس هناك سياسي إسرائيلي يمكن أن يتحمل تبعة الدفاع عن تسوية حقيقية ما لم يستطع القول بأنه إذا لم يتم ذلك فإن الضرر سيلحق بالعلاقات الأميركية الإسرائيلية». وكان على كارتر أن يتحرك في السنة الأولى وإلا تعرض لضياع الدعم المالي اليهودي وسخط الطائفة اليهودية. ويذهب بريجنسكي إلى أن هذا الأسلوب حظي بدعم مستشاري كارتر السياسيين «رغم أنّه في المراحل التالية من الرئاسة انقلب هملتون جوردان ومونديل وألحا على كارتر بأن يتجنب الأقدام على أي عمل من شأنه إثارة الطائفة اليهودية الأميركية».

ومنذ البداية كان بريجنسكي يثير قلق زعماء اليهود إذ كان قد كتب في مقال له بمجلة «السياسة الخارجية»، يقول بأن لواقع البسيكولوجي والسياسي في الشرق الأوسط يقضي بالتخلي عن إتباع أسلوب كيسنجر في السير خطوة بعد خطوة نحو السلام والتحول إلى تحقيقي تسوية شاملة بواسطة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي. ورأى اليهود الأميركيون في ذلك ما يشبه فرض السلام على إسرائيل، وعدم السماح لها بالتفاوض عليه مباشرة. وانتقد بريجنسكي في مقاله أيضاً ما دعاه «التصلب الراسخ» للوضع السياسي في إسرائيل الذي لا يسمح بقبول التخلي عن الأراضي العربية المحتلة مقابل قبول العرب تقسيم أراضي فلسطين الّتي كانت تحت الانتداب بين إسرائيل، وما يحتمل أن يكن دولة فلسطينية تهيمن عليها منظمة التحرير في الضفة الغربية وقطاع غزة. ورأى اليهود الأميركيون في ذلك إقامة دولة فلسطينية على مرأى من الكنيست الإسرائيلي.

وكانت الحلقة الثانية هي الدور الذي قام به بريجنسكي (ووليم كونت المساعد في شؤون الأمن القومي، والخبير الأكاديمي في شؤون الشرق الأوسط) في إعداد تقرير بروكنجز الذي صدر في شهر كانون الأوّل «ديسمبر» من عام ١٩٧٥. وأثار حوله الجدل. ففي هذه الدراسة اقتراح بانسحاب من الأراضي و«تقرير المصير» للفلسطينيين. وأدى هذا أيضاً إلى الشك في أن بريجنسكي يدفع الإدارة الأميركية في اتجاه العرب. على أن فئة قليلة من النقاد لاحظت أن زعيمين يهوديين بارزين هما: ريتا هاوزر من أعضاء اللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة (إيباك)، وفيليب كلوتزنك الذي كان طرفاً في كل شيء وقعا اقتراح تقرير بروكنجز للسلام.

ومكان اليهود الأميركيون يعرفون موقف بريجنسكي غير أنهم كانوا في حيرة من أمر كارتر. وعليه فإنهم، كما هو طبيعي، توقعوا منه الأسوأ.

وخلال العام الأول من رئاسته اتبع كارتر سياسة شرق أوسطية ووصفها مختص في شؤون الشق الأوسط يعمل معه بقوله: «كانت سياسة طموحة. وكانت على خلاف المألوف غير متأثرة باعتبارات السياسة الداخلية» والواقع أن كارتر كان مهتماً أشد الاهتمام بشؤون الشرق الأوسط. ويعود اهتمامه هذا ـ كما رأى من حوله ـ إلى عاملين: الأول هو «الاعتبار الديني» والثاني هو الرغبة الشديدة في تحقيق نجاح كبير مبكر لإدارته. ويقول أحد مساعديه:

«لقد كان من الممكن للسناريو الذي وضعناه أن يتخذ شكلاً آخر لولا أننا اعتبرنا الشرق الأوسط الأولوية الأولى. وشعرنا بالسعادة لأن الرئيس شاركنا في ذلك». ويقول فانس في كتابه عن فترة عمله في وزارة الخارجية خلال عهد كارتر: «كنت أدرك أن نشاطنا الجديد أزعج الإسرائيليين أشد الإزعاج. ولم أشأ أن أظهر بمظهر من يستعجل الأمور».

إن ما نشر وما يروى عن عهد كارتر حافل بالنظريات التي تذهب إلى أن بريجنسكي وفانس استغلا سذاجته. والحقيقة أن الرجلين كانا كما يبدو أكثر إدراكاً من كارتر للعواقب التي تنجم من استعجال السلام. ويبدو أن كارتر كان يعتقد أنّه إذا ما استطاع الصمود لضغط الطائفة اليهودية فإن ضغطها سوف يتلاشى في النهاية وأن السلام سوف يحل محله. لكن كارتر هو الذي احترق.

وذكر فانس في مقابلة معه أنّه أعجب باستعداد كارتر منذ البداية «لأن يضحي بتجديد رئاسته إذا كان ذلك كفيلاً بجلب السلام للشرق الأوسط» على أنّه لما كان فانس يدرك جيداً الأبعاد السياسية للتسوية الشاملة الّتي كان يتصورها كارتر، فإنه لم ير ما يدعو إلى استعجال الأمور أكثر مما ينبغي. ووافقه بريجنسكي على ذلك. وعلى هذا اعتزما البدء بمعالجة لجوانب الأقل إثارة للجدل، والانتقال منها إلى ما هو أكثر صعوبة. وهكذا فإنهما أقبلا على إثارة القضايا المتصلة بالأمن والحدود وبطبيعة السلام. ويقول خبير بشؤون الشرق الأوسط مطلع على قرارات إدارة كارتر: «وكنا بعد ذلك سنتناول الأمور الّتي لا بدّ

منها لحل تلك القضايا الثلاث. وكان من الواضح أن أكثر تلك القضايا حساسية هي القضية الفلسطينية. ولهذا قررنا الابتعاد عنها في تلك المرحلة».

وفي السادس عشر من آذار (مارس) عام ١٩٧٧ عرقل كارتر هذا المشروع. ففي خطاب ألقاه في اجتماع عام في مدينة «كلنتاون» بولاية ماساشوستس أعلن أن السلام يتطلب معالجة القضية الفلسطينية. ومضى يقول:

«لا يزال الفلسيطينون يقولون بأنه لا حق لليهود في أن يكونوا هناك وأن الأرض لهم.. ولم يتخلوا عن التزامهم العلني بتدمير إسرائيل. وهذا هو ما يجب التغلب عليه. ويجب أن يكون هناك وطن للاجئين الفلسطينيين الّذين يعانون منذ سنين طويلة».

وكانت العبارة الأخيرة من الخطاب بمثابة عود من الثقاب أشعل عصا من الديناميت ثم ألقيت العصا على الطائفة اليهودية الأميركية. ولكن الرئيس دعا عدداً من أنصاره من ذوي النفوذ للمساعدة. فرحبت بالبيان الصحفي الذي أذاعه كلنتون عن مشروع كارتر صحف «واشنطن بوست»، و«كريستيان سيانس مونيتور»، و«نيويورك تايمز» وجاء في افتتاحية بصحيفة «التايمز» أن ما ورد في بيان كلنتون «سياسة حكيمة»، وأنه يرسم خطوط «سلام حقيقي وانسحاب حقيقي، وحل صالح لمشكلة الفلسطينيين».

ومع ذلك فإن بيان كلنتون فاجأ الجميع، وفاجأ مستشاري كارتر الشخصيين. ويقول خبير سابق في شؤون الشرق الأوسط بإدارة كارتر «إن المشكلة تكمن في أن عبرة وطن فلسطيني الّتي وردت في البيان كانت عبارة كارتر نفسه. ومن الواضح أنّه لم يكن بعد قد أدرك حساسية بعض العبارات في النزاع العربي الإسرائيلي. والواقع أن ألقى العبارة عرضاً وأنها لم تكن أصلاً في نص الخطاب، ومهما يكن من أمر فإنها هي أتي أثارت أول رد فعل سلبي». ووصف بريجنسكي العبارة في مذكراته بأنها كانت «عفوية وغير مرتقبة»، ويذكر أنّه قال للسفير الإسرائيلي: «في رأيي أن كلمة «وطن» لم تكن تحمل دلالة سياسية خاصة».

لم تكن سياسة الإدارة الأميركية تقضي بأن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة، بل شكل من أشكال «الكيان الفلسطيني» المرتبط إذا أمكن بالأردن الذي كانت غالبية

سكانه من الفلسطينيين. أما طبيعة «الوطن» وحدوده ونظامه السياسي فكانت ستترك للمفاوضة. ولكن كان هناك نقطتان واضحتان:

١ـ لكي يكون للفلسطينيين (وللمنظمة الّتي تمثلهم) هذا الخيار عليهم أن يتخلوا عن الإرهاب وأن يعترفوا بإسرائيل.

٢ـ إذا أريد للسلام الناجم عن المفاوضات أن يستمر فلا بدّ من أن يكون للفلسطينيين دور فيها.

ووافقت إسرائيل على النقطة الأولى من العرض وعارضت الثانية بشدة. ولم يشر كارتر إلى بيان. كلنتون في مذكراته. ويقول أحد مستشاريه السياسيين: «لقد أثار الوضع كله أعصاب ولتر مونديل. إلا أننا قررنا أن نتناسى الأمر بوصفه زلة عابرة. وعلى أي حال فقد كان ذلك متفقاً مع آرائنا. وقد حسبنا أنّه سوف يحرك لناس ويغير أسلوب التصدي للمشكلة. إلا أن ما حدث ه قرع أجراس الخطر في أوساط الطائفة اليهودية».

والواقع أن أجراس الخطر كانت قد أخذت تقرع. وكانت عبارة كلنتون هي الثانية خلال تسعة أيام ما أظهر حاجة كارتر إل معرفة أهمية مثل تلك العبارات في النزاع العربي الإسرائيلي وأوقعه في مأزق كبير. ففي السابع من آذار (مارس) استقبل كارتر رئيس وزراء إسرائيل اسحق ربين، استقبالاً وصفه كارتر بعد ذلك بأنه كان «مفاجأة غير سارة». ووصف بريجنسكي محادثاتهما بأنها «لم تكن موفقة». وقد ضاق كارتر ذرعاً بتحفظ رابين، وتصلبه حيال التفاوض مع العرب، وخاصة مع الفلسطينيين. وقال فانس لبريجنسكي بأن الإسرائيليين «يرجمون» مساعيهم.

ولم يساعد رابين في تلطيف جو اللقاء، حين رفض دعوة كارتر له بأن يلقي نظرة على ابنته «آمي» الّتي كانت نائمة. ولم يكد رابين يسمع ما قاله كارتر حتّى اعتبره من مؤيدي تقرير بروكنجز وأنه ربما كان أشد خطراً، بوصفه حديث عهد بدبلوماسية الشرق الأوسط. واجتمع رابين أيضاً مع زعماء اليهود الأميركيين، ثم أخذ يشيع أن الرئيس يدعو إلى انسحاب كلي من الأراضي العربية المحتلة. لكن فانس نفى أن يكون الانسحاب المقصود كاملاً. ومرة أخرى سادت البلبلة. فقد كان كارتر كما يقول في مذكراته قد

قرر «أن يشق طريقاً جديداً» فيما يتعلق بحدود إسرائيل، قبل أن ينتقل إلى المسائل الخطرة. فاقترح إمكان إقامة «نوعين مختلفين من الحدود لإسرائيل: أحدهما داخلي ويرسم حدود السيادة الوطنية، والآخر خارجي يرسم إطاراً دفاعياً بحيث ترابط بينهما قوات إسرائيلية أو دولية».

ورأت الطائفة اليهودية الأميركية في ذل ما رآه رابين وهو الانسحاب. ومع أن كارتر كان إذ ذاك يواجه مشكلة داخلية فإنه لم يعد النظر في موقفه.

وعاد رابين إلى إسرائيل، وهو يخشى «أن تضطر إسرائيل إلى دفع ثمن باهظ قبل أن تكتسب الحكومة الأميركية خبرة ونضوجاً سياسياً». وكان عندئذ يواجه مشكلات سياسية داخلية. فالانتخابات في إسرائيل كانت على الأبواب وعليه فإن أي تساهل من جانب حكومته في موقفها حيال منظمة التحرير وحيال الدولة الفلسطينية كان لا بدّ وأن به عند التصويت. فأصر على أن قيام دولة فلسطينية مستقلة بين إسرائيل والأردن، أمر غير مقبول. لكنه أضاف: «لا مانع لدينا في أن يكون للفلسطينيين ممثلون في وفد أردني لأي مفاوضات تجري في جنيف». وأعلن كذلك أن حكومته «مستعدة لأن تشترك مع الأردن في السيطرة على الضفة الغربية، على أن يتولى الأردنيون شؤون الإدارة المدنية للعرب، وأن تتولى إسرائيل شؤون الأمن».

وفات رجال كارتر أن يلاحظوا أن رابين كان بذلك بفتح باباً حقيقياً للمفاوضات باشتراك الفلسطينيين. ولو عمد كارتر إلى انتهاز الفرصة الّتي أتاحها عرض رابين بدل أن يصر على قيام دولة فلسطينية مستقلة، لدفع عجلة السلام على الفور، ووفر على نفسه المزيد من انتقادات اليهود الأميركيين الذي كانوا يعتقدون أنّه يريد تقديم تنازلات كبيرة إلى العرب. (رغم أن العرب أيضاً لم يلاحظوا ما كان رابين مستعداً للتنازل عنه).

وبدلاً من ذلك، وفي أواسط شهر حزيران (يونيو) قام أصدقاء إسرائيل في الكونجرس مساعدة إيباك بتوزيع بيان يتضمن إحدى وعشرين ظلامة عند إدارة كارتر بينها واحدة تطالب بطرد بعض مستشاريه لشؤون الشرق الأوسط. وتدفقت على البيت الأبيض رسائل تنتقد سياسات الإدارة «الموالية للعرب». وصرح عضو في مجلس إدارة المنظمة الصهيونية في أميركا لمجلة «تايم» بما يلي: «يحسب النسا أنهم رأوا الوبي يهودياً يقوم بعمله ولكنهم لم يروا شيئاً بعد». وسرعان ما أصبح ذلك التهديد المقنع حقيقة واضحة.

لقد تحول موقف زعماء اليهود الأميركيين فوراً ن لشك إلى العداء الصريح. والواقع أنّه لم يسبق لأحد أن شاهد شيئاً شبيهاً بما كان زعماء اليهود الأميركيين يخبئونه لكارتر الذي فاز عام ١٩٧٦ بما يقرب من ٧٠ في المائة من الأصوات اليهودية. وصرح أحد حاخامي نيويورك لمجلة «تايم» بأنه «لو أن كارتر قال في اكتوبر ما أخذ يقوله في هذا الربيع لما كان اليوم في البيت الأبيض». ولم تقدم دوائر كارتر عل عمل سوى طمأنة الزعماء اليهود الّذين ظلوا على اقتناعهم بأنهم يواجهون سياسة ذات وجهين. وبدا أن كارتر لا يستطيع إرضاء الطائفة اليهودية.

ويقول كارتر في مذكراته: «وفي الرابع من ابريل (نيسان) ١٩٧٧ لاحت لي بارقة أمل في الشرق الأوسط. إذا اجتمعت لأول مرة مع الرئيس أنر السادات الذي قدر له أن يغير مجرى التاريخ وقد لي أن أعجب به أكثر من أي زعيم آخر». فقد اتصف بمرونة لم تكن لدى رابين. فبحث معي إنهاء المقاطعة لإسرائيل، وأبدى استعداده لبحث الاعتراف الدبلوماسي بها «وحتى بعض التعديلات الصغيرة في حدود ١٩٦٧... شريطة أن تحل القضية الفلسطينية».

كان السادات يراهن بكل شيء على قدرة كارتر على قيادة مسيرة السلام الّتي ستمكنه منفرداً من حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الّتي تمزق مصر. وعندما زار واشنطن في ابريل (نيسان) ١٩٧٧ ليكتشف بنفسه مدى جدية كارتر، كان كما يقول فانس «يريد أن يطمئن إلى التزام كارتر بالمضي قدماً بالرغم من المشكلات السياسية الداخلية الّتي ستواجهه». فأكد كارتر وفانس أن الولايات المتحدة سوف تصمد لجميع الضغوطات.

وكان للأمل (في نجاح) عندئذ ما يبرره. فحكومة رابين بدت على استعداد للتباحث مع العرب ومعهم الفلسطينيون. وكان هناك ما يبرر الاعتقاد بأن الإسرائيليين سوف يتعاونون مع كارتر ويسيطرون على الزعماء اليهود والكونجرس.

وتبددت هذه الافتراضات بعد شهر واحد عندما انتخب مناحيم بيغن رئيساً للوزراء في إسرائيل. واعتبر حزب العمل سياسة كارتر مسؤولة عن هزيمته. وفسر رابين هذا بقوله: «إذا كانت إسرائيل لا تستطيع الاعتماد على الولايات المتحدة كصديقة وحليفة، فلا معدى لها عن وضع مصيرها في يد زعيم «صلب» و«عنيد» يحمي مصالحها» ورأى الناخبون أن هذه الصفات تتوافر في مناحيم بيغن. على أن رابين تجاهل بسذاجة كلّ ذكر لسلسلة الفضائح

السياسية الّتي اتهمت حزب العمل بالفساد وبالتالي أضرت به في الانتخابات. ولا يذكر كذلك أن كان عليه أن يسحب اسمه من لائحة المرشحين بسبب فضيحة حول إخفائه حساباً سرياً له ولزوجته في الولايات المتحدة.

وعلق كارتر فيما بعد على انتخاب بيغن بقوله: «كان صدمة للإسرائيليين وللطائفة اليهودية الأميركية ولي. فلم يكن أحد منا يدري ماذا يتوقع منه». الواقع أنّه كانت لدى الإسرائيليين فكرة واضحة عنه لأنهم عاشوا مع ثلاثين سنة. وكذلك فأن كارتر كشف عن مؤشر لما يتوقعه منه بعد أن رأى شريط فيديو يظهر فيه بيغن وهو يناقش سياساته خلال حملته الانتخابية. وعلق في مذكراته على ما رآه بقوله: «إن مشاهدته وهو يصر على موقفه من المشكلات الّتي ينبغي حلها للتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط شيء مخيف».

كان بيغن يرى أن الضفة الغربية جزء من إسرائيل وأنها «حررت» في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. وبالطبع أدرك كارتر أن موقف بيغن هذا نسف قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، وعلق عليه في مذكراته «الاحتفاظ بالإيمان» بقول: «لم استطع أن أصدق ما سمعت».

وتكفي قراءة عابرة للسياسة الصهيونية لفهم موقف بيغن. ذلك أن آراءه لم تتغير منذ أن كان وهو شاب يتزعم الحركة الصهيونية التصحيحية ببولندا قبل الحرب العالمية الثانية. وكما يعرف غالبية الإسرائيليين (وقلة من الأميركيين) فإن شعار عصابة بيغن - وهي الأرغون الّتي سبقت حزبه المسيطر على ائتلاف الليكود الذي أوصله إلى رئاسة الوزارة - صورة يد تقبض على بندقية وراء خريطة لمنطقة تضم ضفتي الأردن وعليها عبارة «هكذا فقط». على أن بيغن تنازل بعد ذلك عن الأردن لكنه لم يتخل عن ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل، وعن استخدام الأسمين التوراتيين وهما (السامرة واليهودية». وكانت كراهيته لمدلولات القرار ٢٤٢ هي سبب اختلافه مع حكومة الوحدة الوطنية الّتي رئستها غولدا مائير عام ١٩٧٠.

وأكد بيغن ما كان قد حذر منه رابين وهو رفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينيين في مؤتمر جنيف للسلام حتّى بوصفها عضواً في وفد الأردن. فأدرك كارتر انه إذا كان بيغن يعني حقاً ما يقول «فليس هناك أمل في إحراز مزيد من التقدم في الشرق الأوسط». على أن كارتر كان قد سمع «أن بيغن رجل شريف وشجاع». ولكن حتّى ولو

كان هذا صحيحاً فإنه لم يكن من المنتظر أن تجعل منه سياسياً أميركياً يدرك أهمية الحلول الوسط. بل كان المنتظر عكس ذلك وهو السعي بحماسة شديدة لحمل العالم على قبول تصوره لإسرائيل.

وكان كارتر نفسه قد اشتهر عند توليه الرئاسة بأنه رجل متدين يسعى إلى إعادة «المبادئ» السياسية الواقعية إلى سياسة أميركا الخارجية. وبعد أن أطلع سايروس فانس لأول مرة على أهداف سياسة كارتر الخارجية عام ١٩٧٦ كتب يقول: «كانت لديه مجموعة قيم وجدتها جذّابة. وكان تفكيره يعكس انطلاقه من المبادئ في الشؤون الخارجية. وكان يقيني أن هذا أساسي لإعادة بناء قاعدة واسعة من الدعم الداخلي لسياسة خارجية أكثر شمولاً».

وكانت لدى بيغن أيضاً مجموعة من «المبادئ»، حملها طوال حياته العملية كمقاتل ورجل سياسة. وكان لا بدّ لهذا الصدام بين المعمداني الأخلاقي والإيديولوجي اليهودي من أن يؤدي إلى تصدع الدعم الداخلي الذي كان فانس يتطلع إليه، هذا إذا لم نقل السلام الشامل الذي كان هو وكارتر يسعيان إليه بحماس. وفي الشهور القليلة التالية اكتشف صانعو السياسة الأميركية واليهود الأميركيون أن عليهم أن يتعلموا الكثير عن هذا السياسي الإسرائيلي، غير العادي.

وعندما كان اليهود الأميركيون ينظرون في السياسة الإسرائيلية منذ إنشاء إسرائيل حتّى عام ١٩٧٧، كان أنظارهم تتجه إلى ديفيد بن غوريون الذي يعتبرونه أبا إسرائيل وغولدا مائير الّتي يعتبرونها أمها (وأماً يهودية أميركية أيضاً). وكانوا يشيرون بفخر لأبا إيبان الدبلوماسي الإسرائيلي، خريج جامعة كمبردج الذي تمكن بلباقة وبلاغته من تمثيل بلاده تمثيلاً رائعاً في الأمم المتحدة. وأعجبوا بموشى دايان عالم الآثار والقائد العسكري الجريء و«بطل» حرب الأيام الستة، و«حمل» حرب ١٩٧٣ الّتي لم يعد يذكرها اليهود الأميركيون بعد ذلك بأربعة أعوام.

ولم يكن لمناحيم بيغن مكان في تصور الأميركيين لإسرائيل. صحيح أنّه يلقي بظله المفزع على تاريخ إسرائيل كما يراه العمل الإسرائيلي، ولكنه تاريخ لا يعرفه جيداً إل قلة من اليهود الأميركيين. ثم إن عهد مشاركته في القتال انتهى بقيام دولة إسرائيل. (وما من

إسرائيلي سواء كان من محبذي سياسته أو من معارضيها ينكر عليه شجاعته ووطنيته).. وفي نظر أكثر اليهود الأميركيين أن المقاتل الإسرائيلي بلغ أشده في حرب عام ١٩٦٧ الّتي لم يقم بيغن فيها بأي دور عسكري أو سياسي. وكان بيغن يمثل فرعاً من الصهيونية خسر كلّ معركة سياسية خاضها في إسرائيل. وكان من نتائج عزلته عن مجرى سياسات إسرائيل أن نسي أكثر اليهود الأميركيين وزعماؤهم هذا الزعيم الإرهابي اليهودي الذي خطط لعملية نسف فندق الملك داود في عام ١٩٤٦، ومجزرة در ياسين في عام ١٩٤٨..

كان ناحوم غولدمان قد أقنع دين أتشسون وسواه من وزراء الرئيس ترومان، بأن أفضل وسيلة لدعم قيام دولة صهيونية في فلسطين هي الحيلولة دون ظهور بيغن على مسرح السياسة الإسرائيلية. وما أقل اليهود الذي يتذكرون الآن (في عام ١٩٧٧) المعركة بين بيغن وبن غوريون «بالدكتاتور المهروس»، وكيف رد بن غوريون الصاع صاعين فوصفه بأنه «فاشتستي». وأقل منهم هم الّذين يتذكرون قضية «التالينا» البشعة عام ١٩٤٨ عندما أمر بن غوريون بنسف سفينة كان بيغن عليها، وأنه بعد إنشاء إسرائيل بخمسة أسابيع نشب فيها حرب أهلية استمرت بضعة أيام وأطلق فيها اليهود النار على يهود مثلهم. وكذلك فإن القليلين هم الّذين يتذكرون رسالة اينشتاين وحنه ارندت إلى صحيفة «نيويروك تايمز» الّتي أدانا فيها أساليب بيغن الفاشية والنازية عندما زار الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٤٨.

وكان سر بقاء بن غوريون في الحكم هو سعيه إلى إنشاء «تآلف بدون حزب حيروت والشيوعيين» والظاهر أن غالبية الناخبين الإسرائيليين كانوا متفقين معه في الرأي. وكان بيغن طوال القسم الأكبر من حياته السياسية يجلس في الكنيست وكأنه كالتالين عضو مجلس الشيوخ الروماني. ففي حين أن أتباعه الأوفياء كانا يحيطون به فإنه كان موضع احتقار سائر الأعضاء الآخرين. وفي تلك الأثناء كان ينتظر بصبر اليوم الذي يقود فيه حزب حيروت إسرائيل على طريق الصهيونية الجدية الّتي يعتنقها معبودهم فلاديمير زئيف جابوتنسكي. ومما لا يصدق اليوم وبعد ثلاثين سنة من قيام إسرائيل أن بيغن قد أصبح زعيماً للبلاد.

ويقول الحاخام شندلر: «كنت واثقاً من أن بيغن سوف ينتقل من جانب المسرح السياسي إلى وسطه».

كان شندلر عندئذ رئيساً لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الكبرى. وقال في مقابلة جرت بعد ذلك بسبع سنوات: «شعرت بأن المنصب سيجره [بيغن] إلى الوسط كما جر نكسون من قبل». وكان تفكير شندلر على هذا النحو كرماً منه وذلك لأنه كان يصف نفسه بأنه بالنسبة للسياسة الأميركية «لبرالي» وبالنسبة لإسرائيل من الحمائم بسبب موقفه من الأراضي المحتلة والفلسطينيين. فاصطدمت مواقف شندلر السياسية والدينية، وتصوره لإسرائيل مع صهيونية بيغن التصحيحية والتأكيد الذي لقيه في أوساط اليمين الإسرائيلي، ناهيك عن نفوذ المتصلبين من الأحزاب الدينية والقومية في ائتلاف الليكود. وكان شندلر عندئذ (ولا يزال) رئيس اتحاد الجماعات الدينية الأميركية العبرية الّتي تمثل الجماعات الدينية الإصلاحية في البلاد. على أن الحاخامين الإصلاحيين لم ينجحوا في كسر سيطرة المتدنيين (الأرثوذكس) على سياسة إسرائيل الداخلية منذ الخمسينات.

ونبه شندلر إلى أن مؤتمر الرؤساء الذي يرئسه لن يكون مطواعاً كما عهده الإسرائيليون خلال عهد رابين. وكان انتخاب بيغن المفاجئ قد أثار قدراً لا يستهان به من النقد العلني غير المعهود تحدث في الكتاب والصحفيون وأصحاب التنبؤات عن وصول «متظرف» إلى السلطة وعن نهاية إسرائيل. وأعربت صحيفة «نيويورك تايمز» عن قلقها حيال تخبط سياسات إسرائيل بشكل خطير. وناصب بيغن مجلة «تايم» العداء لأنها لقرائها أن «بيغن على وزن بيجن» (وفيجن شخصية روائية تدرب على الإجرام). وطالب بيغن شركة «سي. بي. إس.» للأخبار بالاعتذار لأنها وصفته بالإرهابي السابق، فاعتذرت له. و(وهذا كله لا يذكر إذا قورن بالتعليقات على بيغن في بريطانيا حيث كان الكثيرون لا يزالون يذكرون أن السلطات البريطانية إبان الانتداب البريطاني رصدت عشرة آلاف جنيه إسترليني مكافأة لمن يرشد إلى بيغن رئيس عصبة الارغون الّتي كانت تقم باغتيال الجند البريطانيين. وكتب أحد المعلقين في صحيفة «تايمز» البريطانية يقول: «إن الأب المؤسس لإسرائيل يحصد جوائز الإرهاب. وطالما أن الإرهاب أصبح مربحاً فإنه ينبغي تشجيع عرفات».

وأضر النقد الخارجي بيغن، ولكنه لم يشل نشاطه. ففي آخر المطاف وقف التاريخ إلى جانبه وسارت الأحداث في إسرائيل في صالحه. وكان باستطاعة أي يهودي أو صحفي أميركي تتبع السياسة في إسرائيل خلال السنوات الخمس السابقة أن يتوقع نجاح بيغن. ففي

انتخاب عام ١٩٧٣ خسر تآلف حزب العمل بزعامة غولد مائير خمسة من أعضاء الكنيست، بينما فاز تجمع الليكود (الذي كان عماده حزب حيروت والحزب اللبرالي البعيد عن اللبرالية) الذي تزعمه بيغن بسبعة مقاعد. على أن الأكثرية العددية للعمل كانت ضئيلة وغير ثابتة. ويقول الم الاجتماع دان ف. سيغر في دراسة له للمرحلة الّتي انتهت بانتخابات عام ١٩٧٧: «ليس ما يدعو إلى الدهشة هو أن الاشتراكيين خرجوا وحل محلهم غيرهم بعد حكم دام ثلاثين سنة، بل هو بقاؤهم في الحكم طوال تلك المدة بالرغم من التغيرات السكانية والثقافية الكبيرة الّتي حدثت في المجتمع الإسرائيلي».

ويرى سيغر أن حزب العمل بقي أكثر مما ينبغي. فالنمو الاقتصادي السريع بعد حرب عام ١٩٦٧ الذي غذته الأموال الخارجية أدى إلى ظهور طبقة متوسطة جديدة سعت إلى التخلص من تدخل الحكومة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وأدت غلبة الاتجاه الذي ساد العالم آنذاك إلى تهافت الشبان في إسرائيل على صناديق الاقتراع، ليسجلوا احتجاجهم على آبائهم. حتّى أن المثقفين نهم كما يصيف سيغر صاروا يحتقرون التماثل الإيديولوجي للاشتراكية الصهيونية المهيمنة الّتي ظهر أنها فقدت قوتها المعنوية. وكان اليهود الشرقيون (السفارديم) ثائرين على اليهود الأوروبيين (الاشكناز) أو الّذين أرسوا دعائم الدولة. وحي أنّه كان من المنتظر أن يكون المجتمع الإسرائيلي مجتمعاً غير طبقي يسعى إلى تطبيع أبنائه، فإنه وجد نفسه يخوض حرباً طبقية.

إن هذه التغيرات الّتي كان يشهدها المجتمع الإسرائيلي تغيرات عميقة. عليه فإن إسرائيل الّتي عرفها اليهود الأميركيون، فبهرتهم من بعيد - وهي إسرائيل الروّاد الأوائل والكيبوتز وإسرائيل رواية الشتات - أخذت تتلاشى. وأخذت تتلاشى أيضاً قوة حزب العمل بعد تراكم الأخطاء، والمشكلات مثل كارثة حرب يوم الغفران، والمصاعب الاقتصادية الّتي أحدثتها الإضرابات الجامحة، وخروج الأحزاب الدينية من تآلف رابين، وسلسلة الفضائح السياسية والمالية الّتي تورط فيها كبار رجال حزب العمل وفيهم رئيس الوزراء رابين.

كانت إسرائيل تعاني من مظهر كلاسيكي من مظاهر «أزمة الزعامة». فالزعيم الوحيد من جيل «الآباء المؤسسين» الذي بدا في منأى عن فضائح حزب العمل وعجزه السياسي كان هو نفسه الرجل الذي تحنيه حزب العمل منذ إنشاء الدولة وهو مناحيم بيغن.

وأصبح بيغن شخصية أبوية تمثل التغيير الذي يسميه سيغر بالحكم الجديد وتحف الصلة بتاريخ الدولة. وبرهن بيغن على براعته عندما تبنى أحلام اليهود الشرقيين واستغل شعورهم بالمرارة نحو حزب العمل. وكان هو نفسه يشاركهم هذا الشعور ولكن لأسباب مختلفة. وهكذا فإن صهيونية بيغن التي كانت قد فقدت بريقها أصبحت الآن في الواجهة السياسية والاجتماعية في إسرائيل.

إلا أن هذا كله لم يلفت الأنظار في الأوساط السياسية في الولايات المتحدة. ففي حين أن أكثر زعماء اليهود الأميركيين كانوا على صلة وثيقة بحزب العمل، فإن القليلين منهم هم الّذين كانوا قد اجتمعوا ببيغن، وأقل منهم أولئك الّذين كانوا يفهمون رؤية بيغن لإسرائيل أو كانوا على استعداد لقبولها.

وأدرك شندلر أن الحملة العلنية على بيغن قد تهدد دعم أميركا لإسرائيل. وعبر عن هذا بقوله: «من المستحيل القول أن بيغن رجل مزعج، ولكننا نريد من الحكومة الأميركية دعم إسرائيل على أي حال».

وأثار انتخاب بيغن مشكلة الانشقاق من جديد. فقد بعثت رؤية بيغن الجديدة «لإسرائيل الكبرى» الشعور بالقلق بين غالبية زعماء اليهود الأميركيين. وفي حين كانت جهود العمل لإقامة مستوطنات في الضفة الغربية لنهر الأردن، مقنعة بالإستراتيجية الدفاعية، فإن بيغن أجبر اليهود الأميركيين على مواجهة «المشكلة الديموغرافية» الّتي كانت في الأصل هماً كبيراً من هموم الحمائم الإسرائيليين. ذلك أن ضم المناطق العربية كما أراد بيغن يتيح للمواطنين العرب أن يجعلوا إسرائيل دولة علمانية ثنائية القومية. وإذا لم يسمح للعرب بأن يصبحوا مواطنين، فإن إسرائيل تفقد ديمقراطيتها. وعليه ففي حين أن سياسات بيغن أثارت من جديد اتهام إسرائيل بأنها استعمارية، فإن اعتبار عرب المناطق المحتلة مواطنين من الدرجة الثانية أثار اتهامها بأنها جنوب أفريقيا ثانية في الشرق الأوسط. ولكن وكما تساءل شندلر: كيف يمكن للمرء أن يهاجم بيغن من دون أن يشجع «الكارترية» من أنصار العرب على التخلي عن إسرائيل؟..

وبعد الانتخابات بوقت قصير نشر جورج غروين الخبير في شؤون الشرق الأوسط باللجنة اليهودية الأميركية مقالاً حول «التضامن والخلاف في العلاقات بين إسرائيل ويهود الشتات»

أورد فيه الآراء المؤيدة والمعارضة لانتقاد سياسات إسرائيل. لا يترك مقاله مجالاً للشك في أن على كلّ من يدعي الالتزام بمستقبل إسرائيل أن يطلع اطلاعاً وثيقاً على شؤونها الداخلية والاجتماعية والسياسية «وأن يدرس حتّى المفهومات الإستراتيجية الّتي تكن وراء الموازنات الدفاعية الإسرائيلية والأميركية» ومع أن هناك حمائم إسرائيليين لا يكفون عن التساؤل عما إذا كان ينبغي أن يُعهد لحكومتهم وحدها بمثل هذه المسائل الهامة، فإنه لم يسبق لأحد من الزعماء اليهود الأميركيين أن نظر نظرة مستقلة إلى متطلبات أمن إسرائيل. وقد كان موقف غروين غير عادي، ولكنه لم يلفت الأنظار. ولم يتخل الزعماء اليهود عن اعتقادهم بأن نقد إسرائيل لن يؤدي إلا إلى تقوية تعاطف الإدارة مع العرب. وبدلاً من إعلان اختلافهم مع بيغن أخذوا بدافعون عنه بمهاجمة سياسات كارتر.

ولم يلبث شندلر أن وجد نفسه في وضع لا يبعث على السرور. فبينما كان جالساً في مكتب شيمون بيريز ـ وهو الرجل الذي هزمه بيغن ـ شاهد بيريز على شاشة التلفزيون وهم يهاجم بيغن لأن هذا عين موشى دايان وزيراً للخارجية. وبينما كان لا يزال في المكتب ذاته قرر عدم تعامل يهود أميركا مع حزب العمل (على الأقل ما دام بعيداً عن الحكم) وأبلغ قراره للصحفيين الذي كانوا ينتظرون خارج المكتب. وعندما قال أحد الصحفيين لشندلر أنّه لاحظ أن تعيين دايان أثار غضب اليهود الأميركيين على شندلر بقوله: «هذا ليس صحيحاً». وأضاف أن الأميركيين سوف يؤيدون تعيينه لأنهم يعرفونه ولا يعرفون بيغن - فبالرغم من أن دايان فقد الكثير من شعبيته في إسرائيل في أعقاب حرب اكتوبر (١٩٧٣) وأن الأمهات الثكال قذفن نوافذ بيت بيغن بالحجاز على أثر إعلان بيغن عن تعيينه له فقد كان زعماء اليهود الأميركيين لا يزالون يكنون له الإعجاب وخاصة بسبب الجهود الّتي بذلها لفهم العالم العربي. ولاحظ شندلر أن دايان رجال ذرائعي وليس من أصحاب الأيديولوجيات. وباختصار فإن اليهود الأميركيين قبلو دايان بوصفه جزءاً من إسرائيل التي عرفوها ولأنه أقرب إليهم من رئيس الوزراء (بيغن).

ولم تكد تمضي دقائق على مهاجمة بيريز لبيغن حتّى أيد كبار زعماء اليهود الأميركيين تعيين دايان. واحتل نبأ تعيينه عناوين الصحف في إسرائيل. ويقول شندلر: «عندئذ اكتشفت مدى تأثير الصحافة». والواقع أنّه استخدم الصحافة فيما بعد ما مناسبات كثيرة لمصلحته ومصلحة بيغن.

وأخيراً اجتمع شندلر مع بيغن لأول مرة في المستشفى حيث كان بيغن يقضي دور النقاهة بعد إصابته بنوبة قلبية خلال حملته الانتخابية. ويقول شندلر: «كان اجتماعنا رائعاً على الصعيد الشخصي». وهذا ما يؤكده رجال بيغن أنفسهم. ويقول أحدهم: «إن شندلر أوروبي ذكر وسياسي لبق». وما لفت نظر شندلر احساس بيغن بالمسؤولية نحو الشعب اليهودي كله. وفي رأيه أن رابين كان إسرائيلياً أكثر منه يهودياً وأنه يشعر بالعداء نحو الطائفة اليهودية الأميركية.

ويضيف شندلر: «أن بيغن كان مهذباً ودوداً» وأنه يردد في قول هذا انطباع العديد من الّذين اجتمعوا به وتوقعوا أن يروا جلفاً إرهابياً، فوجدوا فيه محامياً كيّساً يتحدث بالعبرية بطلاقة وبلاغة. وزار شندلر بيغن في شقته الصغيرة المعروفة في شارع روزنباوم بتل أبيب، ولفتت نظره بساطة حياته. ويقول شندلز بأن هذه الصفات تستحق التقدير إذا تذكرنا «أن العام الأخير من حكم حزب العمل كان حافلاً بالفضائح بالفساد، والرشوة، والنهب».

وعندما عاد شندلر إلى الولايات المتحدة، أخبر فانس وكارتر بأنه مقتنع بأن بيغن مستعد للسعي لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وأعرب عضو في الليكود كان مقرباً من بيغن آنذاك عن سروره بتأييد شندلر فقال: «إن تأييد شندلر لنا كان بمثابة انطلاقة جديدة. وتكن أهمية شندلر في أنّه كان زعيم اليهود الأميركيين الإصلاحيين اللبراليين. لقد كان في استطاعته أن يخلق مشكلة حقيقية لإسرائيل، لكنه بدلاً من هذا قرر السير مع إسرائيل إلى نهاية الشوط». ووصف دان ميريدور عضو الليكود في الكنيست والناطق عندئذ باسم بيغن تأييد شندلر بأنه «عمل ينطوي على شجاعة كبيرة وهام وتاريخي». واعتبر آخرون من الإسرائيليين والأميركيين التحالف بين بيغن والحاخام الإصلاحي «المسالم» بأن «خيانة وكارثة» ويقول مفكر أميركي كان عضواً عاملاً في حركة السلام الدينية: «وفي ذات الوقت الذي كان ينبغي فيه لليهود الأميركيين أن يكونوا أكثر نقداً لإسرائيل يقوم زعيم يهودي أميركي كبير يصف نفسه بأنه من الحمائم بتأييد بيغن. إنّه عمل من أعمال الفسق».

على أن نقد كارتر كان أسهل بكثير. ففي أسبوع واحد من شهر حزيران تعرض أكثر من ستعين بالمئة من الرسائل الّتي وردت على البيت الأبيض حول الشرق الأوسط بالنقد لموقف كارتر، مما دفع كارتر أخيراً إلى تحريك أبرز مساعديه من اليهود لتهدئة المخاوف

اليهودية من سياسة الإدارة الأميركية نحو الشرق الأوسط. وشمل هؤلاء المساعدون: ستيوارت أيزنستات وروبرت لبشروتز ومارك سيغل ضابط ارتباط لبيت الأبيض الجديد مع الطائفة اليهودية. وأرسل نائب الرئيس، مونديل الذي كانت تجمعه باليهود الأميركيين صلات وثيقة إلى سان فرنسسكو حيث ألقى خطاباً أُعد بعناية كرر فيه دعم الولايات المتحدة لإسرائيل.

وتجاهل بيغن في الأشهر الأولى من حكم المؤسسة اليهودية الأميركية. وكان الزعماء الإسرائيليون في تحالف حزب العمل يرون في اليهود الأميركيين أنصاراً سياسيين ومصدراً للمال. أما بيغن، كما أكد أحد مساعديه فكان يرى فيهم شيئاً آخر مختلفاً تماماً. «فلم يسبق له أن دعي للتحدث مع أعضاء مؤسسة النداء اليهودي الموحد»، ولم يسبق له أن خاطب حملة سندات إسرائيل. فصار شديد الحساسية لافتقاره إلى دعم أساسي في الولايات المتحدة. وكان يعلم أن معظم زعماء اليهود الأميركيين يرون في انتخابه انحرافاً ويعتبرونه مغتصباً للحكم. فنشأ لديه شعور بالازدراء لهم وكان على يقين من أنهم لا يزالون يتصلون سراً بزعماء حزب العمل، فلم يأخذهم مأخذ الجد.

وأوفد بيغن أثنين من حزب حيروت هما الياهو بن اليسار وشموئيل كاتز إلى الولايات المتحدة للتأثير في الصحافة الأميركية والسياسيين الأميركيين. وسبق لكاتز أن كان يشرف على الدعاية لعصابة الأرغون وزار الولايات المتحدة أكثر من مرة لتشجيع الزعماء اليهود على انتقاد حزب العمل. وتوقع بيغن أن ينجح الحيروتيون في تعبئة دعم اليهود الأميركيين والسياسيين الأميركيين لحكومته. غير أنّه لم يلبث أن أدرك أن هؤلاء كانوا على هامش السلطة السياسية لليهود الأميركيين منذ زمن بعيد، وأن اتصالاتهم في واشنطن وحتى في أوساط المؤسسة اليهودية كانت قليلة جداً. وبدا له أن رجله هو شندلر «السمابتيك» رئيس المنظمات اليهودية وصاحب الصلة الوثيقة بالبيت الأبيض. ويقول مساعد سابق لبيغن: «لقد أعجب بيغن بقدرة شندلر على صنع الأحداث».

كان شندلر من الذين اعتقدوا أن الحكم سوف يحول بيغن من إيديولوجي إلى رجل دولة. ومنهم أيضاً عازر وايزمن قائد سلاح الطيران الإسرائيلي الذي يعتبر من أبطال حرب اكتوبر والذي أشرف على حملة بيغن الانتخابية بينما كن بيغن في المستشفى بسبب النوبة

القلبية الّتي أصابته. على أن شندلر ووازيمن أدركا أخيراً أن بيغن سو يظل بيغن. ويشير وايزمن إلى هذا في مذكراته بقوله: «كن بيغن أقوى بكثير من قوى الواقع».

وكان مراقبوا الأحداث من رجال الصحافة قد أخذوا منذ البداية يحذرون من أن بيغن لا يتغير. ومن هؤلاء سمحا فلابان الّذي سخر في مجلة «اوْتلوك» الّتي تصدر بالانجليزية من فكرة إمكان تحول بيغن إلى رجل مثل نكسون الّذي ذهب إلى الصين رغم عدائه الشديد للشيوعية، أو مثل ديجول الّذي سعى إلى الحكم للاحتفاظ بالجزائر ثم منحها الاستقلال. وقال فلابان «إن متطرفي الأمس لا يتحول جميعهم إلى معتدلين. فإن رجال الوطنية لايدرك جميعهم ما يخدم مصالح بلادهم» ثم أضاف فلابان معلقاً على مورنة بيغن: «إن المتطرفين الّذين لا يتخذون من التطرف وسيلة للوصول إلى السلطة بل تعبيراً عن معتقد يظلون متطرفين. والأمل ضئيل في أن يلعب بيغن دور ديجول».

وأول زعيم من زعماء يهود أميركا تأكد من ذلك هو الحاخام آرثر هرتزبرغ الذي كان إذ ذاك عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية ونائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي. وقد زار القدس في أوائل شهر حزيران (يونيو) من عام ١٩٧٧ لأمور تتصل بالمؤتمر ولينقل رسالة من إدارة كارتر إلى بيغن الّذي كان مقرراً أن يزور واشنطن في أواخر الشهر. وكان هرتزبرغ يعرف بيغن منذ سنوات. وخلال زياراته المنتظمة لإسرائيل كان يتناول أحياناً طعام الغداء من بيغن في مقهى الكنيست. على أنهما كانا يقفان على طرفي نقيض في آرائهما السياسية. فهرتزبرغ كان يصف نفسه بأن من الحمائم على الساحة الإسرائيلية السياسية. وسبق له أن اختلف مع حكومة تآلف العمل حول الضفة الغربية. على أنّه كان يهودياً بولندياً مثل بيغن فكانا يتبادلان النكات والإشاعات حول الشخصيات السياسية بلغة الإيدش.

ودعا بيغن الحاخام الأميركي لتناول القهوة. وسرعان ما دخل الحاخام في صلب الموضوع وقال لبيغن: «إنني مكلف بأن أخبرك بأنك إذا جئت إلى الولايات المتحدة لتتحدث عن الضفة الغربية فإن الإدارة الأميركية سوف ترحب بذلك. أما إذا كنت تتحدث عن حق إسرائيل الإلهي في اليهودية والسامرة فإنك ستثير المتاعب لنفسك وللإدارة». وقبل أن يتم هرتزبرغ كلامه ظهر الغضب على بيغن وقال «سأذهب بالطبع لبحث الأمن (في إسرائيل)».

فقال هرتزبرغ: «حسناً، فقد فهمت من واشنطن أنك إذا أردت الخوض في شؤون أمن إسرائيل فأنك سوف تجد خبراءهم مستعدين للبحث مع خبرائك في هذه الشؤون وفي الوسيلة الّتي تمكن إسرائيل من الاطمئنان للوضع في الضفة الغربية». فثارت ثائرة بيغن وقال: «لن أسمح للآخرين بأن يقرروا أمن إسرائيل، لأن هذا ليس شأناً فحسب بل سياسياً أيضاً».

ووافقه هرتزبرغ على هذا وقال: «لكن هذا يعني أنّه قد يتعين على إسرائيل أن تتخلى عن بعض الأراضي. عليها أن تأخذ وتعطي. فهي ليست في حاجة إلى احتلا الضفة الغربية. ويمكننا شراء السلام بطرق أخرى جسر هنا وأرض هناك وهكذا».

ومن المؤكد أن هذا لم يكن ما أراد بيغن أن يسمعه. فنقطة الدائرة في صهيونيته التصحيحية هي أن لإسرائيل الحق في الاستيلاء على الضفة الغربية. ولا يخفي أنّه كان يعتزم جعلها ملكاً لليهود بضمها لإسرائيل. فقال لهرتزبرغ:

«إن المسألة الأساسية هي أنهم انتخبوني رئيساً للوزراء في إسرائيل لأنهم قبلوا وجهات نظري، وعلى أن أحترم ذلك، وسوف أقول لواشنطن يا دكتور هرتزبرغ «وكانت هذه أول مرة يخاطبه فيها بشكل رسمي) بأنني أعتبر أن همتي تنحصر في أن أعكس ما جرى خلال السنوات التسع والعشرين الماضية التي وقع اليهود خلالها ضحية للثقافة الصهيونية السيئة الّتي تلقوها من حزب العمل. إن واجبي هو نفض تلك الثقافة».

ووجد هرتزبرغ أن «بيغن الجديد» ليس القديم. فأرسل تقريراً إلى إدارة كارتر التي كانت تكاد لا تعرف شيئاً عنه. وعليه فإنها بدأت استعداداتها بأن طلبت من السفارة الإسرائيلية تزويدها بمادة عنه. فأرسلت لها هذه نسخاً من كتاب نشر في تلك الأثناء وهو كتاب «إنقاذ صهيون من الإرهاب» الّذي يظهر فيه بيغن زعيم الأزغون بصورة رائعة لا تمت بأية صلة إلى آراء المؤسسة الإسرائيلية فيه عام ١٩٧٧. ويبدو أن رجال إدارة كارتر كانوا قد نسوا تحذير رابين لهم حول عناد بيغن، وتجاهلوا تقرير هرتزبرغ، وتوقعوا منه أن يقبل تفسيرهم لمستقبل إسرائيل. وعلى أي حال فقد وجدوا أنفسهم أخيراً وجهاً لوجه مع بيغن الحقيقي.

واجتمع الأميركيون بيغن في قاعة الوزراء في البيت الأبيض. وجلس الجميع حول خرائط ملونة للشرق الأوسط تظهر فيها المناطق العربية باللون الأحمر وإسرائيل بالأزرق، بينما وقف أمام الخرائط شموئيل كاتز مستشار بيغن الصحفي وبيده مؤشر. وأخذ كاتز يلقي على

الحضور درساً في الجغرافيا والتاريخ ملوناً لا بالأحمر، أو الأزرق بل بإيديولوجية جابوتنسكي الصهيونية التصحيحية ومريده الوفي مناحيم بيغن. وكان بين الحضور رئيس الولايات المتحدة الأميركية جيمي كارتر، ووزير خارجيته سايروس فانس، ومستشاره لشؤون الأمن القومي زبغنيو بريجنسكي. وكان بين الحضور معاونو الفريقين وأكثرهم من الخبراء الأكاديميين في قضايا الشرق الأوسط.

وفي صباح اليوم الأول من الاجتماعات تحدث بيغن، وتلاه بعد لظهر كاتز الذي تولى شرح القضية الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية. فقال إن حلها يكمن في التفريق بين العرب الفلسطينيين واليهود الفلسطينيين وحقوق كلّ طرف منهما فيما أسماه «أرض إسرائيل». وأضاف أن غالبية العرب الفلسطينيين وفدوا على البلاد خلال المئة سنة الأخيرة وأن الدليل على ذلك هو أنهم تركوا البلاد بسرعة خلال حرب ١٩٤٨، وهذا ما لا يفعله المزارعون ذوو الجذور الراسخة في الأرض. وختم كلامه بقوله إن العرب الّذين لهم حق الإقامة في فلسطين هم أولئك الّذي ظلوا فيها بالرغم من الحرب.

ويقول أحد الخبراء في قضايا الشرق الأوسط الّذين كانوا بين الحضور: «إن ما قصد أن يقوله كاتز هو أن على العرب الّذين يعيشون في ما أسماه بأرض إسرائيل أن يذهبوا إلى البلاد العربية وأن يتركوا إسرائيل الصغيرة المسكينة تعيش بسلام. ويقول موشى دايان وزير خارجية بيغن في مذكراته «شق الطريق» إنّه عندما قرأ تقريراً وصله برقياً قال كاتز: «لم أحاول حتّى أن أتكهن برد فعل الأميركيين عندما سمعوا كلامه».

والواقع أن الأميركيين حاروا في أمر ما سمعوه من كاتز الّذي كان يعبر عن رأي بيغن. فقد كان كارتر على معرفة بالتواتر، ولكن معرفته بتاريخ إسرائيل الحديثة كان ضئيلاً. ولم يكن خبراؤه في شؤون الشرق الأوسط أكثر اطلاعاً منه على دخائل الصهيونية وصراعاتها. ووجد الأميركيون في صهيونية كاتز اليمينية الفجّة الّتي أحرجت دايان نوعاً من التعالي الفظ. ويقول أحد الحضور: «تنفسنا الصعداء لأن بيغن لم يلق تلك المحاضرة».

لقد أراد رجال كارتر أن يبحثوا في شؤون السلام متجاهلين الدور الّذي كان لا بدّ وأن تلعبه الإيديولوجيا في أي مفاوضات سلام. وفي حين أنهم بحكم كونهم ذرائعيين كانوا يرون أن كلّ شيء قابل للتفاوض، كان رجل الإيديولوجيا على الطرف الآخر يرى أن بعض

الأشياء لا تقبل المفاوضة. وبعد ذلك بسبع سنوات علق أحد خبراء الإدارة الأميركية في شؤون الشرق الأوسط على ذلك بقوله: «كان الأسلوب الأميركي ساذجاً وخارجاً عن نطاق التاريخ».

وبعد اجتماعات مطولة لكارتر مع رؤساء الدول العربية أيقن كارتر أن الشيء الوحيد الّذي يمكن له أن يحمل العرب على التفاوض هو التصدي للمشكلة الفلسطينية، وأن على إسرائيل أن تكون مستعدة للتنازل عن الأرض مقابل السلام. وكان هذا هو جوهر السياسة الأميركية والسياسة الإسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧.

غير أن هذا كله لم يشك يوماً جزءاً من سياسة بيغن. والواقع إنه عارض كل مشروع عربي أو أميركي أو إسرائيلي أو للأمم المتحدة يقضي بالتخلي عن الأرض. والواقع أيضاً أن بيغن جاء إلى الاجتماع وهو يحمل كلّ شيء إلا المرونة وخاصة فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة. إذ كان يصر على الإشارة للضفة باليهودية والسامرة وكأنها جزء من إسرائيل. كما أنّه كان قد أعلن عن خطة لإقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. على أن كارتر حذره خلال الاجتماع من المضي في إقامة هذه المستوطنات. وعندما سأله موظفو السفارة بعد ذلك عما سيفعله بالمستوطنات بعد تحذير كارتر ومعارضته الشديدة لها لوح بيده، كما يقول إريك سلفر كاتب سيرته، «وأجاب بأنه سيمضي في إقامتها حسب الخطة. وتنبأ أن الغضب الأميركي لن يتسمر سوى ستة أشهر يعود الوضع بعده إلى حالته الطبيعية».

وعاد بيغن إلى إسرائيل بعد زيارته واشنطن وهو يشيد علانية «بالصداقة الشخصية العميقة» بينه وبين جيمي كارتر. (وفي هذا دليل آخر على الاختلاف بين بيغن وكارتر في نظرتها إلى العالم). ولقي بيغن في زيارته استقبالاً حافلاً من اليهود الأميركيين يضاهي ما كانت تلقاه غولدا مائير. فقد كان بيغن الخطيب كبن غوريون وغولدا مائير (لا رابين المتصلب) قادراً على لمس الأزرار العاطفية الملائمة وتحريكها. وكانت العبارات البلاغية في خطبه تدور حول الإبادة الجماعية وتهديد العرب بإبادة مماثلة.

وكان بيغن بخلاف أسلافه يحرص عندما يناشد اليهود الأميركيين «الوقوف صفاً وحداً» إلى جانب إسرائيل على تجنب الإشارة إلى ضرورة الهجرة وتعلم العبرية. وكان يشنف آذان رجال الأ ّعمال من اليهود الأميركيين عندما يعد بتوفير فرص للعمل لا تخضع لمراقبة

حكومية مشددة، وذلك لأنهم ضاقوا ذرعاً بسياسة حكومة العمل الاشتراكية وأحجموا عن الاستثمار في إسرائيل. ومما له أهميته أنّه كان رجلاً متديناً، وأنه خلافاً لبن غوريون وغولدا مائير كان يحترم الحاخامين ورجال الدين الّذين كانوا عنصراً هاماً في الزعامة اليهودية الأميركية. ويؤكد كاتب سيرته إريك سلفر: «أنّه كان أول رئيس وزراء يصف نفسه بأنه يهودي قبل أن يكون إسرائيلياً».

ومنذ رجوعه إلى القدس أخذ يردده عبارة مشهورة ليوليوس قيصر، قاهر بلاد الغال وهي: «أتيت، رأيت، قهرت»، وهذا بالطبع تبجح معروف عنه. على أن اليهود الإسرائيليين والأميركيين شعروا بالارتياح عندما رأوا بيغن يخرج من قوقعته السياسية إلى الدائرة العالمية. إذا أعلن عن استعداده لحضور مؤتمر جنيف للسلام، وبذلك بد أنّه مستعد للتفاوض مع العرب. وشدد على دعم إسرائيل لعالم الحر (في حين أن حزب العمل كان يتجنب الإساءة إلى الروس). وأظهر جرأة كبيرة عندما أكد شيئاً لم يؤكده غيره وهو مدى أهمية إسرائيل للولايات المتحدة الأميركية. ولكي يثبت ذلك عرض أن يشترك مع الولايات المتحدة في ميدان الاستخبارات، وأن يقدم للأميركيين ما يلتقطه الجواسيس الإسرائيليون من أسرار سوفييتية. ووجد أولئك الإسرائيليون الّذي كانوا قد شبعوا تبجحاً من بيغن طيلة ثلاثين سنة أن رحلته إلى أميركا فاقت في نجاحها كلّ توقع.

لكن بقيت هناك مسألة المستوطنات المزعجة. ويبدو أن بيغن أراد أن يذكر كارتر بأنه سيمضي قدماً في سياسة الاستيطان فسمح على أثر عودته بإقامة ثلاث مستوطنات. إلا أن أثار بذلك غضب كارتر وفانس الّذين أدانا الاستيطان في الضفة الغربية ووصفاه بأنه «غير قانوني» و«عقبة خطيرة في طريق السلام». بل إن شندلر ذاته شعر بعدم الارتياح ففي حين أنّه كسياسي كان مستعداً لدعم حكومة بيغن فإنه كواحد من الحمائم رأى في محاولات بيغن ضم الضفة الغربية عقبة في طريق السلام وفي طريق تأييده في أوساط اليهود الأميركيين. ويزعم شندلر أنّه في أول اجتماع له ببيغن صارحه بما لدى اليهود الأميركيين من تحفظات بصدد سياساته نحو الأراضي المحتلة الفلسطينيين وقرار الأم المتحدة رقم ٢٤٢ وأن هذا أزعج بيغن. وحذر أميركيون آخرون الزعماء الإسرائيليين من أن سياسات بيغن المتصلبة لن تحظى بموافقة الإدارة الأميركية والطائفة اليهودية الأميركية.

وفي حين أن شندلر عبر لبيغن في أحاديثهما الخاصة عن اختلافه معه حول هذه القضية الأساسية، فإن كان ملتزماً بإقامة جبهة صلبة لدعم الحكومة الإسرائيلية في الولايات المتحدة. وكان عندئذ ـ كما يقول تقرير مؤتمر الرؤساء السنوي لعام ١٩٧٧ ـ لا يزال يرى «أنّه ينبغي أن تظل الخلافات (اليهودية) داخل لجدران لأن تسربها إلى الخارج يرضى الأعداء ويضعف الوحدة اليهودية الّتي تشكل حجر الأساس في أمن إسرائيل».

على أن مشكلة المستوطنات بقيت قائمة. وعندما زار موشى دايان وزير الخارجية واشنطن في أيلول أبلغه كارتر أنّه لا يوافق بيغن على سياسته، وأبلغه هو وفانس أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على وشك أن يصدرا بياناً مشتركاً يعلنان فيه عن التزامهما بتسوية شاملة تضم جميع الأطراف بما فيها الطرف الفلسطيني. ويقول بريجنسكي في مذكراته «إن دايان لم يعلق على ذلك بشيء وربما عمداً».

لقد أدرك دايان أن عدم موافقته على هذه الخطوة لا تغير من الأمر شيئاً.

وعندما صدر البيان المشترك في أول أكتوبر أثار ضجة في الكونجرس ولدى الطائفة اليهودية. ولم يستطع نقاد الرئيس في الكونجرس معرفة السبب الّذي حدا به إلى إسناد مثل ذلك الدور البارز إلى الاتحاد السوفييتي خاصة وأن السادات كان قد طرد خبراءه من مصر قبل ذلك بخمس سنوات. ومما أقلق اليهود أن البيان يوسع دور الفلسطينيين في عملية السلام. وعليه فبضربة واحدة كاسحة أثار كارتر جميع أولئك الّذي كان يساورهم القلق على إسرائيل علاوة على أولئك الّذي أقلقتهم عودة الروس إلى دبلوماسية الشرق الأوسط. وعلى أثر إصدار البيان تدفق على البيت الأبيض سيل من البرقيات وبمعدل ألف برقية في اليوم من اليهود الغاضبين ومن الأميركيين المناهضين للسوفييت. ولم يكن كارتر قد أطلع على البيان حتّى مارك سيغل ضابط الارتباط مع الطائفة اليهودية فاجتهد هذا في تفسير معناه للطائفة اليهودية الغاضبة..

وأصاب غضب الطائفة اليهودية كارتر وفانس بالذهول لأن الاتفاق مع الروس لا يلزم الأميركيين بأي شيء جديد. ثم إن فانس قام بعد صدور البيان ببضعة أيام بإبلاغ دايان في جلسة سادها التوتر أن الروس تساهلوا في مطالبهم. وفوق هذا كله فإنه لم ترد أية إشارة إلى دولة فلسطينية مستقلة. وعندما اعترض دايان على عبارة «الحقوق المشروعة للشعب

الفلسطيني» أوضح له فانس أنها بمثابة حل وسط وأنه على أي حال لا غبار عليها. فقال دايان «إنها غير مقبولة كلياً لدى الحكومة الإسرائيلية» وتشدد في موقفه وهدد بتشجيع اليهود على نقد السياسة الأميركية. وكان من المعروف أنّه سيقوم بجولة لجمع التبرعات. ويقول في مذكراته: «لم يكن شك في أنني سوف انتقد سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في خطبي». وأخيراً قرر البيت الأبيض أن يتفادى المزيد من الضغوط فاتفق مع دايان على حل وسط يقضي بأن يكون لإسرائيل سيطرة على مسألة تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف للسلام.

كان كارتر بحاجة إلى تسوية الأمور مع اليهود الأميركيين. وعليه فإنه بعد أن عقد الصفقة مع دايان بيوم واحد دعا أعضاء الكونجرس اليهود إلى اجتماع بالبيت الأبيض وقال لهم «إنني أفضل أن انتحر سياسياً على ألحق الضرر بإسرائيل».

ومنذ شهر آذار بدا كارتر لليهود أنّه أخذ يقطع شرايينه بنفسه. والواقع أنّه انشغل باتقاء غضب اليهود أكثر من انشغاله بمؤتمر جنيف. وبالرغم من أنّه لم يكن أحد عندئذ يستطيع معرفة ما سيحدث، فإن الأسابيع التالية جلبت المزيد من غضبهم عليه.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) زار ناحوم غولدمان واشنطن للاجتماع بالرئيس كارتر. وحضر اجتماعهما فانس ومارك سيغل وبريجنسكي. وكان الزعيم الصهيوني رئيساً سابقاً للمؤتمر اليهودي العالمي وفي الثانية والثمانين من عمره. وفي الاجتماع قدم رأيه الصريح المستخلص من التجارب بصدد الطريقة الّتي يمكن للإدارة الأميركية أن تتبعها لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، فاقترح «تحطيم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة».

لم يستطع كارتر ورجاله أن يصدقوا أن هذا الزعيم الّذي كرس حياته الطويلة لخدمة الصهيونية، ولعب منذ عهد إدارة ترومان دوراً بارزاً فعالاً ي «اللوبي اليهودي» وأنشأ ركناً من أهم أركان اللوبي وهو مؤتمر الرؤساء لم يصدق أنّه يعلن الآن أن مؤتمر الرؤساء قد أصبح «قوة هدامة» و«عقبة كبرى» في طريق السلام في الشرق الأوسط. وكانت حجة غولدمان أن البيت الأبيض قد يواجه معارضة في البداية، لكن إذا انتهى الأمر بقبول الإسرائيليين بحل وسط وعقد معاهدة سلام فإن كارتر سوف يصبح «بطل اليهود». على أن ما قاله غولدمان كان ينطوي على سخرية لم يدركها الحاضرون، وهي أن غولدمان كان قد أنشأ مجلس

الرؤساء للحيلولة دون ظهور خلاف بين زعماء اليهود كالخلاف الّذي أثاره هو بموقفه. لقد كان سبب وجود مجلس الرؤساء هو مواجهة البيت الأبيض بجبهة يهودية موحدة. لكن هذا بالطبع كان الوضع السائد يوم كان غولدمان وأصدقاؤه أصحاب الكلمة في إسرائيل.

والآن وقد أصبح بيغن هو حاكم إسرائيل صار غولدمان على استعداد لعمل أي شيء لنسف سياساته بما في ذلك تحطيم الجماعة الضاغطة الّتي أنشأها. على أن هذه الجماعة لن تلبث أن تتحول إلى وحش مثل فرنكشتاين وتحطمه بعد أن يعلن عن نقده للسياسة الإسرائيلية.

لم يسبق أن شهدت السنوات الثلاثون الماضية من الصراع بين البيت واليهود الأميركيين على السياسة في الشرق الأوسط اقتراحاً مثل اقتراح غولدمان. ونظراً لصعوبة العلاقات مع شندلر الرئيس الحالي لمؤتمر الرؤساء أيد رجال كارتر الاقتراح. وكان كارتر يتمنى تحطيم اللوبي، لكنه لم يكن في وضع يمكنه من بذل الجهد اللازم لذلك.

وبعد الاجتماع مع غولدمان بست سنوات كتب سايروس فانس يقول: «لقد اقترح غولدمان تحطيم اللوبي وكان رأيي أننا لا تستطيع ذلك وأن الأفضل هو التسليم بوجودها لكن بشرط احتوائها وعدم السماح لها بتعطيل ما نراه صالحاً لبلادنا. واعتقدت حينذاك أن تحطيم اللوبي ليس مضيعة للوقت فحسب، بل مجازفة بفتح الأبواب لمناهضة السامية».

على أن الإدارة الأميركية لم تعد تسيطر على عملية السلام بسبب تطور لا علاقة للوبي اليهودي به. ذلك أن إعلان السادات في مجلس الأمة المصري في أوائل نوفمبر أنّه على استعداد للذهاب إلى القدس أحدث تغييراً في ترتيب المفاوضين. فبعد أن كانت الولايات المتحدة الطرف الرئيسي في عملية السلام، صارت مجرد مراقب لما يجري من أحداث غير عادية في الشرق الأوسط. وأوضح السادات في إحدى محادثاته مع الإدارة الأميركية أنّه ظن أن جهوده الخاصة ستؤدي إلى مفاوضات حقيقية حول الضفة الغربية. إلا أن الّذين انتقدوا السادات في إسرائيل ومصر قالوا بأنه كان يجري وراء «صلح منفرد» غير عابئ بالقضية الفلسطينية ومصير الضفة الغربية. ومهما يكن الأمر فإن السادات كان يواجه معارضة متزايدة في بلاده، وتراءى له أنّه لا يعزز شعبيته شيء مثل استرجاع سيناء الّتي أضاعها جمال عبد الناصر. ويرى فانس أن السادات اعتقد بأن بيغن لن يلبث أن يترك المسرح لغيره، وأن خلفه

سيكون أكثر استعداداً للتوصل إلى اتفاق بشأن الضفة الغربية. وهكذا قرر السادات دفع عملية السلام.

وعندما خاطب السادات أعضاء الكنيست في ٢٠ نوفمبر ذكّر الإسرائيليين بأن هذه لم تكن المرة الأولى التي يتقدم فيها بمبادرة للسلام وأضاف: «لقد تحملت ما تفرضه علي المسؤولية التاريخية وصرحت قبل بضع سنوات ـ وبالتحديد في ٤ فبراير ١٩٧١ ـ بأنني على استعداد لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل».

لكن جهود السادات اصطدمت بخطة بيغن للسلام الّتي تمنح فلسطيني «اليهودية والسامرة» وغزة في نهاية المطاف استقلالاً ذاتياً إدارياً على أن تتولى إسرائيل المحافظة على الأمن وأعمال البوليس، وأن يكون للإسرائيليين الحق في تملك الأراضي العربية والاستيطان فيها. لكن بيغن أعلن عن استعداده للانسحاب الكامل من سيناء وهو شيء لم يكن متوقعاً منه. فتعرض للنقد حتى من قبل حزب العمل الّذي اتهمه بتقديم تنازلات كبيرة. لكن بيغن كان يعرف تماماً ما يريد أن يتخلى عنه. فسيناء ليست جزءاً من الأرض التوارتية، وعليه فإنه لم يدخلها في إسرائيليه الجديدة. أما خطة الحكم الذاتي فلم تكن سوى وسيلة للتظاهر بأنه يقدم تنازلات للفلسطينيين بينما هو في الحقيقة يمسك باعتقاده بأن «اليهودية والسامرة» جزء من إسرائيل بمقتضى الحق الإلهي.

ولكي يبرهن بيغن «رجل السلام» على أنّه لا يزال بيغن القديم قرر في يناير ١٩٧٨ تعزيز المستوطنات في سيناء وإنشاء ست جديدة. لكن تسرب الأخبار إلى الصحف وما أثاره من غضب في إسرائيل ومصر وواشنطن أجبر إسرائيل على التراجع عن إنشاء المستوطنات الجديدة. لكن لم يعد خافياً أ إستراتيجية إسرائيل في التفاوض على الانسحاب من سيناء وإنشاء المستوطنات في الوقت ذاته هي إستراتيجية غريبة وتخريبية. وفي حين أن دايان وشارون كانا يدعمان سياسة المستوطنات، فإن عازر وايزمن أدان الإستراتيجية بوصفها «تفاهات مؤذية قد تعطل عملية السلام بأكملها» خاصة وأن كارتر والسادات كانا في تلك اللحظة بأسوان يبحثان في كيفية معالجة المشكلة الفلسطينية. واجتمع الرئيسان مرة أخرى في واشنطن في أوائل فبراير. وفي تلك الأثناء كان الرأي العام يتحول ضد إسرائيل. وعومل السادات كشخصية عالمية شهيرة. وهاجمت الصحف في افتتاحياتها بيغن، ووصفته بأنه عبء على إسرائيل واليهود الأميركيين.

وأثار سكوت إدارة كارتر على سياسة بيغن المثيرة للمتاعب عجب زعماء اليهود الأميركيين ودهشتم. وعبر لورس تيسك ـ وهو من كبار جامعي التبرعات ورئيس مجموعة شركات لويس ومن كبار مؤيدي الصندوق اليهودي الموحد ـ عن شكوكه (في سياسة بيغن) خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة هاآرتس الإسرائيلية في أواخر فبراير. قال:

«لقد أتاح بيغن للإدارة الأميركية فرصة للنيل منه. فالشيء الوحيد الذي يمكن لإسرائيل أن تقدمه هو إتباع الحق. ولا يمكن ليهود أميركا أن يكسبوا الرأي العام إلا إذا استطاعوا البرهنة على أنهم يكافحون من أجل ما هو حق. ومن الممكن أن نجادل في أمر الحدود والتوصل إلى سلام، ولكن عندما تقترف إسرائيل خطأ فإننا نفقد قوتنا. فإذا واصل بيغن الكلام عن المستوطنات فإنكم سوف تخسرون الحرب. وليس لديكم ما يبرر هذا الموقف.... لقد أجهد زعماء اليهود الأميركيين أنفسهم خلال السنوات الثلاثين الماضية في خلق صورة لإسرائيل تظهرها بلداً محباً للسلام، فحطم بيغن هذه الصورة خلال ثلاثة أشهر».

لم يكن في استطاعة كراتر أو وزير خارجيته أو مستشاره للأمن القومي أن يقول ما قاله بالانجليزية في الولايات المتحدة. وقد أورد آرثر صموئيلسون، المحرر السابق لمجلة بريرا كلمات تيسك هذه في مقال أعده لمجلة «نيشن» وكان صموئيلسون قد عثر على مقال تيسك بجريدة هاآرتس فترجم تلك الكلمات إلى الانجليزية. ويقول بأنه قبل أن ينشرها ذهب إلى كاتبها وتحقق من صحتها، ثم استأذنه في نشرها. فقال له تيسك: «لقد خاطبت بها الإسرائيليين وقصدت أن تظل في البيت لا أن تصل إلى البيت الأبيض» وأصر على عدم نشرها. فلم يوافقه صموئيلسون على موقفه هذا، وذكره بأنها لا بدّ أن تكون وصلت إلى البيت الأبيض بطريق وزارة الخارجية الأميركية أو دائرة الاستخبارات المركزية (السي. آي. إي). وأضاف صموئيلسون بأن مناقشة سياسات بيغن يجب أن لا تكون حكراً على الإسرائيليين. ونشرها صموئيلسون بالرغم من معارضة تيسك.

وما لبث الإسرائيليون أن وجدوا أن تيسك ليس المنتقد الوحيد. ففي أوائل عام ١٩٧٨ عهدت حكومة بيغن إلى مؤسسة «رودر وفن» النيويوركية للعلاقات العامة برصد موقف وآراء مائة وخمسين زعيماً يهودياً أميركياً من سياسات إسرائيل. فعبر ثلاثة مقابل واحد من هؤلاء عن أملهم في أن تكون إسرائيل أكثر اعتدالاً. ولم بيغن. وبقيت المشكلة بين بيغن وزعماء اليهود الأميركيين «حبيسة الجدران». ولم تستطع الإدارة الأميركية تحويل عدم

رضا الزعماء اليهود عن بيغن إلى دعم لجيمي كارتر. وأسوأ من ذلك أنّه عندما كان نفر من أبرز الإسرائيليين واليهود الأميركيين يبدون خيبة أملهم بسبب تصلب بيغن، أقدمت إدارة كارتر على عمل انتحاري آخر. ففي شهر فبراير من عام ١٩٧٨ أعلنت الإدارة عن اقتراحها ببيع طائرات مقاتلة من طراز ف ـ ١٥ للسعودية. وكان كيسنجر وعد السعوديين عام ١٩٧٥ بتسليمهم هذه الطائرات، وقام ولي العهد آنذاك الأمير فهد بتذكير الرئيس كارتر بهذا الوعد في شهر مايو من عام ١٩٧٧ حين زار واشنطن، ومرة أخرى في يناير ١٩٧٨ عندما زار كارتر المملكة. وكانت زيارة السادات للقدس قد دفعت السعودية إلى إعادة تقييم أسلحتها الدفاعية، ورأت أنها في حاجة إلى طائرات مقاتلة من نوع ف ـ ١٦ التي كانت إسرائيل قد حصلت عليها. فتحول الضغط عن بيغن إلى كارتر.

وحان وقت تحرك اللوبي مرة أخرى. فمن الواضح أنّه كان من غير المعقول أنن يصب مزيداً من الزيت على النار وكارتر يعاني ما يعانيه مع بيغن والطائفة اليهودية. وكانت انتخابات الكونجرس على الأبواب والوقت غير مناسب لإحراج أعضائه بدعوتهم إلى التصويت ضد المصالح الإسرائيلية. وكان كذلك من المقرر أن يعود بيغن إلى واشنطن في شهر آذار (مارس) وعقدت اجتماعات غاضبة في الكنيست في جميع أنحاء البلاد. وتظاهرت جماهير يهودية في وجه كارتر خلال زيارته إلى لوس إنجيليس، وكان المتظاهرون في غاية التنظيم ويحملون لافتات أعدها محترفون وعليها عبارات مثل: «إلى جهنم... لا لمنظمة التحرير الفلسطينية، و«مساعدة إسرائيل أفضل استثمار لأميركا»، و«كارتر أوف بتوعدك».

إن هذا دليل آخر على مدى تخلف الطائفة اليهودية الأميركية عن مجاراة الرأي العام في إسرائيل.. ففي خلال شهر جمع ثلاثمائة من جند الاحتياط في الجيش الإسرائيلي وطلاب من أنصار حركة «السلام الآن» ستين ألف توقيع على عريضة موجهة إلى بيغن، رئيس الوزراء، تدعوه إلى الإقلاع عن إقامة المزيد من المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة. وجاء في بيان لجماعة أنصار «السلام الآن» نشر في الصحف ووقعه ثلاثمائة وستون أستاذاً ومثقفاً «أن سياسة الحكومة لا تؤدي إلى تسوية، بل إلى فقدان الأصدقاء وازدياد عزلة إسرائيل».

وعليه فإن كارتر وجد في إسرائيل دعماً لسياساته يفوق ما وجده لدى الطائفة اليهودية الأميركية.

ورأى بعض من انتقدوا قيام كارتر ببيع السلاح للسعودية دليلاً آخر على أنّه وقع تحت تأثير السادات وأنه انحاز بالكلية إلى العرب. وكان بين المنتقدين مارك سيغل ضابط ارتباطه بالطائفة اليهودية الّذي لم يلبث أن استقال من منصبه. وسيغل هذا من أبناء بروكلن ويحمل شهادة الدكتوراه. وسبق له أن كان مساعداً لهيوبرت همفري ومن كبار المسؤولين في اللجنة الديمقراطية الوطنية، وساعد روبرت شتراوس رئيس الحزب على إعادة توحيده في أعقاب فضيحة ماكجفرن. وقد شعر سيغل أن نفوذه أخذ يضعف عندما تجاهله رجال الإدارة ولم يحيطوه علماً بأمر البيان الأميركي السوفييتي الّذي صدر في أكتوبر. فحاول عبثاً أن يعطل صفقة الطائرات للسعودية. وعندما زار غلودمان البيت الأبيض أخذ يقول للصحفيين بأن صفقة الطائرات جزء من خطة بريجنسكي لتحطيم نفوذ اللوبي في الكونجرس.

وعلاوة على هذا فإن شهر مارس شهد نشوب نزاع علني بين شندلر وبريجنسكي الّذي اتهم منذ بداية عهده بأنه رجل كارتر الموالي للعرب. وكان من المعروف عن بريجنسكي أنّه ناري الطبع. فبادر إلى الرد، وأنكر على شندلر أن يتهمه بمناهضة السامية خاصة وأن والده الدبلوماسي البولندي هو الّذي ساعد اليهود على الهرب من وجه النازيين. وأعترف شندلر بأنه وصفه بالخصم، ولكنه أنر اتهامه له بمناهضة السامية. ومهما يكن من أمر شندلر ظن أن هناك حملة مدبرة ضده، واستشهد بعد ذلك بسنوات بمقال في جريدة «نيويورك تايمز» ورد فيه أن وليم سفاير المعروف بمناصرته لإسرائيل يدعي بأن البيت الأبيض اتصل به وطلب منه مهاجمة شندلر.

وغضب شندلر عندما رأى البيت الأبيض يحاول أن يجد بين الزعماء اليهود من ينتقد بيغن. وقرر أن يرد بعنف. فبدأ ينظم حملته الخاصة لإحباط خطط كارتر بالنسبة للشرق الأوسط. وعندما دعا فانس خمسين من أعضاء مؤتمر الرؤساء وزعماء اتحادات أعمال الإحسان اليهودية من جميع أنحاء البلاد إلى اجتماع في وزارة الخارجية، علم شندلر أنّه ينتظر أن يحضر الاجتماع بعض أعضاء الاتحادات الّذين يعتقد أنهم متعاطفون مع البيت الأبيض، فخشي أن يحاول فانس الحصول على إجماع بضرب منظمته، وسبقه إلى عقد اجتماع في مقر منظمة بئناي بئرت بواشنط. ويقول في مذكراته: «عرفت أسماء الّذي

سيحضرون اجتماع فانس فجمعتهم قبل أن يجتمعوا به، وبذلك فوت عليه غرضه. فقد أعددنا خططنا وحسبنا لكل شيء حسابه» ويضيف شندلر بأنه جرى تحديد الأشخاص الّذين كانوا سيتحدثون في اجتماع فانس بحيث إذا طرح فانس سؤالاً أومأ - أي شندلر - لمن يختاره منهم للإجابة عليه.

وعندما سئل فانس عما إذا كان قد شعر بما فعله شندلر، أجاب بقوله: «لقد كان من الواضح أن شندلر قد خطط للاجتماع. وكنت من السذاجة بحيث اعتقدت أن في الإمكان جمع عدد كبر من الزعماء اليهود لمناقشة سياساتنا» ويضيف فانس أنّه بعد الاجتماع نصحه صديق من الحاضرين بأن لا يعود إلى ذلك الخطأ في المستقبل فيدعو أكثر من خمسة زعماء أو نحو ذلك في وقت واحد». وبالفعل قام بعقد اجتماعات أصغر.

وكانت معركة السلاح للسعودية مخزية. إذ كان السعوديون قد استخدموا من يضغط لهم. فشهدت الأسابيع الّتي سبقت التصويت عليها معركة لكسر الأنوف مما أتاح للرئيس أن يكسب تأييداً كافياً. ففي حين أنّه هو وفانس ناشدا الديمقراطيين من أعضاء الكونجرس الموافقة على الصفقة، استخدمت إيباك (أي اللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة) كلّ وسيلة لإقناعهم بمعارضتها وعدم تمويل من يزمع منهم على خوض الانتخابات. ويبدو أن بعض الزعماء اليهود نصحوا بالتساهل لأن الأمر لا يستحق معاداة أولئك الّذي يشعرون بضرورة مساندة الرئيس. وعرض موريس أميتاي عضلاته في هذه المعركة ولكنه خسرها.

ولم يكد ينتهي التصويت حتى أذاع الراديو القومي العام قصة التقطتها جريدة «نيويورك تايمز» وتقول بأن هاملتون جوردان، رئيس موظفي البيت الأبيض أعلن أن الإدارة الأميركية قد أخذت تعمل على قصم ظهر اللوبي اليهودي. لكن البيت الأبيض نفى ذلك. ومن الواضح أن كارتر انتصر على اللوبي، لكن المشكلة هي أنّه لم يحصد في النهاية سوى المزيد من ع داء الطائفة اليهودية.

وسرعان ما أخذت إيباك عمل على توسيع نطاق هذا العداء. ففوجئ أعضاء مجلس الشيوخ الّذين كانوا يصفون أنفسهم بأنهم من أكبر أنصار إسرائيل ويبرهنون على ذلك

بذكر التبرعات الّتي تلقوها لتمويل حملاتهم الانتخابية بأنهم صاروا في عداء أعداء إسرائيل. وهذا ما حدث للسناتور وماكجفرن.

لم يكن ماكجفرن في حاجة إلى القيام بدعم إسرائيل للفوز في الانتخابات بولاية ساوث داكوتا لأن اليهود فيها قلة. ولكنه كغيره من السياسيين كان يحتاج إلى كل دعم مالي ممكن. وكان طمعه في الرئاسة يمنعه من إثارة غضب اليهود والواقع أنّه في الحملة الانتخابية الرئاسية لعام ١٩٧٢ كان ثلثا الّذي تبرعوا له بمائة ألف دولار من اليهود، وأقرضه أحدهم ثلاثمائة وتسعين ألف دولار. بل كان له أصدقاء، ومؤيدون في إيباك الّتي كانت تضم أعضاء من أنصار اليمين واليسار السياسيين.

وعندما اخذ ماكجفرن في عام ١٩٧٨ يجمع الأموال لحملة إعادة ترشيحه، أسهم أصدقاؤه من الزعماء اليهود في إقامة أربعة مراكز لجمع التبرعات من التجمعات اليهودية الكبرى في نيويورك ولوس أنجيليس وشيكاغو وميامي، وتوقع أن يجمع خلال جولته الأولى مبلغ مائتي ألف دولار أو ما يعادل ١٠٪ من الميزانية الإجمالية للحملة. لكن مشكلة التصويت على صفقة طائرات السعودية واجهته قبل القيام بالجولة. وكان صوته ذا أهمية حاسمة بالنسبة للإدارة الأميركية لأنه كان من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس. ويقول أحد مساعديه السابقين أنّه قرر التصويت ضد الصفقة، وظل مصراً على ذلك إلى أن اتصل به لريس كارتر قبل التصويت بأربع وعشرين ساعة وقال له: «كن معي» فتراجع وصوت مؤيداً للصفقة. فكانت النتيجة - كما يقول مساعد سابق له، - أن أنهار السقف على رأسه.

وبلغ من سخط موريس أميتاي على تقلب ماكجفرن أنّه بينما كان يتناول الغداء مع أحد جامعي التبرعات لماكجفرن أخذ يدق إصبعه على صدره ويقول: «لقد خذلنا صاحبك ولن ننسى» فقال جامع الضرائب بأن مجلس الشيوخ لم يعرف خلال الخمس عشرة سنة الماضية من كان أشد مناصرة منه لإسرائيل. ثم تساءل إذا كان اللوبي سيضعه على اللائحة السوداء بسبب إدلائه بصوت واحد خاصة وأنه فعل ذلك بناء على رجاء رئيس ديمقراطي. فقال أميتاي: «لن نقف عن ذلك الحد. سنمنع الجماعات اليهودية من مساعدتك».

وهكذا وقعت الكارثة. فقد كان ماكجفرن يخوض صراعاً من أجل حياته السياسية ضد هجمات حزب اليمين بقيادة لجنة جيدة التنظيم وهي الجنة القومية المحافظة للعمل السياسي. وكانت هذه اللجنة قد عبأت طاقاتها وأموالها للقضاء على الدور السياسي لعدد من الشيوخ «اللبراليين» وسرعان ما أذيع الحكم على ماكجفرن. فلجأ هذا إلى صديق له أيده مدة طويلة وهو فيليب كلوتزنك الّذي كان عندئذ وزيراً للتجارة. وبعد أن قام هذا ببعض الاتصالات ابلغه أنّه لا يستطيع أن يفعل شيئاً من أجله سوى أن يتبرع له هو وأسرته في حدود ما يسمح به القانون. وتبرع له بالفعل. فتصل ماكجفرن بهوارد صموئيلز. لكن هذا أيضاً لم يستطع أن يفعل له شيئاً. فقرر أخيراً أن يمضي في حملته الانتخابية بدون مساعدة من اليهود. لكنه هزم.

وكانت فترة العام ونصف العام هذه من أسوأ ماعرفته العلاقات الأميركية اليهودية. فبالرغم من الجهود الّتي بذلها كارتر لكسب اليهود، فإن كلماته وأفعاله لم تزدهم إلا غضباً. وكان يحتمل أن يكون كارتر أفضل حالاً لو أن أخذ بنصيحة غولدمان وقصم ظهر اللوبي اليهودي لأن العواقب كانت وخيمة بالنسبة لإدارته وآماله في ولاية ثانية.

وفي حزيران من عام ١٩٧٨، تداول كارتر في الأمر مع جماعة من «حكماء الديمقراطيين» من زعماء الحزب، الخبراء في الشؤون السياسية. ويقول في مذكراته أنهم نصحوه بأن «يبتعد ما أمكن عن التورط المباشر في مفاوضات الشرق الأوسط، لأنها قضية خاسرة» ووجد كارتر نفسه في مأزق، فبينما كان يحاول تعزيز أمن إسرائيل، كان اليهود الأميركيون يهاجمونه. وأبلغه كبار القادة الديمقراطيين بأن سياسته الشرق أوسطية تحطم الحزب. إلا أنّه أصر على المضي بعملية السلام وكان على حق في ذلك، إلا أن «حكماء الديمقراطيين» كانوا أيضاً على حق لأنه مهما فعل في ميدان العلاقات العربية الإسرائيلية فلن ينفعه شيئاً بسبب عداء اليهود.

لا شك في أن أسلوب كارتر في إدارة شؤون السياسة الخارجية كان غريباً. فلو أنّه نظر في مواقف الرؤساء السابقين من النزاع العربي الإسرائيلي وتقييم كني وفورد لها لوجد أنهم ابتعدوا عنه بسبب خطورته السياسية.

ولم تستطع الإدارة الأميركية أن تقنع اليهود الأميركيين بأن خيبة أملها في تعنت بيغن لا تقل عن خيبة أملهم. ففي حين أن زعماء اليهود كانوا يعرفون أن اختلافهم مع بيغن لا يعني تخليهم عن إسرائيل فإنهم اعتقدوا بأن التباين بين سياسة الولايات المتحدة، وسياسة إسرائيل لا بدّ وأن يدفع كارتر إلى الارتماء في أحضان العرب. وفي أثناء ذلك كان الجدل يحتدم سراً بين مؤيدي سياسة إسرائيل ومعارضيها. وفي أواخر عام ١٩٧٨ نشرت اللجنة اليهودية الأميركية «دليل نقاش» عنوانه: «اليهود الأميركيون وإسرائيل: حدود الديمقراطية، والمعارضة»، وفيه عرض بارع لمبررات التأييد والمعارضة. ومن الملفت للنظر أنّه يشتمل على الحجج المؤيدة للمعارضة وعلى تلك الّتي لا تؤيدها. وبالرغم من أن الدليل يردد حجج غروين الّتي ذكرناها. وهي جديرة بإيراد مقتطفات منها.

ـ الحجة: أن تضامن اليهود الأميركيين، مهم لمعنويات إسرائيل.

ـ الحجة المضادة: إن الجميع سواء كانوا من واشنطن أو عرباً أو إسرائيليين يعرفون تضامننا الوثيق مع إسرائيل. وإن التأييد بالقهر لكل سياسة إسرائيلية ليس ضرورياً، وعلى عكس ذلك فإن التضامن الحقيقي مع إسرائيل يشمل تعبة التفكير الدقيق والنقدي لما يمكن أن تتمخض عنه سياساتها الداخلية والدولية.

ـ الحجة: إن انتقاد اليهود العلني لإسرائيل يساعد العرب عل دق إسفين بين اليهود الأميركيين وإسرائيل.

ـ الحجة المضادة: لا يمكن لشيء وخصوصاً للدعاية العربية أن يدق إسفيناً بين اليهود الأميركيين وإسرائيل. فأقسى منتقدي إسرائيل من اليهود هم من أشد المتحمسين لدعمها. وانتقادهم دليل على اهتمامهم.

ـ الحجة: إن انتقاد اليهود العلني لإسرائيل يغذي انتقاد العرب لا ويسبغ عليه المصداقية.

ـ الحجة المضادة: في حرب الدعاية يفوز الجانب الّذي تكون له مصداقية أكبر فإذا ما ظهرنا بمظهر المستقلين، عززنا مصداقيتنا، وأضعفنا مصداقية العرب. فضلاً عن أن العرب قادرون تماماً على البحث عما ينتقدونه، وسو يجدون الكثير منه في وسائل الإعلام الإسرائيلية.

ـ الحجة: إن الإسرائيليين الّذين يتعرضون للخطر، هم وحدهم الّذي يحق لهم الانتقاد.

ـ الحجة المضادة: على إسرائيل تقع المسؤولية النهائية في اتخاذ القرارات وتنفيذها. لكن هذا لا يعني أنها لا تخطئ. وقد تفيد النصيحة الصادرة عن تصور مختلف مفيدة جداً للإسرائيليين، الّذين يعيشون منذ ثلاثين عاماً في أتون الضغوط. فإذا وجدنا النقد مفيداً وجب علينا الجهر به.

ـ الحجة: لدى الحكومة الإسرائيلية خبرة ومعلومات لا تتوافر لدينا، وعليه فهي أقدر على اتخاذ قرارات حيوية في شؤون الحرب والسلام.

ـ الحجة المضادة: لا شك في أن الحكومة الإسرائيلية تعرف أحياناً ما هو الأفضل، غير أن القول بأنها تعرف ذلك دائماً قول غير واقعي، وغير ديمقراطي. فإسرائيل والعرب مثلاً في صراع منذ ثلاثين عاماً ومن غير اتصالات بشرية تتيح لهما أن يفهم الواحد منهما الآخر.

ـ الحجة: إن اليهود الأميركيين لا يفهمون إسرائيل، ولا يريدون في الواقع أن يفهموها، وأقل ما يفهمونه هو دقائق سياساتها الداخلية وعملية وضع سياستها.

ـ الحجة المضادة: لكي تحقق إسرائيل السلام لا بدّ لها من اتخاذ قرارات تتجاوز سياساتها الداخلية. وعل هذا، فإنها في حاجة إلى تدخل اليهود الأميركيين تدخلاً أوسع في شؤونها.

هذا «الدليل» الّذي أوردنا منه هذه المقتطفات وثيقة نادرة. لكن من الواضح أنّه لم يحظ بالكثير من الاهتمام. فقد اهتم زعماء اليهود الأمريكيين بانعكاس سياسة كارتر نحو إسرائيل على العلاقات الأميركية الإسرائيلية أكثر مما اهتموا بانعكاس سياسات بيغن عليها. كما اهتموا بالحفاظ على العلاقة الأميركية الإسرائيلية أكثر من اهتمامهم بالروابط الأدبية والديمقراطية الّتي تقوم عليها تلك العلاقة. وعمد الزعماء اليهود إلى خنق المعارضة وصاروا يشكون في حوافز كل من يجرؤ على انتقاد إسرائيل يهودياً كان أو غير يهودي أو أستاذاً في الجامعات الأميركية.

على أن كارتر لم ييأس واستطاع أخيراً أن يجمع بيغن والسادات في كامب ديفيد في أيلول ١٩٧٨. وتجمع التقارير المصرية والإسرائيلية على أن لمسات الرئيس الشخصية أو تدخله

ومثابرته هي الّتي في الأيام الأخيرة إلى اتفاق عرف بـ «إطار للسلام في الشرق الأوسط» ويدعو الدول العربية إلى التفاوض مع إسرائيل على أساس قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ (الّذي صدر في أعقاب نشوب حرب ١٩٧٣ ونصت فقراته الثلاث على وقف إطلاق النار وعلى بدء التفاوض بين الطرفين على أساس قرار ٢٤٢). ينص الإطار على وضع ترتيبات لفترة انتقالية تؤدي إلى قيام حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقاع غزة وعلى إجراء مفاوضات لاحقة بين إسرائيل ومصر والأردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني حول الوضع النهائي للضفة والقطاع. ويقضي هذا الحل أيضاً بالاعتراف «بالحقوق والمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني». وكان الزعماء اليهود في إسرائيل والولايات المتحدة قد أثاروا ضجة كبيرة عندما وودرت الحقوق المشروعة هذه في البيان الأميركي الروسي المشترك في اكتوبر ١٩٧٧. وفي نصوص إطار كامب ديفيد للسلام مواد تنص على التفاوض حول معاهدة للسلام بين مصر وإسرائيل تنسحب بموجبها إسرائيل من سيناء إلى حدود عام ١٩٦٧.

كان اتفاق كامبت ديفيد أعظم إنجازات كارتر. ومع هذا وبالرغم من أنّه خصص من وقته للسلام بين العرب واليهود ما لم يخصصه أحد من الرؤساء السابقين وأنجز ما لم ينجزه غيره فإنه خلال السنتين القادمتين لم يعد يستطيع الاعتماد على أصوات اليهود. فقد بلغ عداء اليهود له حداً لا يطاق واشتد التوتر بينه وبين بيغن. فلم يكن الإسرائيليون على استعداد لمواجهة المشكلة الفلسطينية كما تبين بعد ذلك ن فشل محادثات الحكم الذاتي الّتي تلت كامب ديفيد، وكذلك لم يكن اليهود الأميركيون يميلون إلى الجهر بعدم رضاهم عن سياسة بيغن الاستيطانية، الّتي وصفها كارتر بأنها «غير شرعية».

ويقول أحد زعماء اليهود الأميركيين أن الرئيس كارتر فكر في توجيه خطاب بالتلفزيون عن الشرق الأوسط، يحدد نقاط الاختلاف في المصالح بين إسرائيل، والولايات المتحدة الأميركية ويندد بتعنت إسرائيل. فبعث إليه بعض الزعماء اليهود، الّذي كانوا يشعرون بالمصاعب الّتي يواجهها مع بيغن، واللوبي اليهودي رسالة، بواسطة الأب «ثيردور هسبرغ رئيس نوتردام يقولون فيها بأنه قدي يصبح أول رئيس أميركي يجازف «بفتح أبواب لمناهضة السامية أميركا». فقرر كارتر ألا يضيف إلى متاعبه متاعب أخرى.

وفي العام التالي، حاول معاونو كارتر من اليهود، وفيهم روبرت شتراوس الّذي أصبح في عام ١٩٧٩ مفاوض البيت الأبيض حول قضايا الشرق الأوسط وإد ساندرز الرئيس السابق

الّذي خل مارك سيغل في منصب ضابط ارتباط البيت الأبيض مع الجماعات اليهودية، والمحامي آل موزيس من نيويورك، الّذي خلف ساندرز في منصبه - حاول هؤلاء أن يوقفوا ضغط كارتر على إسرائيل، وأن يحملوه على فك ارتباط بمواقف برجنسكي وفانس، «الموالية للعرب». إلا أن المشكلة الّتي وجهوها تكمن في أن تلك المواقف كانت نابعة من قناعا الرئيس وأنهم اعتبروا جميع ما يفعله الرئيس غير مقبول.

وفي اغسطس من عام ١٩٧٩، نقل عن كارتر قول بأن القضية الفلسطينية شبيهة «بقضية الحقوق المدنية في الولايات المتحدة». لكنه أوضح أنّه أسيء فهم قوله هذا.

وفي أواخر الشهر ذاته أصابت العلاقات العامة كارثة أخرى. فقد كشفت وسائل التجسس الإسرائيلية في الأمم المتحدة حيث الجدران لها آذان، أن أندرو يونغ سفير الولايات المتحدة الأميركية وصديق الرئيس كارتر اجتمع مع مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في الهيئة الدولية، بمنزل سفير الكويت. ولم تكن هذه المرة الأولى الّتي يجتمع فيها «يونغ» بممثل المنظمة (ولن تكون آخر مرة يجتمع فيها مسؤول أميركي سراً برجال من المنظمة)، ولكن هذا الاجتماع كان خرقاً لمذكرة اتفاق وقعها كيسنجر عام ١٩٧٥ ليقنع الإسرائيليين بفك الارتباط في سيناء، واعتبرت تعهداً من الولايات المتحدة الأميركية بأن لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تفاوضها، ما لم تعترف بحق إسرائيل في الوجود.

والحقيقة هي أن كارتر وفانس كانا يحاولان أن يجدا وسائل للالتفات على التعهد والاتصال بالمنظمة. وحدث أن اتصل يونغ بمراقب المنظمة بدون علم مسبق من وزارة الخارجية. فلما اكتشف أمره عمد أولاً إلى الإنكار ثم قال بأن ذلك حدث صدفة وأخيراً اعترف لفانس، وزير الخارجية الأميركية الّذي تملكه الغضب وخير كارتر بين أن يحتفظ «بيونغ» أو به. وهكذا ذهب يونغ. واغطبتت الطائفة اليهودية بإقصائه، ولكن الواقعة كانت كارثة، بالنسبة للعلاقة المتدهورة بين الزنوج، واليهود.

وخلف يونغ أسود آخر هو دونالد ماكهنري الّذي كان معروفاً بتعاطفه مع العالم الثالث. لكنه لم يكن أحسن حظاً. إذ حدث أن اختلت اتصالاته بالمسؤولين فصوت إلى جانب قرار للأمم المتحدة في آذار (مارس) من عام ١٩٨٠، يندّد بسياسة إسرائيل الاستيطانية، في الأراضي العربية بما فيها القدس. وكان كارتر قد فهم بأن كلّ إشارة إلى

القدس قد حذفت من الوثيقة، ولكنها لم تحذف. فثارت ثائرة اليهود بمن فيهم الحمائم الّذين كانوا يرون إعادة الضفة الغربية إلى العرب.

حدث هذا أثناء الانتخابات الأولية لرئاسة الجمهورية في نيويورك، حيث كان كارتر يخوض معركة بتقرر فيها مصير حياته السياسية، ضد الشيخ إدوارد كندي. وبالفعل تقرر مصير كارتر في نيويورك عندما أيد فانس قبل أيام من المعركة، وهو يدلي بشهادته أمام الكونجرس، أن الإدارة الأميركية لا تزال تعتبر إقامة المستوطنات عملاً «منافياً للقانون الدولي». وقال خلال استجوابه أن الإدارة تعتبر القدس الشرقية منطقة محتلة. وكن على حق في هذا كله. إلا أن هذه الآراء ذكرت الناخبين اليهود في نيويورك بما ظلوا يسمعونه من أصدقائهم منذ نيسان ١٩٥٧ وهو أن كارتر يمارس ضغطاً شديدة على إسرائيل. كأن هذا كله لم يكن كافياً، فقام ارييل شارون وزير الدفاع في حكومة بيغن بحث اليهود الأميركيين على الاحتجاج على موقف إدارة كارتر من المستوطنات. قال: «لا أود التدخل في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة لولا أن قضية أمن إسرائيل هي قضية اليهود في كلّ مكان». على أنّه لا يعرف عن شارون أنّه شجع زعماء اليهود الأميركيين على التدخل في سياسة إسرائيل. إذ كان أولئك الزعماء يعتبرون رغبة بيغن وشارون الشديدة في ضم الصفقة الغربية كارثة على صورة إسرائيل كدولة ديمقراطية.

لكن من الواضح أن عدداً متزايداً من اليهود الأميركيين كانوا يرون مثل شارون أن من واجبهم أن يرفعوا صوتهم حين يكون أمن إسرائيل في الميزان.. وكان قد ظهر قبل ذلك إعلان احتل صفحة كاملة في صحيفة «نيويورك تايمز»، وفيه قائمة بأسماء مثقفين، وأكاديميين يهود بارزين وعلى رأسهم الكاتب الروائي شاوول بيلو. إعلانات أخرى برعاية اليمين واليسار، أو أنصار ضم الضفة الغربية، ومعارضيه. وكما هو معلوم فإن اليهود المتذمرين الّذين كانوا يبذلون المال لنشر هذه الإعلانات، كانوا قلة.

وفي أوسط عام ١٩٨٠ أقدم ثيودور مان رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية على انتقاد حكومة بيغن علناً بسبب استمرارها في السماح بإقامة المستوطنات في الضفة الغربية. وبالرغم من الجدل العلني حول صواب السياسة الإسرائيلية المآخذ عليها فإن أكثر اليهود كانوا يتمنون سقوط بيغن ومؤيديه.

على أن هذا الشعور القوي المناوئ لبيغن لم يُفد كارتر كثيراً. صحيح أن سياسة إسرائيل الاستيطانية أزعجت زعماء اليهود الأميركيين منذ البداية، ولكن ليس إلى الحد

الّذي يجعلهم يتكاتفون ويجاهرون بمهاجمة بيغن. وحاول كارتر أن يستغل معارضة هؤلاء لكنه وجدها ضحلة وغير منظمة ويحاول أصحابها حبسها «داخل الجدران». وتبيّن لغالبية المراقبين في واشنطن أن الطائفة اليهودية الأميركية وزعماءها يدعمون الحكومة الإسرائيلية (ويعارضون جيمي كارتر) وأن كارتر وأعضاء الكونجرس ليسوا على استعداد للمجاهرة بتأييد منشقين لا تنظيم لهم ولا قوة، وليس هناك ما يوحي بأنهم سوف يفعلون شيئاً مما تفعله إيباك خلال الانتخابات. وعليه فقد كان الرئيس كارتر في حاجة إلى جميع المساعدة الّتي يمكنه الحصول عليها.

وخسر كارتر الانتخابات الأولية. وهكذا فإن كارتر الّذي استطاع الصمود عام ١٩٧٧ أخذ الآن يحترق. وخلال الشهور الّتي سبقت الانتخابات طلب ناحوم غولدمان من صديق له ولكارتر أن يرتب له مقابلة أخرى مع كارتر لمدة عشرين دقيقة لكي يطلعه على ما يدور في إسرائيل.. لكن كارتر خشي أن تهاجمه الطائفة اليهودية مرة أخرى إذا قابل المنشق غولدمان. وأصيب الوسيط بالذهول لما رآه من خوف لدى كارتر. على أنّه كان لدى كارتر ما يبرر سعيه إلى تهدئة الساحة الداخلية.

وفي حين أن كارتر ظفر في عام ١٩٧٦ بـ ٦٨٪ من الأصوات اليهودية فإنه في عام ١٩٨٠ لم يظفر إلا بـ ٤٥٪ منها، وهي نسبة ضئيلة بالنسبة لأي مرشح ديمقراطي وخاصة لرئيس مرشح. لكي يضمن اليهود الأميركيون الدعم لإسرائيل فإنهم لم يتعايشوا مع بيغن فحسب بل صاروا من أنصاره المتحمسين. وفي الوقت ذاته صاروا خصوماً لكارتر.

ويذكر أحمد مساعدي كارتر الكبار أنّه بعد الانتخابات ذهب مع موظفين آخرين إلى بلده البلينز لحضور وليمة شواء دعا إليها القسم الصحفي في البيت الأبيض. ويقول بأن الحضور شربوا نخب رجلين ورثهما ريغن من كارتر، أولهما سام دونالدسون المراسل الصحفي العندي لشبكة «إي. بي. سي» في البيت الأبيض وثانيهما مناحيم بيغن.

وكان من الممكن للحضور أنّه يضيف إليهما منظمة إيباك الّتي تشكل اللوبي المناصر لإسرائيل وكانت إيباك مصممة على أن لا تخسر معركة كبرى أخرى في الكونجرس. وما لم يعرفه الحضور خلال الوليمة الّتي سبقت تنصيب ريغن بأكثر من شهر هو أن إيباك قد أخذت ترسم الإستراتيجية الّتي ستتبعها للحيلولة دون إبرام صفقة أخرى لبيع طائرات للسعودية.

الفصل الخامس

ريغن.. أ/ بيغن؟ ـ معركة الأواكس ـ

عندما انتخب ريغن رئيساً للولايات المتحدة عام ١٩٨٠ كان اليهود لا يزالون منذ ٣٥ عاماً يمارسون الضغط من أجل الدولة الصهيونية ومنذ عام ١٩٥٤ كان مؤتمر الرؤساء (أي رؤساء المنظمات اليهودية وإيباك) اللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة يعملان كجماعتين ضاغطتين لكن بشكل لا يلفت النظر.

ولا يزال أكثر الأميركيين يجهلون الكثير عن «اللوبي اليهودي» وهذا هو ما أرادة الزعماء اليهود هرباً من اتهامهم بالولاء المزدوج ومنعاً لتفجر «مناهضة السامية». ولم يكن في الطائفة اليهودية زعيم مثل براندايز وآبا هلل سلفر وستيفن وايز يقودها. والواقع أن قلة من الأميركيين ومن اليهود كان تعرف أسماء الّذين يتولون أمور اليهود في واشنطن والقدس، وأن قلة من يهود أميركا وإسرائيل كانت قد سمعت باسم إيباك.

ويقول ليونارد ديفيز هو رئيس سابق للبحوث في إيباك وحالياً مستشار سياسي يعيش في القد: «كان علي في عام ١٩٧٧ و١٩٧٨ أن أشرح للإسرائيليين ما فعلته. فالناس في الصحافة والحكومة وحتى في وزارة الخارجية لا فكرة وضاحة لديهم عن إيباك وعما يعله اللوبي اليهودي» إلا أن إيباك كانت معروفة في الكونجرس. وكانت سمعتا بين أعضائه تختلف باختلاف آرائهم حول الشرق الأوسط أو موريس أميتاي أو مديرها الدعي.

لقد أساءت أساليب أميتاي القائمة على نظرية «العين بالعين»، في خلال معركة طائرات ف ـ ١٥ الّتي احتدمت في الكونجرس، إلى العديد من السياسيين الّذين كانوا يعتبرون أنفسهم منذ زمن بعيد أصدقاء لإسرائيل، وكذلك إلى العاملين في واشنطن، من أركان المنظمات اليهودية الوطنية، الّذين تبين لهم أن صلاتهم الشخصية الوثيقة بالسياسيين ورجالهم آخذة بالتسمم بسبب حماس «أميتاي» المفرط. وبلغ أستياء بعض الزعماء اليهود منه حداً جعلهم يذهبون إلى خصم أميتاي في التصويت على الصفقة وهو فرد دتون المساعد السابق لكندي الّذي كان يضغط من أجل السعودية ويسألونه عن رأيه المهني في تأثير

أميتاي. ويقول دتون: «أعرف أنّه من الصعب تصديق ما أقوله لكنه صحيح. لي شبكة من الصلات والأصدقاء في الطائفة اليهودية. فبعد معركة طائرات ف ـ ١٥ أخذوني بالطائرة إلى كاليفورنيا وطلبوا مني أن أبين لهم أخطاء إيباك، وأدى هذا إلى تغيير زعامتها. وعليه فإنهم رأوا ما رأيته من المآخذ عليها».

ويؤكد أميتاي أنّه لم يكن ينوي في منصبه كلّ تلك السنوات وأنه أبلغ مجلس إيباك قبل عام بأنه يعتزم التنحي. يقول: «لقد نشرت بأنني وفقت إلى تغيير إيباك وبعد سنوات في خدمة الحكومة وفي الضغط السياسي حان وقت اعتزال هذا العمل والإنصراف إلى جمع المال لعائلتي». وإذ حدث انشقاق حول الأسلوب الّذي اتبعه أميتاي وهو أسلوب «المواجهة» وحول نزعاته الأوتقراطية، قبل مجلس إيباك إستقالته وأخذ يبحث عن زعيم أخر.

ووقع خيارهم أخيراً على توماس. أ. داين الّذي كان معاوناً في مجلس الشيوخ يحمل شهادة ماجستير في تاريخ جنوب شرق آسيا. ولم تكن له خبرة في شؤون المنظمات الصهيونية. وحين تلوى إدارة اللوبي الأسطوري الموالي لإسرائيل بواشنطن عام ١٩٨٠ دهش العديد من زملائه في الكونجرس. وقال مساعد تشريعي عرف داين طيلة عشر سنوات بأنه «لم يكن يعرف أنّه يهودي». وقال الشيء ذاته موظف كبير كان قد اشتغل مع أميتاي.

ويصف داين نفسه بأنه يهودي من إخوان بروكس. ود نشأ في ولاية سنسناتي ولم ينل في صغره حظاً وافراً من التعليم. وكانت أسرته تنتمي إلى كنيسة إصلاحية. على أنّه حصل فيما بعد على شهادة ماجستير من جامعة كاليفورنيا وتطوع على أثر تخرجه في قوة السلام. وبعد أن خدم سنتين في الفلبين عاد إلى واشنطن حيث شغل وظيفة ضابط ارتباط لقوة السلام مع الكونجرس. وفي عام ١٩٦٧ التحق بوزارة الخارجية وعين مساعداً لتشستر باولز بنيودلهي.

وبعد ثلاثة أعوام عاد إلى الكونجرس مساعداً تشريعياً في الشؤون الخارجية للسناتور فرانك تشرتش الّذي كان عندئذ عضواً بارزاً بلجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ. وبعد أن التحق لمدة سنة بمركز الشؤون الدولية التابع لكلية كندي بجامعة هارفارد عاد إلى واشنطن في عام ١٩٧٤ حيث أصبح مديراً لموظفي الأمن القومي التابعين للجنة الميزانية بمجلس الشيوخ. واشتغل عام ١٩٧٩ بمؤسسة بروكنجز ثم عمل مستشاراً للسناتور إدموند

موسكي بصدد معاهدة تحديد الأسلحة الاستراتيجية (سولت). وعندما دعته إيباك لإداراتها عام ١٩٨٠ كان نائب مستشار الشؤون الخارجية للسناتور إدوارد كندي.

وشاع في الكونجرس أن داين «رجل سياسي» جيد. وكان من غير شك واسع الإطلاع ولبقاً إلا أنّه لم يكن خبيراً بموضع النزاع العربي الإسرائيلي. وكانت امرأته جوان - وهي غير يهودية - تداعبه بقولها إنّه قبل توليه إدارة إيباك لم يكن يعرف أين تقع إسرائيل على الخريطة. على أن معرفته بالجغرافيا سرعان ما تحسنت.

تولى داين إدارة إيباك في أكتوبر ١٩٨٠ وبعد شهرين وخلال فترة الانتقال بين انتهاء عهد كارتر ودخول ريغن في البيت الأبيض علمت إيباك أن هناك محاولة جديدة لبيع أسلحة للسعودية تشمل طائرات ف - ١٥ المقاتلة وطائرات أواكس للإنذار المبكر. ولم تكن هناك وسيلة لوقف الصفقة إلا عدم موافقة أكثرية مجلسي الكونجرس عليها.

وتحولت «معركة الأواكس» كما صارت تعرف إلى واحدة من أشد المعارك ضراوة في الكونجرس. وتصدت الطائفة اليهودية مع ذراعها الضاغط إيباك لرئيس الولايات المتحدة مرة أخرى مما أدى إلى تسليط الأضواء على إيباك وبداية ثورة في السياسات اليهودية. فمعركة الأواكس مثل بارز على فن ممارسة النفوذ السياسي اليهودية في الوقت الحاضر، وهو ما يسميه داين بالعضلات اليهودية. وعلى أي حال فإنها أثارت علناً عدداً من القضايا المتصلة بسيطرة القوى الموالية لإسرائيل في واشنطن لكنها لم تثر القضية الأساسية وهي: لماذا لا تكون للولايات المتحدة سياسة شاملة في الشرق الأوسط.

عندما كان اللوبي الإسرائيلي في أواسط الخمسينات كان الفرق بين داين وأميتاي واضحاً. فبينما كان داين يبدو وكأنه دبلوماسي من خريجي إحدى كليات رابطة آيفي الجامعية، كان أميتاي بشاربه الضخم يبدو وكأنه النذل باجو في رواية عطيل لشكسبير. وكان داين وسيماً طويل القامة نحيلاً. ومما يذكر أنّه استطاع أن يسبغ المسحة المناسبة شرق أميركا على ما اكتسبه من سذاجة وعفوية من غربها الأوسط.

وتلوى داين إدارة إيباك وهو في السابعة والأربعين من عمره. فسعى إلى اكتساب محبة الناس له بخلاف أميتاي الّذي كان يستمتع بخوفهم منه.. وعلى أي حال بدا وكأن داين هو الرجل المناسب للمنصب. فقد جمع بين قدرة كنن على التعامل مع السياسيين ورجال

الصحافة بسهولة وبشكل طبيعي وبين معرفة أميتاي بما يدور في الكونجرس والإطلاع على نشاط اليهود السياسي.

ويقول مصدر عرف داين وأميتاي وأطلع عن كثب على طريقة عمل كل منهما: كان توم (أي داين) يفهم المشكلات ولهذا اعتاد موري (أي أمتياي) أن يمارس الضغط السياسي عليه عندما كان مساعداً تشريعياً. واستطاع أن يتخلص من سلبيات أميتاي وكنن. وفي الوقت ذاته تمكن مثل أميتاي من إدخال إباك في القرن العشرين وبالرغم من ميله إلى تأكيد مواقفه فإنه كان يراعي مشاعره أعضاء الكونجرس» كان هدفه ضمان استمرار الدعم الأميركي لإسرائيل. وبمعنى آخر كان الضغط السياسي اليهودي وسيلة لتحقيق هدف. لكن هذا الضغط أصبح بعد ثلاثين سنة هدفاً بحد ذاته. واتهم منتقدو القوى الموالية لإسرائيل بأنها صارت تشكل عقبة في وجه السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وفي طريق السلام. وسعى اللوبي جهده لرد هذا الاتهام لكن لم يبد أن هناك في إيباك أو بين الزعماء اليهود من هو على استعداد لإثارة السؤال الكلاسيكي عن التاريخ اليهودي وهو: هل هذا اللوبي المشاكس الموالي لإسرائيل مفيد لليهود في إسرائيل والولايات المتحدة؟ وردت أول إشارة إلى بيع أسلحة أميركية للسعودية في شهر يونيو ١٩٨٠ عندما أعلنت إدارة كارتر أنها تدرس جدياً طلباً سعودياً لشراء صواريخ ومنصات للقذائف وخزانات وقود تمكن ما لدى السعودية من طائرات ف ـ ١٥ على الطيران إلى علو أكبر وإلى مسافات أبعد. وكان السعوديون يرغبون كذلك في الحصول على طائرات من طرازك س ـ ١٣٥ لتزويد طائراتهم من طرازف ـ ١٥ بالوقوت وهي في الجو، وعلى طائرات أواكس للإنذار المبكر وتوجيه الطائرات خلال القتال. وكانت الحكومة الأميركية عندما أبرمت صفقة طائرات ف ـ ١٥ قد وعدت بعدم تزويدها بأجهزة تمكنها من تهديد إسرائيل. إلا أنّه أضح أن التجهيز الجديد لهذه الطائرات سوف يضاعف مدى قدرتها على الطيران، بحيث تبلغ ألف ميل، مما دفع أفرايم أفرون سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة إلى القول: «إ الهدف الوحيد سوف يكون إسرائيل». فأكد كارتر: «أن غزو السوفييت لأفغانستان أحدث تغييراً في جو الأمن الإقليمي». وفي حزيران (يونيو) تلقى كارتر رسالة من ٦٨ شيخاً من الحزبين الجمهوري والديمقراطي تحثه على رفض طلب المملكة السعودية لهذه الأسلحة. وقالوا في رسالتهم «إن التجهيز الإضافي للطائرات لا يتق مع الضمانات والتفسيرات الّتي قدمت للمجلس في عام ١٩٧٨». وأضافوا «أن المجلس لن يمنح كارتر موافقته على هذه الصفقة».

وفي الرابع والعشرين من أكتوبر وقبل أحد عشر يوماً من الانتخابات الرئاسية، أكد كارتر في إذاعة بنيويورك سيتي أن الإدارة: «لن توافق على تزويد طائرات ف - ١٥ بإمكانات هجومية». وفهمت إشارة كارتر على أنها تأكيد ضمني لليهود الأميركيين، بأن الولايات المتحدة لن تزود تلك الطائرات بأجهزة تمكنها من مهاجمة إسرائيل. وكانت هذه البادرة بادرة انتخابية أيضاً. ذلك لأنه قبل أيام قليلة من صدور ضمانة كارتر هذه أمر وزير الدفاع الأميركي هارولد براون بإعداد المختصين دراسة حول الطاقات الإضافية للطائرات. وذكرت التقارير أن البنتاغون كامن يأمل في أن تساعد القدرات الإضافية للطائرات الأميركيين على الوصول إلى القواعد الجوية.

وفي ٢٧ أكتوبر ورد في الأخبار أن «موظفي الإدارة» كانوا لا يزالون يدرسون صفقة الطائرات.

وتم انتخاب ريغن وتأهب جيمي كارتر للعودة إلى جورجيا بعد أن انتهى دوره السياسي وصفقة طائرات الأواكس لا تزال معلقة. ويقول داين (من إيباك): «سمعت عن الصفقة خلال فترة الانتقال الرئاسية. وتحايل بريجنسكي وبراون على تمريرها بعد الانتخابات. فالوقت كان مناسباً. فعندما تبدأ معالجة شيء مثل ذلك فلا يمكن وقفها».

وأحيلت تفاصيل الصفقة إلى لجنة من وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين يرئسها مساعد وزير الدفاع لشؤون السياسية فريد أيكل. على أن لم يلبث أن دب الخلاف في إدارة الرئيس ريغن. فبينما أيد وزير الدفاع كاسبر واينبرغر إبرام الصفقة وظن أنّه يستطيع إقناع الكونجرس بالموافقة عليها، عرضها وزير الخارجية الكسندر هيغ الّذي لم يكن طموحه إلى الرئاسة خافيا. وعليه فإنه كان يخشى عواقب - تسليح السعودية على صعيد السياسة الداخلية.

وكانت توقعات هيغ السياسية صحيحة ولم يكن ذكاؤه موضع شك. فقد كانت قد أخذت اللجنة الإسرائيلية الأميركية (إيباك) تحشد المعارضة للصفقة في أوساط مجلس الشيوخ في كانون الأول (ديسمبر). وأعدت تنظيم استراتيجيتها في كانون الثاني (يناير) استعداداً للمعركة الطويلة الّتي أخذت تلوح في الأفق وفي شباط (فبراير) بدا أن الإدارة الأميركية تميل إلى الابتعاد عن أهداف اتفاق كامب ديفيد. فقد أوضح هيغ لوزير خارجية إسرائيل اسحق شامير خلال اجتماعهما بأن الولايات المتحدة لن تضغط لاستئناف الخطوة

التالية من الاتفاق، وهي قيام محادثات مصرية - إسرائيلية حول الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية. وصرح هيغ أن جهود الولايات المتحدة سوف تتوجه إلى معالجة «وضع الغرب المتردي حيال الاتحاد السوفييتي». ورد ناطق بلسان وزارة الخارجية أسباب هذا التوجه إلى غزو أفغانستان والتوتر المستمر الّذي أحدثه الاستيلاء على السفارة الأميركية في طهران، والحرب بين العراق وإيران.

واتضح أن إدارة ريغن لم تكن تعتزم تنكب طريقها لإرضاء إسرائيل. إلا أن اسحق شامير وجه إلى الإدارة الأميركية في خطاب له بمؤتمر رؤساء أكبر المنظمات اليهودية الأميركية نقداً لاذعاً لتخليها عن عملية السلام، مما أثار دهشة البعض في واشنطن، لأن شامير كان قد أعلن رفضه لاتفاق كامب ديفيد في الكنيست الإسرائيلي. وكرر شامير لوزير الخارجية الأميركية معارضة إسرائيل لأي تقدم في اتجاه صفقة الطائرات للمملكة السعودية.

وكانت السعودية قد أخذت تحذر من التخلي عن الصفقة لأن ذلك يسيء إلى العلاقات بين البلدين. ولم يكن هناك شك في اتجاه الأمور إلى التأزم. ففي الأسبوع نفسه حذر السناتور إدوارد كندي - رئيس توم داين السابق - علانية من أن تزويد السعودية بمزيد من السلاح سوف يخل بتوازن القوى في الشرق الأوسط وأنه خرق لتعهد كارتر بعدم السماح بجعل طائرات ف - ١٦ تتحول إلى خطر على إسرائيل. وصرح كندي بأن خرقاً كهذا سوف «يثير الشك في الاعتماد على ما نقوله بوصفنا دولة عظمى ضامنة للسلام في الشرق الأوسط». وفي اليوم التالي وقع أكثر أعضاء لجنة الشؤون الخارجية على رسالة إلى الرئيس ريغن يعارضون فيها الصفقة باعتبارها تنكراً للوعد الّذي قطه كارتر... ولم تكن إيباك بعيدة عن ذلك كله.

كان داين قد زار مستشار الإدارة الأميركية الجديد إدوين ميز المقرب من الرئيس. وببراءة (وبوقاحة في رأي البيت الأبيض) أبلغ داين المستشار ميز أ طائفة اليهود الأميركيين هيأت نفسه لخوض المعركة إلى نهايتها. وبعد أن شرح سيناريو المعركة الّتي سيخوضها اليهود الأميركيون «وأصدقاؤهم» في الكونجرس، قال إن ذلك «لن ييكن في مصلحة أحد». وزعم داين أن اليهود الأميركيين والمراقبين لأوضاع الشرق الأوسط يشكون في رسوخ

النظام في المملكة السعودية، وذكر ميز بمصير أنظمة صواريخ فينكس وطائرات ف ـ ١٥ الّتي بيعت لشاه إيران صديق أميركا ثم وقعت في يدي آية الله الخميني، عدو أميركا اللدود.

وفي الشهر التالي نظم اللوبي ندوتي حوار في مجلس النواب، ومجلس الشيوخ حول الصفقة. ونقل عن داين قوله: «لقد أطلقنا أول طلقة إنذار صوب الإدارة. وكانت رسالتنا إل البيت الأبيض تؤكد أن المعركة سوف تسفر عن رابح وخاسر خاصة عبر الأصوات (في مجلسي النواب والشيوخ). ولن تكون المعركة لمصلحة أيّ من الطرفين».

على أن الإدارة الأميركية لم تغير موقفها. وكان ريغن قد بدأ يمارس سلطاته. ولم تكن صفقة الأواكس بين أولوياته. وكانت تفاصيل هذه الصفقة موضوع دراسة اللجنة المشتركة من وزارتي الدفاع والخارجية. وسرعان ما بدا كما لو أن وزير الدفاع واينبرغر، المتحمس للصفقة سوف يكون كثر إقناعاً من وزير الخارجية هيغ الّذي لم يكن مهووساً بهاه. وفي أواسط الربيع أذاع الرئيس أنّه ملتزم بإجراء الصفقة. وتولى مستشار الرئيس للأمن القومي ريتشارد ألن توجيه المعركة في مجلس الشيوخ. ومع أنّه كان صديقاً للرئيس، فإنه لم يكن له أصداق في مجلس الشيوخ. وعلق أحد المراقبين على ذلك بقوله: «كان ألن يتقن فن إلقاء الناس من فوق التل (الكونجرس).

وتجلى ميل الرئيس ريغن إلى تحويل السلطة في بداية معركة الأواكس. وبدا أنّه ستمضي بضعة أشهر قبل أن يدرك أن الصفقة، كانت تتحول إلى حدث كبير في صدر رئاسته.

وإذا استرجعنا الأحداث وجدنا أن تصرف ريغن نموذج للأسلوب الذي اتبعه في علاقته بالكونجرس في ولايته الأولى. وفي بداية ولايته الثانية نشرت مجلة نيو ريببلك مقالاً أساسياً كتبه كارل بيرنشتاين أثار فيه الشكوك حول قدرة ريغن على إدارة البلاد، لأن موظفيه الأكفاء أخذوا يتخلون عن الصفوف الأولى أو يتحولون إلى مناصب أخرى في الإدارة. ونقل بيرنشتاين عن واحد من أعضاء الكونجرس البارزين من الحزب الجمهوري خلال الرئاسات الجمهورية الأخيرة الثلاث، ولعله زعمي الغالبية في مجلس الشيوخ هوارد بيكر قوله: «إنّه كان يخرج لرئيس باستمرار من المآزق، لأن القرارات تتخذ دون روية. وينبغي لبعض من البيت الأبيض أن يفكروا في أحداث المستقبل.... وما يجر يستعصي عليه فهمه».

هذا ما ظهر من موقف ريغن حيال صفقة الأسلحة السعودية. ولم يبد أن أحداً في البيت الأبيض معنيّ باحتياج اللوبي الإسرائيلي للكونجرس. وكان لا بدّ أن يهرع السناتور هوارد بيكر زعيم الغالبية في مجلس الشيوخ، وجيمس بيكر رئيس موظفي البيت الأبيض لإخراج ريغن مرة أخرى من مأزقه.

وفي أوائل فبراير تبين لداين أن التصويت في مجلس الشيوخ سوف يكون إلى جانبه. وأشار إلى ذلك بقوله: «إن أصدقاءنا في الكونجرس سوف يؤيدوننا» وكان دائماً يصف أعضاء الكونجرس الّذي يصوتون دائماً إلى جانب إسرائيل بالأصدقاء. ثم أن إيباك كانت تدرك أنها تسيطر على مجس النواب وذلك لأن غالبية أعضائه كانوا من الديمقراطيين الّذين يسعون إلى التحكم برئيس الجمهورية الجمهوري. ومهما يكن من أمر فقد أخذ ألان كرانستون سناتور كاليفورنيا المؤيد لإسرائيل والطمع في الرئاسة، وبروبرت باكوود سناتور أوريغون يجمعان أسماء المعارضين للصفقة. وكان باكوود هذا رئيس لجنة مجلس الشيوخ للتجارة والعلم والنقل ويحتل منصباً مهما آخر وهو رئاسة لجنة الحملات الانتخابية الجمهورية. ومن الواضح أنّه كان يسعى إلى لحصول على تبرعات أغنياء اليهود السخية الّتي كانت تذهب في العادة للديمقراطيين. وأدرك باكوود أن موافقة مجلس الشيوخ على بيع الأواكس سوف تحرم الجمهوريين من شيكات اليهود.

وفي هذه الأثناء كانت إيباك على اتصال مستمر بالطائفة اليهودية الأميركية وتطلعها على ما يجري في واشنطن وفي الحال أمطر زعماء اليهود المحليين أعضاء الكونجرس سيلاً من الرسائل والمكالمات التلفونية شددوا فيها على خطر التجهيزات الجديدة لطائرات ف ـ ١٥ وعلى خطر الأواكس على إسرائيل وعلى عدم استقرار النظام السعودي إذا قورنت بإسرائيل «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط».

ولم يكن فريد دتون الّذي كان يضغط لمصلحة السعودية أكثر ارتياحاً من داين. فاستولى عليه الفزع وهو يراقب تصرفات لجنة الإدارة المشتركة الّتي يرئسها إيكل تصرفات ريتشارد ألن الّتي كانت تثير عداء أولئك الّذي لا بدّ من مناصرتهم للموافقة على صفقة السعودية. واستغرب دتون كما استغرب رجال إيباك أن يقوم المساعدون (في البيت الأبيض) مثل أيكل وألن (وحتى هيغ) بمعالجة مسألة على نحو لا يرضون هم أنفسهم عنه. إذا كان من المعروف في أوساط الزعماء اليهود والسفارات العربية أنهم «أصدقاء إسرائيل».

ومع أنّه عندما حل شهر آذار وأخذت الإدارة الأميركية تتأهب كان دوتون يدرك أن إيباك أخذت تحشد المعارضة قبل ذلك بخمسة أشهر ورأى أن يقوم بهجوم معاكس على إيباك تأييداً للسعوديين. وعلى أنّه لقي معارضة من السعوديين الّذي لم يكونوا يريدون المواجهة. لقد اطمأنوا إلى وعود الرئيسين السابقين نسوا كما قال دتون أن للسياسة الأميركية ضوابط كابحة.

وفي أوائل ١٩٨١ وبينما كان دتون يقلب الرأي في أمر تمرير الصفقة في الكونجرس رغم معرضة اليهود الأميركيين الشديدة خطر له يواجه الموقف بشعار بسيط يلخص الموقف من وجهة النظر السعودية وهو «ريغن أو بيغن» وقال إن سبب اختياره له هو تشابه لفظهما وعلق على الشعار في مقابلة أجريت معه بعد ذلك بثلاث سنوات حول التصويت على الصفقة فقال: «زعم اليهود الأميركيون أن الشعار حرك مظاهر العداء للسامية. لكن الأمر لا علاقة له بذلك. فقد رد الشعار المسألة إلى أصولها ولخص الموقف».

وذهب دتون إلى أن السعوديين رفضوا شعاره الإلقاء يثقلهم في المواجهة. وصرح لإحدى الصحف بأنه لو كان الأمر له لوزع ملصقات في جميع أنحاء المدينة تحمل شعار «ريغن أو بيغن».

من الجائز أن يحكم على فردريك ج. دتون بأنه كان لا يزال هاوياً أو مبتدئاً في شؤون العالم العربي، ولكن من المؤكد أنّه كان خبيراً في دخائل عالم واشنطن السياسي. كان في السابعة والخمسين من عمره ويتقن التعامل مع الصحافة. وكان أكثر مساعديه من زملائه القدامى أمثال: بن برادلي، رئيس تحرير جريدة «واشنطن بوست»؛ وجوزف كرافت المعلق الصحفي السابق؛ وريتشارد ريز الكاتب السياسي؛ وكارل برنشتاين رئيس مكتب جريدة «نيويورك تايمز» بنيويورك؛ وروجر ند العامل بشركة الإذاعة القومية. وهؤلاء جميعاً قلة من كثرة من المشاهير. ولم يكن بإمكان السعوديين أن يوكلوا محامياً أمهر منه. وحتى ولو أن السعوديين دفعوا له، كما تذكر التقارير ٤٠٠،٠٠٠ دولار في عام ١٩٨١ فإن ذلك كسب لهم.

ولدتون تاريخ طويل في سياسات الحزب الديمقراطي. فقد كان مساعداً انتخابياً لأدلاي ستيفنسون؛ ومعاوناً تنفيذياً لحاكم كاليفورنيا ادموند. ج. بران؛ ومعاوناً لجون كندي في حملته الانتخابية؛ ومعاوناً خاصاً للرئيس كندي ومساعداً لوزير الخارجية في

علاقاته بالكونجرس في إدارة كندي. وفي عام ١٩٨٦ كان مستشاراً أول لروبرت كندي في حملته الرئاسية؛ وفي عام ١٩٧٢ عمل إلى جانب ماكجفرن في حملته الانتخابية الّتي كان يديرها فرانك مانكيوبز وهو زميل دراسة لدتون في لوس انجيليس؛ وفي عام ١٩٧٠، استشاره آرثر غلودبرغ عضو المحكمة العليا السابق، وسفير الولايات المتحدة الأميركية في الأمم المتحدة وأحد الشخصيات الّتي تحظى باحترام المؤسسة ليهودية بشأن حملته الفاشلة للفوز بمنصب حاكم نيويورك. وبقى دتون على علاقة وثيقة بروبرت كندي بالرغم من حملات دتون بالمملكة السعودية ومواقف كندي الموالية لإسرائيل. بل إنّه أبقى على أصدقائه لشخصيات بارزة في الطائفة اليهودية بكايفورنيا...

وأول درس تعلمه دتون خلال ضغطه من أجل العرب هو تجاوز جميع الدروس الّتي تعلمها خلال عمله مساعداً خاصاً لجون كندي وضابط ارتباط لوزارة الخارجية الأميركية مع لكونجرس. فتجنب إتباع وسائل الضغط الكلاسيكية وذلك باختيار أعضاء معينين من الكونجرس وضمان التأييد الشعبي لهم في مناطقهم، وإمطار الكونجرس أو البيت الأبيض بمئات البرقيات والرسائل.

وكذلك فإن دتون لا يرى أي نفع خاص أو غير عادي في نشر رسائل للمحررين أو افتتاحيات في لصحف أو نشر قصص جديدة عن وجهة النظر العربية في المسائل المطروحة. فهو يعرف أن الضغط السياسي العربي محدود في الولايات المتحدة الأميركية بالرغم من كل ما قيل عن تزايد قوته وتأثيره. (وكان دتون قد أسهم فيما قيل عن ذلك في بداية الأمر وذلك للانطلاق). ويرح دتون أسلوبه في الدعاية للعرب بقوله:

«إن السعودية والبلاد العربية الأخرى، بخلاف إيباك، لا تملك وسائل التغلغل في البلاد. والواقع أن التغلغل بتطلب من المرء أن يكون في منتهى الحذق والمهارة. وصورة العربي في هذه البلاد ليست لامعة ولا يمكن إغراء ربات البيوت بها بطريق التلفزيون. صحيح أن للولايات المتحدة مصالح قومية في الشرق الأوسط كالنفط والاستثمارات المالية الكبيرة والتجارة ولكن هذه كلها ليست من القضايا الّتي تثير اهتمام قطاعات واسعة من الناس. فإذا حاولت أن تثيره فسوف يكون مثلك مثل داين إذا حاول إثارته خارج الطائفة اليهودية فلن يعود عليك بالكثير. وعليك أن تواجه خلال المحاولة بعض الحيوانات الشرسة. لا بدّ من قناة للمحاولة، والقناة العربية في هذه البلاد ليس واسعة».

وكان دتون مثل داين يدرك أن المواجهة سوف تقع في مجلس الشيوخ. إلا أنّه، بخلاف إيباك التي اعتادت على التحرك نحو الكونجرس للضغط على أعضائه، اتبع استراتيجية تقضي باختيار عدد من الأعضاء المحايدين والضغط عليه. يقول:

«جمع إيباك ٥٨ توقيعاً. واستهدفت إستراتيجيتنا الحصول على تأييده ٥٢ عضواً فقط. إذ قررنا أن نعيد اليوم (١٩٨١) ما فعلناه في عام ١٩٧٨ عندما حصلنا على تأييد ٥٠ إلى ٥٢ عضواً عند التصويت على طائرات ف ـ ١٥. فعندما يكون الهدف الأساسي هو تعزيز العلاقات الأميركية السعودية فالأفضل ضمان أقل عدد ممكن من أعضاء مجلس الشيوخ، أي محاولة الحصول على تأييد ٥٠ إلى ٥٢ عضواً لا أكثر. وكان ريغن كغيره يدرك ذلك ويسعى إلى تأييد من يستطيع مساعدته من الشيوخ».

وفي السادس من آذار أعلن البيت الأبيض أنّه سوف يبيع السعودية صواريخ جو جو وناقلات لتزويد طائرات ف ـ ١٥ بالوقود. على أن الإدارة رفضت طلب السعودية لمنصات تجعل القاذفات أكثر فاعلية في ضرب الأهداف على الأرض. ولكي ينزع فتيل المعارضة الإسرائيلية منح إسرائيل معونات عسكرية إضافية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار خلال العامين القادمين. كما أن البيت الأبيض ألمح إلى أن الولايات المتحدة الأميركية سوف تخفف القيود على بيع إسرائيل لطائراتها من طراز كافير (المجهز بمحركات أميركية ولهذا يظل تصديرها رهناً بالموافقة الأميركية).

لكن إسرائيل أصرت على مبدأ «لا أسلحة للأعداء العرب». واحتجت وزارة بيغن بأن التجهيزات الإضافية لطائرات ف ـ ١٥ تهدد السلام في الشرق الأوسط لأنها تعزز القدرة الهجومي لدولة تنادي بالجهاد ضد إسرائيل.. وردت وزارة الخارجية على هذا بأن الظروف في المنطقة تغيرت تغيراً دراميا وأكدت مرة أخرى أن الغزو السوفييتي لأفغانستان والحرب الإيرانية العراقية يبرران تسليح السعوديين.

وفي الثامن عشر من آذار أدلى الكسندر هيغ وزير الخارجية بشهادة أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ تناولت طائفة من أمور السياسة الخارجية. وعلى الأخص تعرض الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها لمزيد من الإرهاب العالمي واتجاه السوفييت إلى سياسة خارجية ذات طابع امبريالي، وهو أمر ـ كما قال هيغ ـ يثير أشد القلق. وعندما تناول قضايا الأوسط أبلغ اللجنة أن من الأمور الأساسية العمل على التوصل إلى إجماع استراتيجي في

المنطقة بين العرب واليهود للتأكيد على عدم تجاهل أخطار التغلغل السوفييتي. وفي اليوم التالي أعاد هيغ التأكيد أمام اللجنة على الحاجة إلى «الإجماع الاستراتيجي» في الشرق الأوسط وأكد أن مواصلة الولايات المتحدة السعي إلى السلام يتطلب تعزيز قدرات دول المنطقة مثل إسرائيل ومصر والسعودية والأردن وتركيا وباكستان من خلال التعاون والمساعدات في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية.

وكشفت ملاحظات هيغ عن حاجة الإدارة الأميركية إلى سياسة شرق أوسطية شاملة وعن إساءة فهمها لنظرة دول المنطقة إلى مصالحها الأمنية. وفي حين أن ريغن كان يرى أن محور المصالح الأميركية في المنطقة هو الحيلولة دون وقوعها تحت السيطرة السوفييتية فإن كلا من إسرائيل والسعودية كانت ترى أن تحور مصلحتها ليس الخطر السوفييتي بل خطر كل منهما على الأخرى.

وبينما كان الكسندر هيغ يعرض في آذار على الكونجرس سياسة الإدارة قدم داين إلى مجلس مديري إيباك مذكرة تتضمن إستراتيجية لإلحاق الهزيمة بالصفقة السعودية. وإذ كان قد تعلم من تجاربه في واشنطن كيف تتسرب المعلومات السرية بسرعة، طلب من كل عضو أن يتلف النسخة الّتي معه عن المذكرة. فلم يكن يريد أن يرى إستراتيجية إيباك في صحيفة «واشنطن بوس». ومع هذا فإنه لم يعثر على نسخته الخاصة من المذكرة بعد ذلك بثلاث سنوات.

ولم يكن جواسيس البيت الأبض في حاجة إلى نسخة من مذكراته داين حول الاستراتيجية. فكل ما كان عليهم أن يفعلوه هو أن يحصلوا على نسخة من عدد ٥ نيسان (ابريل) من صحيفة «نيويورك تاميز» التي نشرت أول مقال لداين بينما كان بجامعة هارفارد، ويقترح فيه ثماني نقاط يستطيع أنيتولى بها الكونجرس «ممارسة سلطاته الدستورية بشكل فعال في مواجهة محاولات الرئيس فورد ووزير الخارجية هنري كيسنجر إبعاد الفرع التشريعي عن الشؤون الدولية إبعاداً تاماً».

يقول داين في اقتراحاته: على الكونجرس أن يستخدم مرونة سلطاته لفرض استخدام سياسات بديلة؛ ولا بدّ لهذه السياسات من أرضاء الحزبين ومن الحصول على دعم لها من زعماء الكونجرس وينبغي الربط بين القوى الخارجية والداخلية بحيث تبدو أهدافهما متشابهة. وينبغي للكونجرس أن يقابل السهولة الّتي تتصل بها الإدارة بالصحافة بإنشاء

صداقات في وسائل الإعلام وبتوليد معلومات خاصة به بواسطة لجان تحقيق تطلب القسم قبل الشهادة وتنتزع المعلومات من صاحبها.. كما أنّه ينبغي إثارة اهتمام الجماعات ذات المصالح في القضايا المطروحة. فهذه الجماعات تسبغ شرعية شعبية على السياسات البديلة وتقيم منبراً لنشر آرائها، وتجند مزيداً من الناس لجمع المعلومات ومراقبة تصويت الآخرين.

وعليه فإن داين يرى أن صنع السياسة الخارجية هو نوع من ممارسة الضغط السياسي: تطرح الإدارة وجهة نظرها، ويرح أعضاء الكونجرس وجهة نظرهم بينما تقوم الجماعات ذات المصالح الخاصة - أي أصحاب الضغط السياسي المحترفون - بتغذية أعضاء اللجان بالمعلومات. وفي رأيه أن الكونجرس بحاجة إلى موظفين متخصصين بالسياسة الخارجية لوضع الخطط للإستراتيجية ولتزويد الأعضاء بالمعلومات العادية والخاصة. ويرى أيضاً أن الكونجرس يحتاج قبل كل شيء إلى «المثابرة» واستنتج «أن إصرار الكونجرس المستمر على نقد إحدى السياسات لا بدّ يحمل الإدارة على تعديل برنامجها أو التخلي عنه».

وهكذا فإن إستراتيجية إيباك لمعركة السلاح للسعودية عام ١٩٨١ كان تلخص في «عمل الإدارة» على التخلي عن سياستها.

لكن حادثة خارجة عن سيطرة الرئيس حولت اهتمامه الشخصي عن مشكلة الحصول على تأييد الكونجرس للصفقة. ففي ٣٠ آذار ١٩٨١ أطلق هنكلي النار على الرئيس وأصابه في صدره. ويبدو أنّه - أني الرئيس - أصدر من فراشه بمستشفى جامعة جورج واشنطن أمراً بإضافة خمس طائرات أواكس لصفقة السلاح السعودية. ويزعم داين أن مساعدي الرئيس قدموا له صيغة الأمر وأنه وقعه.

وفي الخامس من ابريل أكد بيغن لوزير الخارجية الأميركية الّذي كان يقوم بجولة في الشرق الأسط أن بيع طائرات الأواكس وتجهيز ٦٢ طائرة ب - ١٥ بمعدات إضافية للسعودية ينطوي على تهديد لأمن إسرائيل والوضع الاستراتيجي كله في المنطقة. وفي اليوم التالي أبلغ الملك حسين هيغ أن تصلب إسرائيل في موقفها من الفلسطينيين قد «فتح باب للاضطراب وعدم الاستقرار وغيرهما من المشكلات» في المنطقة. وللتأكيد من أن هيغ فهم الرسالة صرح الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية بعد ذلك بيومين وبعد أن اجتمع هيغ به وبالأمير فهد والأمير سلطان بأن السبب الرئيس لعدم الاستقرار في المنطقة هو إسرائيل وليس الاتحاد السوفييتي كما يقول هيغ.

وفي الأسبوع الأول من نيسان وبعد أن أخذت صفقة الأواكس تتصدر صفحات الصحف قام داين بزيارة لهوارد بيكر الّذي كان يتهيأ لزيارة الشرق الأوسط، وكرر له ما قاله لميز قبل ذلك ببضعة أشهر، وتوسل إليه أن يأخذ بعين الاعتبار «نتائج معركة الأواكس في الكونجرس» وأكد له «أننا سوف نمضي فيها إلى النهاية» وأن على الإدارة أن تفعل الشيء ذاته بالنسبة للمعارضة داخل الكونجرس. وأضاف داين: قد يربحون هذا المعركة ولكنهم سيخسرون في نهاية الأمر» وحذر داين ميز بأن الصحافة سوف تخوض الجدل الدائر «وتشرح الإدارة وتكشف عن اختلالها شأنها شأن كلّ إدارة جديدة».

وكان ريغن عندئذ قد بلغ أوج شعبيته نظراً للشجاعة والمرح اللذين واجه بهما إطلاق النار عليه. ولهذا فإنه كان في غنى عن الدعاية السيئة خاصة وأنه كان في الثانية والسبعين والناس يتساءلون عما سيفعله عند عودته إلى العمل.

وأصغى دتون لداين بشيء من الإشفاق فإنه هو أيضاً كان لا يريد المعركة القادمة وقال إن عليه بحكم ووظيفته بأن يسعى إلى تأييد مجلس الشيوخ لتشريعات الرئيس. وطلب داين أن ترجئ الإدارة قرارها النهائي بإجراء التصويت عليه «كي يتسنى لهم أن يفهموا فهماً كاملاً ما سوف يقدمون عليه». ومن أهم حجج داين أنّه قبل أن يشرع البيت الأبيض في تبديل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، يجب أن تكون للرئيس سياسة شرق أوسطية.

ولم يخرج داين من اجتماعه ببيكر بشيء سوى كسب مزيد من الوقت لإعداد الدفاع عن قضيته في مجلس الشيوخ. وكانت إيباك قد قررت عدم الاكتراث بالضغط بشدة على المجلس. ولم يكن داين يريد أن ينظر إلى الصفقة السعودية على أنها قضية حزبية. وكان من مصلحة إيباك على المدى القريب والبعيد أن ينظر الناس إلى الصفقة على أنها تهديد لإسرائيل. وحتى لو هزمت إيباك ـ وكان داين يدرك أنّه لم يسبق لرئيس جمهورية أن خسر التصويت على صفقة أسلحة ـ فإنها تكسب الدعاية ضد تسليح السعودية تسليحاً ثقيلاً.

وفي الثامن عشر من نيسان كشفت وزارة الخارجية الأميركية النقاب عن أن الإدارة حاولت أن تقنع المملكة السعودية بالاكتفاء بطائرات ف ـ ١٥ المزودة بالأجهزة المتطورة وان تؤجل صفقة الأواكس. ولكن السعودية رفضت أية تسوية تساعد على إزالة مخاوف إسرائيل. وفي ٢١ نيسان أعلنت الإدارة الأميركية رسمياً عزمها على المضي في إبرام صفقة الأسلحة السعودية.

وعاد بيكر إلى واشنطن بعد عيد الفصح، ونصح الوزير هيغ بتأجيل طرح صفقة الأسلحة للتصويت في الكونجرس إلى ما بعد الانتخابات في إسرائيل الّتي سوف تجري في ٣٠ حزيران. ونبهه إلى أنّه إذا حاول الرئيس أن يعرض الصفقة على الكونجرس للتصويت عليها قبل ذلك التاريخ فسوف يخسر. وكان بيغن يهاجم الصفقة في كلّ مناسبة. (وسمع بيكر في إسرائيل أ بيغن يحذر المواطنين بأن السعوديين سوف يستخدمون الأواكس للتجسس عليهم في بيوتهم). على أن بيكر كان يدرك أن استطلاعات الرأي في إسرائيل تشير إلى أن حزب العمل المعارض لبيغن يتقدم الحملة الانتخابية ويرجو أن يخلفه رئيس حكومة أكثر تفهماً لرغبة الرئيس الأميركي في إقامة علاقات أوثق بالسعودية. وكان يجوز أن يظهر رئيس الحكومة الجديد مزيداً من الاعتدال بحيث يخمد حماس أصدقاء إسرائيل في الكونجرس لإلحاق الهزيمة بالرئيس عند التصويت على الصفقة. (والواقع أن وزير الخارجية الإسرائيلية السابق أبا إيبان صرح بأنه إذا عاد حزب العمل إلى الحكم فإنه سوف يعارض صفقة الأواكس بمثل العنف، الّذي عارضتها به حكومة بيغن).

وكان بيكر مثل توم داين يحاول كسب بعض الوقت. واعتقد أن إبرام الصفقة السعودية ضروري يخدم مصالح الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط. غير أنّه لم يكن واثقاً من أنّه قادر على أن يجتذب عدداً كافياً من الشيوخ الّذين انضموا لباكوود وكارنستون (أي إيباك) على المضي في التصويت. ولم يسهل البيت الأبيض ووزارة الخارجية مهمة بيكر. «وكان الّذي خطط إسراتيجية التصويت»، كما يقول بيكر يعرف ذلك. ذلك أن المشاحنات بين وزير الخارجية هيغ وممثلة أميركا في الأمم المتحدة جين كيركباترك من جهة والقاضي وليم كلارك مستشار الرئيس في شؤون السياسة الخارجية والخلافات في الرأي بين هيغ ووانبرغر، حولت الاهتمام عن أهمية الأواكس. وكانت للإدارة بطبيعة الحال أولويات أخرى وخصوصاً على الصعيد الداخلي حيث كان ريغن يسع إلى تبني تدابير اقتصادية تعمل على خفض الموازنة والتضخم. ومع ذلك، فقد كانت الصفقة السعودية في طليعة مبادرات الرئيس على صعيد السياسة الخارجية. وبدا أنّه سينتهي بإحراجه إحراجاً شديداً.

ويقول أحد مساعدي بيكر بأنه «في البدء لم يكن هناك مسؤول عن مسألة الصفقة. وكان هذا يدعو للسخرية لأن هيغ كان يعلن أنّه المسؤول عنها. وعليه فالمسألة اتخذت شكلاً كلاسيكياً. كان هناك رؤساء قبائل هندية لكن بلا هنود».

وعليه فإنه حين عهد بأمر الصفقة للهندي الطيب هوارد بيكر قال لفريق عمله: «إنني لا أتولى مهمة وأفشل فيها. ولكن أمامنا مصاعب لا يستهان بها».

وأبلغ البيت الأبيض بأن الأمر يتطلب التزاماً بإنجاح الصفقة. ومن جهة ثانية تولى جيمس بيكر كبير مستشاري الرئيس السياسيين ووسيطه لدى الهيئات التشريعية، شأن التنسيق اليومي في مسار الصفقة بالتعاون مع هارد بيكر والسعوديين. وصدرت الإشارة إلى أعضاء الكونجرس بأن الرئيس نفسه هو الّذي يقود حملة إنجاح الصفقة وأنه لا يتقبل الهزيمة.

ولم تحرك حكومة بيغن ساكناً. ومهما يكن من أمر إدعاء إسرائيل بأنها تعتمد على نفسها وبالرغم من إعلان بيغن لحكومته: «أن الأميركيين في حاجة إلينا، تفوق حاجتنا إليهم» فالحقيقة المرة هي أنّه في الوقت الّذي تتوقف في المساعدات العسكرية الاقتصادية لإسرائيل فأن هده تتدرى في فوضى شاملة. لقد كان بيغن في حاجة لريغن.

إلى أن بيغن أصر على موقفه بعناد عجيب ضاق معه صبر الولايات المتحدة وصديقتها في الشرق الأوسط. وكان بيغن قد اختبر حسن نية كارتر في مفاوضات اتفاق كامب ديفيد، ثم في قضية منح الفلسطينيين الحكم الذاتي. وفي السابع من حزيران (يونيو) عام ١٩٨١ أتاح بيغن للرئيس ريغن أن يرى مثلاً على صعوبة التكهن بما قد يفعله الإسرائيليون.

انطلقت طائرات ف ـ ١٦ الإسرائيلية، وقصفت ودمرت المفاعل الذري العراقي قرب بغداد الّذي أنشأه الفرنسيون دون إبلاغ الولايات المتحدة مسبقاً بعزمها على ذلك.

فأثار الحادث ضجة في العالم. فكانت حجة إسرائيل أن الغارة من أعمال «الدفاع عن النفس» وأن للمفاعل قدرة على إنتاج معدات لأسلحة نووية قد تستخدمها العراق ضد إسرائيل. وحذر رئيس حكومة إسرائيل بأن إسرائيل لا يمكن أن تتقبل قيام أي بلد عربي أو غير عربي بإنتاج أسلحة للتدمير الجماعي.. وأنه لن تكون بعد اليوم إبادة جماعية لليهود.

وفي الحال احتجت الولايات المتحدة وقالت بأن الغارة الّتي لا سابقة لها سوف تزيد من خطر الحرب في الشرق الأوسط. وذكرت وزارة الخارجية الأميركية أن هناك دليلاً على أن إسرائيل خرقت اتفاق بيع طائرات ف ـ ١٦ لها لأنه لا يسمح باستخدامها إلا للدفاع عن النفس. وفي حين أن العراق من الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية فإن إسرائيل لم توقعها. وأعلنت الحكومة الأميركية أنّه لا دليل لديها على أن العراق كان بصدد إنتاج أسلحة ذرية.

وعبر كثرة من أعضاء الكونجرس عن قلقهم لأن الغارة تعرقل جهود الولايات المتحدة لتشجيع عملية السلام. ولم تخف الطائفة اليهودية استهجانها لموهبة بيغن في الإساءة للعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. على أن الغارة لقيت ترحيباً شعبياً في إسرائيل ولكن ليس لدى خصوم بيغن السياسيين الّذين كانا يعتقدون بأن بيغن انتهز الفرصة، واختار توقيت الغارة، لتعزيز وضعه في الانتخابات القادمة. وأيدت الولايات المتحدة قرار تقدمت به دول العالم الثالث ولكنه لا يدعو إلى فرض عقوبات عليها. وأرجأت الولايات المتحدة إرسال طائرات إلى إسرائيل. وأفلت بيغن بلطمة خفيفة.

وفي غمرة السخط الّذي أثارته الغارة الإسرائيلية جرت واقعة تدعو إلى السخرية ولم يتنبه إليها أحد. هي أن طائرات ف ـ ١٦ الإسرائيلية وطائرات ف ـ ١٥ المرافقة عبرت أجواء الأردن والمملكة العربية السعودية من غير أن ترصدها طائرات الأواكس الّتي كانت تقوم بدوريات في أجواء شمال ـ شرق المملكة.

وبعد شهر وضع بيغن العلاقات الأميركية الإسرائيلية على محك الاختبار مرة أخرى. ففي السابع عشر من تموز (يوليو) قصفت الطائرات الإسرائيلية مواقع لمنظمة التحرير الفلسطينية في غرب بيروت معلنة أسفها للضحايا المدنية، وبررت غاراتها من جديد بأنها كانت للدفاع عن النفس. واحتجت السلطات اللبنانية على الغارة، واتهمت إسرائيل باستخدام طائرات فانتوم أميركية. ومرة أخرى قررت الإدارة الأميركية الّتي كانت على وشك رفع الحظر عن طائرات ف ـ ١٦ لإسرائيل أن ترجئ ذلك. والواقع أن الولايات المتحدة كانت عندئذ تدرس طلباً إسرائيلياً آخر للأسلحة.

وفي الرابع العشرين من شهر آب (اغسطس)، أبلغت الإدارة الأميركية الكونجرس رسمياً بعزمها على أن تبيع المملكة العربية السعودية سلاحاً قيمته ثمانية مليارات ونصف المليار من الدولارات يشمل خمس طائرات أواكس ومنصات أرضية مساندة، و١١٧٧ صاروخ جو ـ جو من طراز سايدوندر وست طائرات خازنة للوقود من طارز (أي ـ ٧٠٧).

ولم تصدر أية ردة فعل فورية عن بيغن الّذي كان قد هزم خصمه شيمون بيريز في انتخابات حامية. فقد كان منشغلاً بشؤون أخرى. ففي اليوم الّذي أعلن فيه في واشنطن عن قرار تسليم السعودية طائرات الأواكس بدأ بيغن رحلة إلى القاهرة تستغرق يومين لعقد مؤتمر قمة مع الرئيس المصري أنور السادات. وتقرر في المؤتمر استئناف المحادثات حول الحكم الذاتي للفلسطينيين في أيلول (سبتمبر) المقبل. وكانت هناك كالعادة خلافات حتّى داخل حكومة بيغن وبالتأكيد داخل لكنيست في صفوف المعارضة حول كيفية الاحتجاج على صفقة الأواكس. فقال بعضهم بأنها معركة لا يخرج منها أحد منتصراً. فإذا نجحت جماعات الضغط الموالية لإسرائيل ونجح أصدقاؤها في الكونجرس في تعطيل الصفقة فإن حكومة ريغن سوف تجازف بإثارة عداء ريغن لها. وإذا لحقت الهزيمة بالموالين لإسرائيل فإن تسليح أعداء إسرائيل يصبح سابقة خطرة. ومع أن الإسرائيليين كانوا يرون أن طائرات الأواكس لا تحمل خطراً حقيقياً على أمن إسرائيل، ومن هؤلاء جنرال وصف طائرات المراقبة، غير المسلحة (الأواكس) بأنها «باصات كبيرة» تستطيع إسرائيل أن تدمرها وهي في الجو بأدنى جهد، مع ذلك فإنه كان هناك إجماع على أن معارضة تسليح البلدان العربية قضية مبدئية.

كانت إسرائيل قادرة على التزام الصمت حيال الإعلان عن صفقة الأواكس لأن إيباك والموالين لإسرائيل في الكونجرس كانوا يتابعون القضية. وبدت الأمور في صالحهم. ففي ١٧ من أيلول (سبتمبر) أعد السناتور باكوود لائحة بأسماء أعضاء مجلس الشيوخ المعارضين للصفقة فكانوا خمسين عضواً أو نصف الأعضاء.

وأخيراً أدركت الإدارة الأميركية خطورة ما يجري فانتدبت هوارد بيكر وجيمس بيكر لتجنيد الموالين للصفقة. وظل دتون بعيداً عن الساحة حتى إنّه لم يسجل نفسه ضاغطاً سياسياً. وقضى وقته في إطلاع هوارد وجيمس بيكر على مسار المفاوضات السعودية. وعلى

أسماء الأعضاء الّذين يقفون على الحياد أو يناصرون الرئيس. وكان يفضل أن يترك استخدام العضلات لجيمس بيكر ومساعديه، أما السعوديون فكانوا بزعامة الأمير بندر السياسي البارع وابن وزير الدفاع يشنون حملة لإقناع الشركات بأن الصفقة لا تخدم مصالح الولايات المتحدة وحدها بل ومصالحها.

وقام رؤساء شركة بوينغ ومؤسسة التكنولوجيات المتحدة باستصدار آلاف الرسائل والبرقيات المؤيدة للصفقة، من عشرات الشركات في جميع أنحاء البلاد وإرسالها إلى أعضاء الكونجرس. ويشير أحد التقارير إلى أن شركة موبل أويل أنفقت «ما يزيد عن نصف مليون دولار على حملة خاطفة» قامت بنشر إعلانات وبيانات في الصفحات الأولى لما لا يقل عن ست وعشرين صحيفة. وبالرغم من الضجة الّتي أثارها منتقدو السعودية وخصوصاً ستينفن إمرسون الّذي كتب سلسلة مقالات في مجلة «نيوريببلك» ونشرها بعد ذلك في كتاب فإن حافز الشركات لم يكن مناصرة العرب أو اليهود بقدر ما كان خدمة مصالحها. ومن المؤكد أناه لم تكن في حاجة إلى تشجيع السعوديين. فشركة بوينغ المتعهد الرئيس لصنع طائرات الأواكس كانت تطمع في بلايين الدولارات. وكانت شركة التكنولوجيا المتحدة تنتظر مئة مليون دولار من الصفقة. وجاء في أحد إعلانات موبل أويل في الصحف: «إن السعودية أكبر بكثير من البترول إنها تعني التجارة لأميركا والأعمال للأميركيين والقوة للدولار. وقدر الإعلان ذاته صداقة السعودية بخمسة وثلاثين بليون دولا فرائض في الميزان التجاري. بل يمكن القول أنّه لم تكن هناك حاجة لطلب المساعدة من موبل أويل. إذ كانت كما قال مصدر وثيق الصلة بالضغط السياسي لصالح السعوديين تسعى إلى بعض الأعمال الدسمة في الرياض.

وشرع أنصار الصفقة يحدثون ثغرات في حساب إيباك المسبق للأصوات. ويقول رون كاثل الناطق باسم الرابطة الوطنية للعرب الأميركيين: «قمنا بحملتنا الانتخابية الخاصة، فاتصلنا بأولئك الّذي قيل إنهم من معارضي الصفقة. واكتشفنا أنّه لا يزال هناك عدد كبير من غير الملتزمين أو ممن كانوا مجرد متعاطفين مع اليهود الأميركيين. وقد كنا في البداية نتقد أن الأرقام الّتي تنشرها ١٩٧٢ وجرى تسجيلها كهيئة لضغط السياسي (لوبي) عام ١٩٧٨ رداً على القوى الموالية لإسرائيل. لكنها هي وعدد آخر من الجماعات الأميركية

العربية الشعبية ليس لديها شيء يذكر من سطوة الطائفة اليهودية الأميركية وتنظيمها. ففي حين أن الرابطة الأميركية كانت إبان معركة الأواكس قائمة على ضاغط سياسي واحد وفريق عمل من ثمانية أشخاص فإن الهيئة العاملة في إيباك كانت تتألف من خمسة وثلاثين شخصاً مع آلاف الاحتياطيين الّذين كانوا ينتشرون في جميع أنحاء البلاد وعلى استعداد لتنظيم الصفوف عند أول إشارة.

وعندما حل منتصف شهر ايلول (سبتمبر) أخذت الأمور تسير لمصلحة الإدارة الأميركية. فقد وصل مناحيم بيغن إل الولايات المتحدة. وكان هدفه الأساسي تحسين صورته والتأكيد على أن إسرائيل تقف إلى جانب الرئيس الأميركي ووزير خارجيته في حملتهما على الاتحاد السوفييتي. وجرى أخذ ورد بين وزارتي الدفاع والخارجية حول ما إذا كان من المناسب دعوة بيغن إلى البيت الأبيض. فلم يكن وزير الدفاع واينبرغر قد نسي الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي، وقصف بيروت. وأخيراً اجتمع بيغن مع الرئيس ريغن. وتجمع غالبية التقارير على أن التوتر ساد الاجتماع بالرغم من أن بيغن وافق على عدم الضغط على أعضاء الكونجرس لمعارضة صفقة الأواكس.

على أن بيغن اجتمع بعد ذلك بستة وثلاثين سناتوراً بينهم تشارلز بيرس من النيوي وجون تاور من تكساس اللذان كانا يؤيدان الصفقة. ولما سئل عن الصفقة أجاب بما يعرفه الجميع وهو أنّه ضدها. وعاود وأكد معارضته لها عند اجتماعه بمائتين من الزعماء اليهود في نيويورك مضيفاً أن إسرائيل لن تتدخل في مناقشات مجلس الشيوخ حول الموضوع. فاتهمه البيت الأبيض ولكن بدون أن يعلن عن ذلك بأنه لم يف بوعده. ومهما يكن من أمر ذلك فإن إيباك تجاهلته ونشبت معركة ضارية ولكن دون أن يثير بيغن عداء البيت الأبيض. ويزعم داين أن عدداً من الشيوخ عبروا له عن شيقهم بما يثيره الضغط السياسي تحت شعار «بيغن أوريغن» من عداء للسامية. وقال السناتور مارك هاتفيلد بأن بريده يكشف عن تزايد ذلك العداء.

وظهر كذلك شعور مناهض لإيباك التي كانت منذ عشرة أشهر تمارس الضغط الصفقة. ووفى داين بوعده لإد ميز وهوارد بيكر. إلا أن بعض زعماء اليهود خشي أن تكون

إيباك تجاوزت الحدود في نشاطها. وعبر عن هذا أحدهم بقوله: «حسبنا ما فعلناه ولتكن النتيجة كما تكون». ورأى داين ذته أن إيباك أخذت تقع في شرك «بيغن أوريغن».... وشعر آخرون من الزعماء اليهود أن نجاح إيباك في الكونجرس أخذ ينقلب عليهم وتعرض داين للنقد في إسرائيل لأنه أغرى بيغن بتأييد إيباك علانية.

وتعرض داين لضغط هائل في الكونجرس. فقد ناشد ميز ومستشار الأمن القومي ريتشارد ألن جميع أعضاء مجلس الشيوخ من الجمهوريين تأييد الرئيس. وزعم هيغ أن كثيرين من معارضيه يمكن اجتذابهم. فكان يمكنه أن يحمل حوالي أثني عشر منهم على إعادة النظر في موقفهم.

وفي الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) أصدرت الإدارة الأميركية بياناً صحفياً لتوضح ما شاع من «سؤ فهم» حول خطر الأواكس المزعوم على أمن إسرائيل. وأكد مستشار شؤون الأمن القومي ريتشارد ألن للصحفيين أن طائرات الأواكس لا تستطيع أن تلتقط صوراً استخبارية، أو أن تحدد أهدافاً على الأرض. وأن لسعوديين لن يستطيعوا تنسيق غارات جوية عربية على إسرائيل لأنهم لا يملكون أجهزة قيادة متطورة للمعارك الجوية كالتي زودت بها طائرات الاواكس الأميركية وطائرا حلف الأطلسي. وذكر ألن أن طائرات الأواكس السعودية لن تزود حتى بأجهزة ألكترونية لإجراء مضاد وأن الإسرائيليين قادرون على تشويش راداراتها. وكان السعوديون قد وافقوا على عدم تحليق طائرات الأواكس في أجواء سوريا والأدرن.

وشد ألن على عدم قدرة الأواكس إلى حد جعل الصحفيين يتساءلون بسخرية عن فائدتها للسعوديين. وكان الإسرائيليون يعرفون الطائرات معرفة جيدة. إذ كانت الإدارة قد أتاحت لفريق من خبرائهم أن يحلقوا بها ساعات ليتأكدوا من أن إمكاناتها الهجومية محدودة. ومع ذلك، فقد كان الإسرائيليون أكثر قلقاً من احتمال قدرة الأواكس على شل إمكاناتهم الهجومية. فمنذ عام ١٩٦٧ كانت أفضل وسائل دفاعهم التهديد بهجوم جوي تنقض فيه الطائرات على مستوى منخفض تخدع به رادارات العدو. وكانوا يخشون من أن يتمكن رادار الأواكس الّذي يكشف ما تحتها من تعطيل أفضل أساليبهم التكتيكية الّتي نجحت تماماً في الغارة على العراق.

وكان رجال الإدارة الأميركية وزعماء الحزب الجمهوري منهمكين في محاولة التوصل إلى تسوية. وأثار الأمير بندر إعجابهم لمرونته واستعداده للقيام بتنازلات.

وفي الثامن والعشرين من ايلول (سبتمبر) وصل إلى الرياض ريتشارد ميرفي السفير الجديد لدى المملكة العربية السعودية ساعياً إلى موافقة السعودية على اقتراح يقضي بأن تكون للأواكس قيادة مشتركة. ولم يرحب السعوديون بأي إشارة إلى ذلك. ويذكر الكسندر هيغ في شهادة أمام لجنة الشؤون الخارجية أن السعوديين أظهروا ميلاً إلى الموافقة على اشتراك الأميركيين في طلعات الأواكس حتى آخر التسعينات من هذا القرن. وأبلغ وابنبرغر وزير الدفاع اللجنة أن طائرات الأواكس لا تشكل تهديداً لإسرائيل. وأضاف: «لا أدري لماذا يعرضون (بيعها للسعوديين) فهي غير مسلحة ويمكنهم إسقاطها في دقيقة ونصف. فهي لا تحمل أية قذائف».

وبدا للمشاركين في معركة الأواكس وللمحايدين كما لو أن أعمال الحكومة توقفت خلال تركيز البيت الأبيض، والكونجرس على بيعها للسعودية: وعلق أحد الشيوخ على هذا الوضع بقوله: «إذا لم يتم إبرام الصفقة، ولم يحصل الرئيس ريغن على التأييد في أولى مبادراته في السياسة الخارجية، فمما لا ريب فيه أنّه لن يكون للإدارة ذلك الوزن الكبير في صنع السياسة الخارجية خلال ما تبقى من فترة الرئاسة». وعليه فقد كانت طائرات الأواكس تستحق التركيز عليها دون سواها.

وفي أول يوم من تشرين الأول (أكتوبر) قرر الرئيس ريغن أن يراهن على الصفقة بسمعته على الصفقة. ففي آخر الأمر قدمت إدارته رسمياً إلى الكونجرس اقتراح بيع الأسلحة إلى المملكة السعودية. وكان من حق الكونجرس أن يرفضها خلال ثلاثين يوماً. ونظراً إلى أن البيت الأبيض حقق بعض النجاح في الميدان الدبلوماسي بحصوله على تنازلات من السعودية فإنه صار مستعداً لاستغلال فترة شهر الثلاثين يوماً للفوز بغالبية أعضاء مجلس الشيوخ تقف إلى جانبه.

وكان الرئيس قد بدأ يجند المؤيدين. فقبل ذلك ببضعة أسابيع وبينما كان أحد أعضاء مجلس الشيوخ يحضر عشاء دعي إليه، تلقى مكالمة تلفونية من البيت الأبيض. وكان

المتحدث هو الرئيس السابق فورد الّذي قال: نيابة عن ريغن: «إلى متى نسمح لهؤلاء اليهود السفلة أن يرسموا لنا سياستنا الخارجية» وعندما عاد العضو إلى مائدته كان الانفعال بادياً عليه (والواقع أنّه كان يحضر مأدبة للزعماء اليهود وأن عاملي التلفون المخضرمين في البيت الأبيض لم يخبروا فورد بذلك). ووجه الرئيس ريغن على شاشة التلفزيون رسالة إلى إسرائيل لم يلجأ فيها إلى الإثارة. ولكنه هاجم فيها المعارضة الإسرائيلية والضغوط اليهودية السياسية. وأصدر تصريحاً يقول فيه: «ليس للدول الأجنبية أن تصنع السياسة الخارجية الأميركية». وأضاف أنّه مصر على حماسة حقول النفط السعودية ضد أية جهة تهددها. وبعد ذلك بثلاثة أيام هاجم الرئيس السابق نيكسون المعارضة الشديدة الّتي تصدر عن حكومة بيغن والطائفة اليهودية الأميركية. وقال نكسون بأن هزيمة الأواكس ستكون انتصاراً باهظ التكاليف، وقد يسبب حرجاً كبيراً لريغن داخل الولايات المتحدة وخارجها. وبعد ذلك بأسبوع دعا الرئيس السابق كارتر إلى تأييد ريغن لإنقاذ العالم من أزمة نفطية أخرى.

وفي ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) صوت المجلس (مجلس النواب) كما هو متوقع ضد الصفقة ب ٣٠١ صوتاً مقابل ١١١. وفي اليوم التالي أيدت لجنة الشؤون الخارجية قراراً ضد الصفقة بتسعة أصوات مقابل ثمانية. وقد انضم إلى المعارضين السناتور الجمهوري رودي بوشويتز من مينسوتا. وأيد الرئيس شيخان جمهوريان كانا على الحياد وهما تشارلز ماثياس من ماريلاند ولاري برسلر من ساوث داكوتا.. وكان برسلر قد وقع في ١٧ سبتمبر قراراً بمعارضة الصفقة ولكنه غير موقفه على أثر مكالمة تلفونية من الرئيس تلقاها خلال المناقشة الّتي سبقت التصويت. وأعلن هوارد بيكر أن كلمة ريغن أخذت ترجح وأن جلس الشيوخ لن يصوت بكامل أعضائه إلا في أواخر الشهر.. وكان من المقرر أن يحضر ريغن مؤتمراً دولياً للدول النامية في الأسبوع التالي وشعر مجلس الشيوخ أن من غير المناسب أن يجري الاقتراع والرئيس غائب عن المدينة. وكان تأجيل الانتخاب ملائماً لبعض الأعضاء. ومن غير شك أنّه كان من صالح بيكر.

وقام هوارد بيكر طوال سبتمبر واكتوبر بتنسيق جهود مكثفة للضغط السياسي تأييداً لصفقة الأواكس. وبينما كان هو يقوم بنفسه باجتذاب الشيوخ الّذين يأمل في إقناعهم، كان أخوه جيمس يحاول اجتذاب غيرهم. وكان هوارد يدعو الشيخ إلى مكتبه ثم

يقوم به أخوه جيمس بالضغط عليه. وكانا يصحبان الشيوخ الّذين يتطلب إقناعهم التحدث إلى الرئيس إلى البيت الأبيض. ويذكر أحد المراقبين أن أكثر من نصف أعضاء مجلس الشيوخ ناقشوا مع الرئيس ريغن الصفقة أما فرادى أو جماعات.

وأعرب ريغن عن قلقه على سمعته وعلى مصداقية الولايات المتحدة إذا وقف مجلس الشيوخ ضد الصفقة. وقال بأنه واثق من النتيجة ونفى أن يكون عقد صفقات لكسب الأصوات. إلا أن بعض الشيوخ الّذين زاورا البيت الأبيض رووا شيئاً مختلفاً لزملائه ولجماعات الضغط ومراسلي الصحف. فقالوا إن الرئيس ناشد فيهم وطنيتهم واحترامهم لمقام الرئيس. لكنه ركز بصورة أساسية وغير علنية على أمر في غاية البساطة، وهو استبدال شعر «بيغن أو ريغن» بشعار «ريغن أو المشاكل».

وقال أحد مساعدي هوارد بيكر أنهم «استخدموا كلّ ما وصلت إليه أيديهم من أدوات لإبرام الصفقة». وزعم السناتور الديمقراطي «دنيس ديكونيشيني الوثيق الصلة بالرئيس أن أحد «المقربين» من الرئيس، وعده بأن الرئيس لن يعمل ضده في حملة عام ١٩٨٢ الانتخابية إذا ما صوت إلى جان بالصفقة (لكنه في النهاية صوت ضدها). وأدعى تشارلز غراسلي أنهم وعدوه بأن اختياره نائباً عاماً لولاية أيووا سوف يتم إذا صوت إلى جانب الصفقة (وبالفعل صوت مؤيداً لها). وهاما لسناتور جون غلن هذه الأساليب ووصفها بأنها رشوة وخسيسة (وأيد إيباك عن التصويت).

واستمر التنافس على اقتناص الأصوات. وحاولت إيباك أن تحافظ على تفوقها فأرسلت نسخة من رواية «هولوكست» (الإبادة الجماعية) إلى كل عضو في مجلس الشيوخ.(ولاحظ أحد موظفي إيباك وهو خارج من واشنطن بالطائرة أحدهم يقرأ الرواية بإمعان وتبين أنّه سناتور). لكنها لم تحذ حذو الرئيس في تهديد من يصوت إلى جانب الصفقة. وكان بعض أعضاء مجلس الشيوخ لا يزال موضع سخط ناخبيه بسبب التصويت على بيع طائرات ف ـ ١٥ للسعودية عام ١٩٧٨. وكان باكوود وآخرون في مجلس الشيوخ من يفضلون الحصول على تبرعات اليهود يدركون أن إيباك تستطيع أن تغلق في وجوهم باب التبرعات بنفس السهولة الّتي تفتحها بها.

كان إدوارد زورنسكي وهو ديمقراطي يهودي من نبراسكا قد اتفق مع بعض زملائه من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية على التصويت ضد الصفقة. وفي يوم التصويت وبينما كان يقف مع داين خارج قاعدة مجلس الشيوخ بين الطابقين الثاني والثالث قال لداين: «سأصوت إلى جانب الصفقة». فأجابه داين الّذي كان قد دعاه إل العشاء فلي بيته خلال الشهر السابق: «لا أستطيع أن أمنعك من ذلك. لكن أتمنى أن لا تفعل لأنني أود أن تكون على علاقة طيبة بالطائفة الموالية لإسرائيل. ولن تنسى الطائفة موقفك هذا» فقال زورنسكي الّذي كان يعتزم التقدم لإعادة انتخابه عام ١٩٨٢: «هل تعلم أنني اكتشفت مؤخراً بأن أعمدة الكهرباء الّتي تصدرها الولايات المتحدة للسعودية تصنع في ولاية نبراسكا». على أن موظفي إيباك ظنوا بان الرئيس وعده بأن لا يتدخل في حملة انتخابه إذا أيد الصفقة.

وإذا كانت الأحد شهراً السابقة بالنسبة لمناقشة الأواكس هي شهور إيباك فإن أكتوبر كان شهر الرئيس ريغن. وصرح السناتور إدوارد كندي لأحد الصحفيين بقوله: لم يسبق لي أن رأيت المواقف تتغير تغيراً كلياً كما رأيتها يوم التصويت». وكان البيت الأبيض طوال الوقت يبحث عن قطب ديمقراطي ينضم إليه. وبعد عدد من المحاولات الفاشلة وجد ضالته في شخص ديفيد بورن من أكلاهوما الّذي قال لداين بأنه يعتقد بأن لرئيس الجديد ملزم بالتقيد بوعود الرئيس السابق.

على أن الضربة القاضية كان ضم روجر جبسن سناتور ايووا قبل التصويت بثماني وأربعين ساعة. وكان جبسن يقضي أول فترة له في مجلس الشيوخ ولا يعتزم أن يسعى إلى إعادة انتخابه عام ١٩٨٤ لكنه كان قبل التصويت مناصراً متحمساً لإسرائيل. وسبق له أن عارض صفقة السلاح علناً وفي شهر مايو (أيار) ألقى الخطاب الرئيسي في مؤتمر إيباك السنوي. وقال فيه عن صفقة الأواكس: «إن بيع (الطائرات) لدولة غير مستقرة يهدد أمن تكنولوجيتنا المتقدمة. وعلاوة على هذا فإنه يزعزع أمن إسرائيل ولا بدّ من وقفه.... وأنا أتعهد ببذل الجد والتصويت لمنعه». فما الّذي حدث؟ أجاب على هذا السؤال مساعد في البيت الأبيض في مقال له يملأ صفحتين في نشرة «الريجستر» (السجل) الّتي تصدر في مدنية دي موان بوالية أيووا. ويدور المقال حول جبسن والأواكس؛ ويقول كاتبه فيه: «أوقفناه إلى جان بقبر مفتوح وقلنا له بأنه يستطيع أن يلقي بنفسه فيه إذا أراد» وفي اليوم ذاته قرر ثمانية

أعضاء من غير الملتزمين نصفهم من الحزب الجمهوري والنصف الآخر من الحزب الديمقراطي تأييد الصفقة.

وافتتح بيكر التصويت يحدوه الأمل ولكن بشيء من الحذر. فلأول مرة خلال عهده كزعيم للأغلبية رتب قائمة المصوتين حسب الخطة الموضوعة. ويقول أحد مساعديه. «بالرغم من أننا بلغنا المرحلة الأخيرة من التصويت لم نكن مطمئنين إلى النتيجة.. صدقني أنها كانت معركة ضارية» وقبيل التصويت كان داين يقف خارج قاعة المجلس بين الطابقين الثاني والثالث مع جماعة تضم السناتور جون وورنر من فرجينيا. وكان وورنر قد عمل على حشد الأصوات لمناصرة الرئيس.. وسمع بعضهم داين يسأل وورنر وهو في طريقه إلى القاعة: «جون، هل هناك ما يمكنني أن أقوله لك لحملك على تغيير موقفك؟» فأجاب وورنر: «لقد قمت يا توم بعمل رائع. لقد قمت بمهمتك خير قيام.. ولكن هذا اليوم ليس يومك».

ووافق المجلس على صفقة الأواكس باثنين وخمسين صوتاً مقابل ٤٨.

وفي مساء ذلك اليوم أقام داين حفلة لموظفيه وأصدقائه. وحضرها السناتور الجمهوري رودي بوشوتز من مينيسوتا الّذي تحدى الرئيس وصوت ضد الصفقة. وبالرغم من أن إيباك كانت قد خسرت معركتين متتاليتين فإنها حققت ما يستحق أن يحتفل به. إذا كانت قد نافست رئيس الولايات المتحدة وتقدمت عليه في بعض المراحل وكانت على وشك أن تحرجه باعترافه هو أمام العالم كله. (فأي رئيس ذاك الّذي لا يستطيع أن يبيع خمس طائرات لدولة عربية صغيرة وخصوصاً لدولة تتحكم ببلايين الدولارات من النفط الضروري لرخاء الولايات المتحدة!) لقد كان على الرئيس ريغن أن يستخدم الضغط السياسي على غالبية أعضاء مجلس الشيوخ ليفوز في المعركة. وسواء أكانت الأواكس ضرورية لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أو كانت تهدد أمن إسرائيل فإن هذا أصبح ثانوياً إزاء الحرج الّذي كان يمكن أن يسببه التصويت لريغن. ويقول داين: «كان علينا أن نربح الأصوات الأربعة المصوتين الأربعة في كل من اللجنتين بالمجلسين. فخسرنا الصوت الرابع. لكن هذا لم يسؤنا. وأعتقد أننا خسرنا التصويت ولكننا ربحنا القضية».

وبالرغم من أن ما قاله داين قابل للمناقشة فهناك أمر واحد مؤكد وهو أن إيباك آذت الرئيس لأنها أجبرته على أن يبذل في ذلك السبيل ما لم يتوقعه، وأن يسلط الأضواء على

الإدارة في أول سنة من عهدها. وأن يظهر البيت الأبيض أمام الطائفة اليهودية بمظهر من يريد الفوز حتى وإن أطلق بعض العبارات المناهضة للسامية. وصار على البيت الأبيض أن يكون أكثر حذراً في المستقبل.

وأخذت الصحف تنشر قصصها عن اللوبي اليهودي واللوبي العربي الّذي أزداد قوة ولوبي الشركات الّذي كان قد أصبح خطراً وحتى غير قانوني. وكان من الواضح أن صانعي السياسة الأميركية في لكونجرس عالجوا معركة الأواكس في إطار النظام الأميركي. لكن لا صلاحية هذا النظام لمعالجة النزع العربي الإسرائيلي بقيت موضع شك. وعلى أي حال فقد كانت المعركة صارعاً بين ثلاث فئات ضاغطة وهي اللوبي اليهودي واللوبي السعودي الأقوى وهو البيت الأبيض.

لكن ماذا عن المناقشة والتحليل الضروريين لصنع سياسة شرق أوسطية؟ يبدو أنهما تلاشيا أمام الشعارات ومقتضيات العلاقات الأمّة والاتهامات بمناهضة السامية والدعاية. وظلت الأسئلة القديمة لا إجابات. ومن تلك الأسئلة ما يلي: هل المصالح الأميركية في الشرق الأوسط مطابقة للمصالح الإسرائيلية؟ لماذا تخالف الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة السياسة الأميركية. وهل الرئيس الميركي الحالي والرؤساء الثلاثة الّذين سبقوه من مناهضي السامية؟ على أنّه لم يكن هناك من هو على استعداد لإثارة هذه الأسئلة فاستمرت لعبة الضغط السياسي ومجاراته على حالها.

وفي صبيحة اليوم لذي تلا التصويت على الأواكس اتصل داين بمكتب هوارد بيكر زعيم الإغلبية في الكونجرس وطلب تحديد موعد لمقابلته. وقابله بالفعل وبعد ذلك بثلاث سنوات ذكر داين أنّه في تلك المقابلة أكد لبيرك أنّه لا يشعر بالمراة تجاه ما حصل، وهنأه على انتصاره وعلى «اكتشافه لزملائه الّذين ناصروه». وكان داين يعلم تمام العلم أن أولئك الزملاء لا يركن إليهم دائماً وعبر عن هذا عندما قال لزورنسكي إن إسرائيل لن تنسى هذه المعركة.

الفصل السادس

إيباك ـ الحرب من أجل واشنطن

بعد معركة الأواكس بثلاثة أيام أرسل هيمان بوكبايندر الضاغط السياسي للجنة اليهودية الأميركية رسالة إلى نصف الشيوخ الّذي كانوا قد صوتوا إلى جانب الرئيس ريغن، عبّر فيها عن خيبة أمله القوية في تصويتهم، ولكنه أضاف : «إننا نعتزم مواصلة العمل معكم بشأن مسائل الشرق الأوسط. وقال بعد ذلك بأبع سنوات إنّه لم يشأ أن يظن أولئك الأعضاء بأن تصويتهم «كان البرهان الأساسي على صداقتنا».

كانت تلك عاطفة كريمة ومطمئنة بدون شك لأولئك الّذي صوتوا مع الرئيس وضد إيباك ويتطلعون إلى انتخابات ١٩٨٤. لكن هناك شيء لم تأخذه الرسالة بعين الاعتبار، وربما كان بوكبايندر نفسه يجهله مع أن كثيرين من مخذرمي الكونجرس كانا قد لمسوه، وهو أنّه في حين أن اللجنة اليهودية يقوم على ما تقوله إيباك، وما قررته إيباك بعد التصويت على الأواكس وهو وجوب إخراج عدد من أعضاء جلس الشيوخ من الكونجرس. وفي حين أن بوكبايندر مال إلى اتخاذ موقف توفيقي بانتظار الجولة القادمة في لعبة الضغط السياسي، أخذ داين يقول: «إننا كالفيل الهندي لا ننسى».

وكانت إيباك طوال ربع القرن السابق هي الضاغط السياسي الرسمي للطائفة اليهودية في الكونجرس، والمنظمة الوحيد المسجلة في واشنطن للضغط لحساب إسرائيل، والوسيط المخلص بين الجماعات الأعضاء في مؤتمر الرؤساء (اليهودي) وأعضاء الكونجرس.

منذ البداية كان سبب وجودها هو العمل على تدفق المساعدات الأميركية باستمرار إلى إسرائيل. وكان الاقتصاد الإسرائيلي قد صار يعتمد اعتماداً كلياً على إحسان الكونجرس. (فكان باستطاعة أي كوجرس متشدد أن يدمر إسرائيل بسرعة تفوق سرعة تدمير أي جيش عربي لها) وكان إيباك سيدة الكونجرس أو هكذا كانت تدعي.

وأصبح اللوبي الآن في مركز يمكنه من السيطرة على الطائفة اليهودية الأميركية في كلّ ما يتعلق بإسرائيل الّتي صارت قضية اليهود الكبرى. نرى بعد الأواكس أن اللوبي الّذي كان في يوم من الأيام نفراً من رجال الدعاية يفتقرون إلى التمويل، قد بدأ تحوله المثير إلى ما وصفه داين بالحركة الجماهيرية الّتي تسعى إلى تسييس اليهود الأميركيين. وكان هؤلاء عندئذ أكثر طوائف الأمّة تنظيماً. ومن ثم أخذ داين يدعو اليهود في جميع أنحاء البلاد إلى أن يكونوا أعضاء عاملين في اللوبي اليهودي ويدفعون له رسوم العضوية. ولا يقل عن هذا أهمية أن إيباك أخذت تبلغ لجان العمل السياسي المحلية عن سجل ممثليهم في الكونجرس في مناصرة إسرائيل.

ويقول داين بأن «معركة الأواكس كانت النقطة الفاصلة». لدق خسرنا التصويت وكننا كسبنا لجولة. وربما كان هذا صحيحاً. لكن من المؤكد أن ما كسبه اللوبي هو معركة الدعاية. فقد رأى اليهود في بيع لأسلحة للسعودية دليلاً على نمو قوة «اللوبي العربي». ورأوا أن «أعداء إسرائيل يزدادون قوة. على أن إيباك كنت تعتقد بأن الذي خاض المعركة بقوة في جلس الشيوخ هو ريغن وليس رابطة الأميركيين العرب أو فرد دتون أو «الوبي السعودي» الّذي يقوده الأمير بندر، لكن داين مع هذا رأى أن المهم في الأمر ليس تحديد من كسب المعركة، بل تحقيقه لأهدافه، وهي دفع اليهود إلى الانضمام إلى إيباك ومدّها بالمال.

ويقول يهودي أميركي متمرس في العمل السياسي وعلى معرفة بتاريخ اللوبي وإستراتيجيته الحالية: «كانت معركة الأواكس أشد تأثيراً من أية معركة خسرتا إيباك. والبرهان أنّه لم يحدث بعدها ما حدث بعد معركة طائرات ف ـ ١٥: فلم يقل أحد بأن (داين ابن العاهرة مارس الضغط عليّ) بالرغم من أن الضغط كان كبيراً».

والواقع أن داين كان ـ كما قال هو في مقابلة بعد ذلك ـ قد «جرح» رئيس الولايات المتحدة. وبادر مساعدو ريغن على أثر المعركة إلى تسوية الأمور. إذ اتصل هيغ تلفونياً وطلب مساعدة إيباك في تمرير لائحة المساعدات الخارجية في الكونجرس. وعليه فإن داين الّذي لم يسبق له أن عمل في منظمة يهودية، أصبح الآن في مركز يجعله أكثر زعماء الطائفة اليهودية فعالية.

كانت الرياح عندئذ مؤاتية لداين. وكما قال يهودي بارز «فإنه لم يكن على الساحة يهودي أميركي واحد يستطيع أن يكهرب الطائفة الأميركية. لقد كان باستطاعته آرثر غولدبرغ (عضو محكمة العدل العليا) قبل ذلك بثمانية عشر عاماً أن يقوم بالمهمة. (لكنه لم يفعل). وعليه فهناك أزمة زعامة حقيقية». وكان داين يعوض عن القلق البادي على وجه بالابتسام والاعتراف بحقيقة الذات. ومما قاله هو عن نفسه: «عندما أصبح واحداً من أولئك الّذي غالباً ما تستشهد الصحافة بأقوالهم، أعرف أن اليهود في حاجة إلى زعامة».

كان هناك في الماضي براندايز والحاخامان وايز وسلفر. وفي الخمسينات سيطر غولدمان الّذي يعد في طليعة الصهيونيين المتحمسين، وتلميذ وايزمن، وخصم بن غوريون، وحليف شاريت. لكن هؤلاء اليهود البارزين كانوا أصدقاء لرؤساء الولايات المتحدة وأعضاء الكونجرس. وبالرغم من أنهم كانوا مصدر مضايقة في نظر وزارة الخارجية، فإن الطائفة اليهودية كلها كانت تبجلهم. وكانوا جمعياً متدينين - وفيما عدا براندايز الّذي تعرف متأخراً على مشكلات اليهود - وكانوا سياسيين بارزين، ولديهم إحساس عميق بالتاريخ اليهودي. أما الزعماء الحاليون للمنظمات اليهودية فأسماؤهم غير معروفة لدى أكثر الأميركيين وأكثر اليهود، ويقول يهودي محترف آخر يتصل بالزعماء يومياً باسم منظمته: «ليس زعماء اليوم سوى أقزام؛ فالسياسات اليهودية اليوم قد تراجعت إلى حد أنها تنحصر في «التصوير». فقوتك تعتمد على الشخصيات الكبيرة الّتي تظهر صورتك إلى جانبها. وأي صنف من الزعماء هؤلاء الّذي لا يستطيعون حتى أن يقرأوا علامات الشوارع في تل أبيب؟».

وشبيه بهذا ما ورد على لسان آرثر هرتزبرغ خلال خطاب له بعنوان «اليهود الأميركيون وإسرائيل» ألقاه بمعهد انتربرايز للمعلومات بواشنطن. فقد سأل هرتزبرغ الجمهور: «كيف يمكن لطبيب أسنان من تلال شيكر أن يصبح شخصية سياسية؟» ثم أجاب على السؤال بقوله: «إنّه باستطاعة رئيس لجنة محلية تابعة لإيباك أن يتصل بعضو مجلس الشيوخ الذي يمثل أوهايو وحتى بلجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس، وإذا حالفه المزيد من النجاح فربما وجد فنسه رئيساً لأيباك أو منظمة يهودية كبرى أخرى وانتهى الأمر به إلى أن يحتل مكانه في قائمة الّذي يُدعوْن إلى البيت الأبيض». ثم قال هرتزبرغ: «إنني لم أدع إلى العشاء في البيت الأبيض». ثم قال هرتزبرغ: «إنني لم أدع إلى العشاء في البيت الأبيض بسبب جاذبيتي

أو براعتي أو شخصيتي، وإنما دعيت ست مرات خلال ست سنوات لأنني كنت رئيساً للكونجرس اليهودي».

ومن سخريات التاريخ اليهودي أنّه بالرغم من أن الطائفة اليهودية الأميركية رفضت مقومات الصهيونية، ووجدت في «تطبيع» الدولة اليهودية ملجأ من مناهضة السامية، فإن دعم إسرائيل جعل اليهود الأميركيين أميركيين أقوياء وذوي بأس سياسي يفوق بأسهم في أي فترة من فترات شتاتهم. وكما قال هرتزبرغ للمستطعمين إليه: «إن اليهود الأميركيين سوف يتمكنون من خلال الصهيونية من رفع صوتهم على الساحة الأميركية».

ومن الأمثلة على، ما نقوله توم داين نفسه. ويقول أحد المراقبين في مقر منظمة «مناهضة الافتراء» بواشنطن: «مما لا يصدق أن يقول الناس بكل احترام أشياء مثل: ألقى داين خطاباً في كنيسة. وأتصور أن اللهجة الّتي يتحدثون بها هي الّتي كانوا يوماً يتحدثون بها عن الحاخام ستيفن وايز.

وكثيراً ما يتحدث داين في خطبه عن اليهودي الجدي أو اليهودي العامل في حقل السياسة، ويتقن معرفة النظام السياسي الأميركي وذلك لحماية المصالح اليهودية. وان من السهل على داين أن يتذكر هذه الصورة لأنه هو نفسه كان تجسيداً «لليهودي الجديد» الذي ولد في أميركا، ولم يتلق ثقافة يهودية تذكرن ولم يكن متديناً، وكان في الوقت ذاته لا يعرف العبرية، وغير صهيوني، ومتزوجاً من غير اليهود. وباختصار كان حيواناً سياسياً من رأسه على أخمص قدميه. وكان الفرق واضحاً بينه وبين طراز الزعماء اليهود الأوروبيين التقليديين. فهرتزبرغ ولد في بولندا وصار حاخاماً محافظاً. وكان ينتمي إلى أسرة وراءها ستة أجيال من الحاخامين المحافظين الهاسيديين. وكان يتقن اليدشية والعبرانية وطوال عمره صهيونياً، كما كان عضواً سابقاً في المجلس التنفيذي الصهيوني، ورئيساً سابقاً للكونجرس اليهودي الأميركي. وهو حالياً رئيس للكونجرس اليهودي العالمي، وأستاذ الدين والتاريخ الحديث في جامعة كولومبيا ودارتموث، وهو مؤلف أكثر الكتب شعبية عن الصهيونية بالانكليزية، وناقد صريح للسياسة الإسرائيلية، الأمر الّذي أكسبه مزيداً من الشهرة في الطائفة اليهودية الأميركية. وهذا الطراز من الزعماء هو الّذي يحب زعيم إيباك (أي داين) أن يكرهه.

يقول هرتزبرغ بشيء من السخرية: «إنني يهودي عنيف جداً في نظر ليهود الجدد. إنّه لا توجد صلة تذكر بين جماعة إيباك واليهوية. ومن المؤكد أنّهم لا يعرفون شيئاً عن اليهودية أو الصهيونية. فما نوع التعليم اليهودي الّذي تلقوه؟ إنهم طائفة من الضاغطين الّذي يضغطون من أجل أي شيء إلا العرب. وعندما يتحكم كلّ شيء بفضل إيباك فإن الدبلوماسيين التقليديين الهادئين هم الّذين يجبرون الكسور. وعلى أي حال فإن داين لن يستمر طويلاً».

لقد صرح هرتزبرغ بأنه آن للطائفة اليهودية أن تقفل اللوبي. فهو كما قال «يخلق من مناهضة السامية أكثر مما يزيل. فكون الإنسان يهودياً لا يعني مجرد مناصرة إسرائيل أو مناهضة مناهضي السامية».

ومما أزعج هرتزبرغ من أمر إيباك هو أن إيباك أهملت أمثاله على الأقل في ذلك الوقت. وعليه فدق أصبح كا وصفه ملحق جريدة إسرائيلية كالديناصور أو آخر «الموهيكان». وقال الملحق إنّه آخر ذلك الطراز من لزعماء اليهود في أميركا الّذين نجحوا في الجمع بين الحاخامية والفكر والسياسة. ومهما يكن من أمر فإن توم داين هو الّذين تحدى الرئيس الأميركي حول صفقة الأواكس وعزز مكانة منظمته في أوساط الزعامة اليهودية الأميركية ـ وبلك تيسر وصول إيباك إلى البيت الأبيض ووزارة الخارجية ـ العش التقليدي «لمناصري العرب».

على أنّه كانت هناك مشكلة . فمناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي كان يجعل من الصعب على اللوبي أن يبرهن على تطابق المصالح الإسرائيلية والأميركية في الشرق الأوسط. وبالرغم من أن البيت الأبيض والكونجرس لم يكونا في ظل ريغن على استعداد لمواجهة الأمر، فإنه كان من الواضح أن سياسات إسرائيل لا تتفق مع السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. إذ كان سماح بيغن بإقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة يعني مواصلة السعي إل إقامة إسرائيل الكبرى. وكان من شأن هذه السياسة أن لا تترك أرضاً يبادلها الإسرائيليون بالسلام طبقاً لقرارات الأمم المتحدة والسياسة الأميركية. وفي أعقاب كامب ديفيد تجاوز بيغن أمر الحقوق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتبع سياسة ترمي إلى ضم هاتين المنطقتين. وكانت إدارة كارتر قد أدانت المستوطنات بوصفها غير قانونية وعقبة في طريق مفاوضات على أساس القرارين ٢٣٨ و٢٤٢ لأمم المتحدة.

وبعد، فما هي مصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة؟ إن هناك إجماعاً مدهشاً حول هذا الموضوع في أوساط الخبراء بشؤون الشرق الأوسط، المؤيدين لإسرائيل، والمناهضين لها، والمصالح الأميركية ي المنطقة هي في الأساس (وكانت منذ إنشاء دولة إسرائيل) التالية، دون الالتزام بترتيبها حسب الأهمية:

١ ـ ضمان الوصول إلى النفط العربي.

٢ ـ الحد من توسع السوفييت ونتشار نفوذهم، اتقاء لمواجهة بين القوتين العظميين في المنطقة.

٣ ـ التخفيف من حدة النزاعات المحلية، والحوؤل دون قيام أنظمة حكم راديكالية، مناهضة للغرب.

٤ ـ زيادة النفوذ الأميركي السياسي، والاقتصادي في العالم العربي.

٥ ـ دعم إستقلال وأمن إسرائيل.

في خلال النصف الأول من ولاية الرئيس ريغن، لم تظهر دلائل على أنّه سيحول مصالح الولايات المتحدة في المنطقة إلى سياسة خاصة به. ففي حين كان الرئيس كارتر منذ أوائل عهده يرجو تحقيق السلام في الشرق الأوسط، فقد تركزت سياسة ريغن كلها حوله الاتحاد السوفييتي بوصفه مصدر المشكلات الّتي تواجه أميركا في جميع أنحاء العالم، بما فيها النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وكان في قرارة نفسه مقتنعاً بضرورة التصدي للسوفييت، كما كان مقتنعاً بأن إسرائيل يمكن أن تنهض بدور مفيد في هذه المواجهة. وكان قد صرح بأن «سقوط إيران عزز الاعتقاد بأن إسرائيل هي المرتكز الإستراتيجي، الّذي بقي لنا في المنطقة، والذي يمكن لأميركا أن تركن إليه...».

وكان ريغن، ووزير خارجيته الكسندر هيغ يعتبران إسرائيل سداً في وجه مطامع السوفييت في حقول النفط في الخليج. ومن المحتمل أنهما لم يُكلفا نفسيهما أن يسألا هنري كيسنجر رأي أبداه في عام ١٩٧٥ يوم كان وزيراً للخارجية في عهد جيرالد فورد، أمام نفر من الزعماء اليهود في بساطة، وصراحة، ودون مواربة، أو مراعاة للدبلوماسية وقال فيه: إن

الهدف من حاجة إسرائيل إلى أن تكون قوية هو أن تحافظ على بقائها لا أن تحول دون انتشار الشيوعية في العالم العربي. وعلى هذا فإنها لا تخدم بالضرورة مصالح الولايات المتحدة العالمية في منطقة الشرق الأوسط. إن لبقاء إسرائيل أهمية عاطفية بحت بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية».

وكان كيسنجر يرى أن أفضل وسائل الوقاية من السوفييت، وأنجعها في الشرق الأوسط، تقوية الحكومات العربية المعتزلة، وهو بالضبط ما كانت إسرائيل وإيباك تخشيانه منذ عهد إدارة أيزنهاور.

وكان وزير الخارجية الأميركية الكسندر هيغ يحاول أن يبلغ أهداف الإدارة الأميركية بأية وسيلة. ففي خلال عام ١٩٨١ كان يتلهف، وسط دهشة الزعماء العرب إلى تحقيق «توافق استراتيجي»، بين مصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية وإسرائيل، يحول دون تسلل السوفيت إلى المنطقة. ولم يكن واضحاً كيف يمكن الوصول إل هذه الغاية، دون قيام سلام بين إسرائيل والعرب. ولم تكن الدول العربية المعتدلة راغبة في الإسهام في خطة «هيغ» هذه، أما مناحيم بيغن فقد ظل وفياً لأستاذه «جابوتنسكي» في اعتباره «أصدقاء» أميركا، من الدول العربية عده اللدود.

وبعد إعادة انتخاب بيغن في حزيرن/ يونيو من عام ١٩٨١ لم يدع مجالاً للشك في عزمه على المضي في طريقه غير عابئ بالمصالح الأميركية. وكان الدليل على ذلك تدمير الطائرات الإسرائيلية للمفاعل النووي العراقي في حزيران/ يونيو من عام ١٩٨١، الّذي أدانته الولايات المتحدة الأميركية وقصف مواقع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت خلال شهر تموز/يوليو، الّذي دفع ريغن إلى أن يبعث برسائل استنكار شديدة، وثم رفض بيغن القاطع للإقتراح السعودي الداعي إلى قيام مفاوضات ي شهر آب/ أغسطس وهو الاقتراح الّذي تضمنه «مشروع فهد» والذي رحبت به الولايات المتحدة. وأثنت عليه.

وفي شتاء عام ١٩٨١ صمم آرييل شارون، وزير الدفاع في حكومة بيغن، على أن يتبع أسلوباً جديداً في إدارة الضفة الغربية المحتلة. ولاح في بداية الأمر أنّه خطوة أكثر لبرالية، ولكن لم يلبث أن تبين أنّه في حقيقته أكثر تصلباً من لسياسات الّتي وضعها دايان منذ

عقد من الزمن. ونجم من ذلك ازدياد العنف في الضفة الغربية، وإعلان الإضراب العام، وأعمال اليهود الإرهابية ضد رؤساء البلديات العرب، وبدا أن سياسة إسرائيل إنا تهدف إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وهو أمر يتعارض في كل خطوة منه مع المصالح الأميركية. وفترت العلاقات الأميركية الإسرائيلية في أعقاب صفقة الأواكس في تشرين الأول/اكتوبر، وتلاشى كلّ أمل في إمكان هدوء المنطقة واستقرارها بعد اغتيال أنور السادات في الشهر نفسه.

وكان عام ١٩٨١ عام سقوط كلّ مقولة بأن مصالح إسرائيل، ومصالح الولايات المتحدة متطابقة. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر، إنحسر مشروع ريغن حول «التوافق الاستراتيجي» حتى اقتصر على دولة واحدة في الشرق الأوسط، هي إسرائيل. ذلك أن آرييل شارون، وزير دفاع إسرائيل، وكاسبر واينبرغر، وزير خارجية الولايات المتحدة إلتقيا ووضعا مشروع «تعاون استراتيجي» بين البلدين يرمي «إلى التصدي لأي تهديد سوفييتي في المنطقة».

وفي حين أن يبغن نوه بهذا الاتفاق، على أن إنجاز شخصي وفيه تأكيد على علاقة إسرائيل الخاصة بالولايات المتحدة، فإن حزب العمل المعارض ندد بالاتفاق لأنه يورط إسرائيل مباشرة في النزاع الأميركي السوفيتي، وتساءل: «هل تسعى إسرائيل بكل ما لديها من مشكلات داخلية إلى أن تتورط في حرب قد تنشب بين أميركا والاتحاد السوفييتي؟».

ومهما يكن من أمر هذه المشادة، فإن هذا الاتفاق لم يدم سوى أسبوعين من لزمن، لأن بيغن واصل العمل على تحقيق خططه الإستراتيجية. فأعلن في الرابع عشر من كانون الأوّل/ ديسمبر ضم مرتفعات الجولان إلى إسرائيل.

وبادرت الولايات المتحدة إلى التنديد بهذا الضم بوصفه خرقاً بهاذ الضم بوصفه خرقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، وأيدت قراراً لمجلس الأمن الدولي يعتبر ضم الجولان عملاً «باطلاً، غير شرعي، ولا يمكن أن يجوز على أي صفة قانونية دولية» وأعلن الرئيس ريغن على إثر ذلك وقف العمل باتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين. وثارت ثارة بيغن، الّذي اشتهر بالتهور، والإسراف في ردوده العلنية، وأعلن أن ليس للولايات المتحدة، بعد حرب فيتنام حق معنوي وأخلاقي في أن توجه لنصح والإرشاد إلى إسرائيل، أو أن تعاقبها، وبخاصة

بعد «الحملة البشعة المعادية للسامية» الّتي أطلقتها صفقة «الأواكس». وتساءل بيغن مخاطباً الولايات المتحدة: «هل نحن دولة مستعبدة تابعة لدولتكم... وهل نحن جمهورية هزيلة؟ أم أننا من أولاد الرابعة عشرة الّذي يُلوى ذراع الواحد منهم إذا أساء التصرف؟» وأجفل حزب العمل، لكن أنصار بيغن ابتهجوا وقالوا إن «الرئيس» يعرف لا ريب كيف يتصدى للأميركيين.

وادعت إسرائيل أنّه لا صلة للجولان باتفاق التعاون الاستراتيجي. لكن ما القيمة الإستراتيجية للاتفاق إذا تجاهل بالكلية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة؟ ففي حين أن البيت الأبيض في عهد ريغن وأسلافه منذ عام ١٩٦٧ كان يعتبر قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ أساساً لأي مفاوضات سلم في الشرق الأوسط، فإن إسرائيل كانت تبسط سيطرتها القانونية على منطقة سورية يفترض أنها جزء من الأراضي الّتي احتلت في عام ١٩٦٧ والتي ستكون خاضعة لمفاوضات التسوية. لماذا إذن اتخذت إسرائيل هذا الموقف؟ أجاب اسحق شامير، وزير الخارجية، على هذا السؤال بصراحة فقال: «إنّه مهما بلغت رغبتنا في تنسيق جهودنا مع الولايات المتحدة، فإن مصالح بلدينا ليست متطابقة، وعلينا من حين إلى آخر نهتم بمصالحنا الخاصة».

وفي السنة التالية شرعت حكومة بيغن في العناية بمصالحها هذه، واجتاحت الأراضي اللبنانية. ويؤكد الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركية، في مذكرات الّتي روى فيها الأحداث الّتي سبقت الغزو الإسرائيلي أنّه علم في أكتوبر عام ١٩٨١ بما يعتزم بيغن أن يقدم عليه، ثم تكرر إعلامه بذلك في شهر شباط/ فبراير من عام ١٩٨١ وقيل له هذه المرة إنّه سيجري اقتحام ضواحي بيروت الجنوبية ومحاولة إزالة البنى التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي شهر مايو/ أيار، كما يقول هيغ، صدم آرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي جمعاً من مظفي وزارة الخارجية الأميركية عندما عرض «خطط لإعادة رسم خارطة بيروت السياسية» بإقامة حكومة مسيحية في لبنان تحالف إسرائيل. وتعرض هيغ لانتقاد الكتاب في الولايات المتحدة وإسرائيل لأن أعطى الضوء الأخضر لتلك الغزوة المشئومة للبنان الّتي أدت إلى الانشقاق في إسرائيل. على أن هيغ يصر في مذكراته بأنه عارض الإسرائيليين عندما

سمع بالخطة للمرة الأولى من بيغن خلال تشييع جثمان السادات، وأنه أكد أنّه سيكون لذلك وقع مخيف في الولايات المتحدة.

على أن رد شارون كان فظاً، خالياً من اللياقة والدبلوماسية. فقد صدم هيغ بقوله له: «ليس لأحد الحق في أن يملي على إسرائيل القرار الّذي تتخذه لحماية شعبها».

وحين كتب هيغ فيما بعد إلى بيغن يحذره من أن الهجوم الإسرائيلي قد تكون له نتائج لا يمكن لأحد أن ينبأ بها، كان رد ربيغن كذلك مباشراً. قال: «سيدي الوزير. يا صديقي العزيز، لم يولد بعد الرجل الّذي يستطيع أن ينتزع مني الموافقة على أن أدع اليهود يقتلون على يد عدو متعطش للدماء وأن أترك من يتحمل التبعة في مأمن»، ويدعي هيغ أنّه بعد أن قرأ رسالة بيغن أدرك أن الولايات المتحدة لن تستطيع وقف إسرائيل. وعليه فإن بيغن - والولايات المتحدة سمحا لشارون بغزو لبنان وجر إسرائيل. وفي البداية لم ينتقد الغزو إلا قلة من لزعماء اليهود الأميركيين.

وتبين بعد ذلك، أن شارون عمل منذ مراحل تخطيط الغزو إلى تضليل بيغن، الّذي عمد هو الآخر إلى تضليل الولايات المتحدة الأميركية، وكان يبغن قد طمأن «هيغ» بأن إسرائيل لن تستدرج سوريا إلى هذه الحرب. ويذهب إثنان من أبرز العسكريين الإسرائيليين إلى أن حكوة بيغن أكدت للكنيست خلال الاجتياح أن إسرائيل لن تعرض لسوريا بالهجوم ما لم تبادر هذه إليه. وذلك هو ما أبلغته الولايات المتحدة لسوريا. لن إسرائيل أقدمت على تدمير الطائرات السورية، وقاعدة سورية للصواريخ.

وكان من المحتم كما تقول دراسات هيئة الأركان الإسرائيلية أن تنجرّ سوريا إلى القتال. ويذكر آري ناور السكرتير السابق لحكومة بيغن أن القرار الأصلي بتوغل إسرائيل ٢٥ ميلاً في الأراضي اللبنانية كان مبنياً على معلومات خاطئة. وقد تجنب شارون، ورئيس الأركان رافاييل إيتان الإشارة إلى ما كان من خلاف بين كبار القادة العسكريين. ويذهب ناور أن شارون لم يطلع مجلس الوزراء على أن رئيس الأركان، ونائبه، وقائد سلاح الطيران، كان لهم تحفظات جدية وشكوك حول ما إذا كان ضرب الصواريخ السورية عملاً يخدم مصالح إسرائيل.

وبعد الهجوم تبين الجميع أسباب هذه التحفظات، والشكوك، فقد بادر السوفييت عندئذ وبعد تعرض سلاحهم للتدمير والنيل من كبريائهم إلى تزويد سوريا بأكثر الأسلحة تقدماً ومعها سبعة آلاف جندي لحمايتها. وعليه فإن تجربة شارون لعضلاته نسفت واحدة من أهم المصالح الأميركية في الشرق الأوسط وهي إبعاد السوفييت عنه.

وفي نهاية شهر آب/ أغسطس كانت إسرائيل تقصف مدينة بيروت. فأتخذ مجلس الأم وبالإجماع قراراً يقضي بوقف إطلاق النار وإرسال مراقبين تابعين لهيئة الأمم. فرفض إسرائيل السماح بوجود المراقبين وتجاهلت وقف إطلاق واقتحمت بيروت الغربية.

وفي الرابع من آب/ أغسطس صرح الرئيس ريغن بأن القصف الإسرائيلي «يتجاوز الحاجة»، وبعث بمذكرة إلى بيغن، سأله فيها ما إذا كانت إسرائيل تستعمل السلاح الأميركي إستعمالاً يتفق والقانون الّذي يحكم إرسال أسلحة أميركية إلى دول أخرى، ويضبط طرق استخدامها، ويحصره في إطار «الدفاع المشروع عن النفس».

وعاد بيغن ليثبت مرة أخرى تمسكه بمواقفه، وأعلن أمام نفر من زعماء اليهود - الأميركيين في القدس ما يلي: «لن يستطيع أحد على الإطلاق أن يجعل إسرائيل تجثو على ركبتيها، ربما نسيتم أن اليهود لا يفعلون ذلك إلا لله وحده». ونقلت مجلة «نيوزيك» عن أحد كبار المسؤولين الإسرائيليين تحذيراً لم قد يفكر في واشنطن في إكراه إسرائيل على الرضوخ لقرار الأمم المتحدة ورغبات الولايات المتحدة وقال بأن أي ضغط من واشنطن قد يثير رداً «لا يمكن التنبؤ به».

وحسبنا هذا، عن التظاهر بـ «التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل» الّتي كانت تحصر تعاونها في الأمور الّتي تخدم مصالحها وهناك بعض المبرر لاعتبارها الأمن في الدرجة الأولى من الأهمية. لكن الشواهد كلها تشير إلى أنّه لم يكن هناك ما يبرر مواصلة إدارة ريغن لنظر إلى إسرائيل في ظل بيغن بوصفها عميلاً مخلصاً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وعلى أي حال فقد كان بعض الزعماء اليهود قد بدأوا يتخذون مواقف تنطوي على التحفظ. ومنهم فليب كلوتزنك الّذي لم يكن معجباً ببيغن وريغن. فقد حث إدارة ريغن علناً على أن «تواجه الحقائق في الشرق الأوسط بالجرأة الّتي واجهتها بها إدارة الرئيس كارتر».

ودعا ريغن إلى أن يضع حداً للصراع في لبنان، ويجبر إسرائيل على الانسحاب منه، ثم الانصراف إلى توسيع عملية السلام، بدفع جميع الأطراف المتنازعة وبينها الطرف الفلسطيني إلى التفاوض. ومرة أخرى إنهال سيل الشتائم على كلوتزنك الّذي سبق له أن كان رئيساً لمنظمة «مناهضة الافتراء الدولية» والرئيس الفخر لمؤتمر الرؤساء. وقام بعضهم ببذل مجهود لإقناع أحد محرري نشرة «تقرير الشرق الأوسط». بعدم اتهام كلوتزنك بأنه نازي.

وعندما حل شهر أيلول كان ريغن قد عين وزير خارجية جديد هو جورج شولتز وبدا مستعداً لانطلاقة جيدة في الشرق الأوسط. لكن هذا كله لم يغير شيئاً بالنسبة لبيغن. فما صار يعرف بـ «خطة ريغن» لم يكن في نظره سوى طلاء جديد لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الّذي كان يجبر إسرائيل على التفاوض على ما كان بيغن يرفض بشدة التفاوض عليه. صحيح أن ريغن كان يعارض إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولكنه في الوقت ذاته كان يعارض ضم إسرائيل للأراضي المحتلة أو سيطرتها الدائمة عليها. ثم إن ريغن طالب بتجميد نشاط إسرائيل في إقامة المستوطنات الّتي وصفها بأنها «غير ضرورية على الإطلاق لأمن إسرائيل». وكان حل ريغن للمسألة يقضي بإقامة كيان فلسطيني يتمتع بالحكم الذاتي ويرتبط بالأردن. وفي حين أن خطة ريغن للسلام كانت تدور في فلك كامب ديفيد، فإنه تجاهل دور الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

ولقي مشروع ريغن ترحيباً فورياً من قبل عدد من زعماء اليهود الأميركيين وبينهم زعيم إيباك الّذي بادر إلى الإشادة به علناً بما فيه من إيجابيات وخاصة بعد اجتذاب الحسين إلى طاولة المفاوضات في إطار كامب ديفيد. وصرح داين لصحيفة «نيويورك تاميز» بأن جمال المشروع يكمن في أنّه «مفتوح». وصرح موظفو إيباك فيما بعد أنّه جرى إبلاغهم مسبقاً شولتز كان قد أقنع الحسين بالانضمام قبل مضي ٧٢ ساعة على إعلان المشروع.

على إن بيغن لم يجد في مشروع ريغن ما يستحسنه، ورفضه في الحال جملة وتفصيلاً. والغريب هو أمر أولئك الّذين توقعوا من بيغن شيئاً مختلفاً. إذ كان بيغن قد انشق على حكومة الوحدة بزعامة مائير بسبب قبول قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. وهو الّذي أحبط محاولات دايان تنفيذ الخطوة الثانية من اتفاق كامب ديفيد وهي الحكم الذاتي

للفلسطينيين في الضفة الغربية. واعتبر مشروع ريغن شيئاً مشابهاً؛ بل أعتبره أسوأاً لأنه تعارض مع خططه للضفة الغربية. ولم يلبث أن أدعى بأن الأميركيين انحازوا إلى العرب. وأثنى العرب بوجه عام على مشروع ريغن ولكن بتحفظ لأنه لم يشرك الفلسطينيين ومنظمة التحرير في المفاوضات. ومع هذا فقد وصفت السعودية الخطة بأنها «انطلاقة جديدة». وقال المصريون بأنها إيجابية وبناءة. وأيدها رئيس بلدة بيت لحم. وبعد ذلك بأسبوع صرح الملك حسين بأنا «أشجع موقف اتخذته الإدارة الأميركية منذ عام ١٩٥٦. لكن الإدارة الأميركية لم تكن قد ضمنت الملك حسين كما أكدت لإيباك. ثم إن الملك كان لا يجد شيئاً يذرك يدفعه إلى تأييد خطة رفضها الإسرائيليون جملة وتفصيلاً، كما أنه ـ كما أبلغته الولايات المتحدة ـ كان في حاجة إلى تأييد الدول العربية والفلسطينيين. وأخذ توم داين يتراجع عن تأييده العلني للخطة. وكان قد جنى من موقفه بعض الفوائد في إطار العلاقات العامة لأنه بدا في نظر حكومة ريغن شخصاً لا يستغنى عنه ولو لبضعة أيام.

وفي هذه الأثناء كان بيغن يهاجم خطة ريغن بكثير من الازدراء، ولم تكد تمضي أربعة أيام على إعلان ريغن معارضته لضم الضفة الغربية ودعوته إلى تجميد المستوطنات حتى خصصت حكومة بيغن ١٨،٥ مليون دولار لإنشاء ثلاث مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، وأقرت بناء سبع مستوطنات أخرى. فوصفت الولايات المتحدة هذه الخطوة بأنها «غير مقبولة على الإطلاق» وأصرت بلهجة في غاية الدبلوماسية أنا سوف تساعد إسرائيل على إدراك مدى الضرر الفادح الّذي تلحق المستوطنات بقضية السلام. وأشارت الإدارة الأميركية إلى أن إستمرار إقامة المستوطنات «لا بدّ وأن يثير التساؤلات حول استعداد إسرائيل للامتثال لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الّذي ينص على مبادلة الأرض بالسلام». (وقبل ذلك بخمس سنوات كتب كارتر في مذكراته أنّه يبدو أن بيغن يريد إلقاء قرار ٢٤٢ من النافذة).

ترى هل كان هناك من لفتت هذه الأمور نظره، أم أن الدبلوماسية ألقت غشاوة على الذاكرة؟ كان بيغن قد عارض مبادلة الأرض بالسلام لأن تلك الأرض كما قال «حررت» عام ١٩٦٧. وبالرغم من موقف بيغن العدائي نحو المبادرة الأميركية الّتي كانت تحمل اسم ريغن ومكانته، فقد فشلت الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل. وأسوأ من هذا أن

ريغن وشولتز لم يثابرا على ملاحقة المبادرة. ومما أدخل بعض الراحة على قلوب الأميركيين أن حزب العمل الإسرائيلي أيد المبادرة. لكن حزب اليكود كان هو الحاكم، وكان الجيش الإسرائيلي يحاصر بيروت.

وأدى الغزو إلى نتائج هزت مشاعر العالم. ففي ١٨ سبتمبر انتشر خبر ذبح الأطفال والنساء في مخيمي صبرا وشاتيلا جنوب بيروت. وكما هو متوقع، فإنه قلة من الزعماء اليهود كانت على استعداد لأن تصدق حتى ما ذهبت إليه لجنة التحقيق لكن ترافق غزو شارون والقنابل على بيروت ومذابح صبرا وشاتيلا على شاشات التلفزيون كان كافياً لإخراج الزعماء اليهود عن صمتهم.

كان أول من هاجم حكومة بيغن هو آرثر هرتزبرغ، ففي نهاية أسبوع المذابح نشر هجوماً صاعقاً على سياسات بيغن وشارون في صفحة المحرر من جريدة «نيويورك تايمز» وبعنوان «على بيغن أن يذهب» وتلاه هوارد سكوادورن المحامي البارز بنيويورك والحاخام السكندر شندلر اللذان سبق لهما أن ترأسا مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية. وطالب هذان بتشكيل لجنة مستقلة تحقق في الأحداث الّتي أدت إلى المذبحة (وفي إسرائيل ذاتها تظاهر ٤٠٠،٠٠٠ شخص أو عشر السكان وطالبوا بالتحقيق).

ولم يلبث هرتزبرغ الّذي كان لا يزال نائباً لرئيس المؤتمر اليهودي العالمي أن صار أشد أنصار منتقدي بيغن في أميركا جهراً بآرائه. وكان يقول في خطبه أمام الجماهير اليهودية وفي مقالاته في المنشورات اليهودية: «لست واحداً من أقلية منشقة، فبيغن هو الّذي ينتمي إلى أقلية في إسرائيل والولايات المتحدة» ودعا في مجلة «فورن أفيرز» ومجلة «نيويورك لمراجعة الكتب» إلى العودة إلى قرار الأمم المتحدة بالتقسيم كحل للنزاع العربي الإسرائيلي. واتهم شارون بأن غزا لبنان مستهدفاً فيما استهدفه إدخال الرعب في قلوب سكان الضفة الغربية وحملهم على الهرب منها وتركها لقمة سائغة لإسرائيل. كما أن هذا الحاخام أشار إلى أن احتلال الضفة الغربية سيجعل من المستحيل التوصل إلى تسوية القضية الفلسطينية.

وحتى الحاخام شندلر الّذي سبق له أن كان الأشد ولاء لبيغن في الطائفة اليهودي الأميركية قام بمهاجمته. وفي زيارة له لإسرائيل أشار على بيغن بطرد شارون وزير الدفاع.

وقام بعرض هذا المشهد على شاشة التلفزيون الإسرائيلي. ويروى أن بيغن قال له بأنه - أي شندلر - أميركي أكثر منه يهودياً. ووصم مساعد لبيغن الحاخام شندلر بأنه خائن. وعندما عاد شندلر إلى نيويورك أوضح أن أيام انقياده الأعمى وراء السياسة الإسرائيلية قد ولت إلى الأبد. وردد انتقاداً لموشيه شاريت وزير إسرائيل السابق يقول فيه بأن اليهود الأميركيين كانوا يعاملون معاملة البقر الّتي تكمن أهميتها في حلبها. وصرح لمجلة «نيويورك» بقوله: استخدمونا كالبقر. فحلبونا من أجل المساعدات المالية والمعنوية وقدرتنا على التأثير على سياسة واشنطن. فلما تم حلبنا أطلقونا في المرعى. ومن الإنصاف القول بأننا عوملنا بازدراء، ولكننا انقذنا عن طيب خاطر. على أننا الآن تجاوزنا الحد وسوف نواصل انتقادنا نزيده».

وعليه فأن الحاخام الّذي نغّص على كارتر عهده تحول إلى مهاجمة بيغن. وكانت سنوات رئاسته لمؤتمر الرؤساء قد شارفت على الانتهاء. فانضم فجأة لهرتزبرغ في مهاجمة بيغن علانية، ففي خطاب رئيسي له ألقاه في منظمة تابعة له وهي اتحاد الطوائف العبرية الأميركية هاجم الغزو الإسرائيلي للبنان وأعتبره بداية لحرب لم تمكن إسرائيل قُبيلها مهددة تهديداً مباشراً. وأعلن بقوة معارضته لضم الضفة الغربية واعتبره تحطيماً للطابع اليهودي لإسرائيل وهزة عنيفة ليهود معينة؟» وأجاب شندلر بأن يجوز وأن مخالفة سياسة إسرائيلية لا تعنى بالضرورة عدم الولاء للشعب الإسرائيلي.

واعترف هذا الزعيم الإصلاحي بأن المهمات الّتي قام بها بوصفه رئيساً لمؤتمر الرؤساء مهما تحوط بها الشكوك، وأن الاختلاف العلني مطلوب في هذه المرحلة، وانتهى إلى القول بأن على الطائفة اليهودية الأميركية، وهي أكبر طائفة يهودية في العالم، أن تجد وسيلة للاتصال بإسرائيل بشكل علني صادق. وقال: «إننا لا نخدم قضية إسرائيل عندما نحوّر أو نخنق أو نعدل آراءنا». وطرح شندلر فكرة إنشاء برلمان يهودي يجبر إسرائيل على أن تستمع إلى آراء يهود الشتات وانتقاداتهم، كما اقترح أن يجتمع أعضاء مجلس الشيوخ اليهود وممثلو الطائفة اليهودية بانتظام مع السياسيين الإسرائيليين لمناقشة واقع السياسة الأميركية. وحذر شندلر من أنّه إذا قام الزعماء الإسرائيليون أو المؤسسات اليهودية الأميركية بكبت المعارضة النزيهة وبتحطيم المخالفين فإن اليهود سوف يصابون بالفقر الروحي، وأن قضية

إسرائيل سوف تصاب بأشرار لا تحتمل. وأضاف شندلر بأن حتى إذا تم هذا كله فإن العلاقات بين إسرائيل ويهود العالم تعود إلى ما كانت عليه.

على أن شندلر لم يصب إلا شطراً من الحقيقة. ففي حين أن عدداً متزايداً منهم اليهود الأميركيين كانا يميلون إلى انتقاد بيغن، فإنهم كانوا لا يزالون يفضلون أن يكون هذا النقد بين اليهود دون سواهم، ويكرهون الّذين يجهرون به، وينقمون على السياسيين الّذين كانوا يرددون ما يقال عن بيغن بين اليهود في أميركا وفي إسرائيل. وتابع بيغن سياساته بينما كان اليهود بما فيهم إيباك يرقبونه بقلق.

ويقول مصدر مطلع على عمليات إيباك بأن بيغن كان كارثة كبرى على إسرائيل ومشكلة بالنسبة لإيباك. فهو لم يغفر لليهود الأميركيين الّذين تجاهلوه عشرات السنين بوصفه مصدر خطر على بن غوريون أنهم ناصروا حزب العمل. لكنه كان بحاجة إليهم، وكانوا هم لا يستطيعون تجاهله بوصفه الرئيس الوحيد للوزراء. وعليه فقد أقبل طرف على الآخر بتردد. ويقول داين: «إن بيغن يعتبرنا نحن اليهود الأميركيين - جبناء. وقد قضيت أكثر الوقت في جدل معه».

وكان داين يدرك بالطبع أنّه لن يربح معركة الجدل مع بيغن. ولم يكن باستطاعته أن يصطدم بالحكومة الإسرائيلية علناً وأن يواصل نشاطه أو يبقى طويلاً في منصبه. فاليهود الأميركيون ليسوا إلا وسطاء، ويقومون بالضغط السياسي ما دامت الحكومة الإسرائيلية تدعمهم. فاللوبي (إيباك) في عهد داين وسلفه أميتاي لا يتدخل في السياسات الإسرائيلية، لأنه منظمة أميركية وظيفتها تأييد الحكومة الإسرائيلية المنتخبة.

كان موقف إيباك بوصفها اللوبي الوحيد المسجل مفهوماً. لكن تكشف عن نتائج مقلقة بالنسبة لليهود الأميركيين والسياسة الخارجية الأميركية. فبتأييد إيباك لبيغن أبعدت نفسها عن أهم موضوع بالنسبة ليهود الشتات وهو ما إذا كانت إسرائيل ستضم اضفة الغرية وغزة وبذلك تغامر بالطابع الديمقراطي واليهودي. ثم إن قيام إيباك بوصم من ينتقد سياسات بيغن - سواء أكان قرصاناً أم عضواً في مجلس الشيوخ بأنه عدو لإسرائيل كان من شأنه أن يخنق النقاش الّذي يفترض أن يكون محرك الديمقراطية الأميركية والسياسة الأميركية الخارجية.

كان بيغن في عام ١٩٧٧ قد أبلغ آرثر هرتزبرغ أن مهمته هي «إصلاح ما فسد خلال عشرين عاماً من الثقافة الصهيونية الرديئة» وقد فعل ذلك عندما جعل إيباك تقوم بإرشاد الأميركيين في ضوء نهجه. وفي حين أن كثرة من الزعماء اليهود الأميركيين كانوا يفضلون أن يصبح بيغن أكثر اعتدالاً أو ما هو أقرب إلى قلوبهم وهو أن يختفي عن المسرح، فأنهم يعلنون مناصرتهم الكلية لإسرائيل. وهكذا فإنهم أيدوا سياسات الضم ومعارضته للتفاوض الّتي كانت تزعجهم. وكان مناحيم بيغن في ولايته الثانية يسعى إلى إنجاز ما لم يكن في مقدور مرشده جابوتنسكي أن ينجزه، وهو تحويل اليهود الأميركيين إلى الصهيونية التصحيحية. لكن أكثرهم لم يكن على علم بما يجري. وفجأت وبتأييدهم حكومة بيغن لم يدعموا إسرائيل فحسب بل رؤية بيغن المثقلة بالايديولوجية لمستقبل إسرائيل، وهي الرؤية الّتي كان يعارضها آلاف الإسرائيليين وحزب العمل الّذي جرى زعماء اليهود الأميركيين على تأييده منذ إنشاء إسرائيل.

والواقع أنّه كان بين رجال اللوبي ومنهم داين نفسه من لا يرتاح ككثير من الإسرائيليين إلى إمكان تحول إسرائيل إل دولة علمانية للعرب واليهود، أو دولة من نوع جنوب أفريقيا. ووجد اللوبي نفسه في مأزق. وإذ كان أمامه أن يعارض بيغن وبذلك يغامر بوجوده ذاته، أو أن يستمر في دعم إسرائيل على أمل أن لا يكتشف أحد حقيقة ما يجري، وقد يحالفه الحظ فيعود حزب العمل إلى الحكم ويعكس سياسة المستوطنات ويسعى إلى التفاوض مع العرب.

لكن بعد أن بقي بيغن في الحكم قررت إيباك أن تدعم إسرائيل سواء كانت على حق أو لم تكن، وأن، تخرج بإستراتيجية تجعل إسرائيل البيغنية مقبولة لدى الأميركيين والكونجرس. وبينما كان الإستراتيجيون السياسيون والعسكريون في إسرائيل يعدون خططهم لضم الضفة الغربية والنزاع الّذي قد يؤدي إليه، كانت إيباك تعد العدة لما وصفه داين «بالحرب من أجل واشنطن» وتطلبت هذه الحرب آلاف الموالين الّذي سعت إيباك إلى تجنيدهم من جميع أجزاء الطائفة اليهودية في أميركا. وعليه فإن الطائفة اليهودية الّتي من قبل إلى الصهيونية قد جرى الآن تسييسها لمناصرة قضية إسرائيل بزعامة إيباك.

ووضعت أحداث الشرق الأوسط في أيدي «أعداء إسرائيل» أفضل ذخيرة حصلوا عليها لمعركة الدعاية والبرهنة لصانعي السياسة الأميركيين على أن إسرائيل لا العرب هي الّتي ترفض السلام. وكانت مهمة إيباك هو أن تحافظ على استمرار الدعم لإسرائيل وزيادته بالرغم من وجود بيغن. ولتحقيق هذا الغرض عمدت إلى استخدام أكبر أكذوبة لعام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وهي أن إسرائيل ركيزة إستراتيجية للولايات المتحدة، إذ كما يقول داين فإن أفضل الأكاذيب هي أكبرها. وبالرغم من كلّ ماحدث في الشرق الأوسط خلال السنتين الماضيتين فقد كانت هذه هي الأكذوبة الّتي يمكن لريغن وبيغن الاتفاق عليها. وعليه فقد انصبت جهود إيباك على دعم الأكذوبة بالحقائق والأرقام والتحليل الأكاديمي الّذي يجعل منها أطروحة جامعية لا سياسة خارجية. وكانت إيباك تستهدف التغلب لا على العرب، بل على مستعربي وزارة الخارجية وأنصارهم في الجامعات والمؤسسات ومراكز المعلومات المستقلة في جميع أنحاء البلاد. أما اللوبي العربي الّذي تتزعمه الرابطة العربية الأميركية للعرب الأميركيين والعصبة العربية الأميركية لمناهضة الافتراء والسفارة السعودية، فهو تقليد للجماعات اليهودية ويفتقر إلى الجذور الشعبية، وليست له لجان عمل سياسي. على أن المستعربين كما ترى إيباك على الأقل أقوياء. والدليل على ذلك هو مدى القوة الّتي حشدتها إيباك لمحاربتهم.

لقد كان داين بوصفه متخرجاً من جامعة هارفارد وزميلاً سابقاً في مدرسة كنيدي ومعهد بروكنجز يقدر الحجة الموثقة. وكان يعلم أن أولئك الّذين يكتبون الكتب والأبحاث ويعدون الدراسات الّتي يقرؤها صانعو السياسة يسيطرون على هؤلاء. فصانعو السياسة في حاجة إلى آراء موثقة ويكنون التقدير لمن يزودهم بها. وعليه فإن داين عندما تولى إدارة إيباك عمد إلى استخدام باحثين في شؤون الشرق الأوسط ومتعاطفين مع نشاط إيباك في الضغط وهما ستيفن ج. روزن الّذي حاز على الدكتوراة عمل في شركة راند، ومارتن إندك وهو جامعي استرالي كان قد كتب الكثير عن النزاع العربي الإسرائيلي.

ويقول إندك في مقابلة أجريت معه: «كانت إستراتيجية إيباك الّتي وضعها داين بالنسبة لإسرائيل هي إنشاء إيديولوجية مدعمة بالبحث. ويحاول المستعربون تجريدنا من الشرعية كما يحاولون تجريد إسرائيل منها بقولهم إنها عبء إستراتيجي على مصالح الولايات

المتحدة. ويقولون بأننا نكتب المقالات بلا مسؤولية تجاه الرأي العام. وعلينا أن نرد عليهم بالآراء والحجج».

لقد جرى الساسة الأميركيون على النظر إلى إسرائيل بوصفها مسألة إحسان. فكان دعمهم لها يقوم على التزام أدبي وإنساني نحو جماعة من الرواد الديمقراطيين الّذين يسعون وراء حياة جديدة في «بلادهم» بعيداً عن اللاسامية. وكان يساورهم دائماً الشعور بالذنب تجاه المذابح النازية. وبعد عام ١٩٦٧ صارت فكرة تكرار تلك المذابح على أيدي العرب غير بعيدة عن أذهانهم. ويضاف إل هذا الجهل المنتشر والمحرج بين رجال الكونجرس بالعالم العربي وعدم معرفتهم ما إذا كانت إسرائيل تنسجم أو لا تنسجم فيه. وكانت النتيجة سياسة أميركية أملاها الشعور بالذنب والشفقة والعاطفة والجهل بالحقائق وعدم المناقشة.

ومهما يكن من أمر القول بأن إسرائيل ركيزة إستراتيجية للولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة تحتاج إلى إسرائيل وليس العكس، فإن ذلك لم يكن مقبولاً لدى جميع الرؤساء الأميركيين. ولكنه كان أمراً طبيعياً لدى ريغن بسبب كراهيته للسوفييت. فقال خلال حملته الانتخابية: «إن إسرائيل هي الديمقراطية المستقرة الوحيدة الّتي يمكننا الاعتماد عليها في بقعة قد يتقرر فيها النزاع بين الخير والشر. فنحن في حاجة إلى حليف في تلك المنطقة. وإذ علينا أن نحول دون تغلغل الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط، لقد نجح نكسون في أبعادهم عنه. ولو لم تكن إسرائيل في المنطقة لكان على الولايات المتحدة أن تكون فيها».

وفي حين أن المستعربين حاولوا إظهار إسرائيل بمظهر لعبء في المنطقة، فإن إيباك حاولت أن تثبت أنها ركيزة إستراتيجية، وذهبت إلى أن إسرائيل تستحق المساعدة لا على سبيل الصدقة وإنما لأن الولايات المتحدة تدفع ثمن الاستقرار السياسي ومهارات إسرائيل واستخباراتها. وزعمت إيباك أن الولايات المتحدة دفع لإسرائيل سنوياً مقابل تلك الخدمات بليوني دولار بعضها هبات لا تسدد، وأن هذا المبلغ صفقة رابحة للأميركيين. وكان كثرة من الإسرائيليين لا يوافقون على هذا، لكن إيباك لم تكن مستعدة لأن تطلع رجال الكونجرس على موقفهم. فحزب العمل كان يعارض التعاون الاستراتيجي. لأنه كان يعتقد

أنّه إذا اعتبرت الولايات المتحدة إسرائيل مجرد قوة انتشار في الشرق الأوسط، فسوف يزداد تورطها في كوارث السياسة الأميركية الخارجية. وتركت إيباك أيضاً لصانعي السياسة الأميركية أن يكتشفوا بأنفسهم أن كثرة من الإسرائيليين تضم بعض السياسيين من حزب بيغن (الليكود) يعتقدون بأنه من الأفضل لإسرائيل على المدى الطويل أن لا تحقن بالمساعدات الأميركية الضخمة وذلك لكي تنشئ لنفسها اقتصاداً مستقلاً. وواصلت هي ـ أي إيباك ـ السعي إلى ضمان تدفق المساعدات الأميركية.

وكان التزام ريغن بفكرة الركيزة الإستراتيجية نعمة لرجال اللوبي الّذين كان عليهم أن يعملوا يومياً مع مناحيم بيغن صاحب الأهواء والنزوات. فالشيء الوحيد الّذي كان يسهل مهمة إيباك هو أن تصبح إسرائيل حليفاً حقيقياً بموجب وثيقة موقعة. وكان هذا هو ما أشار إليه ريغن في حملته حين قال إن إسرائيل في حاجة إلى حليف، وما حلمت به إيباك لأنه يجبر العرب على النظر إلى إسرائيل لا كعدو بل كحليف للولايات المتحدة مصدر المساعدات الخارجية للعرب وإسرائيل.

يقول داين: «إن هدفنا الرئيسي هو أن تبقى الولايات المتحدة هناك مع إسرائيل. وهناك نظريتان حول حمل العرب على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، الأولى أن تبعد الولايات المتحدة نفسها عن إسرائيل وتتعامل مع العرب؛ والثانية أن نبرهن للعرب على مدى تقارب الولايات المتحدة وإسرائيل، وعليه فعلى العرب أن يتعاملوا مع هذا الواقع الّذي لا قبل لهم بنسفه. فإذا ما اختاروا التقارب مع الولايات المتحدة فإنه ينبغي عليهم أن يتعاملوا مع إسرائيل».

وفضلت إيباك النظرية الثانية. لكن النتائج جاءت عكسية: فبدلاً من أن يحمل التقارب الإستراتيجي بين إسرائيل وإدارة ريغن العرب على السعي إلى تسوية مع إسرائيل، فإنه أبعدهم عن الولايات المتحدة، وبذلك عرض للخطر دورها كوسيط سلام محتمل في الشرق الأوسط. وهكذا فإن اللوبي الإسرائيلي يضع أوراقه في اقع الأمر في يد الولايات المتحدة. ويقول داين: «إنّه إذا حان وقت جلوس إسرائيل إلى طاولة المفاوضات مع العرب، فإنه سيكون لدى الولايات المتحدة كثرة من المطالب الإسرائيلية، ولا يضرنا أن نتنازل عن بعضها».

وفي عام ١٩٨٢ بدأت إيباك تنشر سلسلة من الأبحاث يشرف على تحريرها روزن وتدور حول قيمة إسرائيل الإستراتيجية في الشرق الأوسط للولايات المتحدة. وكانت كلّ منها مثقلة بالهوامش الّتي تشير إلى مراجع مثل: إسرائيل والقوة الجوية الأميركية وإسرائيل والأسطول الأميركي. وفي كل بحث محاولة للبرهنة على هذه أو تلك القيمة الإستراتيجية الّتي يمكن لإسرائيل أن تقدمها للولايات المتحدة في المنطقة. أما ما قامت به إسرائيل من إفساد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة طوال عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ فقد بدا أمراً هامشياً. ومثل هذا يقال عن الحقيقة التالية وهو أنّه ما دامت إسرائيل تشعر أنها مهددة فإنها تسعى وراء مصالحها الخاصة.

ومع هذا فإن روزن ذهب في دراسة أصدرتها إيباك بعنوان القمة الإستراتيجية لإسرائيل إلى أن إسرائيل ذات منافع أربع رئيسية للولايات المتحدة في مقابلة العدوان السوفييتي وهي:

١. إن موقعها الجغرافي الإستراتيجي في منتصف الطريق بين أوربا والخليج العربي يسمح للولايات المتحدة بأن تصل إلى ثلاثة مسارح للعمليات وهي الخليج والبحر الأبيض المتوسط والجبهات الجنوبية والوسطى لحلف شمال الأطلسي.

٢. «الاستقرار السياسي» لديمقراطية سليمة غير معرضة كالدول العربية للانقلابات والثورات.

٣. الثقة السياسية. فالأصدقاء العرب ـ اليوم ـ كما يقول روزن قد يخرجون من الحكم غداً؛ أما مصالح إسرائيل الإستراتيجية وقيم شعبها فهي حليفة دائمة للعالم الحر.

٤. إن إسرائيل هي الدولة المتقدمة سياسياً وتكنولوجياً في المنطقة.

كانت أبحاث إيباك الإستراتيجية قفزة كمية في جهود اللوبي الإعلامية. ولم تكن الأبحاث موجهة إلى أعضاء اللوبي بل إلى فريق صغير من صانعي السياسة الأميركية في البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع. وعليه فإنها انطوت على تحد للمستعربين (أنصار العرب) في عقر دارهم. وأخذت إسرائيل تغرق الاختصاصيين هناك بمختلف أنواع المعلومات ومنها أن في إسرائيل ٨، ٤ سرير لكل ألف من السكان بينما في مصر ٦٤، ١ من الأسرّة فقط. ومنها أن إسرائيل تقدم للقوات الأميركية مكاناً ترتد إليه من الخليج خلال عملها، ومكاناً تنطق منه إلى البحر المتوسط.

على أن لمقولة الركيزة الإستراتيجية في شكلها المناهض والمفضوح للسوفيات أبعاداً أوسع بالنسبة للعلاقات العامة. ففي الوقت الّذي كانت فيه إيباك تضفي مسحة رومانسية على حججها الّتي تعرضها على صانعي السياسة المتشددين، كانت تحاول أن تنشئ ائتلافاً موالياً لإسرائيل مع اليمين الأميركي المتطرف الّذي لم يكن لالتزامه نحو إسرائيل علاقة بالتأييد الأميركي التقليدي للدولة الإسرائيلية.

وفيما يلي ما يقوله أحد رجال إيباك عن استراتيجيها:

«يبدو أن الإسرائيليين سوف يتمسكون بالضفة الغربية مدة طويلة. على أن داين ليس متحمساً لدرجة الهوس إلى ذلك. ولكن يبدو أو روزن لا يأبه للضرر الّذي ألحقه اختلاس الضفة الغربية بالسلطة الأدبية لإسرائيل، وهي السلطة الّتي كانت موضع إعجاب الأميركيين واحترامهم، ويقوم الفريق الآخر بالضب على وتر حقوق الإنسان الفلسطيني الّتي تؤثر على الأميركيين، وما نريده هو إفساد حجة القائلين بأن اليسار قد تخلى عن إسرائيل (بسبب غزو لبنان وضم الضفة الغربية). وعليه فقد أخذنا نتحول إلى محافظين جدد. إننا نريد أن نوسع قاعدة دعم إسرائيل لتشمل اليمين، وبذلك تضم أناساً لا يكترثون بما يجري في الضفة الغربية لكنهم يهتمون كثيراً بالاتحاد السوفييتي».

وهؤلاء الّذين يشير إليهم هم الأصوليون البروتستانت (الّذين يؤمنون بحرفية الكتاب المقدس) والذين يعتبرون إسرائيل مفتاحاً لبقاء الولايات المتحدة الأخلاقي والسياسي. ويقوم التزامهم بالدولة اليهودية على الاعتقاد بأن إعادة إنشاء إسرائيل هو تحقيق لنبوءة توراتية. ويؤمن كثرة من أصوليي البروتستانت بأن اليهود هم شعب الله المختار. ويؤيد المؤمنون منهم بالعصر الألفي السعيد، ضم إسرائيل للضفة الغربية لأنهم يعتقدون بأن قيام إسرائيل على الأرض التوارتية الآن هو مقدمة لظهور المسيح.

واحتضن بيغن أولئك الذين سموا أنفسهم «الصهيونيين المسيحيين، ومكّن للعلاقة بينه وبينهم عندما منح جائزة جابوتنسكي الرفيعة لأبزر زعمائهم وهو جيري فالويل زعيم الأغلبية الأخلاقية. وذلك مكافأة له على خدماته لإسرائيل. وفي إحدى لمناسبات، وصف بيغن فالويل بالرجل الذي يمثل عشرين مليوناً من المسيحيين الأميركيين في بلاد ليس فيها سوى ستة

ملايين يهودي. ومن الصعب أن نجد إحصاءاً دقيقاً لعدد إتباع فالويل. أو من يذهب مذهبه من الإنجليين. وفي أحد التقديرات أنهم يبلغون ثلاثين مليوناً، وأن مجموع البروتستانت الأصوليين قد يزيد على خمسين مليون أميركي. وقد تكون أفضل التقديرات هي تقديرات عدد مشاهدي برنامج فالويل وغيره من البرامج الّتي دعتها مجلة «التايم» ببرامج الصلاة ـ وتشمل هذه برامج جيمي سواغر، وجم بيكر، وأورال روبرتس، وبات روبرتسون. وفي إحصائية وردت في مسح لنيلسون عام ١٩٨٥ أن عشرة فقط من بين ٦٢ برنامجاً تلفزيونياً مسيحاً في البلاد تصل إلى ٦١ مليون بيت أميركي. وشبكة إذاعة روبرتسون المسيحية وحدها تصل إلى ٢٧ مليون بيت. وبلغ ريع إذاعات فالويل في العام الماضي مئة مليون دولار، بينما تلقى سواغر هبات بقيمة ١٤٠ مليون دولار. ومن المتوقع أن يصوت جمهور هذه البرامج طبقاً لما يوحي به مقدموها.

كان بيغن يتلهف على جمع أكبر عدد ممكن من المناصرين غير اليهود. وكانوا كلما ازدادوا عدداً كلما تحسن الوضع بالنسبة له. ووافقته إيباك على هذا، كما وافقته على تعيين موظف دائم في إيباك سبق له أن كان مساعداً في المجالس التشريعية وترطبه علاقات متينة بالأصوليين، ولم يلبث فرع اللوبي اليهودي في الكونجرس أن صار يشارك في رعاية ما يعرف بـ «فطور الصلاة» حيث يقوم نجوم الأصوليين مثل سواغر وروبرتسون بتناول الفطور مع حاخامي واشنطن والسفير الإسرائيلي وتوم داين.

لقد استفاد عشرات الملايين من الصهاينة المسيحيين من هذه العلاقة مع الأصوليين. لكن كان تواجههم مشكلة، وهي أن إسرائيل الكبرى لم تمكن في نظر الأصوليين سوى وسيلة لتحقيق هدف وهو العودة الثانية للمسيح ـ فإذا ما تم هذا فإن الخطوة الثاني في برنامجهم هي تنصير اليهود ـ وهذه نقطة لاهوتية آثر أنصار إسرائيل وجماعة الليكود تجاهلها. وتساءل موشيه أرينز وزير الدفاع السابق الّذي نشأ في الولايات المتحدة: «ماذا يفترض أن نقول لملايين البروتستانت المسيحيين الّذين يدعمون إسرائيل بقوة؟».

ويقول بيرلموتر، مدير عصبة مناهضة الافتراء لأولئك اليهود الّذين يقلقهم أمر الائتلاف مع فريق أميركي عرف تقليدياً بأنه ليس صديقاً لليهود، وكان تقلقه أمور أساسية في

برنامج العمل اليهودي مثل الحقوق المدنية، والصلاة في المدارس، والإجهاض: «أحمدوا الله ولا تجادلوا».

إن هذه البرغماتية اليهودية بشأن العلاقة مع الصهاينة المسيحيين أقرب ما تكون إلى سوء الظن بالناس. فهاذ ليني ديفز الرئيس السابق للأبحاث في إيباك ومدير شركة إستشارية سياسية في القدس حالياً يقول مردداً موقف المتشددين من صهاينة التآلف البروتستانتي اليهودي: «من تحصل إسرائيل على جميع الأصدقاء الّذين تستطيع الحصول عليهم، وأرى أن تقصر منظمات الدفاع اليهودية (إيباك وعصبة مناهضة الافتراء) اهتمامها على الشؤون الوطنية (أي الحقوق المدنية الخ)» على أن ديفز لم يورد في عبارته قطة إيديولوجية صهيونية في نظرة المتشددين وتقول بأنه إذا ساءت الأمور بالنسبة لليهود الأميركيين فعليهم أن يكونوا صهاينة صادقين ويرحلوا إلى إسرائيل.

على أن الدائرة الانتخابية الرئيسية لإيباك هي الطائفة اليهودية الأميركية، حيث أمدها التصويت على الأواكس بأفضل إعلان للتطوع في «الحرب من أجل واشنطن» والحرب ضد أعداء إسرائيل الّذين يدادون قوة كلّ يوم. وفي عام ١٩٨٣ أصدر اللوبي (إيباك) النشرة الثالثة من سلسلة بعنوان «حملة لإدانة إسرائيل». وشارك روزن في كتابة النشرة. ويقول داين في مقدمته لها: «إن الغرض من النشرة هو تزويد أعضاء إيباك بأحدث سجل لنشاطات الجماعات والأفراد المناهضين لإسرائيل، وتحليل مظاهر القوة والضعف الفكرية والسياسية لمواقفهم». ومنذ عام ١٩٧٧ أخذت إيباك ترسل سنوياً نسخاً عن لوائح بأسماء المنظمات والشخصيات المناهضة لإسرائيل. وبالرغم من أن آخر لائحة بالأسماء اتخذت شكل نشرة مغلفة كالكتب، وأن أصحابها أدعوا بأنها تشمل أكمل وأحدث سجل لهاذ النشاط المناهض لإسرائيل، فإنها في واقع الأمر لم تكن أكثر من دليل بأسماء أولئك الّذين ينتقدون السياسة الأميركية الإسرائيلية. والمقصود منها أن تكون مرجحاً للزعماء اليهود المحليين يتعرفون منه على هوية من يزورونهم ويتحدثون معهم عن الشرق الأوسط.

فإذا حدث ودعي مثلاً جورج بول للتحدث في مكان ما، فإن استطاعة عضو إيباك أن يراجع ص ٩٨-٩٩ من اللائحة. فهناك يجد أن بول وكيل وزارة سابق، وممثل في هيئة الأمم،

وأن لـه مؤلفـات ومقـالات أشـهرها مقـال نـشرته مجلـة «فـورن أفـيرز» في إبريـل ١٩٧٧ بعنـوان «السبيل إلى إنقاذ إسرائيل من نفسها»، ويجـد القـارئ الّـذي يحـب المزيـد عـن بـول شيئاً آخـر وهو اعتقاده أنّه بـالرغم مـن العطـف الّـذي يشعر بـه المـرء تجاه حاجـة اليهـود إلى وطـن، فإنـه ينبغي للولايات المتحدة أن تكبح جماح إسرائيل. ويجد القارئ أخيراً أن بـول يـدعو إلى فـرض التسوية في الشرق الأوسط.

وهذا الّذي تورده النشرة عن بول صحيح، ولا يخالف الوقائع. لكـن ذنبـه في نظـر إيبـاك أنّه يخالف سياسات حكومة بيغن (وعليه فإنه عدو لإسرائيل). وهنا يتساءل المرء: لماذا يُسمح لمسؤول كـبير في الحكومـة الإسـرائيلية أن ينتقـد سياسـات حكومـة بـيغن ولا يـسمح بهـذا لمسؤول سابق كبير في الحكومة الأميركية؟

لكن نشرة إباك وجدت بين القراء من يخالف الوقائع لتي توردها. فأنتوني لـويس المعلـق بـصحيفة «نيويـورك تـايمز» اعـترض علـى مـا أوردتـه عـن الباحـث الفلـسطيني وليـد الخالـدي الأستاذ بجامعة هارفاد. ففي عام ١٩٧٨ نشر هذا الأستاذ مقـالاً في مجلـة «فـورن أفـيرز» أيضاً يؤيد فيه إنشاء دولة مستقلة للفلسطينيين. فاختارت إيباك مقتطفـات مـن المقـال بطريقـة يبـدو معها الخالدي وكأنه يدعو إلى القضاء على الدولة اليهوديـة. وكـان الّـذي أثـرا لـويس هـو أن الخالدي معروف بأنه فلسطيني معتدل، وأنه ـ كما أكد لويس ـ عرض نفسه لغضب العـرب المتطرفين عندما دعا إلى التعايش بين إسرائيل والدولة الفلسطينية.

وحدث أن شك أحد أعضاء إيباك في صحة هـذه المعلومـات عـن الخالـدي، فتحـرى عنهـا ووجدها صحيحة. وعندئذ سمح للمعلق بنشر رسالة بعث بها إلى دايـن ويطلـب فيهـا أن تعتـذر إيبـاك للخالـدي. إلا أن دايـن أصـر علـى موقفـه، وأتهـم الخالـدي في إجابتـه بأنـه يريـد «تسليم القدس لعرفات وأن تكـون موسكو طرفاً في الترتيبـات». وعلـق لـويس وهـو يهـودي علـى هـذا بأن جو ماكارثي نفسه لا يقترف أسـوا مـن هـذا التشويه لحجـج الإسـتاذ الخالـدي ـ وأضـاف بأن أنصار إسرائيل يجب أن يبتهجوا لرؤية مفكـر فلسطيني كـبير يرغـب في التفـاوض بـدلاً من تشويه سمعته. (وفي الوقت ذاتـه أصدرت عـصبة مناهـضة الافـتراء اليهوديـة قائمـة مـشابهة بأسماء أعداء إسرائيل تصف الأستاذ الخالدي بأنه «داعية مـوال لفلسطين. ولكـن مـا أهميـة هذا؟ أليس داين نفسه وروزن يفعلان الشيء ذاته لإسرائيل؟).

وفي عام ١٩٨٣ كثفت إيباك حملتها الموالية لإسرائيل في حرم الجامعات. فأرسلت استفتاءاً عن النشاط المعادي لإسرائيل فيها. وفي السنة التالية أصدرت نشرة أخرى بعنوان: «دليل إيباك الجامعي الّذي يفضح الحملات المناهضة لإسرائيل في حرم الجامعات». وجاء في السطر الأول قولها: «إن طلبة الجامعات الأميركيين يتعرضون لسيل متدفق من الهجوم على إسرائيل». ويعترف كُتّاب النشرة بأن الحملات في الجامعات على إسرائيل لم تظفر بتأييد واسع. والواقع أن أحد استفتاءات غالوب يشير إلى أن الطلاب المتعاطفين مع إسرائيل يبلغون خمسة أضعاف الّذين يتعاطفون مع البلاد العربية وهذا يعني ازدياد التعاطف مع إسرائيل عما كان عليه في السنوات السابقة. إلا أن مناصري العرب كما يضيف الاستفتاء أحرزوا نجاحاً في لفت الأنظار إلى الموقف العربي، وفي خلق أجواء مؤاتية لإجراء المناقشات حول إيباك والمحاولات الّتي تهدف إلى استقدام خبراء يُلبسون مقولاتهم المتطرفة أردية مثالية وأحياناً ثوباً بلاغياً شاعرياً.

وكان اللوبي اليهودي قد أسس قبل ذلك بخمس سنوات برنامج تطوير القيادة السياسة وذلك لتدريب الطلاب على فن تعزيز المواقف الموالية لإسرائيل في الجامعات في جميع أنحاء البلاد. والرجل المسؤول في إيباك عن الارتباط مع الجامعات هو جوناثان كسلر. وهو شاب في التاسعة والعشرين من العمر طويل القامة، وسيم الطلعة وفصيح العبارة. ويزعم أن برنامج القيادة يضم خمسة آلاف طالب ينتمون إلى ٣٥٠ كلية وجامعة في ولايات البلاد الخمسين. وتعمل إيباك بالتعاون الوثيق مع مؤسسات هلل التابعة لمنظمة مناهضة الافتراء. وهذه المؤسسات مسجلة كمراكز يهودية لا تعمل للربح وتوجد في أكثر الكليات ويرئسها عادة حاخام من هلل. وإيباك ليست معفاة من الضرائب كهلل. وتتمكن إيباك عن طريق هذه الصلات الجامعية أن تقف على أحدث التطورات حول الخطابات الّتي تلقى سواء أكانت موالية للفلسطينيين أو مناهضة لإسرائيل، وعن الأساتذة الجامعيين. ويقوم كسلر بإرشاد الطلاب حول الخطباء الّذي سيتحدثون اعتماداً على معلومات إيباك عنهم.

وتفضل إيباك أن تفعل في الجامعات ما تفعله في الكونجرس وهو أن تعين حدوداً للمناقشة، وفي دليلها الجامعي شرح مفصل للحملات على إسرائيل في الجامعات وطرق ا لرد على حيل الدعاية كالقول بأن إسرائيل ظالمة أو أنها الطاغوت أو أنّه لا حق لها في الوجود.

لكن إيباك تخنق أحياناً المناقشة بدلاً من أن تضع حدوداً لها. وليست حملتها الجامعية سوى نسخة موسعة عن إستراتيجيتها في واشنطن فإذا أقدم خطيب على مخالفة آراء إيباك حول العلاقات الأميركية مع إسرائيل تبادر إيباك إلى وضعه في قائمة المناهضين لإسرائيل. ويقوم رجال إيباك في ورشات تدريب الطلاب على القيادة بتعليمهم كيف يسكتون من يخرج عن خط إيباك. وقال كسلر لطلاب إحدى الورشات خلال مؤتمر للقيادة عقد عام ١٩٨٤: «عليكم أن تشنئوا يهوداً ذوي عضلات لا يهوداً من نوع يهود النداء اليهودي المتحد. لا تخافوا من إظهار يهوديتكم والتأكيد على إسرائيل» وتبنى كسلر أسلوباً إنجيلياً (تبشيرياً) من نوع أسلوب جيمي سواغر في قناع يودي ملس. وشرح ذلك بقوله: «نحن معرفون باللوبي ذي الجاذبية الجنسية. فنحن مدعوون إلى نشر كلمة الإنجيل - إنجيل مناصرة إسرائيل».

لكن إنجيل إيباك هذا كأي إنجيل آخر لا يحتمل المخالفة. فكان يقال في ورشات التدريب عن العمل من أجل إسرائيل: «لنفترض أنك حصلت على كلمة السر بالنسبة لمرشح، فما عليك - لأن القانون يحظر على إيباك أن تؤيد مرشحاً بعينه - إلا أن تنظم ندوة حول الموضوع الرئيسي للحملة الانتخابية، أو خذ أسماء الّذين يؤيدون المرشح للكونجرس ثم اتصل بمكتب حملته وقل إنك من أصدقاء إسرائيل في الجامعة. وإنك متحمس للعمل من أجل مرشحهم، لكن لا تذكر اسم إيباك لأن إيباك لا تؤيد مرشحاً بعينه».

ونصحوا الطلاب بعقد الندوات وتوجيهها. وتقضي التعليمات بعدم دعوة أي أستاذ تحزنه سوء حالة. «فعليك أن تعرف ماذا سيقول المتحدث. وإذا كنت تدير النقاش فلا بأس في أن تبلغه بأنك لا تريد أي مفاجآت».

وحدث أن رفع أحد الطلاب إصبعه وسأل: «ماذا تفعل إذا جاء شخص مثل إدوارد سعيد (الأستاذ المعروف بجامعة كولومبيا وصاحب الصلة بمنظمة التحرير الفلسطينية) لإلقاء خطاب أو كان بين أساتذة الجامعة؟» فكان الجواب: «لا تحاول حتى أن تهدم مصداقية إدوارد سعيد» ويروي أحد موظفي الكونجرس أنّه حدث مرة أن كان إدوارد سعيد يتحدث في جمع من ثلاثمائة شخص وأن أحدهم تحداه. فكانت النتيجة أن إدوارد سيعد حطمه واقترح أحدهم أن يتبع برجال اللوبي إستراتيجية تقول: «لا تتحدى إدوارد سعيد، وربما كان في إمكانك اقتراح اسم متحدث آخر».

هذا ما يجري في حرب الدعاية بالجامعات حيث يقوم «اللوبي ذو الجاذبية الجنسية» بتجنيد آلاف من الطلاب للعمل من أجله أو للمشاركة في الحملات السياسية المحلية، لكن من المؤكد أن إيباك لا تكسب الأصدقاء ولا تمارس التأثير بين أساتذة الجامعات الّذين تخيفهم محاولاتها لسحق الحرية الجامعية والنقاش الجامعي الّذي يفترض أن يجري في الجامعات.

ولا يعرف أحد مخاطر الرأي المخالف ومناقشة المسائل المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي أكثر من أعضاء الكونجرس ومديري لجان العمل السياسي المحلية الّتي تعمل لهم. فقد أصبحت لجان العمل السياسي مخزناً للتجارب المخيفة الّتي تذكر إيباك بها السياسيين بأن مناصرة إسرائيل هي محك الصداقة بالنسبة لها ولأصدقائها.

الفصل السابع
سطوة لجان العمل السياسي
الموالية لإسرائيل

بعد الأواكس بسنتين بدا أن اللوبي يمتلك الكونجرس. فقد أحسن داين القيام بعمله إلى حد أن بعض أعضاء الكونجرس ومساعديهم كانا يحبونه ويخافونه في الوقت ذاته. وحدث أن ألقى لورنس إيغلبرغر المسؤول السياسي الكبير بوزارة الخارج خطاباً في مؤتمر عقدته إيباك عام ١٩٨٣. وفي أثناء خطابه طوق داين بذراعه وقال للمستمعين: «هذا شخص يستطيع أن يؤذيك».

وكانت هذه العبارة هي الّتي يجب أي ضاغط سياسي أن تتكتب على ضريحه. وأثبت داين صحة ا قاله إيغلبرغر خلال انتخابات ١٩٨٤. كما أثبتت إيباك أن التصويت على الأواكس كان اختباراً للصداقة اليهودية. ذلك أنّه أدى إلى تقاعد عدد من رجال الكونجرس.

ليست إيباك لجنة من لجان العمل السياسي. وإذا تصرفت بوصفها كذلك فإنها تخالف القانون. ولهذا سارع داين إلى التأكيد على أن منظمته فريق يجمع المعلوات. وكثيراً ما صرح بأن منظمته لا تمس المال السياسي. هذا صحيح ولكن منظمته تتصرف بأموال لجان العمل السياسي وكأنها حسناء من حسناوات مَرْبع «البلايبوي» فهي لا تمسها ولكن توجهها حيث تشاء. ومنظمته بوصفها ابرع جامع للمال في محيط الكونجرس تعرف من الّذي ستؤيده لجان العمل السياسي. وأهم من هذا أنها تخطر أعضاءها - وبالتالي لجان العمل السياسي - باسم المرشح الّذي يستحق الدعم. وتطلب من لجان العمل السياسي أن تزودها بمجموع المبالغ الّتي قدمت إلى المرشح، فإذا حان موعد التصويت على أمر عظيم الأهمية ذكرت أعضاء الكونجرس المترددين بكرم الطائفة اليهودية نحوهم. وفي كل سنة انتخابية

بفاخر هذا اللوبي بالإشارة إلى مئات المرشحين لمجلس النواب والشيوخ الّذي يسعون إلى مساعدته. ومن الشعارات الّتي تتردد في مؤتمرات إيباك شعار يقول: «لو أن المال يتكلم، لصرخ المال: (الّذي يدفع) أولاً».

وإذا دقق الإنسان في الأموال الّتي دفعتها لجان العمل السياسي لحملة ١٩٨٤ لوجد - كما يقول أحد جامعي التبعات لديمقراطيين «أنّه لا يمكن لأحد أن يرشح نفسه لمنصب بدون الاعتماد على دعم اليهود.».- ويصدق هذا القول على الفترة منذ أوائل الستينات إلى اليوم؛ وخصوصاً منذ نشوء لجان العمل السياسي وارتفاع تكاليف استخدام التلفزيون للدعاية الانتخابية. وتدل أرقام لجنة الانتخاب الفدرالية أ، معدل تكاليف الحملة الانتخابية للفوز بمقعد في مجلس الشيوخ عام ١٩٨٤ بلغ ٣ ملايين دولار. وف يالحملة الانتخابية الّتي جرت في كارولاينا الشمالية عام ١٩٨٤ صرف الحاكم جيمس هنت - كما يقال - مبلغ سبعة ملايين دولار وخسر مقعد مجلس الشيخ للسناتور جيس هيلمز لذي يقال إن صرف مبلغاً مذهلاً وهو ١٥٧ و١٥٥، ١٥٥، ١٦ دولاراً. وكان معدل تكاليف الترشيح لمقعد في مجلس النواب هو ٣٢٥،٠٠٠ دولار.

فلا عجب إذا أن ترتفع مكانة الشخص الّذي يتبرع بالمال لحملات إخوانه الفقراء. وبالرغم من أن اليهود قليل، فإنهم كبار المتبرعين الّذي يعتمد عليهم أشد الاعتماد. وإحدى المشكلات الّتي تعترض سبيل جمع المال السياسي من أثرياء الأميركيين العرب هو احتجاجهم بعدم معرفتهم للمرشح؛ وهذا أمر لا يكترث له اليهود ما داموا يعتقدون بأن لمرشح سوف يصوت إلى جانبهم. واستعدادهم لتقديم المال لأي مشرح مقبول من أية ولاية يوضح لماذا يشعر حتى أولئك المرشحون الّذي ليس لديهم في ولايات عدد كبير من اليهود بالقلق إذا جازفوا بسد الباب أمام المال المتدفق من خارج الولاية. ويقول أحد سماسرة الحزب الديمقرطي: «لا تخلو سياسية واحدة في البلاد من بحث دور اليهود أو اللوبي. فقد شهدت كلّ حملة ساهمت فيها، اجتماعين أولهما مع إيباك والثاني للنظر في الاجتماع معها». وحسب الأرقام الّتي أوردتها لجنة الانتخاب الفدرالية نجد أن لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل قدمت في عام ١٩٨٤ ما يقرب من ٣،٦ مليون دولار للمشرحين لمجلس النواب ومجلس الشيوخ والمرشح الرئاسي، وهو ضعف المبلغ الّذي قدمته في عام ١٩٨٢ - كما

تضاعف عدد لجان العمل السياسي اليهودية فبلغ سبعين. وقدمت هذه اللجان ١،٥ مليون دولار للمرشحين لمجلس النواب. وذهب ثلث المبلغ لأعضاء لجنة الشؤون الخارجية ولجنة المخصصات بالمجلس. وتلقى المرشحون لمجلس الشيوخ مبلغاً قدره ١،٨ مليون دولار. وكان الرابح الأكبر من الجمهوريين الّذي أعيد انتخابهم هو رودي بوشوتز «حاخام» إيباك في مجلس الشيوخ ورئيس اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية لمختص بالشرق الأوسط في مجلس الشيوخ. لكن ٤٤٪ من أموال لجان العمل السياسي اليهودية المخصصة لمجلس الشيوخ استهدفت معارضي الجمهوريين الخمسة الّذي صوتوا إلى جانب صفقة الأواكس. وتلقى ممثل إلينوي في الكونجرس وهو بول سيمون من أموال لجان العمل السياسي عام ١٩٨٤ مبلغاً يزيد بمقدار ٢٧٠,٠٠٠ دولار عن أي مرشح آخر. وكان بول سيمون عندئذ ينافس تشارلز بيرس.

وكان بيرسي قد شغل منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ وصوت إلى جانب صفقة طائرات ف ـ ١٥ الّتي عقدها كارتر مع السعودية، وبذل جهده في توضيح موقفه لناخبيه اليهود في إلينوي. وكان من الممكن أن يغفر اليهود لبيرسي صفقة كارتر، لكن هل كانوا سيفعلون الشيء ذاته إزاء صفقة ثانية للسعودية؟

وكان بيرسي من الشخصيات المرموقة. ومما يدعو إلى السخرية أنّه عندما بدأ عمله عام ١٩٦٧ في مجلس الشيوخ، كان محبوباً لدى ناخبي إلينوي بالرغم من أنّه بروتستانتي جمهوري. وكان معروفاً باعتداله وموقفه اللبرالي من عدد من المسائل، هذا فضلاً عن أنّه بدا في أواخر الستينات رجلاً قومياً ذا طموحات للرئاسة. وكان بين أشد مناصريه ولاءً له عدداً كبيراً من اليهود المتنفذين وعلى رأسهم فليب كلوتزنك، وفي عام ١٩٧٢ أعيد انتخابه على أثر انتصاره في كلّ مقاطعة بإلينوي وبعد أن ظفر بـ ٧٠٪ من أصوات يهود إلينوي الّتي تضم أكبر طائفة يهودية في البلاد.

وبدأ مشكلة بيرسي معاليهود عام ١٩٧٥ وفي أعقاب رحلة قام بها إلى الشرق الأوسط. إذ اتهم إسرائيل بأنها أضاعت فرصاً للتفاوض، حث زعماءها على الدخول في محادثات مع منظمة التحرير بشرط أن تعترف هذه بحق إسرائيل في الوجود ضن حدود آمنة. ووصف بيرسي ياسر عرفات بأنه نسبياً «أكثر اعتدالاً من متطرفي منظمة لتحرير [مثل جورج حبش]»

لكن سرعن ما أظهر بريد بيرسي مدى خطورة هذه الملاحظات. فلم يكد يمر أسبوع واحد حتى تلقى ٢٢٠٠ برقية و٤٠٠٠ رسالة، خمس وتسعون منها معادية لتصوره للسلام في الشرق الأوسط. وهدده أصحاب هذه الرسائل والبرقيات بحرمانه من أصواتهم إذا لم يغير موقفه.

وبالرغم من أن أسمه لم يظهر عام ١٩٧٥ في قائمة إيباك الّتي ضمت أسماء الموالين لإسرائيل والمعارضين في القوت ذاته الدعوة كيسنجر وفورد عام ١٩٧٥ لإعادة تقييم العلاقات الإسرائيلية الأميركية، وبالرغم كذلك من أن رسائل الناخبين اليهود في إلينوي ظلت تتدفق على بيرسي، فإنه ظفر بمناصرتهم في حملة إعادة انتخابه. فعندما طلب من سبعين يهودياً توقيع إعلان يؤيده، وقعه خمسة وستون منهم. وبالرغم من أنّه لم يظفر إلا بـ ٥٣٪ من أصوات الناخبين في الولاية، فإنه ظفر بـ ٦١٪ من أصوات اليهود.

لكن على أثر التصويت على الأواكس صرحت إيباك بأن دور بيرسي كرئيس للجنة الشيوخ للعلاقات الخراجية مشحون بالخطر. فسارع الناخبون اليهود إلى حشد الجهود لدعم الجمهوري المنافس لبيرسي في انتخابات الجمهوريين الأولية، وهو توم كوركوران. وانهالت الرساءل على كل جهة وعلى أغلفتها سؤال بارز وهو «هل يمكنك تسمية أسوأ خصم لإسرائيل في الكونجرس؟» وكان بداخل كلّ منها عبارة تدعو إلى تأييد كوركوران وتقول إن بيرسي يسعى أكثر من أي مسؤول آخر في واشنطن إلى تحطيم العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وكانت الأدلة الّتي ساقتها إيباك على مناهضة بيرسي لإسرائيل هي موقفه من صفقة الأواكس للسعودية، وتأييده لدولة إرهابية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، وصفه لياسر عرفات بالاعتدال. أما سجل كوكوران في التصويت على الأمور المتعلق بإسرائيل فقد وُسف بأنه صحيح مئة بالمئة. واشتملت الرسائل كذلك على مقابلة مع كوركوران حول تأييد إسرائيل أجراها موريس أميتاي الرئيس السابق لإيباك. وقام المناصرون لكوركوران بنشر إعلان يملأ صفحة كاملة وفيه صورة لعرفات تحت عنوان كبير يقول: «إن تشك بيرسي يصف هذا الرجل بأنه معتدل». وبالرغم من أن بيرسي ومساعديه في الحملة الانتخابية أوضحوا أن بيرسي وصف عرفات بأنه أكثر اعتدالاً من

غيره في منظمة التحرير، وأنه دعا إلى كيان فلسطيني لا إلى دولة مستقلة بالضرورة، فإن خصومه اعتبروا توضيحهم من قبيل السفسطة.

وهكذا تم حشد الوقى لمناصرة كوركوران في الحرب ضد بيرسي. وأنهالت الأموال على كوركوران، فتلقى ٢٨٥،٠٠٠ دولار من خمس وخمسين لجنة عمل سياسي موالية لإسرائيل. وفي حين أن بيرسي اعتبر ما حدث مجرد اختلاف في الرأي، فإن إيباك ـ كما قال داين في خطاب ألقاه فيما بعد ـ أعتبرته وقوفاً إلى جانب العرب. وتلقى المتبرعون للجنة العمل السياسي بواشنطن نشرة إخبارية فيها تقييم للمرشحين لمجلس الشيوخ عام ١٩٨٤. وفي هذه النشرة علق أميتياي على بيرسي بقوله: «بالرغم من أن بيرسي أيد بصوته تقديم المساعدات الأميركية لإسرائيل، فإنه واجه مصالحنا بعدم الحساسية وحتى بالعداء» ومع هذا تمكن بيرسي من الفوز في الانتخابات الأولية. وعندئذ أخذت لجان العمل السياسي الّتي بلغت سبعين تمطر منافسه الديمقراطي بول سيمون بالشيكات.

ويقال إن رجل أعلا سامه مايك غولاند صرف أكثر من مليو دولار على الحملات المناهضة لبيرسي في الملصقات والإذاعة والتلفزيون والصحف. وزعم غولاند أنّه شخصياً يعارض بيرسي وأنه يتصرف بشكل فردي، وعليه فإنه يتجاوز حدود الإنفاق على الحملات الانتخابية وفي أوائل الحملة قدم مناصرو بيرسي شكوى إلى لجنة الانتخابات الفدرالية ضد غولاند وادَّعوا فيها أنّه يعمل نيابة عن موريس أميتياي مناصر كوركوران. واعترف أميتياي بأنه سبق لغولاند أن كان في المجلس الاستشاري للجنة العمل السياسي الّتي يرئسها لكنه أضاف أنّه لم يتجاوز تقديم مشورة قانونية لغولاند وربطه بشركة اتصالات بريدية تخصص بالتبرعين اليهود. وحاول بيرسي أن يذكّر بتأييده لليهود ضد الهجمات من الخارج. وفي شيكاغو ظفر بيرسي بتأييد السناتور بوشوتز وسناتور نيويورك السابق جاكوب جافبتس السياسي اليهودي الّذي يعتبر أعظم الموالين إخلاصاً لإسرائيل في البلاد، وقام مئة من كبار اليهود في إلينوي بنشر إعلان يملأ صحة كاملة أعلنوا فيه أن بيرسي «قام بواجبه نحو إلينوي ونحو أميركا ونحو إسرائيل» على أن آلاف اليهود من جميع أنحاء البلاد قدموا ثلاثة ملايين دولار لحملة سيمون الانتخابية أي ٤٠٪ من مجموع المبالغ الّتي تلقاها.

وفي الشتاء قام جماعة يعرفون بـ «المواطنين نمن أل بيرسي» برفع دعوى على لجنة الانتخاب الفدرالية لأنها لم تحقق في الأساليب الّتي أتبعها غولاند في إنفاق أمواله. ووجدت محكمة في إحدى المقاطعات الأميركية «سبباً يدعو إلى الاعتقاد» بأن غولاند انتهك القانون الفدرالي في صرفه للمال في إلينوي. ومن سوء الحظ أن بيرسي لم يعلم شيئاً عن هذا إلا بعد لانتخاب وبعد أن خسر الجولة لسيمون بمقدار ٨٩،٠٠٠ صوت. وانتقد القاضي الّذي نظر في القضية تصرف لجنة الانتخاب الفدرالية حيال شكوى بيرسي الرسمية بأنه «روتيني» و«سطحي» و«بطيء» وأنه «غير مقبول» و«مخالف للقانون». ورفض بيرسي الّذي كان لا يزال رئيساً للجنة للشيوخ للعلاقات الخارجية الاعتذار عن آرائه حول الشرق الأوسط؛ أصر عل حقه في انتقاد السياسية الإسرائيلية. وصرح بعد ذلك لمجلة «وول تسرتيت» بأنه ينبغي أن يكون للسناتور الأميركي الحق الّذي يتمتع به عضو الكنيست أو رئيس تحرير إحدى وسائل الإعلام والذي يخوله حق مخالفة الحكومة عندما تتصرف بشكل لا يتفق مع مصالح الولايات المتحدة.

وزعمت إيباك أن الفضل في هزيمة بيرسي يعود إليها، واعتبرت الأمر عبرة لكل عضو في الكونجرس يفكر في انتقاد إسرائيل. وقال داين لجمهور يهودي في تورونتو: «إن كلّ يهود أميركا من الساحل إلى الساحل تضافروا على إخراج بيرس. بلغت الرسالة جميع المسؤولين الأميركيين وجميع من يطمحون إلى المناصب».

أما روجر جبْسن، سناتور ولاية أيووا، فكان بعكس بيرسي يعتبر صديقاً مخلصا لإسرائيل: وقال أميتاي في النشرة الإخبارية للحملة الانتخابية أن جبْسن حين كان عضواً في لجنة مجلس الشيوخ لقضايا التسلح «أيد إسرائيل بشأن عدد من مظاهر العلاقات الأميركية الإسرائيلية» والواقع أن صداقته لإسرائيل بلغت حداً دعي معه لإلقاء الخطاب الرئيس في مايو عام ١٩٧١ في مؤتمر لإيباك حول السياسة. وهاجم جبْسن في خطابه صفقة الأواكس للسعودية. إلا أنّه بعد خمسة أشهر غير موقفه وهو يبكي وذلك بناء على طلب الرئيس الأميركي وزعيم حزبه. وبهاذ وقع على سيفه.

وفي أوائل جولة عام ١٩٨٤ الانتخابية حمل البريد رسالة لجمع التبرعات من جميع أنحاء البلاد وتحل توقيع غاري روبن الّذي كن يناصر منافس جبْسن وهو توماس هاركن. وتناولت الصفحة الأولى من الرسالة ما تنطوي عليه صفقة الأواكس من تهديد خطير لبقاء إسرائيل، ثم أشارت بفخر إلى أن «روجر جبْسن ممثل أيووا ف مجلس الشيوخ لم يقف إلى جانبنا فحسب، بل وعد أن يقود المعركة لعرقلة إبرام مجلس الشيوخ صفقة الأسلحة الخطرة لأعداء إسرائيل. وقاد المعركة بالفعل وعلى الأقل حتى حمي وطيس القتال».

وأشارت بقية الرسالة تراجع جبْسن، وطلبت من أصدقاء إسرائيل دعم هاركن الّذي كن أميتاي قد وصفه كما يلي: «إنّه أسوأ بعض الشيء من المرشح الديمقراطي الآخر [وهو السناتور السابق ديك كلارك] بالنسبة لقضايانا. وأسوأ ما فعله هو أنّه في عام ١٩٨٠ وضع إعلاناً ضد إسرائيل مع عدد من ألد أعداء إسرائيل في البلاد». ويضيف أميتاي أن اسمه هر في إعلان إلى جانب نفر مثل العربي الأميركي جيمس زغبي ذي النشاط السياسي؛ ومثل نوام تشومسكي الأستاذ الكبير في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا. فبالرغم من أن تشومسكي يهودي فإنه يجاهر بانتقاد السياسة الإسرائيلية؛ ومثل النائب السابق بول فندلي الّذي لقي في ١٩٨٢ ما لقيه بيرسي بعد ذلك. (وكان فندلي قد تعرض لغضب الطائفة اليهودية بسبب تعاطفه مع الفلسطينيين وخسر مقعده، ونشر كتاباً في عام ١٩٨٥ حول عدم قدرة الطائفة اليهودية على قبول اختلافات في الرأي) على أن الرسالة المناهضة لجبْسن أعلنت أن «توم هاركن مناصر قوي لإسرائيل» وكان هاركن قد صوت ضد صفقة الأواكس.

وعندما علم وزير الدولة الإسرائيلي موشيه أرينز الّذي سبق له أن كان سفيراً لبلاده في واشنطن ووزير دفاع لبيغن بأمر المعركة الّتي خاضها جبْسن ضد الطائفة اليهودية للاحتفاظ بمنصبه قال: «إن جبسن صديقي. وإذا كان هناك سبب لمهاجمة اليهود الأميركيين له فهو أنّه لم يستطع أن يصوت ضد ريغن في معركة الأواكس. هذا ليس في صالح إسرائيل على المدى البعيد».

ومن المؤكد أنّه كان بإمكان جبْسن أن يستخدم هذا التعليق المؤيد له. لكن توم هاركن الّذي كان قد وقع «الإعلان المؤذي ضد إسرائيل» كما قال أميتاي فإنه تلقى ١٠٨،٣٣٠ دولار من لجان العمل السياسي اليهودية وفاز بمقعد أيووا في مجلس الشيوخ.

إن هذه القوة المتنامية للجان العمل السياسي في الثمانينات أثارت نقاشاً حول حتمية الإفساد السياسي الّذي تحدثه «المصالح الخاصة» بشرائها للأصوات. وأدى هذا إلى ظهور جماعات مثل «القضية المشتركة أو لوبي الموطنين» لإلغاء لجان العمل السياسي. وقد أدان مارك غرين المدافع عن المستهلكين لجان العمل السياسي بوصفها «رشوة قانونية» وأنشأ لجنة عمل سياسي لإلغاء جميع لجان العمل السياسي. وليس غرين سوى واحد من نقاد الطائفة اليهودية الّتي تشعر بقلق أكبر إزاء تزايد نمو تلك اللجان اليهودية ومكانتها. وقال غرين في المؤتمر الّذي عقده الكونجرس اليهودي عام ١٩٨٣ لمناقشة ما للجان العمل السياسي وما عليها:

«ينبغي على كثرة من الجماعات اليهودية أن تدرك أنّه إذا دخلنا سباق لجان العمل السياسي وصرنا لوبي مالية أخرى ذات مصالح خاصة، فقد نبدد رصيداً لا يتوافر إلا لعدد قليل جداً من الجماعات وهو السلطة الأدبية في الشرق الأوسط وفي هذه البلاد... ثم إنّه بإمكان متعهدي الأسلحة وأصحاب المصالح البترولية المناهضين لإسرائيل أن يجمعوا مالاً أكثر من اللجان. وأخيراً فمن المسلم به أن الكثيرين من المناهضين للسامية سوف يهاجمون لجان العمل السياسي بوصفها مثلاً آخر على محاولة اليهود استخدام المال في سبيل السيطرة على الأمور».

وفي المؤتمر ذاته صرح أميتاي، مدير إيباك السابق، بأن ليس للسلطة الأدبية إلا تأثير ضئيل في السياسة. وأضاف بأنه لا يحاول أن يقنع أياً من رجال الكونجرس بالتصويت إلى جانب أية لائحة على أساس سلطة إسرائيل الأدبية. وقال إنّه بدلاً من ذلك يشير إلى قيمة إسرائيل. وأخيراً تناول أميتاي النقطة الأساسية فقال «وأقوم كذلك بتذكير رجال الكونجرس بالمساعدة والدعم اللذين قدمهما اليهود لهم وللولايات المتحدة». وبالرغم من أن

أميتاي حذر قبل ذلك بثلاث سنوات أن تزايد نفوذ لجان العمل السياسي سوف يطلق مناهضة السامية من وكرهاه، فإنه الآن - وفي غياب أي شاهد على تزايد اللاسامية بسبب اللجان - أعتبر اللجان الموالية لإسرائيل «تطوراً إيجابياً جداً في الحياة اليهودية».

وفي حين أن كثرة من اليهود جروا على الاحتجاج بأن جهودهم في الضغط السياسي من أجل إسرائيل لا تقاس بجهود مصالح شركات البترول في الضغط من أجل المصالح العربية فإن أميتاي، بعكس غرين، استصغر أمر لوبي البترول وقال: «عندما تقوم مصالح البترول والشركات بالضغط السياسي. فإنها في ٩٩٪ من الحالات تقوم بخدمة مصالحها الذاتية. فيه تضغط من أجل الضرائب. ويندر أن تقوم بالضغط من أجل مسائل السياسة الخارجية». ثم قام هذا المتشكك السابق بالبرهنة على مدى إيمانه بقوة لجان العمل السياسي فقدا: «يمكننا أن نقول بأن الميدان قد خلا لنا. وعلينا أن سنستغل الفرصة».

الفصل الثامن

برنامج عمل للمواطن الذي يزاول الضغط السياسي

في عام ١٩٨٤ عقد النداء اليهودي الموحد مؤتمراً لقيادة الشباب بواشنطن ألقى فيه داين خطاباً حدد فيه ما دعاه ببرنامج عمل للمواطنين الّذين يزاولون الضغط السياسي من أجل إسرائيل، وقال: «على رأس أولوياتنا في عام ١٩٨٤ تحويل المساعدات الأميركية العسكرية والاقتصادية الّتي تتلقاها إسرائيل كهبات وقروض إلى هبات؛ وثانياً، الضغط من أجل تصديق الكونجرس على قرار بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وثالثاً، تشجيع التعاون الاستراتيجي بين العسكريين في أميركا وإسرائيل؛ ورابعاً تحويل إسرائيل إلى منطقة تجارية حرة بإزالة التعرفات الجمركية بين إسرائيل والولايات المتحدة، الأمر الّذي يزيد من الصادرات الإسرائيلية إلى أميركا؛ وخامساً، منع إبرام أي صفقة أسلحة مع الأردن حتى يعلن الملك حسين عن إستعداده لدخول محادثات سلام على أساس قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨؛ وسادساً، متابعة جهود السلام على نحو يُخرج منظمة التحرير الفلسطينية ويُجلس الملك حسين بلا شروط مع رئيس الحكومة الإسرائيلية على طاولة واحدة.

وكان عام ١٩٨٤ بالنسبة لإيباك عاماً مزدحماً بالعمل وفي غاية النجاح. ففي آذار صوتت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب على تقديم مسعدات عسكرية واقتصادية إلى إسرائيل قيمتها ٢،٥ بليون دولار، وذلك للسنة المالية ١٩٨٥. وبعد ذلك ببضعة أسابيع صوتت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بستة عشر صوتاً ضد ٢ على أن تكون قيمة المساعدات ٢،٦ بليون دولار. ولأول مرة جرى تقديم هذه المساعدات كهبة لا تسدد. واشتملت المساعدة العسكرية على ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة إسرائيل على صنع طائرة لافي ذات

الأغـراض المتعـددة. وكانـت إسـرائيل تأمـل في أن تبيعهـا في سـوق الأسـلحة الدوليـة في التسعينات. وسبق للولايات المتحدة أن وافقت في عـام ١٩٨٣ علـى تمويل الطائرة. ومنذ ذلك الوقت استمر المشروع بلا معارضة في الكونجرس.

وليس هنـاك مشروع أميركي إسـرائيلي مشترك أكثر دلالـة من الطـائرة، علـى رغبـة رجال السياسة الأميركيـة في إرضاء إسـرائيل وإيباك اللتين ذهبتا إلى أن طـائرة لافي سوف تعزز الاستقرار في الشرق الأوسط. واستمر الكونجرس في تخصيص الأموال للطائرة بالرغم من معارضة وزارة الدفاع الأميركية واتحادات عمال التقنيات العالية التي حذرت من فقدان فرص العمل أمام الأميركيين. وحذر كاسبر واينبرغـر من نقل التكنولوجيا الحساسة إلى خارج البلاد. واشتكى أكثر صانعي الطائرات من أن طائرة لافي سوف تنافس طائرة ف ـ ١٦ وف ـ ٢٠ في الأسـواق. بـل وكـان بـين المعارضـين بعـض السياسيين ومحللـي الـدفاع الإسرائيليين الّذي عارضوا المشروع على أساس أنّه يمنك شراء طائرات ف ـ ١٦ الأميركيـة بثمن أقل. كما عـارض المشروع اثنان من قادة الطيران الإسرائيلي السابقين وهمـا عـازر وايزمن وماتي هود لأنه باهظ التكاليف وينطوي على مجازفة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي المترنح ـ (وكانت التقديرات الأصلية لتكاليف المشروع قد تضاعفت في عام ١٩٨٣ وبلغت ١،٥ بليون دولار. وتبين أنها ستبلغ أكثر من تسع بلايين في عام ١٩٨٥) وعليه فإن إيباك حولت ما يمكن أن يتكشف عن فضيحة إسرائيلية اقتصادية بسبب تزايد التكاليف إلى اختبار لمساعدة أميركا لإسرائيل.

وهكذا أخذ اللوبي (اليهودي) في ظل داين يصبح ماهراً في تحويل الأمر المشكوك فيه أو الجدلي إلى شيء ثابت. وشهد ربيع ١٩٨٤ نشاطاً كبيراً لإباك. ففي آذار كان أمام مجلسي الكونجرس مشاريع قرارات لنقل السفارة الأميركية من تبل أبيب إلى القدس. «عاصمة إسرائيل» منذ ١٩٤٩[1]. وتصدر هذا الموضوع قائمة المواضيع خلال تنافس الديمقراطيين على الرئاسة عندما أخذ كل من المرشحين وولتر مونديل وغاري هارت يتسابقان على مدى تأييد الخطوة وإسرائيل. وكانت الولايات المتحدة قد جرت منذ إنشاء

(١) ـ ظلت القدس القديمة تحت سيطرة الأردن حتّى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وضمها بيغن عام ١٩٨٠

إسرائيل على تحاشي ذلك مُدعيةً أن القدس منطقة دولية وأن «وضعها النهائي» سوف يكون موضوع مفاوضة. وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ كررت إدارة جونسون القول بأن للقدس وضع خاص لم يُغيره الاحتلال الإسرائيلي. وبالرغم من الاحتجاج بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة الّتي لا تتواجد السفارة الأميركية في عاصمتها الإدارية، فإن إدارات نكسون وفورد وكارتر تشبثت بالسياسة ذاتها. وحذا ريغن حذوها. ففي خطة السلام الّتي أعلنها في سبتمبر ١٩٨٢ شدد على اعتقاده بأن موضوع القدس ينبغي بحثه حول طاولة المفاوضات.

ومما يجدر ذكره أن الحكومة الإسرائيلية لم تلاحق في عام ١٩٨٤ مسألة نقل العاصمة. كما أن إيباك لم تشجع مشروع القرار الّذي قدمه توم لانتوس نائب كاليفورنيا لمجلس النواب. وكان هذا هو الحي الوحيد في الكونجرس من مذابح النازيين وذا طموحات للوصول إلى مجلس الشيوخ. والواقع أن إيباك شعرت بالاستياء لأن مونيهان تقدم بمشروع القار دون أن يبحثه مسبقاً مع اللوبي. وعليه فإن القدس لم تكن أولوية لإيباك أو إسرائيل الّتي كانت تحتلها ولا تنوي التخلي عنها ـ ولم تكن حكومة شامير راغبة في إثارة الموضوع والمجازفة بالمساعدات الأميركية. لكن حالما أثار مونيهان ولانتوس الموضوع اضطرت إيباك لتأييده. وقال داين عندئذ «وهل كان باستطاعتنا أن نفعل غير ذلك؟».

لكن ماذا كان عذر مونديل وهارت؟ لقد كان سعيهما إلى الأصوات اليهودية مفضوحاً إلى حد أنّه حمل اللجنة اليهودية الأميركية على عقد مؤتمر صحفي في أواخر شهر مارس (آذار) انتقدت فيه استجداءهما الوقح للأصوات اليهودية. وأوضح رئيس اللجنة أن اليهود يهتمون بقضايا أخرى ولا يودون أن «يرعى شؤونهم أحد بالحديث عن إسرائيل». وفي اليوم ذاته ظهر مقال في صفحة التحرير بجريدة «نيويورك تايمز» بتوقيع عضو اللجنة والضاغط السياسي بواشنطن هايمان بوكبايندر وعنوانه «السعي الخاطئ إلى أصوات اليهود». واعترف بوكبايندر بأن نقل السفارة مسألة سياسية مشروعة، ولكنه أضاف: «ولكن بحق السماء، إنها ليست المسألة الرئيسية في الوقت الحاضر، وينبغي أن لا تكون المسألة الرئيسية في حملة ١٩٨٤». وقال مؤكداً إنّه بالرغم من أن اليهود ملتزمون بأمن إسرائيل، فإنهم معنيون بقضايا أخرى مثل الحقوق المدنية، وتكافؤ الفرص، ومناهضة السامية، والصلاة في المدارس وغيرها من القضايا الداخلية والدولية.

وكانت الانتقادات العلنية الّتي وجهتها اللجنة إلى مرشحي الرئاسة لشدة مناصرتهما لإسرائيل برهاناً على مدى القلق الّذي كان يساور بعض زعماء اليود حول سيطرة إسرائيل الكاملة على حياة اليهود الأميركيين. وكما قال بوكبايندر فإن عدداً من الزعماء اليهود كانوا يعبرون بشكل غير علني عن قلقهم من أن تدخُّل اليهود في مسألة السفارة كان لا بد وأن يثير المناهضين للسامية. على أن هارت وموندیل لم يكونا متطفلين على السياسة؛ فمن الواضح أنهما كانا يعتقدان بأن مثل ذلك التدخل كان ضرورياً، فتدخلا بكل قوتهما في المسألة دون حساب لما يمكن أن ينجم عن ذلك من مضاعفات. فقد كان من المعروف أن هارت أيد السياسة الأميركية تجاه القدس في شهر فبراير، وبدا الآن كأنه يناور لمنافسة موندیل الّذي كان قد ظل معروفاً بتأييده لإسرائيل إلى نهاية عهده كنائب للرئيس جيمي كارتر. (وكان موريس أميتاي، الرئيس السابق لإيباك، أحد مستشاري موندیل غير الرسميين حول شؤون الشرق الأوسط). حتى أن بعض مؤيدي هارت من اليهود أخذوا يغمزون من قناته، بينما أخذت الصحافة تهاجم الدور الّذي أدعاه لنفسه بوصفه مرشحاً له «آراء جديدة». (فلم تكد تحل الهزيمة بهارت حتى أخذ بعضهم يشير إلى مسألة السفارة بوصفها بداية نهايته).

ومع هذا كله فإن المرشحين قد أصابا بشأن نقطة واحدة: فبالرغم من احتجاجات الجنة اليهودية الأميركية فإن تأييد إسرائيل قد أصبح في نظر اللوبي اليهودي أهم ما يقرر منح الأصوات اليهودية.

ولم تلبث إيباك أن تبنت مسألة نقل السفارة وكأنها هي الّتي أثارتها منذ البداية. إذ أخذت تحث أعضاءها على إجبار ممثليهم على «الاعتراف بالواقع» - وهو أن إسرائيل هي البلد الوحيد الّذي لا توجد السفارة الأميركية في عاصمته. (لكن الأعضاء أغفلوا جانباً كبيراً من «الواقع» وهو أن سفارات جميع الدول الكبرى الأخرى كانت في تل أبيب وليس في القدس، وأنه كانت للولايات المتحدة قنصلية في القدس الغربية). لكن إدارة ريغن رفضت التحول عن موقفها. وكانت حجة شولتز أن المسألة من اختصاص الرئيس الأميركي وحده، وحذر من أن نقل السفارة سوف يثير موجة من الكراهية والعنف ضد الولايات لمتحدة في جميع أنحاء العالم العربي. على أن الّذين قدموا مشاريع القوانين لم يأبهوا لذلك.

وأخيراً خرج اللوبي بحل يحفظ ماء وجه الجميع، وبذلك أضاف بنداً جديداً إلى برنامج العمل الّذي وضعه داين عام ١٩٨٤. ذلك أن الولايات المتحدة كانت قد أعلنت ما قيمته ١٤٠ مليون دولار من صواريخ ستينغر المضادة للطائرات للأردن والسعودية، وهو أمر عارضته إسرائيل وإيباك. ففاخر داين في خطابه في النداء اليهودي الموحد بتاريخ ١٢ مارس بأن لجنة الرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي قامت بتشجيع من إيباك بإدخال تعديل يقضي بمنع الأردن من استخدام المساعدة الأميركية في شراء أسلحة ما لم يؤكد البيت الأبيض أن الأردن يلتزم علناً بالاعتراف بإسرائيل، وبالدخول في محادثات سلام في ضوء قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨. وبعد خطاب داين بيوم واحد ألقى الرئيس الأميركي خطاباً في النداء اليهودي الموحد طلب فيه من اليهود الأميركيين تأييد بيع صواريخ ستينغر. وبعد ذلك بيوم واحد أيضاً عبر الملك حسين عن انزعاجه من لجوء الرئيس الأميركي إلى استئذان اليهود الأميركيين في بيع صواريخ ستينغر، وذلك في مقابلة خاصة أجرتها معه صحيفة نيويورك تايمز، فهاجم السياسة الأميركية. ومما قاله الملك هو أن الريس الأميركي يتحرك في دائرة ترسمها له إيباك والصهاينة ودولة إسرائيل.

وفجأة وجدت إيباك كما قال أحد موظفيها راعياً آخر للائحة المعارضة لصفقة ستينغر وهو الملك حسين نفسه. ذلك أن هجوم الملك حسين على إدارة ريغن سهل على إيباك مهمة إبرام صفقة مع البيت الأبيض. فبعد سلسلة من المفاوضات المباشرة بين إيباك وبين مساعد وزير الخارجية لورنس ايغلبرغر، وافقت إيباك على إصدار قرار من قبل الكونجرس يقضي بنقل السفارة في نهاية الأمر، مما وفر على الطرفين خوض معركة قذرة في الكونجرس، وألزم ريغن بالأمر من غير تقييدات محددة. وفي مقابل ذلك وافقت الإدارة على التخلي عن صفقة الصواريخ مفضلة ذلك على المجازفة بخوض معركة في الكونجرس شبيهة بمعركة الأواكس. وكان هذا نصراً هائلاً آخر لإيباك.

على أن النقاد في وزارة الخارجية الأميركية وفي محيط الكونجرس أخذوا يرددون بشكل غير علني ما قاله لملك حسين؛ ويتساءلون عما إذا كانت إيباك قد تولت وضع السياسة الخارجية الأميركية. ذهبوا إلى أن محادثات داين - إيغلبرغر نسفت كلّ محاولة صادقة لإتباع سياسة متوازنة في الشرق الأوسط. واحتج المعارضون في وزارة الخارجية بمرارة

بأن البيت الأبيض أبلغ إيباك بأن الصفقة الغيت قبل أن يعلم بلك ريتشارد موري في مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، والمسؤول عن السياسة نحو الشرق الأوسط باثنتي عشرة ساعة. وابتهج توم داين بذلك اشد الابتهاج. ومعنى هذا أن الملك حسين أدى خدمة كبيرة في ميدان العلاقات العام لإيباك! (فالملك حقق لإيباك البند الخامس في برنامج عملها الّذي يقضي بمنع بيع الأسلحة للدولة العربية).

وشهدت سنة ١٩٨٤ أيضاً توثيقاً للعلاقات الرسمية العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فبعد حوالي سنة من الخطوة المجرة الّتي قامت بها إسرائيل بضم الجولان وتعليق اتفاق التعاون الاستراتيجي الّذي عقده شارون واينبرغر في ديسمبر ١٩٨٤، وقع ريغن وشامير اتفاقاً يقضي بتشكيل فريق سياسي عسكري مشترك لوضع جدول عمل استراتيجي يتبادل في الطرفان لخدمات. وكان هذا ينطوي على إحياء أهداف إيباك الإستراتيجية، وهي: التعاون الجوي البحري في المنطقة، والمشاركة في ميدان الاستخبارات، وتخزين المعدات العسكرية الأميركية في إسرائيل، وتسهيلات لتخزين الذخيرة، وتخزين المعدات الطبية الّتي قد تنشأ الحاجة إليها في المستقبل، وتوفير أسرّة المستشفيات في إسرائيل. وبهذا استعادت إسرائيل سمعتها كركيزة إستراتيجية بالرغم من غزوها للبنان. أما بالنسبة لإيباك فكان هذا الاتفاق بمثابة تحالف رسمي.

وكان اللوبي يتطلع أيضاً إلى توثيق العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة. فلم يكد يحل عام ١٩٨٤ حتى أخذ اللوبي يلح على الإدارة الأميركية والكونغرس في أن ينظرا في اعتبار إسرائيل منطقة تجارية حرة. وأخيراً وبعد أشهر من الاجتماعات بين الممثلين التجاريين الأميركيين والإسرائيليين وافق البيت الأبيض في مارس ١٩٨٥ على إزالة التعرفة الجمركية بين البلدين في مدى عشر سنوات. والواقع أن ما يقرب من ٩٠٪ من الصادرات الإسرائيلية إلى أميركا كانت معفاة من الجمارك بموجب نظام من الأفضلية كان معمولاً به بالنسبة للواردات من الدول النامية. لمكن هذا النظام لم يكن بلا قيود. وعلى أي حال فإنه كان سينتهي العمل به بعد وقت قصير. وعليه فإن الاتفاق الجديد كان من شأنه أن يكو إرهاصاً بما يمكن أن تكون عليه التجارة في المستقبل. ومهما يكن من أمر فإن إسرائيل كانت تأمل أن يشجع الاتفاق تصدير الصناعات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة. ورأت إيباك في

هذا الاتفاق قيمة رمزية بوصفه أول اتفاق من نوعه تبرمه الولايات المتحدة. هذا فضلاً عن أن الاتفاق كان إشارة أخرى لأعداء إسرائيل وللمستعمرين الّذين جروا على الدفاع عن حلفاء أميركا القدامى.

وكان الاتفاق نصراً ضخماً لإيباك في عام حافل بالانتصارات الأخرى. وكان أن يسلم من المنغصات لولا حدوث فضيحة تتعلق بسرية المحادثات التجارية. إذ تسربت نسخة من الوثائق السرية الّتي ترسم الإستراتيجية الأميركية حول المفاوضات إلى اللوبي اليهودي في أثناء الإعداد للمحادثات خلال أواخر الصيف. وزعمت إيباك بأنها لم تسع إلى الحصول على تلك الوثيقة، وأن داين لم يعرف شيئاً عنها حتى اتصل به هاتفياً وليم بروك الممثل التجاري لولايت المتحدة. وكان مكتب التحقيقات الفدرالية عندئذ يحقق في كيفية التسرب.

وبالرغم من أن اتفاق منطقة التجارة الحرة ظفر بتأييد الرئيس، فإنه لقي معارضة قوية. فاتحاد العمال والصناعات الأميركية المعروف بأنه من أكثر الاتحادات دعماً لإسرائيل، وأنه من أكبر حملة السندات الإسرائيلية، احتج بأن الاتفاق يهدد مصير العمال الأميركيين. وكان من المعارضين له أيضاً أصحاب بعض المنتجات الأميركية مثل مزارعي الفواكه والصناعة وعمال النسيج.

أما فيما يخص مسيرة السلام فغن نجاح إيباك كان سلبياً لأنه إلتف حول محاولات الرئيس للوساطة فيها. ففي حين أن داين أيد مبادرة ريغن للسلام، فإن موظفي إيباك كانوا يزعمون فيما بينهم بأ، وزارة الخارجية جرّت اللوبي إلى تأييد ريغن وذلك بذهابها إلى أن المكل حسين سوف يكون سادات آخر. وكان موقف اللوبي هذا ينطوي على خبث ظاهر لأن اللوبي كان يعرف بالتأكيد أن الملك حسين قد نفض يده من كامب ديفيد، وأن السادات قد تصرف بوحيه الخاص، وفاوض من أجل سيناء، وترك أمر المسألة الفلسطينية والضفة الغربية الّتي كانت محور اهتمام الأردن.

ومن الملاحظ بالنسبة للدبلوماسية في الشرق الأوسط أن ذاكرتها قصيرة، وأنها تتذكر ما يناسبها. فمن الأمور الأساسية بالنسبة لكامب ديفيد ومبادرة ريغن للسلام هو التفاوض بشأن مصير الضفة الغربية وغزة بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين. تُرى هل

كانت إيباك قد ركزت اهتمامها في دور إسرائيل كركيزة إستراتيجية في المنطقة تركيزاً أنساها ما وقع عليه في كامب ديفيد؟ ألم تنص وثيقة كامب ديفيد على أن الّذي يقرر السيادة النهائية في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس إسرائيل بل مصر والأردن والفلسطينيون الّذي يخولهم الاتفاق استخدام حق الفيتو ضده. (ومن الأسباب الّتي جعلت كثرة من الزعماء اليهود يفضلون مبادرة ريغن على كامب ديفيد هو أن تلك المبادرة تركت دور الفلسطيني في عملية السلام محاطاً بالغموض؛ والحقيقة هل أن اتفاقية كامب ديفيد وضعت الفلسطينيين في مركز قوي إلى حد يستغرب معه المرء رفضهم لها، وأغرب من هذا هو أن بيغن وقع عليها).

فبالرغم من حديث داين عن التزام إسرائيل وإيباك بعملية كامب ديفيد، فإنه كان في الواقع بتراجع إلى موقف يفسر بموجبه السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تفسيراً بعيداً عن ذلك. ففي خطابه في النداء اليهودي الموحد في مارس حط من شأن جهود صانعي السياسة الأميركية الّذين، كما قال، كانوا يشعرون بأن السبيل الوحيد لكسب ود العرب هو النيل من إسرائيل. على أن موقف الساسة الأميركيين هذا كان قديماً قدم إدارة أيزنهاور الّذي كان يسعى للحيلولة دون وقوع العرب في التبعية للسوفييت، وقِدَمَ مشروع جونسون في ظل إدارة كيندي، ومشروع روجرز، وقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ - فهؤلاء كلهم حاولوا التصدي لما يعرف «بمشكلة اللاجئين». فلم تكن لمسألة الفلسطينية في عام ١٩٨٤ أقل أهمية للسلام في الشرق الأوسط مما كانت عليه في ظل تلك الإدارات. وعلى أنّه لم يكن هناك دليل كاف على أن ريغن كما يسعى إلى النيل من إسرائيل، والعكس هو الصحيح. فهناك أكثر من دلي على دعم إدارة ريغن لإسرائيل. ومن ذلك مثلاً: المساعدات، والتعاون الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، وإلغاء صفقة صواريخ ستينغر، ودعم مشروع طائرة لافي، بالرغم من معارضة وزارة الدفاع الأميركية، وكبريات شركات الطيران الأميركية، وكبريات شركات الطيران الأميركية، واتحادات شركات الفضاء الّتي كان يساورها القلق حول الوظائف والمنافسة. ولكن إيباك كانت تفخر بهذه الأمور الّتي اعتبرتها إنجازات لها.

وليس معنى هذا أن اللوبي لم يواجه مشكلات. فكثرة من خبراء الصراع العربي - الإسرائيلي، وبينهم بعض اليهود، كانوا يعتقدون بأن السلام غير ممكن بدون مشاركة ما من الفلسطينيين. حتى إن بيغن ودايان كانا على استعداد لقبول اشتراك الفلسطينيين في وفد أردني في مؤتمر دولي للسلام يعقد في جنيف، بشرط ألا يكون المندوبون الفلسطينيون أعضاء في منظمة التحرير. ولكن ما إن حلت سنة ١٩٨٤ حتى تشددت إسرائيل في موقفها من مشاركة منظمة التحرير. ولم يكن حزب العمل أكثر استعداداً من الليكود للتحدث مع منظمة التحرير. وسلكت إيباك هذا الطريق نفسه. إذ قال داين أمام جمهور كان يستمع إليه: «أرجوكم أن تبلغوا الإدارة والكونجرس بأن منظمة التحرير تريد القضاء على إسرائيل، وأن المنظمة بحكم بنيتها غير قادرة على انتهاج سياسة معتدلة كما هو واضح في رفضها الاعتراف بإسرائيل».

وهاجم داين في خطابه الاجتماعات السرية بين عرفا وجامعي أميركي، وهي الاجتماعات الّتي باركتها وزارة الخارجية الأميركية والبيت الأبيض. وعندما انتشر خبر الاجتماعات وبلغ الصحافة، تراجع البيت الأبيض تراجعاً وصل إلى حد الاعتذار عن مخالفة الاتفاق الضمني بين إسرائيل والولايات المتحدة. على أن إيباك سعت إلى الحصول على تشريع يضمن عدم تكرار ذلك. وكان سبب عقد تلك الاجتماعات السرية بين المنظمة والولايات المتحدة عبر وسيط ليست له صبغة رسمية هو مذكرة الاتفاق الّتي وضعت عام ١٩٧٥ بين كيسنجر وإسرائيل والتي تعهدت الولايات المتحدة بموجبها بألا تدخل في مباحثات مع منظمة التحرير حتى يتخلى عرفات عن «الإرهاب». ويعترف بحق إسرائيل في الوجود، ويدخل في مفاوضات حول قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨. لكن كيف كان يمكن للولايات المتحدة أن تقنع عرفات بما سبق من دون أن يسمح لأحد بالتحدث إليه؟

لكن الحديث عن «أعداء إسرائيل» والأخطار الّتي تهدد بها منظمة التحرير إسرائيل هي الّتي حملت جماعة اللوبي على المشاركة في حربه من أجل واشنطن. وكما قال داين في مقابلة جرت معه في شهر مارس ١٩٨٤ فإن «السياسة هي الرياضة المفضلة لدى طائفتنا». أضاف قائلاً: «إننا في حاجة إلى قوة شعبية، وخاصة في ٤٣٥ منطقة تنتخب ممثلين عنها في

الكونجرس، فمعركة الأواكس هي الّتي وضعتنا في الأضواء. وقد طُفت البلاد سعياً وراء تجنيد الأنصار».

وعندما تولى داين منصبه في أكتوبر ١٩٨٠ كان عدد أعضاء إيباك الّذين يدفعون الرسوم لها يبلغ أحد عشر ألفاً؛ فما حلت نهاية عام ١٩٨٤ حتى بلغ عددهم خمسين ألفاً. وتضاعف العدد ثلاث مرات على أثر التصويت على صفقة الأواكس. وقد فاخر داين قائلاً: «إننا حركة جماهيرية». فالمنظمة الّتي كان يتحدث عنها ظهرت في عام ١٩٥١ وليس فيها سوى خمسة موظفين، وبقيت طيلة عشرين سنة مدينةً وفي حاجة إلى المال.

وفي تموز عام ١٩٨٤ ألقى بوب آشر، وهو رجل أعمال من شيكاغو انتخب رئيساً لإيباك، خطاباً في المؤتمر السنوي الخامس والعشرين لرسم سياسة المنظمة، أعلن أن حلمه الوحيد هو تشكيل جماعة يهودية تُسجّل في واشنطن للضغط السياسي من أجل إسرائيل وتضم ربع مليون عضو من اليهود وغير اليهود. فقد كان هو وداين يتطلعان إلى جعل إيباك أبرز منظمة يهودية في أميركا. وبالفعل بلغت ميزانية إيباك في عام ١٩٨٥ ثلاثة ملايين دولار.

وفي تلك الأثناء صار لإيباك ذلك البأس الّذي أسف له الملك حسين في المقابلة الّتي أجرتها معه صحيفة «نيويورك تايمز». ومنذ ذلك الوقت كانت معارضة الكونجرس لبيع أسلحة للأردن تستند في الأساس إلى أن الأردن غير مستعد للمشاركة في عملية السلام. وأصبح هذا شبه لازمة يرددها داين في خطاباته. والحقيقة أن الملك حسين والشرق الأوسط كانا يطالبان باستمرار بالسلام. فلم يسبق لأي زعيم عربي أن التقى سراً بذلك العدد من زعماء اليهود الّذي التقى بهم الملك حسين بل إن الاجتماع سراً بالملك حسين كان قد أصبح وساماً يفخر به الساسة الإسرائيليون. فالملك حسين أيد كلّ مبادرة أميركية نحو السلام منذ العام ١٩٦٧ - باستثناء كامب ديفيد - وذلك بالرغم من الصعوبات الّتي كان يواجهها مع الإسرائيليين ومع الفلسطينيين الّذي يشكلون أغلبية في بلاده، ومع الأصوليين الإسلاميين الّذين كانوا يهددون مستقبله، ومع السعوديين والمصريين والسوريين. وقد لخص الدكتور أكرم بركات مدير مكتب الإعلام الأردني بواشنطن إسهامات الملك حسين في عملية السلام والاحباط الّذي مني به في النهاية بقوله:

«إن قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ أثار للمرة الأولى مسألة الأرض مقابل السلام، وقام الملك حسين بإقناع الرئيس جمال عبد الناصر بقبول هذا المبدأ. أما الإسرائيليون فقد رفضوه، واستقال بيغنمن منصبه لأجله؛ وبالتالي فإنه لم يؤد إلى أية نتيجة. وكذلك تعاون الملك حسين مع يارنغ. وهذا أيضاً لم يؤد إلى شيء. وقبِلَ الملك حسين مشروع روجرز بالرغم من المعارضة الداخلية والمطالبة بعدم التعاون معه. وهكذا أيضاً فشل مشروع روجرز. وقبلت الأردن قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٨. ولعب الملك حسين دوراً فعالاً في عملية السلام حتى بعد فك الارتباط بين سوريا وإسرائيل برعاية كيسنجر. ذلك أن عدم اشتراك الأردن في حرب أكتوبر ١٩٧٣ أدى إلى عدم السماح لها بالتدخل في مسألة فك الارتباط. وهكذا لم يسمح للأمم المتحدة في أن تلعب دوراً كاملاً في هذه القضية. ومع هذا لم يقطع الأمل في قيام الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل من أجل الانسحاب من الأراضي المحتلة. لكن لم تكد منظمة التحرير تصبح الممثل المعترف به للشعب الفلسطيني حتى صار دور الأردن ثانوياً. واستمر كذلك حتى اتفاقية كامب ديفيد. وقبل الملك حسين كذلك دعوة الولايات المتحدة وروسيا إلى عقد مؤتمر جنيف للسلام [لكن فكرة المؤتمر طويت عندما أعلن السادات عن زيارته للقدس]».

وكانت الأردن قد رفضت أن تكون طرفاً في كامب ديفيد لأن هدف السادات الرئيسي انحصر في إبرام صلح منفرد مع إسرائيل، ولم يلح على مسألة حقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع. ثم أيد الملك حسين مبادرة ريغن للسلام، ولو أن تأييده هذا لم يتصف بالحماسة الّتي كان يتوقعها جماعة ريغن عندما أطلقوها. إذ كان من المستحيل على الملك حسين أن يمنح تأييده الكامل للمبادرة بسبب معارضة السورين والسعوديين ومنظمة التحرير، وعجز ريغن عن إجبار إسرائيل على الانسحاب من لبنان. كما أن الملك حسين رأى أن الاتفاقات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد قربت إحداها من الأخرى أكثر من أي وقت مضى، وحالت دون تصرف الولايات المتحدة كوسيط للسلام.

وكانت للملك حسين كما كان لإسرائيل وللّاعبين الآخرين على حلبة الشرق الأوسط مشكلات الداخلية والخارجية الخاصة. فالملك حسين الّذي كان يحكم شعبا نصفه

الفلسطينيين كان واقعاً بين نارين، الأولى رفض حزب حيروت أية تسوية استناداً إلى الحجج التاريخية المزعومة، والثانية ميثاق منظمة التحرير الّذي ينادي بتدمير إسرائيل.

ومع هذا فقد بذل الملك حسين جهده لإشراك عرفات في عملية السلام. ففي عام ١٩٨٣ كاد الملك حسين كما تقول صحيفة «وول ستريت جورنال» أن ينجح في استدراج عرفات إلى توقيع وثيقة يؤيد فيها جميع القرارات والمبادرات الدولية بما في ذلك مبادرة ريغن. على أن موافقة عرفات كانت نظرية. إذ أنّه تراجع قبل أن يوقع مسودة الوثيقة. وتذهب كارن اليوت هاوس مراسلة الصحيفة ومحررة الشوؤن الخارجية فيها الآن إلى أن أحد المسؤولين الأميركيين شارك في هذه العملية وقالت: «إن الملك انتزع من عرفات ما لم ينتزعه أحد. وكان مثل عرفات كالسمكة الّتي استدرجت إلى قارب الصيد لكنها أفلتت في اللحظة الأخيرة».

وكان هذا أبعد ما بلغه عرفات في حشر الإسرائيليين وذلك بالاعتراف ـ كتابياً ـ بالشروط المسبقة الّتي وضعها الإسرائيليون للدخول في عملية السلام. ومع هذا فقد استمر عرفات في الإيحاء بأنه مستعد للاعتراف بوجود إسرائيل رغم مشكلاته السياسية الخاصة، وأنه أميل إلى الحل السياسي من الحل العسكري للمشكلة الفلسطينية. فعندما سأله جون أواكس أحد كبار محرري صحيفة «نيويورك تايمز» في مارس ١٩٨٤ عما إذا كان ملتزماً بتدمير إسرائيل، أجاب قائلاً: «إنك تمزح. فكيف يتسنى لنا أن ندمر دولة تملك ثلاثين قنبلة ذرية؟». ومن الواضح أن ما قاله عرفات يدل على تهربه من الموضوع، لكنه أيضاً من الأسباب الّتي جعلت عرفات يجنح إلى الحل السياسي. وعندما سأله أواكس ملحاً عن عدم قيام المنظمة بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، كان عرفات أكثر صراحة إذ قال: «علي أن أكون حريصاً. فأنا لست السادات. فالسادات انتحر. وليس في يدي سوى ورقة واحدة وهي الاعتراف. ولست من الغباء ببحث أتنازل عن تلك الورقة من دون أن أحصل على شيء أساسي في مقابل ذلك. ولهذا فإنني أنتظر صفقة متكاملة». وأضاف عرفات قائلاً: «لقد ألمحت إلى رغبتي في الحوار، ولكني لم أتلق جواباً». وأشار عرفات إلى أن شامير لم يكن على استعداد للاعتراف بمنظمة التحرير حتى لو اعترفت هذه بإسرائيل.

وفي الأشهر التالية صدرت عن عرفات تلميحات أخرى إلى الحوار. ففي مقابلة له في شهر مايو مع مجلة «لونوفليل أوبزرفاتور» الفرنسية قال: «أقترح مفاوضات مباشرة بين المنظمة وإسرائيل برعاية الأمم المتحدة». وقال أيضاً في المقابلة ذاتها: «أنا أؤيد الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المزمع إنشاؤها».

وكان هذا تنازلاً علنياً فريداً من نوعه من زعيم المنظمة. إذ تضمنت أقواله اعترافاً بإسرائيل وذلك لأنه لا يمكن لطرف أن يفاوض طرفاً آخر لا وجود له؛ كما أنها تضمنت قبولاً بقراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ والغريب أن الصحف الأميركية لم تشر على الإطلاق إلى تصريحات عرفات هذه.

ومن المؤكد أن إيباك أصمّت أذنيها عن تلك التصريحات ففي أكتوبر ١٩٨٤ حث اللوبي أصدقاءه في الكونجرس على إضافة قيد آخر إلى القيود الّتي فرضها كيسنجر على الاتصال بالمنظمة. وينص هذا القيد على ما يلي:

«لا ينبغي لأي موظف أو شخص يعمل باسم الولايات المتحدة أن يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو أن يفاوضها هي أو ممثليها ما دامت المنظمة لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود، ولا تقبل قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، ولا تتخلى عن الإرهاب».

على أن الملك حسين استمر في حبس النبض وترقب الفرص. إذ كان موعد الانتخابات في إسرائيل مقرراً في صيف ١٩٨٤، وكان يحتمل أن يحل حزب العمل بزعامة بيريز محل الليكود. ومن المعروف أن حزب العمل كان يميل إلى العودة إلى سياسته السابقة الّتي تقضي بمبادلة الأرض بالسلام. لكن بيريز فشل في أن يفوز بالأكثرية الّتي تخوله تأليف الحكومة. وكان الاتفاق الّذي توصلت إليه القوى في إسرائيل في شهر أكتوبر هو تأليف حكومة وحدة وطنية يتناوب بموجبها حزبا العمل والليكود على الحكم خلال السنوات الأربع القادمة. وهكذا كان، وهكذا كان، بيريز سيتولى الحكم سنتين يعقبه بعدها شامير.

وواصل الملك حسين اجتماعاته مع عرفات محاولاً أن ينتزع منه اتفاقاً يرضي الولايات المتحدة وإسرائيل وبالتالي أن يشاركه في مفاوضات لم يكن حسين يستطيع إجراءها من دونه.

لكن قلة من الّذين تبعوا الحوادث في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٦٧ كانوا يتوقعون التوصل إلى سلام في ظل الحكومة الإسرائيلية الجديدة. فحكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل كانت تتكون من تآلف الليكود الّذي يتزعمه حيروت حزب بيغن ومن حزب العمل اللذين كان كلّ منهما يحتقر تصور الآخر لإسرائيل منذ قيامها. ولم يكن هناك - كما قال سايروس فانس بعد تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة بوقت قصير - سوى أمل ضئيل في أن تخطو هذه الحكومة أية خطوة مهمة نحو السلام. فالتوفيق بين المواقف من السياسة الخارجية كان أمراً عسيراً. ولهذا لم يتوقع فانس الكثير بالنسبة للسلام خلال وجود الحكومة الإسرائيلية الجديد.

وأذهل سكوت الجماعات اليهودية الأميركية على ما يجري في إسرائيل كثرة من السياسيين الإسرائيليين غير الموالين لبيغن وشامير وشارون. ذلك أن نصف المواطنين في إسرائيل كانوا يعارضون ضم الضفة الغربية. وحتى عندما بدأ الإسرائيليون يستنكرون عن السياسة الإسرائيلية بالرغم من أن نصفهم وأكثر زعمائهم كانوا في الواقع من مؤيدي حزب العمل. فمع أن اليهود الأميركيين ناصروا شامير علانية فإنهم كانا فيما بينهم وعند الاستفتاء يعبرون عن عدم رضاهم وقلقهم حول تصور الليكود لإسرائيل وخصوصاً سياسات بيغن وشامير في الضفة الغربية. وقد اشتد قلقهم إلى حد أنهم فكروا في القيام بشيء ما حيال ذلك. ففي استفتاء أجرته مؤسسة غالوب الأميركية بينهم في ٢٣ - ٢٤ سبتمبر ١٩٨٢ تبين أن ثلث الّذين أخذت آراؤهم يطالبون بأن يلعب اليهود الأميركيون دوراً أكبر في التأثير في توجيه السياسة الإسرائيلية، وهو شيء لم يكن يرحب به الزعماء الإسرائيليون.

وفي استفتاء أجرته اللجنة اليهودية الأميركية في عام ١٩٨٣ عبر الإسرائيليون تعبيراً تاماً عما ينكرونه من سياسة إسرائيل بزعامة الليكود.

وكان ٤٢٪ من الشعب اليهودي (و٧٤٪ من الزعماء الإسرائيليون) يرون عكس ما يراه بيغن وشامير. إذ كانوا يعتقدون «بوجوب القيام بتنازلات بالنسبة للأرض للعرب في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك مقابل ضمانات معقولة للسلام». وكان اليهود الأميركيون أكثر ابتعاداً عن سياسة الليكود بالنسبة لمسألة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة. وذهب

٥١٪ منهم إلى أنّه ينبغي على إسرائيل أنتوقف إنشاء المستوطنات هناك وذلك لتشجيع عملية التفاوض من أجل السلام. وهكذا فقد تبين أن اليهود الأميركيين يرون مقايضة الأرض بالسلام ويعارضون إنشاء المستوطنات.

وتبين كذلك أن نصف اليهود الأميركيين لا يتفقون مع إيباك حتى حول المفاوضة مع منظمة التحرير «المخيفة» وحول إمكان قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وفي عام ١٩٨٣ تبين من استفتاء اللجنة اليهودية الأميركية ـ الّذي لا أزال أرجع إليه لأنه أجري بعد خمس سنوات ونصف من حكم مناحيم بيغن ـ أن ٧٠٪ من الجمهور (و٧٣٪ من الزعماء) وافقوا على وجوب دخول إسرائيل في محادثات مع منظمة التحرير إذا اعترفت هذه المنظمة بإسرائيل وتخلت عن الإرهاب. وفيما كانت إيباك تحاول ممارسة الضغط على الولايات المتحدة لإبقاء منظمة التحرير بعيدة بالكلية عن عملية إسلام، فإن ما يقرب من نصف اليهود الأميركيين ـ ٤٨٪ وأكثر من نصف زعمائهم (٥١٪) ذهبوا في استفتاء اللجنة الأميركية ـ اليهودية إلى أن للفلسطينيين الحق في وطن خاص بهم في الضفة الغربية وقطاع غزة ما داموا لا يشكلون خطراً على إسرائيل.

وكانت آراؤهم هذه جريئة، بل جريئة إل حد يخشون معه إعلانها لا لأنها تدل على الانشقاق فحسب، بل خوفاً من أن يستغلها الموالون للعرب والمناهضون للسامية الّذين كانوا يحاولون قطع المساعدات الأميركية عن إسرائيل. كان يتعذر حتى على المعتدلين اليهود في إسرائيل إقناع زعماء الأميركيين بأن أنكراهم لسياسة الليكود يخدم مصالح إسرائيل.

ويجدر بنا أن نشير إلى آراء موردخاي فيرشوبسكي الّذي قام في أوائل عام ١٩٨٤ بجولة في الولايات المتحدة ألقى خلالها خطباً في عدد من الجماعات اليهودية. (وموردخاي هاذ هو محام من تل أبيب ظفر قبل ذلك بوقت قصير بمقعد في الكنيست تابع لحزب شينوي اليساري الّذي يوصف عادة بالحمائم بسبب موقفه من السياسة الخارجية). وفي مقابلة أجريت معه في مقر حزب شينوي في تل أبيب في نوفمبر ١٩٨٤ وبعد أسابيع من عودته من الولايات المتحدة، قال بأن له هدفين وهما: شرح الرأي العام الإسرائيلي والعربي للأميركيين، والتأكيد على أن عواقب المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تعزز من قوة إسرائيل

كما كان دعاة إنشاء المستوطنات في الليكود يزعمون. وكانت المواقف الأميركية من الساسية والمجتمع في إسرائيل قد أذهلت فيرشوبسكس. فذهب في المقابلة إلى «أنّه ليس لدى الأميركيين فهم عميق لما تواجهه إسرائيل، وأننا (أي الإسرائيليين) لا نبذل أي جهد للفت الانظار إلى إسرائيل الحيقية. فبالرغم من المشاكل الّتي تواجهها إسرائيل وبسبب هذه المشاكل نفسها فإن إسرائيل بلد جميل يمثل تجربة اجتماعية كبرى في التاريخ».

ومما أغضب فيرشوبسكي بوجه خاص هو اجتماعه بستيفن روزن رئيس دائرة الأبحاث في إيباك المسؤول الرئيسي عن سياسة اللوبي الّتي استهدفت إقناع الكونجرس باستخدام إسرائيل ركيزة إستراتيجية. إذ كان من المعروف في أوساط اللوبي الّتي كانت تمثل جميع أنواع الآراء من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار أن روزن متصلب الرأي، ويرى ضم الضفة الغربية؛ هذا مع العلم بأن توم داين، رئيس روزن، كان بصفته الشخصية يعارض عملية ضمها. وكان روزن الّذي حظي بتأييد أقوى أعضاء المجلس المشرف على إيباك مسؤولاً أيضاً عن تزويد صانعي السياسة الأميركية بالمعلومات المؤيدة لإسرائيل. وعليه فإن فيرشوبسكي لم يرض عن موقف روزن من إسرائيل، وعبر عن هذا بقوله: «إن تصرف روزن معي يدل على أنّه كان قد انتهى إلى رأي قاطع. ولهذا فإنه كان يرفض أن يطلع على أي شيء مخالف. وكان موقفه هذا صدمة كبيرة لي. وقد شعرت بأنه لا يعارض وجودي في الولايات المتحدة فحسب، بل وجودي ذاته. وبدا الأمر وكأني أقف بالمرصاد لكل ما يقوله». وأضاف فيرشوبسكي بصراحة السياسي وغضب المحامي للحق: «لقد انتخبني الإسرائيليون، وأنا من حزب من أحزاب الوسط. وما كنت أقوله لا يناقض موقف الحكومة الإسرائيلية. فمن المعروف أنني جزء من تلك الحكومة، وأمثل بعض آرائها الّتي ينبغي الإعلان عنها. وإذا كان روزن مؤيداً لضم الضفة الغربية، فقد كان عليه أن يعترف بأن هذا رأيه وأن يطرحه عل بساط البحث».

وكان فيرشوبسكي برفقة السيدة هايكا غروسمن الّتي كانت عضوة في الكنيست وسياسية بارزة، كما أنها كانت بطلة ثورة الغيتو اليهودي في وارسو، ومن الّذين نجوا بأنفسهم من محرقة أوستشيغتز. وقد انسحبت غرسمن من المقابلة بحجة ارتباطها بموعد

سابق. ندما التقى بمها فيرشوبسكي بعد ذلك في إسرائيل أسرّت له قائلة بأنه لمي كين لديها في الحقيقة ارتباط بأي موعد سابق وإنما لم تستسغ ما كان يقوله روزن.

ويقول يرشوبسكي إن «روزن ليس مجرد واحد من اليهود الأميركيين، بل كان شخصية مهمة جداً. إذ شغل منصب رئيس الأبحاث في منظمة إيباك وهي اللوبي الموالي لإسرائيل. ومع هذا فقد رفض أن يتحدث إلى أثنين من أعضاء الكنيست. وكانت بيننا السيدة غرسمن وهي شخصية بارزة في التاريخ اليهودي. فقد نجت من المذابح النازية وخلقت حياة قائمة على الإنسانية اليهودية. ورأيت أنا أن هذا التصرف خطر جداً لأنه لا يعود على إسرائيل بأي نفع».

وكان موقف إباك الرسمي هو أنها لا تتحدث باسم إسرائيل. فهي كما كان يفخر كلّ من أميتاي وداين لا تعدو أن تكون مجرد مؤيدة لإسرائيل. لكنها بدعمها للحكومة الإسرائيلية بزعامة بيغن وشامير، وبحثّها الكونجرس اليهود الأميركيين على أن يحذوا حذوها، فإنها كانت في الواقع تؤيد إيديولوجية إسرائيلية معينة، وتتجاهل آراء جماعة كبيرة من الكنيست والناخبين. ثم إنها بعدم تشجيعها للنقاش في الولايات المتحدة حول موضوع المستوطنات كانت كما لاحظ فيرشوبسكي تدعم موقف نصف أعضاء الحكومة الإسرائيلية الحالية. ويبدو أن بين كن قد وفر للميول الأميركية المحافظة متنفساً، فكانت إيباك تحاول جاهدة تحويل أكر الجماعات الأميركية الأثنية ليبرالية إلى جماعات محافظة جديدة مناهضة لروس وعلى الأقل لموضوع الشرق الأوسط.

وفي هذه الأثناء أصبحت السياسة الإسرائيلية حيال الضفة الغربية عقبة في سبيل المفاوضات الّتي كان اليهود الأميركيون ينادون بإجرائها. على أن أهل الضفة الغربية والإسرائيليين كانوا يخشون أن يفوت الوقت قبل أن يبقى هناك شيء ما يفاوضون عليه. وفي عام ١٩٨٤ استنتج ميرون بنفنستي وكيل بلدية القدس في تحليل له لسياسة الإسرائيلية أن «المساعي لضم الضفة الغربية وقطاع غزة أقوى من المساعي لعدم ضمهما». وكان هدف سياسة ضمهما حسب مفهوم بنفنستي هو إنشاء لوبي داخلي في إسرائيل يتألف من

المستوطنين اليهود الّذي كانوا يقفون في وجه التخلي عن أي جزء من الأراضي المحتلة. ويضيف ينفنستي بأن النتيجة ستكون قيام سد منيع أمام أي بديل سياسي توفيقي.

وكان الإحباط الّذي شعر به فيرشوبسكي حيال المنادين برفض المفاوضات لا يقل عن الإحباط الذي كن يشعر به الملك حسين.

وفي فبراير ١٩٨٥ان وقع الملك حسين وعرفات اتفاقاً في عمان حددا فيه أسس مفهومهما للسلام. وبدا عندئذ أن الاتفاق بتضمن تنازلات من المنظمة. ويقضي الاتفاق «بالانسحاب الكلام» من الأرضي المحتلة، وهو مر لم يكن ينطوي على أية مفاجأة. لكنه تجاوز هذا فطالب بتسوية كاملة قائمة على قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وكان الأردن تعني بذلك القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. وما هو أهم من ذلك وأكثر وضوحاً هو أن الاتفاق نادى بحق تقرير المصير للفلسطينيين في إطار اتحاد كونفدرالي يضم الأردن وفلسطين. وكانت هذه هي المرة الأولى الّتي لم يصر فيها ياسر عرفات على دولة فلسطينية مستقلة. كما أن المنظمة وافقت على المشاركة في وفد أردني ـ فلسطيني مشترك لإجراء محادثات السلام. وقد شكل هذا تغيراً آخر في سياسة المنظمة، مما يدل على أن عرفات كان يحاول جهده بالرغم من معارضة المتطرفين من الفلسطينيين.

ومن المؤكد أن عدداً متزايداً من الإسرائيليين بدأوا يفكرون على هذا النحو. وبحلول ربيع عام ١٩٨٥، كانت الصحافة الإسرائيلية قد نشرت كثرة من المقالات الّتي تدور حول الحاجة إلى الاعتراف بعرفات والبدء بالتحدث إلى الأعداء بوصف عرفات وجماعته الفريق الوحيد الّذي يمكن التحدث إليه. ونشرت ي مارس وأبريل ١٩٨٥ ست مقالات على الأقل بقلم المحررين ورؤساء التحرير يطالبون فيها بالاستجابة إلى دعوة الأردن ومصر ومنظمة لتحرر إلى السلام. وذهب بينشاس إنباري من جريدة عل همشهار إلى أنّه: «من الواضح الآن أن شريكنا الفلسطيني في محادثات السلام هو منظمة التحرير» لا الزعماء المحليون في الأراضي المحتلة. وأضاف إنباري أن المنظمة بعد إخراجها من بيروت قد أصبحت مجرد وسيلة لتحقيق هدف. وكتب إنباري يقول: «وكلما اقترب عرفات من حل للقضية كلما قلل من اهتمامه بالمنظمة كمنظمة».

وأشار كاتبان آخران إلى أنّه في حين أن الحكومة الإسرائيلية بشقيها - الليكود وحزب العمل - كانت ولا تزال تتجنب التحدث إلى أي فلسطيني، فإنها لتغطية موقفها أكثرت من الحديث عن وجوب الالتزام باتفاقية كامب ديفيد، متجاهلة أن اتفاقية كامب ديفيد تقرر بوضوح اشتراك مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني في التفاوض حول حل المشكلة الفلسطينية من جميع نواحيها. كما أنها تشير بالتحديد إلى أنّه يمكن لوفدي مصر والأردن أن يضما فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة وغيرهم ممن يجري الاتفاق عليهم.

ولم يكن هناك أدنى شك لدى بيغن ودايان بأن هؤلاء الفلسطينيين سيكونون من أعضاء المنظمة. لكن وكما قال مئير ميرهاف المحرر بجريدة «جيروزاليم بوست» فإن غالبية الإسرائيليين ظلوا مصرين على عدم إشراك المنظمة، وكان ما قال اختصاراً لمقال له كتبه لجريدته انتقد فيه رفض الأواسط الإسرائيلية السياسية التحدث إلى منظمة التحرير أو إلى ممثليها. وهاجم ميرهاف هذا الموقف بوصفه إجماعاً على كلام فارغ. فهو ككثرة غيره من الكتاب الإسرائيليين والصحافيين والسياسيين المثقفين بين بوضوح المخاطر واللاعقلانية الّتي ينطوي عليها التحدث إلى فلسطينيين لا يمثلون إلى أنفسهم. وانته ميرهاف إلى القول:

«صحيح أن المنظمة هي عدو إسرائيل اللدود... لكن على إسرائيل إذا ارادت السلام أن تعقد سلاماً مع عدوها اللدود قبل غيره. أما لجؤوها إلى المفاوضين بالنيابة عنها فهو أمر عقيم على أي حال وحافل بالمخاطر. فلا مفر لإسرائيل من أن تتحدث إلى أولئك الّذين في مقدورهم أن يصنعوا السلام. فكم سيطول الوقت، وكم من الحروب سنخوض، وكم من الأرواح سنبذل، وكم من المال سننفق قبل أن نعترف بأن المنظمة هي الممثلة الحقيقية للشعب الفلسطيني ومفتاح أي حل للنزاع العربي - الإسرائيلي».

وهذه كلها أسئلة لا تجد إلا قلة من الساسة الأميركيين ممن هم على استعداد للإجابة عنها. وكما أشار ماتي شتاينبرغ عضو معهد ترومان المعروف بالجامعة العبرية والمتتبع لتطورات النزاع العربي الإسرائيلي في جريدة (هاآرتس) العبرية، فإن إسرائيل برفضها الاتصال بمنظمة التحرير تقوي حجة جماعة الرفض من العرب. وذهب إلى أن الخروج من هذا المأزق يتطلب من الولايات المتحدة أن تحمل إسرائيل على تغيير موقفها من المنظمة.

وذهب منتقد للسياسة الإسرائيلية إلى أن الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة الّتي تستطيع أن تساعد بيريز في محاولاته؛ وبوصف الولايات المتحدة صديقة لإسرائيل فإن باستطاعتها أن تمارس في الخفاء ضغطاً عليها ، وأن توجد لدى العرب في الوقت ذاته الحوافز الضرورية للدخول في مفاوضات. لكن الولايات المتحدة ترفض أن تفعل شيئاً من ذلك.

لماذا يا ترى؟ إن عدم إقدام هؤلاء الكتاب الإسرائيليين على تقديم إجابات هو أقوى دليل على ما يعرفه غالبية الإسرائيليين عن السياسة الأميركية وعن دور اللوبي في الولايات المتحدة. والواقع أن إيباك وأصدقاء إسرائيل في الكونجرس هم المسؤولون عن عدم قيام أي صانع للسياسة الأميركية أو ممثليه بالتحدث مع المنظمة بشكل رسمي أو غير رسمي. وهكذا أصبح عدم الاتصال بها قانوناً.

وحس الملك بسطوة إيباك مرة أخرى في الأسبوع الأخير من مايو عام ١٩٨٥ وذلك خلال زيارة قام بها للبيت الأبيض. إذ اضطر من أجل المفاوضة على صفقة مساعدات للأردن تشمل ما قيمته ٧٥٠ مليون دولار من الأسلحة و٢٥٠ مليون دولار من المساعدات الاقتصادية أن يوافق على ما اشترطته إيباك الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن دخوله في مفاوضات، أو على الأقل هذا ما بدا للمراقبين عندئذ.

وأعلن الملك حسين في واشنطن أن منظمة التحرير وافقت أخيراً على الدخول في محادثات سلام على أساس قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨. ووصف قرار المنظمة للدخول في المفاوضات بأنه منعطف تاريخي. وفي أعقاب زيارته الّتي استغرقت أربعة أيام صرّح للصحافة بقوله: «أما من ناحيتنا ـ نحن وممثلي الشعب الفلسطيني ـ فإننا نرغب في السلام». وأضاف الملك حسين أن الخطوة التالية هي أن تقوم الولايات المتحدة بالاجتماع مع وفد فلسطيني ـ أردني مشترك للتمهيد للدخول في مفاوضات مع إسرائيل. وذهب وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز إلى أن الملك حسين دفع عملية السلام إلى الأمام دفعاً قوياً. وبالطبع لم يقل عرفات شيئاً. وعليه فإنه لم يكد يجتمع الملك حسين مع المنظمة حتى افترقا. لكنه عاد في فبراير وعقد اتفاقاً مع المنظمة يدل على تحول في سياستها. ولم يعترض عرفات على ما فعله الملك حسين نيابة عنه. وقيل عندئذ إن عرفات كان في عمان ينتظر عودة الملك.

والأكثر تعقيداً من هذا أن الملك حسين كان يريد بدء المفاوضة تحت مظلة الأمم المتحدة، بمشاركة روسية رفضها البيت الأبيض وإسرائيل. على أن الأمر كان ينطوي على بداية غير عادية من أي ناحية نظرنا إليه. وكان سبب معارضة الكونجرس لتقديم الأسلحة للأردن في الماضي هو عدم قدرة الملك حسين عل الدخول في مفاوضات السلام. والآ، تقدم الملك حسين بوصفه الطرف العربي المفاوض. لكن الإسرائيليين رفضوا مبادرته. ورفض شامير وزير الخارجية آنذاك أن ينظر بجدية إلى تلك لمبادرة. وهاجم إسحق رابين رئيس الوزراء السابق ووزير الدفاع الحالي أثناء زيارة له لواشنطن تقديم الأسلحة للأردن. وواجه بيريز رئيس الوزراء الأمر ببرود. لكنه بخلاف الوزيرين الآخرين لم يرفض المبادرة تماماً.

على أن مجلس الشيوخ الأميركي أغلق الباب تماماً في وجه الصفقة. ولم يكد الملك حسين يهم بمغادرة واشنطن حتى تقدم تسعة وستون من أعضاء مجلس الشيوخ بقرار يقضي بألا تقدم أية مساعدة للأردن وألا تُبرم أية صفقة سلاح معه إلا بعد أن يبدأ في المفاوضة. لكن البيت الأبيض اعتبر ذلك خطأ كبيراً مشيراً إلى أن هذا الموقف ليس الأفضل لتشجيع السلام في المنطقة. وذهب روبرت دول زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ وريتشارد لوعر رؤشي لجنة العلاقات الخارجية في المجلس إلى أن الإلحاح على اتخاذ مثل ذلك القرار ليس فكرة صائبة. وأظهر شولتز انزعاجاً أكبر. والواقع أن الملك حسين كان قد اتخذ خطوة كبرى نحو المفاوضات المباشرة لكن مجلس الشيوخ قابل جرأته بالإساءة.

ولم يمض أصحاب القرار في الإلحاح على الموافقة عليه فحسب، بل انضم إليهم آخرون. وفي الأيام القليلة التالية أعلنت الإدارة الأميركية تخليها عن صفقة الأسلحة. لكنها أرادت أنتشجع الملك فمنحته مساعدة قيمتها ٢٥٠ مليون دولار. ونقلت مجلة «نيويورك» الأميركية عن موظف كبير في وزارة الدفاع الأميركية قوله بأن التخلي عن الصفقة دليلاً علة فقدان الجرأة. وعلقت المجلة نفسها على النتيجة قائلة: «قد يرى العرب أن اللوبي انتصر على الإدارة الأميركية بلا جهد».

لكن المجلة لم تفسر السبب وهو أنّه ما من أحد يميل إلى الاختلاف مع إيباك إلا ويتذكر ما حدث لعضوي مجلس الشيوخ بيرسي وجسبن. إذ تبجح عندئذ أحد العاملين في إيباك بقوله إن البيت الأبيض رغم اتصالاته الواسعة لم يستطع الحصول حتى على عشرين

صوتاً. وعليه فإن البيت الأبيض لم يكن على استعداد لأن يواجه معركة أخرى في مجلس الشيوخ. ومن حسن حظ إيباك أنها نجت بذلك من رصاصة خاطفة. فسياسة إيباك تقضي بأن تعلن الحرب من أجل قضيتين: الأسلحة للعرب والاعتراف بمنظمة التحرير. لكن بيريز أظهر استعداداً للتسامح في الأمرين. وعليه فإنه كان من شأن إبرام اتفاق مع الحسين أن يضع إيباك في وضع لا سابقة له، وهو معارضة رئيس الوزراء الإسرائيلي.

والواقع هو أن أكبر الرابحين من مبادرة الملك حسين كان بيريز نفسه. وكانت الصحافة الإسرائيلية منذ عدة أسابيع تنشر تقارير مفادها أن بيريز الّذي يقيده اشتراكه في الوحدة الوطنية يتحين الفرص للتحلل من الائتلاف والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة يدخلها بوصفه داعية سلام في بلد أنهكته حرب لبنان. وكان من المفترض بموجب الاتفاق الّذي عقده بيريز مع شامير أن يتولى شامير رئاسة الوزراء في أكتوبر ١٩٨٦. ومعنى هذا أن شامير كان سيتبع سياسة حزب الليكود الّتي تقضي بعدم التخلي عن الضفة الغربية. ولهذا كان على كل من الملك حسين وبيريز أن يتحركا بسرعة.

ويذهب أحد المطلعين على سير المفاوضات بين ريغن وحسين إلى أنّه كان قد تم اتفاق بين الملك وشولتز وبيريز قبل أن يقوم الملك بزيارته لواشنطن. وكان هذا الاتفاق يقضي أن تتخلى إسرائيل عن معارضتها لصفقة الأسلحة للأردن إذا ضمن الملك موافقة المنظمة، وإذا أعلن أنّه سوف يتبع سياسة عدم اعتداء على إسرائيل. وكانت موافقة بيريز على هذا تنازلاً غير منتظر منه. إذ كانت إسرائيل قد درجت على مقاومة صفقات الأسلحة للدول العربية إلى أن تجري مفاوضات مباشرة بينها وبين هذه الدول. لكن الملك حسين لم يذكر شيئاً عن اعتزامه التفاوض مع إسرائيل على أساس سياسة عدم الاعتداء عليها. وأشار بدلاً من ذلك إلى التفاوض في «جو بعيد عن الأعمال الحربية العدوانية». لكن الإسرائيليين تمسكوا بموقفهم محتجين بأن عبارة «جو...» ليست بديلة لسياسة عدم الاعتداء. وهكذا تحطم الاتفاق بسبب عبارة واحدة، وهو أمر مألوف في الدبلوماسية الشرق أوسطية. وتنفست إيباك الصعداء عندما وقف رابين ضد صفقة الأسلحة، وبدأ يثير عاصفة حولها. وهكذا فإنه لم يكد يولد الاتفاق حتى قضي عليه. وصار حتى قبول عبارة «سياسة عدم الاعتذار» لا يكفي للحيلولة دون معارضة إسرائيل للصفقة.

وأسوأ من ذلك أن قيام العناصر الشيعية اللبنانية في يونيو ١٩٨٥ باختطاف طائرة «تي. دبليو. إي» الأميركية حوّل الصحافة عن كل بحث في السلام في الشرق الأوسط. والحقيقة هي أن رفض إسرائيل إطلاق سرا سبعمائة شيعي في إسرائيل أصاب العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية بكثير من البرود. ففي حين أن البيت الأبيض كان ينتظر من ركيزته الإستراتيجية أن تهب لحل المشكلة، فإن كلاً من رابين وبيريز وشامير اعتبروا المشكلة مشكلة أميركية. ومرة أخرى تأثرت العلاقات الإسرائيلية ـ الأميركية بالمشكلات السياسية داخل إسرائيل. ذلك أن زعماء إسرائيل الثلاثة أخذوا يحومون حول القضية خوفاً من تعريض مستقبلهم السياسي للخطر. ومما يثير الدهشة أن الّذي خرج رابحاً من هذه القضية هو سوريا الّتي تتصدر قائمة الأعداء في نظر إسرائيل بيغن. فسوريا هي الّتي قامت بإطلاق سراح الرهائن وبمساعدة إيران على ما يبدو.

ومع هذا فإن بيريز كان كشولتز لا يزال يرغب في اجتذاب الملك حسين إلى طاولة المفاوضات. وكان كلاهما مستعداً لتقديم السلاح للأردن في سبيل تحقيق تلك الغاية. أما إيباك فلم تكن كذلك. والحقيقة هي أنها كانت مستعدة لتعريض علاقاتها مع شولتز للخطر في سبيل تحقيق برنامجها. وأدعى إلى الدهشة من هذا أنها كانت تفكر في الوقوف في وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي.

ومن لواضح أن إيباك كانت غير مستعدة للتساهل في برنامج عملها. ويذهب أحد المطلعين من الداخل على عمل إيباك إلى أن غالبية الناس لا يدركون أن برنامجي عمل إيبا وإسرائيل يختلف أحدهما عن الآخر. ففي حين أن بيريز كان يسعى إلى السلام، وأن شامير كان يستهدف الحيلولة دون انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، فإن إيباك كانت مهمّته بصفة رئيسية حماية العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل حتى من إسرائيل ذاتها.

ويذهب مصدران وثيقا الصلة بإستراتيجية اللوبي إلى أنّه لم تكن لديه المرونة المتوافرة لبيريز. إذ كان الدور الّذي تضطلع به إيباك هو تقييد السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وهذا يعني التأكد من التزام البيت الأبيض بالمفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والعرب بدلاً من فرض شروط مسبقة قد تضر بإسرائيل. ويستتبع هذا أن لا يسمح للولايات

المتحدة بالتحدث إلى منظمة التحرير. ويقول مصدر وثيق الصلة بإيباك: «إنّه لو حدث أن أصبح عرفات مفاوضاً معترفاً بشرعيته، وصادف أن أصيبت العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة بالفتور، فإنه من الممكن أن تأخذ الولايات المتحدة جانب المنظمة للضغط على إسرائيل. وهذا ما لم تكن إيباك ترديه». وأخيراً فإن ذلك يعني أنّه كان على إيباك أن تسعى إلى إقناع الكونجرس بعدم إبرام أي صفقة أسلحة مع العرب.

ويذهب مرجع آخر إلى أن إيباك لم تكن تريد أن يتبع الكونجرس سياسة متوازنة لأنها تريد منه أ يمنع صانعي السياسة الأميركية من أتباع مثل تلك السياسة. وعليه فإن إيباك تريد أن تأخذ الولايات المتحدة جانب إسرائيل في أي مفاوضات مقبلة.

على أن منتقدي إيباك اعتبروا موقفها هذا عقبة في طريق السلام. ومنهم من تجاوز هذا إلى القول بأن إيباك كانت تردي بذلك المحافظة على دورها الّذي رسمته لنفسها. ويقول آرثر هرتزبرغ: «سوف تستيقظ إيباك يوماً وتجد السلام قد خيم على الشرق الأوسط، وعندئذ سترى أن دورها قد انتهى، فماذا ستفعل؟ إن الدور الّذي صارت إيباك تلعبه بالنسبة للعلاقات الإسرائيلية ـ الأميركية شبيه بالدور الّذي تلعبه المنظمة بالنسبة للقومية الفلسطينية. ونادى هرتزبرغ بحل منظمة إيباك وقال: «إن إيباك تؤجج نيران اللاسامية. إن مثلها كمثل صبيّ المشعوذ».

لكن لم يحل بإيباك ما حل بالصبي، بل أخذت زمام الأمور بيدها. والواقع أن أحد أسباب الشعور بالعداء لإيباك بين الزعماء اليهود مثل هرتزبرغ، الّذي لا يجاريه أحد في صراحته، هو أن اللوبي في واشنطن أخرجهم من الأمر كله. ففيما يختص بإسرائيل صارت إيباك في نظر البيت الأبيض زعيمة الطائفة اليهودية. فطالما أنّه ليست هناك قضية تشغل بال اليهود الأميركيين مثل أمن إسرائيل، فقد أصبحت إيباك الزعيم الفعلي للطائفة اليهودية. على أن تدهور نفوذ الجماعات اليهودية الأخرى في واشنطن منذ سنة ١٩٧٧ أغضب هذه الجماعات وأثار حسدها.

ومن الذين أغضبهم اعتزام إيباك الظاهر السيطرة على قضية النزاع العربي ـ الإسرائيلي زعماء اليهود التقليديون وهم اللجنة اليهودية ـ الأميركية، ومنظمة مناهضة

الافتراء، وحتى مؤتمر الرؤساء. وأطلق موظفوا يباك على أنفسهم اسم «اللوبي صاحب الجاذبية». وهذا نفسه يقلق بعض زعماء اليهود بسبب ما قد يكون لهذه الجاذبية من تأثير على الناشئة من اليهود الّذي صرفوا وقتاً كبيراً في خدمة الحياة اليهودية، أو كانوا يسعون إلى وظائف لخدمتها. ويشكو أحد أعضاء المكتب التنفيذي للجنة الأميركية ـ اليهودية من أن إيباك تقطف خيرة الحركيين من شبان الطائفة اليهودية.

ويدرك داين نفسه مدى المرارة الّتي يشعرون بها، والاجتماعات السرية الّتي تعقد لتحديد العلاقة المستقبلية بين إيباك والمنظمات اليهودية الأخرى. ففي حين أن إيباك كانت ذات مرة تقوم بخدمات لتلك المنظمات في الكونجرس، فقد أصبحت الآن الناطق باسم الطائفة اليهودية ورأس حربتها. ويقول داين في هذا: «كنت اتمنى أن لا يكون شعورهم على هذا النحو. لكنني أرد على ذلك بأن عليهم أن يلحقوا بنا. فأمامنا مهمة ينبغي أن نقوم بها».

وقد لاحظ منتقدو إيباك والمعجبون بها على السواء أنها أخذت تتعثر في القيام بالمهمة الّتي أشهرتها وجعلتها مفيدة في الكونجرس. أما ديفيد سلفربرغ، وهو موظف سابق في إيباك ويعمل بتغطية السياسة اليهودية لمجلة واشنطن جويش ويك، فيقول: «إن الخدمة الّتي تقوم بها إيباك قد أخطأت أهدافها وذلك لأنها منذ حولت أبحاثها نحو صعد دولية رفيعة المستوى فإنها لم تعد تهتم كثيراً بالمعلومات الفورية الّتي جرت على تقديمها للكونجرس وللطائفة اليهودية». ويوافقه على هذا فرد داتون الضاغط السياسي لمصلحة السعودية الّذي يقول: «إنني أشعر بأن داين قد حصر اهتمامه في أن يكون خصية بارزة لا في الجانب التشريعي للقضايا. وهكذا فإن إيباك تقوم ببناء نفسها على حساب موكليها. فمن واجب الضاغط السياسي أن يعرف حدود موقعه، لا أن يتعالى عليها».

ويدافع داين عن موقفه بالإشارة إلى ما حققته سياسة «عرض العضلات» اليهودية: فبالرغم من مهاجمة إسرائيل للمفاعل النووي العراقي، وضمها لمرتفعات الجولان، ورفضها لمبادرة ريغن للسلام، وغزوها للبنان، والإرهاب اليهودي في الضفة الغربية، وموقفها العدواني خلال أزمة اختطاف طائرة «تي. دبليو. إي» ـ بالرغم م هذا كله فإن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لم تشهد ازدهاراً مثيلاً للازدهار الّذي شهدته في عهد ريغن، هذا

فضلاً عن تدفق المساعدات الأميركية لإسرائيل. فليس هناك في واشنطن لوبي آخر يعمل لحساب بلد أجنبي ويحقق نجاحاً أكبر من إيباك في الإبقاء على تدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل، وفي بلوغ الرقم القياسي في الحالين. ففي عام ١٩٨٥ استطاعت إيباك أن تحصل لإسرائيل على مساعدات قيمتها ٢،٦ بليون دولار بوصفها جميعاً منحة لا ترد. وبالإضافة إلى هذا فإنها كانت تسعى للحصول على مساعدة إضافية طارئة بقيمة ١،٥ بليون دولار للسنتين القادمتين، وهذا كله لدعم الاقتصاد الإسرائيلي الّذي كان ينوء تحت أعباء نفقات الدفاع الباهظة، ونفقات احتلال لبنان، وتكاليف المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ولا يشك أحد في أن إيباك سوف تستطيع إقناع الكونجرس بزيادة تلك المساعدة مرة بعد مرة. فحتى إيباك ذاتها اعترفت بأن على إسرائيل أن عمل شيئاً ما لإصلاح اقتصادها، وكان اللوبي كما يقول أحد موظفي إيباك قد أبلغ حكومة الوحدة في إسرائيل بأن ع ليها أن عمل بكل عناصرها لتحسين اقتصادها إذا رغبت في تلقي المزيد من المساعدات الأميركية. وكان بعض الاقتصاديين والسياسيين في إسرائيل قد ذهبوا إلى أن المساعدات الاقتصادية ذاتها هي الّتي تحطم الاقتصاد الإسرائيلي (أو قدرة إسرائيل على إنشاء اقتصاد خاص بها). لكن إيباك أسرعت إلى التغاضي عما ذهبوا إليه. وإذا صح ما ذهبوا إليه فإنه ينطوي على شيء مزعج حقاً: فإذا كانت المساعدة الأميركية تسهم في تدمير الاقتصاد الإسرائيلي، وإذا كانت إيباك مسؤولة عن تقديم تلك الملايين كلّ سنة، فهل هناك شك في أنها، أي إيباك، تساعد إسرائيل على إلحاق الضرر بنفسها؟

الفصل التاسع

المساعدات الأميركية لإسرائيل

مساعدة إسرائيل على إلحاق الضرر بنفسها

لقد كان دور إيباك الرئيسي خلال الثلاثين سنة الماضية هو ضمان تدفق المساعدات الأميركية لإسرائيل وتزايدها باستمرار. والقول بأن إيباك أحرزت نجاحاً عجيباً في هذا الباب هو دو الواقع. ومن المستحيل أن نفهم العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ودور إيباك فيها من دو النظر في مسألة المساعدات الأميركية لإسرائيل وتأثيرها على السياسية الأميركية والاقتصاد الإسرائيلي.

فالآلة الّتي مكنت الاقتصاد الإسرائيلي من العمل طيلة عشرات السنين الماضية هي المساعدات الأميركية. بل يمكن القول بأن أميركا تمتلك إسرائيل. على أن هذا الامتلاك أقرب إلى الرهن من الملكية. فعلى إسرائيل ديون باهظة للخزينة وللبنوك التجارية ولليهود الأميركيين وغيرهم من المواطنين ومنظماتهم. فهؤلاء جميعاً اشتروا من سندات الخزينة الإسرائيلية ما قيمته ملايين الدولارات أو تبرعوا بالمال للقضايا اليهودية.

فالعلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة تشمل مبالغ ضخمة. فمنذ عام ١٩٤٨ قدمت الولايات المتحدة من المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل ما قيمته ٢٨ بليون دولار. وكان ما يزيد قليلاً عن نصف هذا المبلغ (أي ١٤،٦ بليون) على شكل هبات لا ترد. وتقول إحدى الدراسات الاقتصادية بأن إسرائيل تتلقى سنوياً ١،٤ بليون دولار من مصادر أميركية غير حكومية، منها ٥٠٠ مليون دولار تأتيها من الهبات اليهودية غير الخاضعة للضريبة، ومن شراء السندات الإسرائيلية. وعليه فإن هذا المال كله تخسره الخزينة الأميركية. وإذا أضاف المرء هذه المساعدات غير الحكومية إلى المساعدات الحكومية منذ عام ١٩٤٨ فإن المجموع يصل إلى ٤٠ بليون دولار.

وخصص ريغن لإسرائيل عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ مبلغ ٤،٥ بليون دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية. وهذا يعني أن كلّ إسرائيلي يتلقى سنوياً مبلغ ١٥٠٠ دولار؛ أي أن الأسرة المكونة من أربعة أفراد تتلقى ٦٠٠٠ دولار سنوياً. (ويشتد عج المرء إذا علم أن الراتب الشهري لإسحق موداعي، وزير المال الإسرائيلي، في عام ١٩٨٥ كان ٥٨٠ دولاراً، وأن الراتب الشهري لكاتب في أحد المخازن هو ٢٠٠ دولار، وأن الراتب الشهري لمصور صحفي من الصنف الأول يعمل لدى وكالة أخبار دولية هو ٦٠٠ دولار).

وبلغ دين إسرائيل الخارجي عام ١٩٧٠ - ٢،٦ بليون دولار. وبلغ هذا الرقم في عام ١٩٨٤ ثلاثة وعشرين بليون دولار إن لم يكن أكثر. وكانت إسرائيل مدينة بحوالي ثلث هذا المبلغ للولايات المتحدة. وقد يصل هذا الدين في عام ١٩٨٨ إلى ٤١ بليون دولار. وتبلغ الفوائد السنوية لهذا الدين بليون دولار. معنى هذا أن الولايات المتحدة أقرضت المال لإسرائيل بأفضل الشروط الّتي تنص على تسديده في مدى ثلاثين إلى أربعين سنة. وفي عام ١٩٨٥ حل أجل سداد أكبر قرض قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل؛ وكانت مدته عشر سنوات تدفع الفوائد عند نهايته. وعليه فإنه عندما يحل دفع أصل المبلغ في الثمانينات والتسعينات فإن الأقساط السنوية المستحقة على إسرائيل ستصبح عبئاً ساحقاً، خاصة إذا واصل زعماء إسرائيل صرف القروض على الواردات لا على الاستثمارات ذات العوائد لعالية. ويمكن القول بأن نصيب الفرد الإسرائيلي من هذا الدين هو أعلى من نظيره في أي بلد في العالم. فبدون هذه المساعدات الأميركي تعجز إسرائيل عن تسديد ديونها.

وعليه فإن المساعدات الخارجية وغالبيتها من الولايات المتحدة هي الّتي تولد النمو في إسرائيلي. لكن تزايد القروض لها يوجب المزيد من المساعدات الخارجية للمحافظة على الوضع الراهن. وتلجأ إسرائيل إلى البنوك التجارية في الخارج وبنوكها المحلية والسندات لتغطية العجز الداخلي، الأمر الّذي يؤدي إلى التضخم بشكل هائل.

فالولايات المتحدة تدفع تقريباً قيمة جميع الواردات الإسرائيلية العسكرية الّتي تبلغ قيمتها نصف ميزانية الدفاع، أي أكثر من ٢٥٪ من مجموع نفقاتها. ومنذ عدة سنوات وإسرائيل تستورد أكثر مما تصدر. فدخلها من الصادرات لا يكاد يغطي فائدة القروض

وتسديد أصلها. وعليه فإن جميع ما تستورده إسرائيل من سيارات وتلفزيونات وأجهزة فيديو وغيرها تدفع ثمنه من المساعدات الخارجية.

ولدى إسرائيل نظام من الخدمات الاجتماعية يفوق نظيره في أي بلد من بلدان العالم. فلما كانت إسرائيل قد وضعته للعناية بالمهاجرين المتدفقين من الخارج، فإن مخصصاتها للتعليم وإجازات الأمومة والطبابة ومعالجة المشوهين ورعاية الأطفال وغيرها من الخدمات الاجتماعية تستهلك، طبقاً لأحد المراجع، ما يبلغ ثلث الناتج الكلي للبلاد. وليست هناك وسيلة لتقدير ما تتلقاه كلّ فئة من الفئات من هذه الخدمات. وتذهب إحدى الدراسات الإسرائيلية إلى أن فئة العشرين بالمائة من الشعب الّتي تحصل على أعلى دخل في البلد تتلقى ضعفي ما تتلقاه فئة العشرين بالمائة الّتي حصل على أقل الدخل. وعليه فإن أولئك الّذين هم أقل الناس حاجة إليها يتلقون ضعفي ما يتلقاه أولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها.

ومن الصعب المبالغة في مدى تخبط الاقتصاد الإسرائيلي. وقد جرت العادة اعتماد مؤشر رئيسي للأزمات الاقتصادية وهو مقدار الاحتياط من النقد الأجنبي المتوافر لدى أية حكومة. وبالنسبة لإسرائيل فقد أعلنت حكومتها في يوليو عام ١٩٨٥ أن ما لديها من احتياط النقد الأجنبي قد تدنى إلى أقل من بليوني دولار. وهذا المبلغ هو أقل مما كان عليه قبل شهر من ذلك التاريخ بسبعين مليوناً والواقع أن الحالة كانت أسواء مما تبدو لأن الحكومة اقترضت مالاً للحفاظ على مستوى الاحتياطي من النقد الأجنبي، مستهدفة بذلك عدم خوف أصحاب القروض قريبة الأجل الّذين لا تستند ثقتهم بإسرائيل إلا إلى استمرار تدفق المساعدات الأميركية. وكانت الأعمال الحرة في إسرائيل ابعد ما تكون عن التوازن. ففي ذلك الصيف نفسه اشتملت قائمة سوداء بأسماء الشركات أعدتها مؤسسة «دون» و«براد ستريت» على أسماء ٧٨٢ شركة إسرائيلية تعاني من الضائقة المالية، إما بسبب نقص السيولة الّذي يؤدي إلى العجز عن تسديد الفواتير، أن العجز عن تسليم البضائع وتقديم الخدمات في موعدها، مما يشلّ عملياتها أو يقضي عليها نهائياً، وإما أنها تعاني من خضوع أموالها للحراسة. وتمثل هذه الشركات كافة القطاعات كالتجارة والخدمات والبناء والالكترونيات والمعادن والكهرباء.

وكيفما نظر المرء إلى إسرائيل في عام ١٩٨٥ وجدها مفلسة وعلى حافة الإنهيار الاقتصادي. ومع هذا فإن مستوى الحياة في إسرائيل بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٣ ارتفع بنسبة ٧٠ بالمائة. وبين عامي ١٩٨١ و١٩٨٣ ازداد الاستهلاك في إسرائيل بنسبة ٢٧ بالمائة. ومما يصعب تصديقه أن الإسرائيلي يستهلك ٨٠ بالمائة مما يستهلكه الأميركي بالرغم من أه لا يكسب إلا جزءاً صغيراً مما يكسبه الأميركي. وذهبت مجلة «ذي إسرائيلي إيكونومست» إلى أن نسبة ما ينال الفرد في إسرائيل من أجهزة الفيديو هو أعلى مما يناله مواطن أي بلد آخر. وتساءلت المجلة ذاتها عما إذا كان هذا هو الحلم الّذي سعت إليه الصهيونية.

وفي حين أن الاستهلاك ارتفع في الفترة ذاتها بنسبة ٢٧ بالمائة، فإن معدل النمو لم يرتفع أكثر من ٥ بالمائة. أما المؤشر الّذي يفوق كلّ مؤشر آخر في وضوحه فهو التضخم. ففي أوائل سنة ١٩٨٤ وبعد تكوين حكومة الوحدة الوطنية بزعامة بيريز وشامير بوقت قصير، وبلغت نسبة التضخم ١٠٠٠ بالمائة. وعندما حل منتصف عام ١٩٨٥ كانت النسبة السنوية للتضخم قد بلغت ٥٠٠ بالمائة. وسبق لهذه النسبة أن كانت في عام ١٩٧٧ ستين في المائة. ويقال إن جاد يعقوبي وزير التنسيق الاقتصادي في إسرائيل وصديق من أقدم الأصدقاء وأخلصهم لرئيس الوزراء حذّر بيريز من أن الديمقراطيات الّتي استطاعت الاستمرار في الوجود بعد أن بلغ معد التضخم فيها ما يفوق الألف بالمائة - أي أقل مما بلغته في إسرائيل تُرى كيف يمكن للإسرائيليين أن يعيشوا في ظل اقتصاد مثل هذا؟ فحماية مستوى الحياة في إسرائيل من ضربات التضخم ورفعه في الوقت ذاته يقتضي اللجوء إل وسيلة غير مرئية ولا تخلو من الغموض، وهي تعديل الأجور لتتماشى مع زيادة أسعار المواد الاستهلاكية.

ثم هناك المساعدة الأميركية. وفي خلال زيارة قام بها بيريز لواشنطن، سأل زبون أميركي كان يتناول فطوره في أحد المطاعم الإسرائيلية صاحب المطعم عن رأيه في زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي. وكان الأميركي يتحدث العبرانية بطلاقة. فرد عليه صاحب المطعم بصراحة قائلاً: «لقد ذهب بيريز ليقبض الشيك». والحقيقة أنّه لم يكن بيريز يحتاج إلى تسليم الشيك. فالأمر أسهل من ذلك. فإسرائيل كانت تتلقى المعونة عل أقساط فصلية كلّ ثلاثة أشهر. لكن في السنة المالية ١٩٨٥ أقر مجلس النواب دفع جميع المعونة بشيك واحد. وكان هذا الإجراء يكلف الولايات المتحدة كما يقول روبرت بيليترو مساعد وكيل

وزير الخارجية الأميركي مبلغ ٥٠ مليون دولار، لأنه كان يفرض على الولايات المتحدة أن تقترض المال لدفعه في وقت مبكر.

وعلى أي حال فقد جعل هذا من إسرائيل دولة مدمنة على المساعدات الأجنبية. ويقول توماس ستافر، وهو استاذ في الاقتصاد في جامعة جورجتاون، في كتاب سوف يصدر له، إن الأمر ينتهي ببعض الأمم إلى أن تُدمن على الكسب الّذي لا تحصله بجهدها، سواء أكان مصدر هذه المساعدات هو البترول السهل أو الولايات المتحدة. ويشرح ستافر ذلك بقوله إن إسرائيل بنت توقعات فيها مبالغات كبيرة مَثَلُها في ذلك مثل دول الشرق الأوسط الّتي يعتمد اقتصادها على النفط، باستثناء الكويت الّتي تغلبت على ذلك بالإدارة الجيدة.

على أن شبح الكارثة الاقتصادية كان يستطيع أن يراه أي شخص يلقي نظرة فاحصة لى الاقتصاد الإسرائيلي. وهذا أيضاً ما لم يفعله إلا قلة من كبار الإسرائيليين والساسة الأميركيون. وعليه فإن مشكلة الدولة الإسرائيلية سهلة وعميقة الجذور. فهي ومواطنوها كانوا دائماً يصرفون أكثر من دخلهم. فإسرائيل مثل غالبيتنا كانت تنفق أكثر مما تجني. ولم تزد المساعدات الأميركية إسرائيل إلا إدماناً على تجاوز مقدرتها على الإنفاق. وهذا يعني أن إسرائيل تحولت إلى مدمن على المساعدات الخارجية في سن مبكرة.

وكانت إسرائيل خلال العقدين الأولين من السنوات الّتي تلت ميلادها العجيب تبدو وكأنها مثل يضرب لأكثر البدلان نجاحاً في الميدان الاقتصادي. ففي أثناء الخمسينات والستينات من هذا القرن وفرت الكساء والغذاء والتعليم والسكن لملايين المهاجرين اليهود الّذين توافدوا عليها كل أنحاء العالم. ودافعت عن نفسها ضد جيرانها. وبالرغم من هذا كله فقد تمكنت من أن تحقق نمواً اقتصادياً يبلغ ١٠٪، وهو رقم لم تبلغه سوى اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية. وتزايد الدخل باضطراد، ولم يرتفع التضخم في تلك لفترة أكثر من ١٠ بالمائة.

حققت إسرائيل يومها كلّ هذا بدون المساعدات الأميركية. وفي الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٧٣ لم تقدم الولايات المتحدة لإسرائيل من المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلا ما قيمته ٢،٧ بليون دولار على شكل هبات وقروض. لكن الاقتصاد الإسرائيلي أفاد من مقدار هائل

من المساعدات الأجنبية الّتي قدمها لإسرائيل أفراد ومؤسسات من اليهود والأنصار في جميع أنحاء العالم. واشتملت هذه المساعدات على ما قيمته بليوني دولار من الجمعيات اليهودية الخيرية، وبليونين آخرين من بيع السندات الإسرائيلية. وتلقت إسرائيل أيضاً تعويضات من المانيا الغربية قيمتها ستة بلايين دولار (وهو أمر عارضه بعنف مناحيم بيغن وأنصاره).

وهكذا فإن الاقتصاد الإسرائيلي أزدهر بسبب رؤوس الأموال الخارجية. وبلغ التعليم في إسرائيل مستوى يندر مثيله في البلدان النامية. لكن هذا المال الخارجي أخفى بعض العيوب في بُنية الاقتصاد الإسرائيلي، وأخطرها عجز ميزان المدفوعات الإسرائيلي. ومنذ البدء كانت إسرائيل تستورد أكثر مما تصدر وجرى تعويض النقص بواسطة المؤسسات الخيرية اليهودية والتعويضات الألمانية والقروض والاستثمارات الأجنبية. وتمكن الإسرائيليون بهذا الفيض من النقد الخارجي من القيام باستثمارات داخلية كثيرة لم يسهم فيها المال الإسرائيلي الخاص والحكومي. وكما قال نَدَف هالفي مدير مؤسسة فالك للأبحاث الاقتصادية في إسرائيل: «إن مثل إسرائيل هذا هو مثل الذي يريد أن يحتفظ بالكعكة وأن يأكلها. وأدى استمرار تزايد العجز في ميزان المدفوعات إلى ظهور مضاعفاته، ومنها تزايد الاعتماد على الأموال الأجنبية، وتزايد أعباء الديون الأجنبية؛ وأسوأ من هذا نمو الخوف من مجيء زمن يتعين فيه اعتماد الاقتصاد على موارده الخاصة».

وكانت إسرائيل في أشد الحاجة إلى اقتصاد حقيقي لا يعتمد بالكلية على المال الخارجي. وأحدث العجز في ميزان المدفوعات عام ١٩٦٥ وقدره ٥٠٠ مليون دولار ذعراً لدى الحكومة الإسرائيلية، وحملها على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات، الأمر الّذي حسّن وضع ميزان المدفوعات. لكن الركود الّذي نشأ من هذه التدابير أنزل ضربة بأغلى موارد إسرائيل وهو اليهود. إذ بدأ يهود إسرائيل في الهجرة. فعادت الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٦٧ إلى تحقيق النمو والقضاء على البطالة. وساعدتها حرب الأيام الستة الّتي حققت لها كسباً دعائياً ضخماً، ودعمت اقتصادها بما انهال عليها من مال خيالي من يهود الشتات.

لكن بالرغم من النمو السريع الّذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي، فإن الرخاء لم يكن من نصيب كل إسرائيلي. ولم تحل سنة ١٩٧٣ حتى كانت إسرائيل تواجه مشكلة سياسية

كبرى، وهي مشكلة وجود إسرائيليينْ: إسرائيل اليهود الأوروبيين الّذي يتمتعون بالهيمنة السياسية والرخاء النسبي، وإسرائيل الفقراء من يهود آسيا وأفريقيا. وبدا أن الشغل الشاغل هو التهرب من الضرائب. وإذا أخذ المرء إنتاجها الكلي وجد فيها أكبر اقتصاد خفي في العالم. لكن حرب أكتوبر أعادت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية إلى الواجهة. إذ تصدر الدفاع قائمة الأولويات، وأخذ يبتلع جزءاً كبيراً من موارد البلاد. ففي حين أن نسبة ما ابتعله الدفاع من موارد البلاد في عام ١٩٦٠ هو ٢،٨٪ فغن هذه النسبة ارتفعت إلى أكثر من ٢٠٪ في عام ١٩٧٥. وكانت هذه الفترة ذاتها هي الّتي شهدت تزايد المساعدات العسكرية الأميركية إلى ٧٠٠ مليون دولار، وهو بملغ ضخم إذا قيس بدخل البلاد.

وعليه فإن مشكلات إسرائيل الاقتصادية لم تختف من الوجود. ففائض الواردات الّذي كانت إسرائيل تغطيه من المساعدات الخارجية والمؤسسات الخيرية أوجد وظائف يقوم أصحابها بتلقي تلك الأموال وصرفها. وعندما حل منتصف عام ١٩٧٥ كان نصف العمال الإسرائيليين يشتغلون بالأمور المالية والتجارة والخدمات العامة والخاصة. ولا يمكن وصف هذا بأنه وسيلة إبداعية لبناء مستقبل صلب يتصف بالاستقلالية.

وعندما اقتربت انتخابات عام ١٩٧٦، كان حزب العمل يتأهب لمواجهة هذه المشكلات الاقتصادية بزيادة الضرائب، وتخفيض الدعم الحكومي، وكبح جماح الأجور والأسعار. وبدت هذه الإجراءات وكأنها تقيد الإنفاق الخاص. ومع هذا فقد ظلت ميزانية الدفاع شبه مقدسة لا تمس. وبالرغم من أن السلام كان الطريق الوحيد الّذي يضمن حل مشكلات الاقتصاد، فإنه لم يظفر باهتمام من أية ناحية. وكان إصلاح الضرائب محل تفكير جدي بالرغم من أن أحداً لم يكن متأكداً من تجاوب الإسرائيليين. وبقي ميزان المدفوعات كما هو.

وهكذا كانت إسرائيل تواجه مشكلات اقتصادية حقيقية، يعترف بها الشعب كما تعترف بها الحكومة. لكن كمال الحظ هالفي في ذلك الوقت «لم يكن رد فعل الجمهور على هذه الإجراءات مشجعاً..» ويضيف هالفي: «ويبدو أنّه كان هناك عجز عن إدراك أن السياسة الاقتصادية الناجمة لا تعني بالضرورة شيئاً سوى التحول عن الاتجاه إلى رفع

مستويات الحياة». ولاحظ هالفي بشيء من الإحباط أن كلّ خطوة في السياسة الاقتصادية استهدفت ضبط مستوى الحياة كان نصيبها الإدانة للسبب ذاته الّذي اتخذت من أجله.

ولم يكن الإسرائيليون على استعداد لشد الأحزمة حول بطونهم. وأسوأ من ذلك أن الحكومة لم تحاول أن تشكر الشعب في سياستها التقشفية. فاليهود الشرقيون الّذين كانوا قد بدأوا يتحسّسون مواقعهم في الاقتصاد لم يكونا على استعداد لأن يروا تقلصه في ذات الساعة الّتي كانوا يتأهبون فيها لنيل حصتهم من الرخاء الإسرائيلي.

وكان شعورهم هذا بالمرارة ه الّذي اعتمد عليه بيغن بشكل رئيسي في حملته الانتخابية عام ١٩٧٦ ١٩٧٧. فهؤلاء الّذين كانوا يؤلفون «إسرائيل الأخرى» اختاروا بيغن بوصفه منقذاً لهم، وحملوه إلى سدة الرئاسة بعد أن عارضوه طيلة ربع قرن. وصفوه في هتافاتهم بـ «ملك إسرائيل».

ولكن الاقتصاد لم يكن الميدان الأثير لدى هذا «الملك». وعندما استقال في عام ١٩٨٣ لم يكن الاقتصاد الإسرائيلي يتسم بأي ملامح مشرقة.

وكان بيغن قد وعد بإحداث «ثورة اقتصادية». لكنه بدلاً من ذلك زاد في إضعاف الاقتصاد الإسرائيلي. ولا ينكر أحد أنّه كانت لدى بيغن النوايا لتحقيق ما وعد به، لكن الّذي حدث هو أنّه اكن يغلّب السياسة كلما تعارضت مع الاقتصاد.

كان أحد الشعارات الّتي أطلقها حزبه في الحملة الانتخابية هو «اقتصاد حر قائم على الفعالية والمبادرة والمنافسة»، أي أنّه كان يعتزم شق طريق جديد مختلف كل الاختلاف عن الماضي. أما شعار حزب العمل في نظر الليكود «فكان مزيجاً عقيماً من الرأسمالية والاشتراكية والفوضوية يستهدف استمرار وجود الطبقة الحاكمة».

لكن كان يمكن توجيه هذا الاتهام إلى الليكود بعد ذلك بسبع سنوات. إذ ترك الاقتصاد في حال أسوأ من الحال الّتي وجده عليها. فالتضخم قفز إلى نسبة عالية جداً بلغت ٥٠٠٪. وكما يقول شيمون بيريز الّذي خلف بيغن، فإن خزينة الدولة كانت خاوية مثلها في ذلك مثل البنوك. فبدلاً من أن يحقق الاقتصاد استقلاليته فقد أصبح تحت رعاية الحزبية الأميركية.

ولم يُظهر بيغن أي اهتما فعلي بالأمور الاقتصادية. فأولوياته كانت تلخص في إنشاء إسرائيل الكبرى والإبقاء على سعادة ناخبيه، وخصوصاً اليهود الشرقيين. وقد جرى الليكود على أن يترك الاقتصاد كله لوزراء الاقتصاد. وهكذا تولى أمره أربعة وزراء واحداً بعد الآخر. وحاول كلّ منهم أن يتعايش مع التناقض بين حاجات الميزانية والأجور والاستخدام وتخفيض دعم الغذاء، وبين الواقع السياسي الّذي يقضي بإرضاء الناخبين بتوفير الخبز وأجهزة الفيديو لهم. لكن تبين أن هذه السياسة لم تظفر بالرضى، ووضح في آخر الأمر أنها مهمة مستحيلة. ولم تظهر الحكومة والشعب من الحماسة للتقشف أكثر مما أظهرا في عهد حكومة العمل.

وكان الوزير الأول للاقتصاد في عهد بيغن هو سمحا إهلرخ، العضو الليبرالي في تآلف الليكود الّذي كان يضم زمرة من صغار رجال الأعمال. وكان الليبراليون أقوى المجاهرين بانتقاد السياسات الاقتصادية لحكومة حزب العمل. وعليه فإن إهلرخ سعى إلى باء اقتصاد يخفف من اعتماده على المعونة الأميركية. واشتملت أهدافه على تحويل الشركات الخاضعة للحكومة إلى القطاع الخاص، وتخفيض الإنفاق والدعم الرسميين، وترك تحديد سعر النقد إلاّ«نبي للسوق الحرة بدلاً الرسميين، وترك تحديد سعر النقد الأجنبي للسوق الحرة بدلاً من القيود البيزنطية المفروضة عليه منذ سنوات. ومما يجدر ذكره أن هذه القيود كان تدفع المصدرين إلى إيداع مكاسبهم في الخارج بالرغم من أن الحكومة حظرت الاحتفاظ بالنقد الأجنبي، كما حظرت على البنوك - إلا في حالات استثنائية - فتح حسابات في البنوك الأجنبية. وحتى حكومة العمل ذاتها اعترفت بضرورة تغيير القيود المفروضة على النقد.

وبادر إهلرخ إلى تعويم لنقد الإسرائيلي الذي كانت وحدته لا تزال الجنيه في أسواق النقد الأجنبي ورفع القيود. وأدى هذا إلى تدفق النقد الأجنبي المخبأ في الخارج على البلاد. ويمثل هذا الإجراء الخطوة الأولى لإهلرخ والنجاح الأول والأخير الّذي أحرزه، وذلك لأن الميزانية والتخفيضات الّتي تبناها لم ترق لشركائه في الإئتلاف. وتهد حزب حيروت بدعم الاستخدام وبرامج الإنعاش الاجتماعي.

وفشل بيغن أيضاً في تخفيض نفقات الدفاع التي كانت والخدمات الاجتماعية الحكومية تشكلان نصف ميزانية الأمة. أما باقي الميزانية فكان أكثره يصرف في تسديد فوائد القروض، ولا يمكن تخفيضه. ولم تكن الأوضاع السياسية تسمح برفع الضرائب. كما أن رؤوس الأموال المتوافرة في القطاع الخاص لم تكن كافية لشراء شركات حكومية. وفي تلك الأثناء ارتفعت نسبة التضخم حتى بلغت المئات من جراء القروض الّتي أخذها البنك المركزي من سوق الدولار الأوروبي، وطبعه للنقد لمواجهة العجز الّذي لا تغطيه الهبات والقروض الأجنبية والضرائب. وأخذت النقابات تلح على زيادة الأجور لاستباق التضخم.

وأصبحت حكومة بيغن متورطة في الشؤون الاقتصادية أكثر من ذي قبل. فصارت تمتلك المزيد من الشركات، وتستخدم المزيد من العمال، وتنفق على الدعم ما يفوق إنفاقها في الماضي. ولكن لم يقم أحد بمراجعة الميزانية على طريقة رونالد ريغن. فلجأت النقابات إلى التهديد بمنتهى العنف، وتزايد التضخم كما تزايدت الأجور وعجز ميزان المدفوعات.

وتصدى للمشكلة شخص آخر في عام ١٩٧٩ وهو إيغال هيروتز الّذي كان عضواً في حزب من أحزاب ائتلاف الليكود وهو حزب اللاعام. وبوصفه رجل أعمال متخصص في إنقاذ المشاريع الفاشلة فقد وعد بإدارة الاقتصاد على أساس اقتصادي سليم، بغض النظر عن المضاعفات السياسية. ولسبب ما نسي هيروتز أن الرئيس - وهو اللقب الّذي كان يشير به أتباع بيغن لرئيسهم - لم يسبق له أن تجاهل المضاعفات السياسية لأي إجراء.

بادر هيروتز إلى الاقتطاع من الميزانية في محاولة شاملة لتخفيض الإنفاق الحكومي أو لوقفه بصورة مؤقتة، ولتخفيض عدد الموظفين. فلم تلبث الصحافة أن لقبته «إين - لي» أي «لا شيء عندي». ذلك أنّه كان كلما طالب الوزراء الآخرون وأصحاب المصالح بزياد الميزانية أو الدعم أجابهم بقوله المعهود: «لا شيء عندي». وأهاب هيروتز بالوزارة أن تقتطع من الميزانية، وبدا أنّه يطالب بتضحيات من الجمهور الّذي كان يستظل من الاقتصاد المريض بالدعم، وزيادة الأجور، والإعفاء من الضرائب، والاقتصاد غير المنظور. وبالرغم من أن وزراء بيغن وافقوا على مقترحات هيروتز لتخفيض الميزانية، فإنه لم ينفذها إلا القليل منهم. ولم يتقدم

بيغن بأي مساعدة لهيروتز. وظل بيغن الشخصية المسيطرة كما يقول إريك سلفر كاتب سيرته. ويضيف إلى هذا قوله: «ولم تكن الوزارة تستطيعان تفعل شيئاً بدونه. وكذلك فإنها لم تكن تفعل الكثير حتى في حضوره». ويذهب سلفر إلى أنّه لم تحل سنة ١٩٨٠ حتى اخذ بيغن يعاني من نوبات الانهيار. وصار وزراؤه يشكون من عدم قيادته لهم. وانتشرت إشاعات (يؤكدها سلفر) وتقول إن بيغن كان يغفو أثناء اجتماعاته بأركان القيادة، وحتى إنّه لم يكن يتعرف على أصدقائه القدامى. وفي إحدى المناسبات دخل بيغن الكنيست واتجه مباشرة إلى مقعد زعيم المعارضة الّذي كان هو نفسه قد احتله حتى عام ١٩٧٧.

وفي عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، وبينما أخذت إجراءا التقشف تضرب جذورها لأول مرة في تاريخ البلاد، فاق عدد اليهود المهاجرين من البلاد ـ الّذين عرفوا باسم «يارديم» ـ عدد المهاجرين إليها. وهذا نبه بيغن إلى المشكلات الاقتصادية والسياسية الّتي كان يسببها لائتلافه. وكان عام ١٩٨١ عام انتخابات. وتبين فيه أنّه كان متخلفاً عن بيريز. ولم يكن أمام بيغن سوى ستة شهور وأمام وزير المالية ثلاثة شهور لتسوية الأمور. وكان وزير المالية الجديد هو الساحر يورام أريدور، الناقد الأكبر في الائتلاف لهيروتز. ولم يلبث بوصفه أول وزير مالية ذي خلفية جامعية أن أثبت أنّه عضو حيروت المخلص. وهكذا أثبت السياسية مرة أخرى توفقها في الأهمية على الاقتصاد. وتخلت برامج الليكود لعام ١٩٨١ عن الوعود بتبني الاقتصاد الحر، وأحلتّ محله اقتصادياً قائماً على «الليبرالية الحديثة التقدمية الاشتراكية».

واختار أريدور أسلم الأهداف من الناحية السياسية وهو التضخم، وقلب سياسات سلفيّه رأساً على عقب. فزاد من الدعم، وخفض أثمان السلع الأساسية، وخفض التعرفات الجمركية على الواردات الاستهلاكية المطلوبة. وشملت هذه التخفيضات تخفيض أسعار أجهزة التلفزيون بمقدار ١٥٪، والسيارات بمقدار يتراوح بين ١٠ و١٧٪. وصارت أجهزة الفيديو والغسالات والأثاث في متناول الجمهور. ولم تترك وزارة أريدور (المالية) شكاً في أنها ربطت بين نظرية الليكود الاقتصادية وبين أصوات الناخبين عندما أعلنت أن الضريبة على النبيذ الحلو سوف تُخفض بمقدار ٥٠٪ حتى اليوم التالي للانتخابات. وكذلك قام أردور بتخفيض سعر النقد الإسرائيلي بنسبة تقل عن النسبة الّتي يفرضها التضخم. وخلع بيغن

أسماً تواراتياً على الجنيه وهو الشيكل. وكذلك تراجعت نسبة زيادة الأسعار الخاضعة لتعرفة الحكومة، كما تراجعت أيضاً نسبة التضخم. ولما عادت ثقة الإسرائيليين بالاقتصاد، وتعدلت الأسعار، أقبل الشعب قبيل الانتخابات إقبالاً كبيراً على شراء السلع. ولم يكد يمضي شهر واحد حتى كان الإسرائيليون قد استوردوا ثمانية آلاف سيارة جديدة، وذلك بزيادة ٤٠٪ على الرقم العادي، كما استوردوا ستين ألف جهاز تلفزيون ملون.

ولم تلبث نتائج سياسات أريدور أن انعكست في استطلاعات الرأي وفي صناديق الاقتراع. ويقول إرك سلفر كاتب سيرة بيغن: «لقد كان هذ عودة بيغن الثانية منذ عهد ليعازر التوارتي». وعلى أن الاقتصاد كان في هذه الأثناء يتدهور. ففي ولاية بيغن الثانية واصل الإسرائيليون الإنفاق على مستويات خطرة. ويقول الاقتصادي الإسرائيلي يورام بن - بوراث: «يبدو أن السياسات المتبعة لم تحقق شيئاً من النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، بل أدت إلى المزيد من اعتماد الاقتصاد على العالم الخارجي، وإلى تحسن في مستوى الحية لا مبرر له في وقت كانت فيه الأسعار العالمية آخذة في الهبوط، والضغوط التضخمية تعكس اتجاهها بسبب الواردات».

وبينما كان الواردات تتزايد، لم تحقق الصادرات أية زيادة. ومما يبرهن على أن العامل الإسرائيلي اعتقد بأن التضخم سوف يتزايد، هو حدوث سلسلة من الاضطرابات القصيرة بما فيها توقف الأطباء عن العمل، وانتشار أخباره في جمعي أنحاء العالم. ولم يكن هناك من مستعد لقبول تخفيض راتبه. وكتب كنيث ستامرمان، وهو اقتصادي بوزارة الخارجية الأميركية، يقول: «إن الخيارين اللذين كانا أمام الحكومة هما العودة إلى سياسة هيروتز الّتي استهدفت الانضباط المالي وتخفيض النقد، والقيام بمراجعة جذرية لنظام الأسعار برمته». وفضل أريدور تغيير نظام الأسعار على الاعتراف بالهزيمة وإثارة غضب الناخبين. على أنما فعله كان انتحاراً سياسياً.

وضع أريدور خطة سرية لتخفيض الميزانية والشيكل (أي وحدة النقد) وربطه بالدولار بدلاً من ربطه بالأسعار الاستهلاكية. كان الأمر سينتهي بأن يحل الدولار محل الشيكل لأن الاقتصاد الإسرائيلي تحول إلى قاعدة خارجية لصندوق الاحتياط الفيدرالي الأميركي.

وعليه فإنه كان من المنتظر أن يسير التضخم والفائدة في خط مواز لنظيريهما في الولايات المتحدة. وكانت خطته معقولة. فالتضخم الّذي بلغ المئات حمل الإسرائيليين على التفكير على أساس الدولار عند تقييم ثمن الأشياء. لكن العيب الحقيقي في التوجه إلى الدولار كان التخلي عن أي إدعاء باستقلال الاقتصاد. إذ تخلى البنك عن كل مبادرة لصندوق الاحتياط الفيدرالي، وسيطر ميزان المدفوعات على الاقتصاد الإسرائيلي، بمعنى أنه كان من المنتظر أن تتدفق الدولارات إلى خارج البلاد كلما أنفق الإسرائيليون أكثر مما ينتجون، الأمر الّذي يؤدي إلى تدني احتياطي البنوك والاعتمادات المتاحة لها والعكس.

كانت تلك معادلة بسيطة، ولكن لم يُقدَّر لأريدور أن يطبقها. وتوقع الإسرائيليون تخفيضاً آخر لسعر نقدهم، فبادروا إلى بيع أسهم البنك في البورصة وشراء الدولارات. وأدى هذا إلى نشوء أزمة في عام ١٩٨٣ عرفت بأزمة أكتوبر. وهزت هذه الأزمة البلاد الّتي لم تكن قد أفاقت بعد من حيرتها في استقالة بيغن قبل ذلك بشهر. وعليه فالوقت لم يكن أفضل الأوقات لإحداث ثورة اقتصادية. وعندما تسربت الأخبار عن خطة أريدور القاضية بالتوجه إلى الدولار، تعرّض أريدور المخلص إلى الهجوم، وقيل إنّه خائن. وذهب زعمي الهستروت إلى أن ما فعله كان لطمة عميقة لهيبة الشعب والشرف القومي. وصرحت جوليا كوهن زعيمة حزب تحية، أحد أحزاب ائتلاف الليكود، بأنه ما دام الأمر كذلك فيمكن لإسرائيل أيضاً «أن تضع صورة أبراهام لنكولن على نقدها». وكان يمكن التنبؤ بما سيحدث. فقد هدد الوزراء بالاستقالة. وكان وزير المالية على صواب، ولكنه أدرك أنّه هزم وقرر أن يرحل.

وقام اسحق شامير رئيس الوزراء بتخفيض قيمة الشيكل، وتخفيض دعم المواد الغذائية. ثم توجه البنك بواشنطن. وكانت حكومة بيغن قد تلقت ١٧ بليون دولار من المساعدات الأميركية عامي ١٩٧٧ و١٩٨٣. وبالرغم من ضيق جيمي كارتر بمحاولات بيغن الضم الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه وعد بأن لا يستخدم المساعدات الأميركية سلاحاً لحمل إسرائيل على مراعاة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. وفي عام ١٩٨١، وبعد معركة الأواكس، قامت الإدارة الأميركية في محاولة منها لتضميد الجروح الّتي أحدثتها

معركة مجلس الشيوخ حول صفقة الطائرات السعودية، بتخصيص مساعدات عسكرية أخرى لإسرائيل بقيمة ٣٠٠ مليون دولار. ثم إن ريغن لم يكن راغباً في الضغط لتحويل السياسة الإسرائيلية لمساندته بالرغم من قيام بيغن بالإغارة على المفاعل النووي العراقي، وقصف بيروت، وضم مرتفعات الجولان، وقيام شارون بغزو لبنان، ورفض بيغن لمبادرة ريغن.

وفي أواخر نوفمبر شامير بزيارة واشنطن حاملاً معه قائمة بطلباته وبعد أن تحدث مع شولتز، واجتمع لمدة ساعة مع الرئيس الأميركي، عاد بالبضاعة أي المساعدات الأميركية للسنة التالية. وبالرغم من أنها انخفضت من ١،٧ إلى ١،٣ بليون دولار فإنها كانت كلها هذه المرة هبة مباشرة. ووعد ريغن بمساعدات اقتصادية أخرى لإسرائيل بقيمة ٩١٠ مليون دولار، وكلها أيضاً هبة من الحكومة الأميركية. ولم تشترط الحكومة الأميركية على إسرائيل كما فعلت مع الدول الأخرى الّتي تلقت مساعدات أميركية على إسرائيل كما فعلت مع الدول الأخرى الّتي تلقت مساعدات أميركية بصرفها في الولايات المتحدة. كما أن ١٥٪ قيمة المساعدات خصصت لشراء أسلحة في إسرائيل في حاجة إلى ٥٥٠ مليون دولار لإنتاج طائرة لافي، وعبر عن تأييده لتحديد «التعاون الاستراتيجي» مع إسرائيل بصورة أدق، وللتجارة الحرة المعفاة من الجمارك بين البلدين.

لكن ما الّذي حصلت عليه إدارة ريغن من شامير في مقابل ذلك؟ لا شيء. وصرح شامير للصحافة بقوله: «إننا لم ندفع شيئاً في مقابل ما حصلنا عليه من الأميركيين». وعلى أي حال فإن إسرائيل لم تلتزم بشيء حيال مبادرة ريغن الّتي عارضها شامير، كما أن الطرفين لم يشر إلى تجميد المستوطنات في الضفة الغربية الذي كا ريغن يأمل في أن يساعد عملية السلام. ومن المؤكد أنّه لم يحصل أي اتفاق حول مبيعات الأسلحة للأردن التي كانت موضع اهتمام خاص من قبل ريغن. ومن المؤكد أيضاً أن ريغن لم ينبه إسرائيل إلى ضرورة إصلاح اقتصادها. وذكرت مجلة «تايم» أن المسؤوليين الأميركيين سيكونون سعداء لو أن شامير يتجنب ما كان يفعله بيغن وهو «دق الطبول» كلما سعت الإدارة الأميركية إلى كسب ود الدول العربية المعتدلة. كما ذكرت المجلة ذاتها أن مسؤولاً أميركياً في وزارة الدفاع لم يشأ ذكر اسمه، لخص زيارة شامير بقوله: «لقد اكتسحونا وكأنهم مَدْحلة بخارية».

وبالرغم من أنّه كنت لدى ريغن أسباب خاصة تحمله على قبول هذا الوضع وعلى رأسها الانتخابات الأميركية القادمة عام ١٩٨٤ ، فإنه يبدو أنّه كانت لديه هو ووزير الخارجية شولتز وأصدقاء إسرائيل في الكونجرس رغبة صادقة في مساعدة إسرائيل على التغلب مشكلاتها الاقتصادية. فقد كان الأميركيون يراقبون حماقات إهلرخ وهيروتز وأريدور بقلق كبير (وكان أريدور قد بدأ في الاتصال بوزارة الخارجية الأميركية للخروج من ورطته) وليس هناك دليل على أن صانعي السياسة الأميركية لاحظوا جهود إهلرخ للتقليل من اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على الولايات المتحدة. ولا يبدو أن حجته القائلة بأن المساعدات الأميركية لا تؤدي إلا إلى إلحاق الضرر بإسرائيل لفتت أنظارهم. ومع هذا فقد كانت الوعود بتقديم المزيد من المساعدات الأميركية على هيئة هبة مباشرة لا تزيد في ديون إسرائيل. إيذاناً لوزير الليكود الرابع للاقتصاد بأن يباشر في العمل. وهذا الوزير هو إيغال كوهن - أورغاد الّذي كان عضواً في حزب حيروت، واقتصادياً سابقاً في الدولة، وصاحب مؤسسة للاستشارات الاقتصادية.

لكن إيغال اضطر إلى التوقف لأن الانتخابات أظهرت ٨٠٪ من الإسرائيليين يعتقدون بأن الحكومة فقدت سيطرتها على الاقتصاد. وما حدث هو أن هذا الوزير تقدم بميزانية فيها تخفيضات لمخصصات الدفاع والبرامج الاجتماعية. بل إنّه أجرى تخفيضات في مبلغ ألـ ٤٠٠ مليون دولار المخصصة لموضوع جدلي، وهو المستوطنات في الضفة الغربية. لكنه كأسلافه واجه مقاومة من قبل زملائه الوزراء الّذين كانت تستهويهم التخفيضات من الناحية النظرية لا العملية. وواصل الناس الإنفاق. وعندما حل عام ١٩٨٤ كانت الحكومة كالشعب لا تزال تنفق أكثر مما لديها. فواصل التضخم ارتفاعه، ورأى الناس أنهم أمام تخفيض آخر للنقد. ومرة أخرى تسربت الأموال إلى الخارج.

هكذا كان الوضع الّذي وجده بيريز عندما نجح أخيراً في أوائل عام ١٩٨٤ في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وجد نفسه من الناحية السياسية مغلول اليدين. إذ كان الاقتصاد عل حافة الانهيار الّذي تقع تبعته على ائتلاف الليكود بزعامة بيغن واشمير الّذي صار الآن شريك ببيرز في حكومة الائتلاف الجديدة. وكانت حاجة الاقتصاد إلى التقشف صارخة؛ وهو شيء اعترف به الليكود وحزب العمل. لكن كم من التقشف كان الشعب على

استعداد لتحمله؟ فمن الواضح أنّه كان لا بدّ من اقتطاع بليون دولار من الميزانية. وفي الشهور الثلاثة الأولى جرى اقتطاع ما يقرب من ٤٠٠ مليون. لكن تكرر ما حدث سابقاً. فلا الحكومة ولا الشعب كان على استعداد للقيام بما يجب. فتحول بيريز إلى المصدر الّذي اعتادت الحكومة الإسرائيلية التوجه إليه وهو الولايات المتحدة. وقدّر المساعدة اللازمة خلال السنتين القادمتين بمبلغ ٤،٨ بليون دولار. وعليه فقد كان الاقتصاد الإسرائيلي معلقاً.

واستنكر ضخامة المبلغ حتى أشد أنصار إسرائيل ولاء في الولايات المتحدة. وأبلغ توم داين بيريز بأن الكونجرس لن يدفع؛ وأن هناك حدوداً حتّى لما يمكن أن تحصل عليه إيباك في وقت كانت تلوح فيه بوادر معركة بين ريغن والكونجرس، وتصطك أسنان الساسة الأميركيين بسبب العجز الخيالي في الميزانية الأميركية. وأثارت المضاعفات المحتملة قلق هايمن بوكبايندر الّذي قال في مقابلة أجريت معه: «أعتقد أنّه في استطاعتنا الحصول على المساعدة من الكونجرس. لكن هل يستحق الأمر ما قد يكلفنا لدى الرأي العام؟ لا أدري».

والواقع هو أن أعضاء الكونجرس كانوا أقل قلقاً من أعضاء اللوبي حول مبلغ المساعدة. فقد كان داين وبوكبايندر قد نجحا في تدريب ساسة اللوبي إلى حد ما يتوقعاه.

لكن هل كانت المساعدات الأميركية الإضافية هي الدواء؟ لقد حذر الاقتصاديون في الولايات المتحدة وإسرائيل بأنه إذا لم تقم إسرائيل بإجراء تغييرات أساسية في الاقتصاد، وبتقشف حقيقي وتخفيضات مؤلمة في الميزانية وتخفيض لمستوى الحياة، فإنها سوف تبتلع البلايين من المساعدات الأميركية بدون أن تتغلب على المحنة. وورد في تقرير للجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس يؤيده الحزبان الديمقراطي والجمهوري قوله: «إذا لم تبادر حكومة الوحدة الوطنية إلى التصدي للأزمة الّتي تحصد البلاد بسرعة وفعالية، فإنها قد تحمل تهديداً لأمن إسرائيل لا يقل خطراً عن تهديد أي عدو مجاور لها». وأضاف التقرير أن المساعدات الأميركية لن تحل المشكلة، وأن الحل الوحيد هو أن يقوم الإسرائيليون بشد الأحزمة على بطونهم وإصلاح اقتصادهم. لكن إيباك واصلت الضغط من أجل الحصول على المساعدات.

وفي هذه الأثناء كان بيريز، رئيس الوزراء الإسرائيلي، يبحث سياسياً عن طريقة لترويج سياسة شد الأحزمة، وطلب من الخبراء الاقتصاديين داخل الحكومة وخارجها وضع الخطط لإنقاذ الاقتصاد. فتقدم ثلاثة اقتصاديين بجامعة تل أبيب بخطة من شأنها كما قال أحدهم «أن تعيد البنية المالية للاقتصاد الإسرائيلي». واقترحوا تخفيض الميزانية بمقدار بليونين من الدولارات، أي ما يعادل ٦٠٪ من الدعم الحكومي لأي قطاع. كما تقدموا باقتراح لم تعرفه إسرائيل وهو فرض ضريبة على مصالح رجال الأعمال. وصرح عساف رازن، عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة تل أبيب والمستشار الاقتصادي لبيريز، بأن رجال الأعمال الإسرائيليين لا يُقبلون على دفع الضرائب.

غير أن بيريز كان قد وجد معارضة لدى النقابات وائتلاف الليكود المشارك في الحكم. فتقدم في شهر نوفمبر بواحدة من صفقتين شاملتين تستهدفان تخفيض التضخم إلى ٥٠٠٪ وبالتالي إلى تخفيض الميزانية بمقدار بليون دولار. ويذهب الاقتصاديون في الولايات المتحدة وإسرائيل إلى أن لجأ إلى لف الجرح بضمادة بدلاً من مداومته. وفي أواخر شهر ديسمبر ١٩٨٤، بعث وزير الخارجية جورج شولتز - وهو اقتصادي محترف - إلى بيريز رسالة وصفتها التقارير بأنها قوية اللهجة يحذّره فيها من أنّه إذا لم تُدخل إسرائيل إصلاحات جذرية، فإنه الولايات المتحدة لن ترسل مبلغ الـ ٨٠٠ مليون من المساعدات الطارئة الّتي طلبها بيريز لعامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ بالإضافة إلى المساعدات الّتي كانت إسرائيل قد تلقتها عام ١٩٨٥ وقيمتها ٢،٦ بليون دولار.

وبعث رازن رسالة إلى محرر صحيفة «نيويورك تايمز» حث فيها الولايات المتحدة على مقاومة الضغوط لمساعدة إسرائيل في الحال، وقال: «إذا تعذر وجود مخرج أميركي لأزمة إسرائيل، فقد يستطيع صانعو السياسة الإسرائيلية اتخاذ القرارات اللازمة لفرض برنامج اقتصادي صارم». وكان يشير بهذا إلى العجز التجاري في إسرائيل لعام ١٩٨٣ وهو ٣،٥ بليون دولار، وإلى تخفيض الاقتراض من البنوك التجارية الأّجنبية.

وأوضح رازن أن سبل إسرائيل الوحيد للتغلب على «أزمة الديون» هو التخفيض الجذري للانفاق العام والخاص. وأدخل على هذا الدواء المعروف، تعديلاً مختلفاً وجذرياً ومن النوع

الّذي لا يُقدم أي زعيم يهودي أميركي على المجاهرة به. فبعد أن أشار إلى أن إسرائيل كانت منذ قيامها تتلقى المساعدات الأميركية غير المشروطة قال: «لقد آن وقت التغيير. فإذا كانت واشنطن لا تريد القيام بدور فعال بجعل مساعداتها مشروطة، فإنه باستطاعة إسرائيل أن تتخذ الخطوات المؤلمة والضرورية مع ذلك لاستعادة التوازن وبالتالي لتحقيق الرخاء.

واقترح رازن أن تقوم إسرائيل بتخفيض ميزانيتها دولاراً في مقابل كلّ دولار تتلقاه من المساعدات الأميركية الإضافية، أي إضافة إلى مبلغ الـ ٢،٦ بليون دولار الّذي كانت تتلقاه كلّ سنة. وبهذا يمكن للولايات المتحدة، كما أضاف رازن، أن تفرض على الاقتصاد الإسرائيلي رقابة شبيهة بالرقابة الّتي يفرضها صندوق النقد الدولي على الأمم العاجزة. وبما أن رازن كان يدرك بأن اقتراحه لن يرضي الإسرائيليين والأميركيين، فإنه أصر على أنه إذا لم تلاحق الولايات المتحدة إسرائيل، فإن حكومة الائتلاف الضعيفة لن تغامر باقتطاع أكثر من ١،٥ بليون دولار من الميزانية.

وفي تلك الأثناء ظهر تأييد قوي مفاجئ للضغط الأميركي على إسرائيل لتخفيض ميزانيتها بين أكبر مناصريها في الصحافة الأميركية. إذ قام كلّ من وليم سافاير المعلق في صحيفة «نيويورك تايمز» ومحررو مجلة «نيويببلك» بتوجيه أصابع الاتهام لحكومة بيريز. ففي أثناء زيارة بيريز لواشنطن عام ١٩٨٤، نصحه سافاير بقوله إن واشنطن ليست المكان الّذي يجد في ما يساعد إسرائيل على حل مشكلاتها الاقتصادية، بل عليه، بدلاً من ذلك، أن يعود إلى بلاد برسالة تقطر ألماً. وأضاف أنّه لن يضع حداً لما وصفه في عنوان مقال له «باقتصاد المسادا» إلا شد الأحزمة بشكل جدي وعلى الصعيدين العام والخاص. وبعد ذلك بشهرين كتب مقالاً آخر وبخ فيه شامير لأنه جر إسرائيل إلى «حافة الخراب والتبعية» ونصحه بأن على إسرائيل إذا أرادت الحصول على أموال أميركية أن تخفض ميزانيتها ثلاثة بلايين دولار (أي ضعف ما اقترحه شولتز، وبزيادة بليون على ما أقترحه) وأن تضع حداً لسُلّم الأسعار المخدَّر، وأن تخفض الأجور، وأن تثبِّت الشيكل. وتساءل سافاير عما إذا كان أريدور يبتسم للدولار؛ ثم أضاف بأنهم في إسرائيل مقبلون على حرب بقاء اقتصادية، وقال:

«ما لم يواجه زعماء إسرائيل الواقع فإن حكومة الوحدة سوف تتحول إلى حكومة عار وطني».

وسلّمت افتتاحية ظهرت في مجلة «نيوريببلك» بأن هناك دواعي إستراتيجية لتقديم أربعة بلايين دولار لإسرائيل، ولكنها أضافت بأنه «لا يوجد ما يدعو الولايات المتحدة لدعم الحماقة والجبن» وانتهت الافتتاحية إلى القول بأن حكومة بيريز الائتلافية لم تبدأ حتّى بالقيام بما هو ضروري لوضع الأمور في نصابها، ونصحت الولايات المتحدة بالضغط على بيريز لعمل ما يجب عمله، وقالت بأن الولايات المتحدة بالضغط على بيريز لعمل ما يجب عمله، وقالت بأن الولايات المتحدة بالضغط على بيريز لعمل ما يجب عمله، وقالت بأن الولايات المتحدة وحدها هي الّتي تستطيع أن تحمل إسرائيل على تناول الدواء.

وكانت الولايات المتحدة، أو وزارة الخارجية على الأقل، تحاول تقديم ذلك الدواء. ففي آذار من عام ١٩٨٥ قام و. آلن. والِس وكيل الخارجية للشؤون الاقتصادية بتحذير لجنة فرعية للكونجرس من أن المساعدة الطارئة لإسرائيل سوف تختفي بسرعة، لأنه كان على إسرائيل أن تقوم قبل ذلك بالتصدي للمشكلات المالية. وأوضح والِس بأن الوزراء أنفسهم الّذي كان ينتظر منهم أن يعملوا على ذلك، تجاهلوا تخفيض الميزانية. ثم أشار إلى أن «المشكلة الرئيسية تكمن في أن الإسرائيليين يستهلكون أكثر بكثير مما يُنتجون» وأضاف بأنه ما لم تُجْرَ إصلاحات بُنيوية مشروعة في الاقتصاد الإسرائيلي، فإن المساعدة الإضافية لسنة ١٩٨٥ وقدرها ٨٠٠ مليون دولار سوف تختفي من دون أن يتحسن الاقتصاد الإسرائيلي. وقال أيضاً بأن الأمر سينتهي بمزيد من المشكلات الّتي تضطرهم إلى طلب المزيد من المساعدات.

لم تلق رسالة والِس قبولاً لدى اللجنة، ولكنها كانت واضحة، وفحواها أنّه لا بدّ من إقناع إسرائيل بالحد من الإسراف. وإذا شاءت الولايات المتحدة أن لا تستخدم ما لها من رصيد لإجبار إسرائيل على مراعاة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، فبإمكانها على الأقل أن تجبرها على مراعاة مصالحها الذاتية.

وعاد سافاير بعد ذلك ببضعة أسابيع إلى المنطق ذاته في مقال ثالث مستخدماً لغة يطرب لها مسؤولو وزارة الخارجية، فحذر من أمر كان مسلماً به منذ زمن وهو أن إسرائيل تجاوزت الحد في الاعتماد على مساعدات الولايات المتحدة وقال: «إن أميركا لا تريد التخلي عن إسرائيل بل تريد اجتذابها» ونصح الإسرائيليين مرة أخرى بحماية «حريتهم السياسية» و«استقلالهم الدبلوماسي» بغربلة اقتصادهم بمساعدة الولايات المتحدة.

وكانت اللهجة قوية، وخاصة أنها صدرت من أصدقاء متحمسين لإسرائيل مثل سافاير والـ «نيوريببلك» الّتي كان رئيس تحريرها وصاحبها، وهو مارتن بيريز، يعترف بتأييده للمساعدات الأميركية لإسرائيل ويتحدث عنه بصورة دائمة. لكن يبدو أن كليهما لم يقل كلّ ما كان يجب قوله. فلم يقل أحدهما ما إذا كانت ألاعيب بيغن لسياسية الحذرة قد دمرت الاقتصاد. ولم يقل أحدهما ما أهم من ذلك، وهو لماذا الضغط الأميركي الآن بدلاً من الماضي.

الواقع أنّه كانت وراء مواقف الولايات المتحدة من الاقتصاد الإسرائيلي دوافع سياسية كتلك الّتي كانت تحرك أي رئيس وزراء إسرائيلي. فالمساعدات الأميركية لإسرائيل تضاعفت سبع مرات. فازدادت من ٥١،٥ مليون دولار إلى ١،٣٥٣ مليون دولار لمساعدتها على التغلب على ما أصابها في حرب عام ١٩٧٣، وما تحملته نتيجة لازمة البترول. وفي كلّ منا هاتين الحالتين ازداد العجز في ميزان المدفوعات الإسرائيلي. وواصل الاقتصاد الإسرائيلي تدهوره، وحذر الخبراء الاقتصاديون الإسرائيليون بأن العلاج هو شد الأحزمة، أو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتقديم اقتراحات حول بنية الاقتصاد الإسرائيلي. لكن الساسة الإسرائيليين احتجوا بأن شد الأحزمة يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، ووافقتهم على ذلك الولايات المتحدة. كما أن دعوة صندوق النقد الدولي كانت لا تخلو من الإحراج. وزعم الإسرائيليون أن مبلغ ألـ ٧٠٠ مليون دولار يبعد عنهم شبح التقشف وصندوق النقد الدولي.

لقد كانت لدى الولايات المتحدة مبررات سياسية لذلك فبالرغم من أن هنري كيسنجر تعرض لانتقاد الطائفة اليهودية بسبب الجهود الّتي بذلها لإنسحاب إسرائيل من سيناء، وذلك

في إطار رحلاته المكوكية في عام ١٩٧٥، فإنه عمد إلى تعويض إسرائيل عن ذلك بسخاء. وضاعف الرئيس فورد المساعدات لإسرائيل فجعلها ٩٧٣ مليون دولار، وهي أكبر مساعدة تلقتها إسرائيل منذ ولادتها، وتُعادل العجز في ميزان المدفوعات الإسرائيلي. وأقر الكونجرس هذه المساعدة. وفي عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ قدمت المساعدة بهذا السخاء وذلك لتشجيع إصلاحات حزب العمل الاقتصادية. ثم جاء الليكود.

ويقول اقتصادي آخر من وزارة الخارجية الأميركية مطلع على موضوع المساعدات لإسرائيل: «لقد تبادر إلى أذهان بعض رجال الحكومة أن مساعدات اليهود الأميركيين سوف تتوقف بسبب بيغن، وعليه فإنه تعيّن الحصول على مساعدات حكومية». لكن اليهود الأميركيين واصلوا الدفع، وحذت الولايات المتحدة حذوهم. وفجأة - كما يقول اقتصادي أميركي - جرى تحديد المبلغ بأكثر من ٧٠٠ مليون دولار. ويقول اقتصادي حكومي عن مساعدات عم ١٩٨٠: «كان كلّ شخص يعرف أن دواعي السياسة ستقضي بعدم تغيير ذلك، وأن كارتر وعد بعدم استخدام المساعدة أداة للعقاب. وقد اعتادت إسرائيل على طلب المزيد، وتقدمت بطلب بليون دولار. لكننا اقترحنا مبلغاً قريباً من ذلك. وأخيراً تقرر المبلغ السحري وهو ٧٨٦ مليون دولار، وكان قراراً سياسياً محضاً».

ظل هذا المبلغ ضمن تلك الحدود السحرية في عهدي كارتر وريغن. ففي عام ١٩٧٧ كان ٧٤٢ مليوناً، وعام ١٩٧٨، ٨، ٧٩١ مليوناً وعام ١٩٧٩، ٧٩٠ مليوناً، وعام ١٩٨٠، ٧٨٦ مليوناً، وعام ١٩٨١، ٧٦٤ مليوناً، وعام ١٩٨٢، ٨٠٦ ملايين، وعام ١٩٨٣، ٧٨٥ مليوناً.

وفي عام ١٩٨٤ اقترحت الإدارة الأميركية ٧٨٥ مليوناً. لكن الكونجرس أقر تقديم ٧٩٠ مليوناً. وفي حين أن ثلث المساعدات في الماضي كان قرضاً والباقي هبة، فإنه تقرر الآن تقديم المساعدة كلها عن شكل هبات.

وجرى كذلك رفع المساعدات العسكرية لأسباب سياسية. فرفع الرئيس ريغن مبلغ مبيعات الأسلحة لإسرائيل بمقدار ٣٠٠ مليون دولار ليصل إلى ١،٧ بليون دولار. وبقي هذا المبلغ على حاله في العام التالي. وفي عام ١٩٨٣ ذكر تحليل أعده مكتب الحسابات العام للمساعدة الأميركية لإسرائيل أنّه لم يكن ممكناً للكونجرس من الناحية السياسية أن

يخفض قيمة المساعدات العسكرية الّتي اقترحتها الإدارة عما كانت عليه في السنة المالية السابقة. وأشار التقرير إلى أن كثرة من مسؤولي وزارة الخارجية ووزارة الدفاع اعتقدوا أن الكونجرس لن يقر المساعدات العسكرية الخارجية لأي بلد إلا إذا ازدادت المساعدات لإسرائيل. هذا مع العلم بأن وزارة الدفاع كانت مقتنعة بأن إسرائيل ليست في حاجة إلى المزيد من المساعدات العسكرية[١].

وبينما كان الكونجرس والرئيس الأميركي يتنافسان على تقرير مبلغ المساعدة لإسرائيل، كان خصوم بيغن السياسيون يقترحون تخفيض المساعدات لإسرائيل. وما كان يقلق هؤلاء الخصوم هو أن المساعدات الأميركية كانت تمول مغامرات بيغن في لبنان والضفة الغربية، وخوفهم من عدم عودتهم إلى الحكم. وفي عام ١٩٨٢ بعثوا برسالة إلى الإدارة الأميركية واليهود الأميركيين عَبْر صحيفة «نيويورك تايمز». ففي أعقاب زيارة قام بها ماكس فرانكل المسؤول عن صفحة المحرر فيها كتب يقول: «إن معارضي بيغن قد بلغ بهم الحال أن أخذوا يتوسلون إلى أميركا لكي تقوم بتحطيم قوة بيغن السياسية. ويقترحون الآن لتحقيق ذلك وسيلة لم تكن لتخطر ببال حتّى قبل بضعة أسابيع. إذ يطالب عدد من الزعماء الإسرائيليين الولايات المتحدة بشيء مخيف وهو تخفيض المساعدات لبلادهم». ويضيف فرانكل أن بعض منتقدي بيغن نصحوا باقتطاع أجزاء كبيرة من المساعدات الاقتصادية الأميركية، وإلا فإن بيغن سوف يواصل تقديم الرشوة للناخبين إلى أن يحقق في النهاية مطامعه في الضفة الغربية على حساب دافع الضرائب الأميركي.

وأثار ما كتبه فرانكل احتجاجات في أوساط اليهود الأميركيين. وفجأة لم يعد المرء يجد بين معارضي بيغن من يعترف علناً بما أورده فرانكل. وهذا لا يدعو إلى العجب نظراً لمطلبهم الخطير. على أن فرانكل أصر على موقفه الّذي لم يُثِر أدنى شك لدى المطلعين على السياسة الأميركية.

---

(١) مصدر هذه المعلومات هو أجاء من تقرير مكتب الحسابات العام حذفت منها بعض النصوص. ويعتقد البعض بأنها خضعت للمراقبة. وتذهب بعض المراجع إلى أن تلك الأجزاء ليست سوى مسودة للتقرير النهائي. لكن نظرة سريعة إليها تكفي للاقتناع بأن النصوص المحذوفة هي انتقادات شديدة للمساعدات الأميركية لإسرائيل.

وإذا طرحنا المعارك الداخلية بين الليكود وحزب العمل جانباً، فإننا نجد في تقرير لانل شاهداً على شيئين وهما أولاً، إن الأموال الأميركية الّتي كان يُفترض أن تُصرف في المناطق المحتلة استخدمت لدعم محاولات بيغن لضم الضفة الغربية وقطاع غزوة (وإن كان هذا بقصد تجنب المساس بالأموال المخصصة لمشاريع المستوطنات) وثانياً، اعتقد معارضوا بيغن بأن تخفيض المساعدات الأميركية لن يلحق الضرر بالاقتصاد الإسرائيلي.

وعندما زعمت حكومة بيغن في أعقاب غزو لبنان أنها لن تطلب مساعدات إضافية من الولايات المتحدة، عبّر المحللون الأميركيون في الإدارة الأميركية عن اشتباههم في أن ما تطلبه إسرائيل من مساعدات يشمل تكاليف غزو لبنان. والواقع أن إسرائيل اعترفت بأنها سوف تستخدم مبيعات السندات وأموال النداء اليهودي الموحد لتغطية بعض النفقات المتصلة بحرب لبنان وقيمتها ٣٥٠ مليون دولار[١].

وعندما حلت سنة ١٩٨٥ كانت المعارضة الإسرائيلية للمساعدات الأميركية قد امتدت من المجلات الاقتصادية إلى افتتاحية الصحف، وطرحت للنقاش العام وتناولت جميع قضايا اليمين واليسار السياسية، أي قضايا لليكود وحزب العمل. ودعا المعلقون في الصحف - وخصوصاً المحرر الاقتصادي بـ «الجيروزالم بوست» - إلى اقتصاد مستقل لا تحتاج معه إسرائيل إلى النصائح الأميركية سواء ما يعلق منها بالاقتصاد أو بغيره. والحقيقية أنّه نشأ في إسرائيل حزب جديد كرس نفسه للشؤون الاقتصادية. واسمه «أتزموت» أي الاستقلال. وفي آذار عام ١٩٨٥ وعندما بدا أن الأميركيين راضون عن الإصلاحات الاقتصادية للحكومة الائتلافية ومستعدون للموافقة على المساعدة الطارئة وقدرها ٨٠٠ مليون دولار، نظم هذا الحزب الجديد أمام السفارة الأميركية بتل أبيب مظاهرة احتجاج على المعونة الأميركية لإسرائيل.

---

(١) كانت هذه بين النقاط الّتي أغفلها محررو تقرير ا لحسابات العام بالرغم من أنهم أخرجوا من التقرير الرأي الّذي يشير إلى أن زيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية عكست تكاليف غزو لبنان. وكما أشار أصحاب التقرير «فإن الولايات. المتحدة بتلبيتها لحاجات الميزانية الإسرائيلية كانت تواجه مسألة إمكان التورط في لتأييد غير المباشر لبعض الأعمال الإسرائيلية التي لا توافق عليها> وحول الإمكان إلى واقع بالنسبة للبنان والضفة الغربية اللتين كلفتا إسرائيل حتّى منتصف ١٩٨٣ وفي تقدير المصادر العسكرية الإسرائيلية مبلغ ٤ ملايين دولار.

وذهب منتقدو الحكومة إلى أن الإصلاحات لا تبدو جيدة إلا على الورق. وقالت افتتاحية وردت في صحيفة «وول تسريت جورنال»: «في أي دانيال دورون الّذي يعمل في المركز الإسرائيلي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي أن في الميزانية مبالغات خفية قد تكلف الكثير». وأشار دورون إلى أن محاولة إخراج الحكومة من قطاع الأعمال لا يزال في أكثره كلاماً، وأن البنك المركزي لا يزال مكلفاً بصورة قانونية بطبع النقد لتغطية ديون الحكومة. وخشي دعاة الإصلاح الاقتصادي في إسرائيل أن يتنافس أعضاء الكونجرس الأميركي على الإسراع في تقديم المساعدات لإسرائيل، وبالتالي على تعريض أين فرصة للإصلاح والرخاء في المستقبل للخطر.

وقالت الافتتاحية في استنتاجها: «لن يكون من السهل إقلاع إسرائيل عن اللجوء إلى المساعدات الخارجية الّتي تحتاجها خلال سنيها الأولى المضطربة. وهذا هو ما يحمل الكونجرس على عدم الإحجام الآن».

على أن الإدارة الأميركية والكونجرس أحجما ي أول فرصة ـ إذ عندما صوتت لجنة المخصصات في مجلس النواب بـ ١٢ صوتاً مقابل لا شيء، ألحت الإدارة ـ عن اقتناع ـ على إسرائيل بالأخذ بسياسة شد الأحزمة، وحذر شولتز من أنّه لن تكون هناك مساعدات طارئة ما لم تبرهن إسرائيل على استعدادها لتخفيض مستوى الحياة وإنشاء اقتصاد حقيقي. ثم تغير الموقف. فقد اختفى ضغط الإدارة على إسرائيل في الوقت نفسه الّذي كان فيه الرئيس يقاوم سيل النقد الّذي وجهه إليه الزعماء اليهود بسبب اعتزامه زيارة المقبرة الألمانية في بتبرغ حيث دفن ضباط الفرقة النازية الخاصة. وكان السبب في هذا هو السياسة، والسياسة وحدها. فهي الّتي أدت إلى دفع العلاقات المالية الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة.

ومع هذا فقد بدا جورج شولتز متحمساً منذ البدء لمساعدة إسرائيل؛ فقد عُرف من وزارة الخارجية أنّه كان يود أن يدخل التاريخ بوصفه صانع السلام في الشرق الأوسط، أو على الأقل بوصفه منقذ الاقتصاد الإسرائيلي. فمنذ شتاء عام ١٩٨٣ وعندما بدا أن إسرائيل سوف تجد صعوبة في سداد الأقساط الفصلية المستحقة على القروض الأجنبية، وتحاج إلى مساعدة سريعة، قيل إن جورج شولتز كان يفكر في منحها بليوني دولار دفعه واحدة،

لكن ـ كما قال محلل في الكونجرس ـ «بحيث لا تكون مغلفة بعلم المسعدة الأجنبية». إلا أن هذه الفكرة طُرحت جانباً عندما قيل له بأن هذا العلاج سوف يضر بسمعة إسرائيل بين أصحاب البنوك إلى حد أنها لن تستطيع بعد ذلك أن تقترض سنتاً واحداً من غير الولايات المتحدة. فقام شولتز بتشكيل فريق «سري» في وزارة الخارجية لدراسة الاقتصاد الإسرائيلي. لكنه ـ كما هو منتظر ـ جابه المصعب القديمة ذاتها. «وعندما قدم الخبراء الاقتصاديون في وزارة الخارجية قائمة بما لديهم، وقائمة بما لدى الإسرائيليين وبحثوا كل ذلك مع أريدور، وزير الاقتصاد الإسرائيلي، قال هذا: لا، لا، لا. وكان السبب كما يقول مصدر في الكونجرس هو ذاته وهو السياسة. وكرر أريدور العبارة التقليدية: لن يحدث هذا في عهدي».

وتحدث آخرون عن إمكان قيام الولايات المتحدة بسد ديون إسرائيل كلها بالرغم من اقتناعهم بأن هذا أيضاً سوف يكون كارثة على صورة إسرائيل بوصفها مقترضة تدفع ما عليها، وسوف يزيد من اعتماد الحكومة الإسرائيلية على الولايات المتحدة إلى حد لا ترغب فيه. بل إن صاعي السياسة الإسرائيلية ـ وإيباك ـ ذهبوا إلى أنّه لا ينبغي حتّى مناقشة المساعدات لإسرائيل. ويقول دان مريدور عضو الكنيست: «وما هو مبلغ ٢،٦ بليون دولار لإسرائيل إذا قورن بما ندفعه لحلف شمال الأطلسي وهو ٥٠٠٠ مليون دولار؟ إنّه استثمار في أهميتنا الإستراتيجية، وفي الديمقراطية، وفي رسوخ تلك الديمقراطية، وفي مستقبل الشرق الأوسط...» وصارت عبارات مريدور هذه حجة أثيرة لدى إيباك.

والواقع أن مبلغ ٢،٦ بليون دولار جزء صغير من الميزانية الأميركية، وبالتأكيد أقل من ميزانية عام ١٩٨٦ لدبابة م ـ ١. وهذا نفسه هو جزء من المشكلة. إذا يمكن لأي سناتور أن يبر بسهولة تقديم المال لدعم إسرائيل أي لدعم السلام والهدوء. وبالرغم من أن الاقتصاديين ووزارة الخارجية كانوا يبلغون أعضاء الكونجرس مرة بعد أخرى بأن المزيد من المعونة لإسرائيل كفيل فقط بزيادة مشكلاتها، فإن هؤلاء كانوا يرفضون الاستماع إليهم.

وفي صيف ١٩٨٥ وافق مجلساً الشيوخ والنواب الأميركيان على مشروع مساعدات خارجية بمقدار ١٢،٦ بليون دولار لبرامج السنة المالية ١٩٨٦ و١٩٨٧، وهو أول مشروع

للمساعدات يحظى بموافقة الكونجرس منذ عام ١٩٨١. وكان نصيب إسرائيل منه هو ٣ بلايين دولار بالإضافة إلى ١،٥ بليون لمساعدتها على الخروج من الأزمة. وأقر المشروع ذاته الحظر على الاعتراف بمنظمة التحرير إلى أن تعترف بإسرائيل. وأقر المحافظون المشروع لأنهم كانوا يشعرون بالسعادة إزاء ما وصفه أحد النواب بأنه «لتأييد حركات المقاومة في العالم» وقيل إن اللبراليين أيدوه بسبب الـ ٤،٥ بليون الّتي خصصت لإسرائيل.

وأقر مجلس النواب ميزانية المساعدات بالتصويت عليها جهاراً. ولم يكن هناك أحد على استعداد للمعارضة. ولكن أحد المساعدين قال لسناتور بارز: «غير أن المشكلة هي أنّه إذا أصاب الولايات المتحدة ركود خطير في وقت تحتاج فيه الميزانية الإسرائيلية إلى حَقْن قوي، فإن العاقبة بالنسبة لإسرائيل ستكون أكثر سوء من أي وقت مضى، وسوف يكون الكثيرون هنا مسؤولين عن تقديم البلايين لإسرائيل دون مناقشة».

وكان هذا نفسه يدور بخلد إيباك وغيرها من الجماعات اليهودية عندما تقدم بيريز لأول مرة بطلب ٤،٨ بليون من الولايات المتحدة. وعلق هايمان بوكبايندر على هذا بقوله: «في هذه البلاد كثرة لن تحسن الظن باليهود عندما تشاهد تدفق المال على المزارعين الإسرائيليين وإفلاس المزارعين الأميركيين».

لكن انشغال الأميركيين بالقضايا الاقتصادية في بلادهم أبعدهم عن الاقتصاد في إسرائيل. ومع هذا فإن الصحافة الإسرائيلية أخذت تهلل لكل خطوة تتخذها الحكومة لأن الأميركيين أخذوا في شتاء عام ١٩٨٤ يضغطون على إسرائيل لكي تشد الأحزمة (بالتضييق على الإنفاق). وفي يوليو ١٩٨٥ تجاهل رئيس الوزراء ووزارته مناقشات الكنيست العقيمة، واستخدمت سلطات طارئة لفرض إجراءات شد الأحزمة على الاقتصاد. وقال بيريز: «نحن في معركة حياة أو موت. وليس أمامنا إلا خيار واحد وهو هذه الخطة لمحاربة التضخم. وعندما تسلمت الحكم كانت خزائن الدولة خاوية، مثلها مثل البنوك. وفي السنوات السبع الماضية لجأت الحكومة إلى طبع النقد والاقتراض ووجدت نفسي مضطراً إلى إنقاذ دولة إسرائيل من الإنهيار».

وكما هو منتظر، فقد جاء رد فعل السياسيين وعامة الإسرائيليين قوياً. إذ عارض ديفيد ليفي، نائب رئيس الوزراء وأحد زعماء الليكود، برنامج الحكومة الّذي أيده شامير

زعيم حزبه، وتغيب عن الكنيست. وخلال مناقشة للبرنامج الطارئ على التلفزيون الإسرائيلي بَيْن اسحق موداعي وزير المالية وإسرائيل كيسار السكرتير العام لاتحاد عمال الهستدروت، وقع بينهما شجار عنيف على حد قول الصحافة. وكاد يتحول إلى اشتباك بالأيدي لولا تدخل مندوب التلفزيون الّذي أدار المناقشة. ودعا الهتستدروت إلى الإضراب العام.

واستمرت «معركة الحياة والموت». ويعود الفضل لبيريز وإلى حد أكبر إلى اسحق موداعي وزير ماليته في أن حكومة الوحدة الوطنية قامت بمعالجة مشكلات إسرائيل الاقتصادية. وقد تكون هذه المهمة هي الّتي حالت دون انهيار هذه الحكومة المزدوجة لدى أول إهانة سياسية من أحد ركنيها للأخر. وبعد سنة واحدة تراجع التضخم بحيث صار أقل من مئة. ومع هذا فقد ظلت الإشاعات الّتي تقول بأن إسرائيل أبلغت جورج شولتز عام ١٩٨٥ بأنها في حاجة إلى مساعدات اقتصادية عسكرية بقيمة ١٢ بليون دولار تقدم كلها على شكل هبات خلال السنوات الثلاث التالية.

إلى متى سيصبر الكونجرس على هذا؟ وإلى متى سيصبر الأميركيون على كونجرس متحمس إلى ذلك الحد لتمويل نزوات إسرائيل الجامحة إلى الانفاق؟ على اقتصادي أميركي على هذا بقوله: «وكما تقول فتيت الكورس، فإن الآباء يموتون حتّى ولو كانوا من السّكر».

وفي عام ١٩٨٥ شنت الرابطة الوطنية للعرب الأميركيين حملة دعاية هاجمت فيها المعونة الأميركية لإسرائيل بوصفها مالاً يستحسن صرفه في الولايات المتحدة. فلماذا يترك اليهود الأميركيون المسألة الاقتصادية لأعدائهم؟ ولماذا لم يُظهر هؤلاء اهتماماً أكبر بمستقبل إسرائيل الاقتصادي؟ وما الّذي يمكن أن يكون عبئاً اقتصادياً أكبر على إسرائيل، ومن ثم على الولايات المتحدة، إذا تدهور الاقتصاد الإسرائيلي؟

مرد هذا كله إلى السياسة. فإيباك ملتزمة بالحصول على المساعدات الأميركية لإسرائيل. وكان هذا هو سبب وجودها في الخمسينات، ولا يزال من أولوياتها. وسو تواصل إيباك مقاومة صفقات الأسلحة للعرب حتّى ولو اختلفت في ذلك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي.

وسوف يواصل اللوبي الوقوف في وجه الاعتراف بمنظمة التحرير بالرغم من تزايد عدد الإسرائيليين الّذين يعتقدون بأنه لا يمكن التوصل إلى السلام بدون التعامل مع العدو. وستواصل إيباك الضغط من أجل المزيد من المعونة الأميركية حتّى لو أن هذا جرَّد إسرائيل من الحوافز لمعالجة اقتصادها المريض أو على الأصح لإعادة بنائه.

وفي عام ١٩٨٦ وإبان انشغال الكونجرس بمحاولة لتخفيض العجز وتقليص برامج المعونة الخارجية اقترح بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي «مشروع مارشال» لإنعاش اقتصاديات الشرق الأوسط المريضة. وأظهر شولتز حماساً للمشروع لأنه كان لا يزال على ما يبدو يتطلع إلى إحراز نجاح لسياسته في المنطقة. أما منتقدو المعونة الأميركية لإسرائيل في الولايات المتحدة وفي إسرائيل فقد أظهروا حنيناً فجائياً للسنوات الحلوة الّتي كانت فيها أميركا تقدم معونة كلية قيمتها ٢،٦ بليون دولار. وقُدرت تكاليف مشروع مارشال الّذي اقترحه بيريز بحدود ٢٠ إلى ٣٠ بليون دولار.

ومن الواضح أن كانت هناك حاجة لمناقشة المعونة الأميركية لإسرائيل. لكن، وعلى ما يظهر، لم يكن في الكونجرس من هو على استعداد لذلك. وكان الزعماء اليهود الّذي يفكرون حتّى في إمكان ذلك قلة.

الفصل العاشر
إعادة اكتشاف ذلك
الشارع ذي الاتجاهين

عندما حل شتاء عام ١٩٨٥، وبعد معركة الأواكس بأربع سنوات، بدا أن إيباك قد كسبت الحرب من أجل واشنطن. وكانت قد أثبتت أن التعايش بين ريغن وبيغن أمر ممكن بالرغم من قصف المفاعل النووي العراقي، وقصف بيروت، وضم مرتفعات الجولان، ورفض مبادرة ريغن للسلام، وغزو لبنان. وبعد أن ترك بيغن منصبه، نجحت إيباك عبر الاتفاقيات التجارية واتفاقيات التعاون الاستراتيجي في تحقيق التقارب بين إدارة ريغن وحكومتي شامير وبريرز إل حد أن مصر والأردن هاجما أميركا لتخليها عن دورها المعهود كوسيط سلام في الشرق الأوسط، كما هاجما إيباك بسبب تقييدها لسياسة الولايات المتحدة وكان العرب (وإيباك) يعرفون أن ريغن يرأس أكثر الحكومات مناصرة لإسرائيل منذ إدارة جونسون. كما أن إسرائيل كسب ود جورج شولتز وزير الخارجية الّذي أبدى رغبة شخصية في إنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي، وفخراً شخصياً بإقامة تحالف استراتيجي فعلي بين الصديقين القديمين.

ومن المؤكد أن إيباك نجحت في تحقيق أهدافها. إذ أخذت عضويتها تنمو بشكل مطرد في كلّ دائرة انتخابية للكونجرس، وفي حُرُم الجامعات مما جعلها نوعاً من «الحركة الجماهيرية». ووعد داين «ببرنامج ضغط للمواطن» ومضى يعمل من أجل تحقيقه بسرعة وسهولة. وهكذا أصبحت إيباك تهيمن على موضوع إسرائيل في أوساط الطائفة اليهودية الأميركية، الأمر الّذي أثار قلق الجماعات اليهودية الكبرى الأرى وأثار حسدها. وإيباك هي المسؤولة عن عدم مرونة الولايات المتحدة في موقفها من المسألة الفلسطينية. ثم إن الشقاق الّذي كان يختمر بين الزعماء اليهود طيلة السنوات العشر الّتي تلت لانتخاب بيغن لم

ينفجر على نحو يحرج إسرائيل والضاغطين السياسيين من أجلها. وأخذت إيباك تؤكد بمهارة أن الجيل القادم من الحركيين والزعماء اليهود سوف يكونون من خريجي الحملات الشعواء في حرم الجامعات. وكان يوم أنشئت منظمة تسعى إلى مقاومة ميل إدارة أيزنهاور الظاهر إلى العرب، فأصبحت الآن لوبي مزدهراً يجول ويصول في واشنطن الريغنية حيث لا يجد المرء سوى قلة من السياسيين والمسؤولين المناصرين للعرب. (وفيما يختص بدبلوماسية الشرق الأوسط صارت كلمة «متوازن» تعني «مناهض لإسرائيل»).

وصارت إيباك في مصطلح السياسة الأميركية رمزاً إلى تحول اليهود في النهاية إلى أميركيين. فقد كانوا قد نجحوا بسرعة في ميدان الأعمال والمصارف والفنون، والآن دخلوا ميدان السياسة. وصار أعضاء مجلسي النواب والشيوخ يخشو العضلات اليهودية، ويسعون إلى استرضائها. ثم إن الساسة الأميركيين الطموحين، باستثناء قلة منهم، لم يعد من الممكن لهم حتّى أن يحلموا بتمويل ذي شأن بدون الاعتماد على أموال اليهود. وهكذا أخذت سياسات إيباك تؤثر في السياسة الأميركية وفي سياسات الولايات المتحدة. وعلي فإن دور إيباك ليس قوياً فحسب، بل غير عادي.

لكن ماذا كانت نتائج هذا الوضع بالنسبة للطائفة اليهودية الأميركية وإسرائيل، وإلى ما هو في غاية الأهمية وهو السلام في الشرق الأوسط؟

إن النزاع العربي الإسرائيلي قضية سياسية كما برهن على ذلك السلام مع مصر بالرغم مما يعتريه من فتور. ومن الممكن للمنظمات اليهودية الأميركية أن تلعب دوراً كبيراً في ذلك النزاع، لكن بشرط أن تخلى عن دوره الذي لا يعدو التوقيع على سياسة إسرائيل أو تنفيذها. ففي عهد بيغن أدى خنوع الطائفة اليهودية الأميركية لإسرائيل إلى التزامها بسياسات لا يقرها ملايين من اليهود الأميركيين، وإلى تشجيع الأوهام الوطنية الدينية والرفض لدى اليمين الإسرائيلي.

فالسياسة الممكن؛ وفي ضوء هذا استخدم زعماء الصهيونية من هرتزل إلى بن غوريون ما لديهم من براعة لتحول حلمهم بدولة يهودية إلى واقع. فكان هرتزل على استعداد لأن يقبل بدولة يهودية في أوغندا؛ وقبل بن غروين بتقسيم فلسطين. أما ليكود بيغن وشامير وشارون

وباقي اليمين اليهودي فلا يرضى إلا بالمستحيل وهو إسرائيل التوراتية. وكان ولا يزال يشجع عنصرية الحاخام مئير كاهانا وإرهاب المنظمة الوطنية اليهودية وهي منظمة غوش إيمونيم «أي كتلة المؤمنين»، وكلا التيارين المعروفين في إسرائيل أدخل الذعر في قلوب الزعماء اليهود الأميركيين. لكن نجاح كاهانا السياسي وقوة غوش إيمونيم السياسية جنّيان أطلقهما بيغن من القمقم. وأدى تشجيع الزعماء اليهود (الأميركيين) لبيغن إلى تشجيعهم للجنّيين.

وفي عام ١٩٨٦ بدا أكثر الناس اطلاعاً على شؤون الشرق الأوسط أكثرهم تشاؤماً بالنسبة لفرص السلام في المنطقة. وخلال السنوات العشرين الماضية منذ حرب الأيام الستة تحول إجماع معتدل في إسرائيل على مبادلة الأرض بالسلام إلى رفض لأي تقسيم لإسرائيل، إما لأسباب صهيونية تصحيحية أو لأسباب وطنية دينية. وتشير الانتخابات الثلاث الأخيرة إلى أن جماعة الرفض كانت تكسب المزيد من القوة السياسية. «فالحقائق» (على الأرض) كانت إلى جانبهم. وكما أشار كونور كروز أوبريان، وإرفنج كرستول وغيرهما فإن أي خطة للسلام تتطلب الانسحاب، كانت تتعارض مع وجود خمسين ألف يهودي يعيشون في الضواحي الجديدة في الضفة الغربية. ويستنتج كلّ من أوبريان وكرستول أن الوقوع في الأزمة أمر محتوم.

لكن الأمر المعقد والصعب، وحتى الّذي يثير الجنون، ليس بالضرورة مستحيلاً. فالزعماء اليهود الأميركيون في مركز يمكنهم من تشجيع الممكن. لكن عليهم كما على الحكومة الأميركية أن يعترفوا بأن «عملية السلام» قد تجمدت بعد كامت ديفيد، وصار مستقبلها معلقاً بحل القضية الفلسطينية. وهي الآن غارقة في وحول الرفض من الجاذبين الإسرائيلي والعربي. فعلى منتقدي التصلب الإسرائيلي أن يقاوموا غضب الرافضين وأن يمارسوا الضغط للتوصل إلى السلام. وعندما حاولت منظمتان أكبر المنظمات اليهودية الأميركية تقدمية في سبتمبر ١٩٨٥ تحريك عملية السلام الخامدة هاجمهما اسحق شامير وزير الخارجية بحجة تدخلهما في الشؤون الّتي تضطلع بها الحكومة الإسرائيلية على خير وجه. وعندما بعث الكونجرس اليهودي الأميركي وفداً يضم واحداً وعشرين شخصاً إلى الشرق الأوسط لإجراء محادثات هي الأولى من نوعها مع الرئيس مبارك والملك حسين.

تساءل شامير عمن انتخبهم للقيام بالمهمة. وعبر شامير عن ازدرائه لهم عندما وصفهم بأنهم «منظمة في حجم حبة الفول» وأنهم «آلة يستخدمها العرب للنيل منا». ولهذا قام هوارد سكوادرون المحامي بنيويورك الّذي رأس الكونجرس اليهويدي ومؤتمر الرؤساء بمطالبة شامير بالاعتذار له وللمنظمة. وبيَّن سكوادرون الّذي ذَكَره شامير بالاسم في هجومه بأنه لم يشارك في الوفد الّذي ذهب إلى الشرق الأوسط.

وعلى أي حال فلم يحدث أن جاهر أحد بحق اليهود خارج إسرائيل بتشجيع السلام؛ ولم يقم أحد بتحدي موقف شامير المتعالي من قلق اليهود والأميركيين على مستقبل إسرائيل.

وهاجم شامير أيضاً إدغار برونفمان رئيس شركة ضخمة تمتلكها أسرته وتقدر بـ٢،٨ بليون دولار وتتاجر بالمشروبات الروحية والعقارات والمواد الكيميائية، ورئيس الكونجرس اليهودي العالمي. وكان برونفمان قد دعي إلى موسكو ليبحث مع الرئيس السوفييتي الجديد غورباتشوف إمكان هجرة اليهود. وثارت ثائرة شاميز، وصرح بأن على فريق برونفمان أن يبتعد عن الشؤون الدولية ويقصر اهتمامه «على الأعمال الخيرية».

كان هذا مثلاً آخر على التوترات المتزايدة ين زعماء اليهود الأميركيين وإسرائيل وبين شامير وشريكه في الائتلاف شيمون بيريز. على أن بيريز أحجم عن انتقاد الأميركيين وخاصة برونفمان صديقه القديم الّذي أسهم اسهاماً ضخماً في حملاته. وكان شامير على علم بأن برونفمان يحمل رسالة من بيريز إلى غورباتشوف بخصوص هجرة اليهود. لكن ربما كان شامير الّذي كان سيخلف بيريز في رئاسة الوزارة يفضل ابتعاد بيريز عن الشؤون الدولية.

على أن بيريز لم يتوقف. ففي شتاء ١٩٨٥ حاول هو والملك حسين أن يحركا عملية السلام. وفي آخر سبتمبر صرح الحسين أنّه هو والمنظمة على استعداد للتفاوض مع إسرائيل برعاية الأمم المتحدة «فوراً ومباشرة».

وهنأت الإدارة الأميركية وبيريز الملك حسين على ما وصفه الإسرائيليون بـ«رؤيته للسلام». إلا أن زعماء الليكود أظهروا استخفافهم بتلك الرؤية بوصفها حيلة لضمان الحصول على أسلحة للأردن.

وبعد ذلك ببضع أيام قتل الإرهابيون الفلسطينيون ثلاثة إسرائيليين في قبرص. وفي الأول من أكتوبر انتقمت إسرائيل لهم، فقامت مقاتلاتها الأميركية بالطيران مسافة ١٥٠٠ كلم إلى تونس حيث قصفت مقر منظمة التحرير، وقتلت ثلاثين على الأقل. فوعد ياسر عرفات رئيس المنظمة بالانتقام. وبعد ذلك بأسبوع خطف أربعة فلسطينيين سفينة إيطالية سياحية وأخذوا ركابها رهائن، وقتلوا يهودياً أميركياً كسيحاً وبذلك عادوا بالعلاقات العامة للمنظمة إلى ما كانت عليه قبل ذلك بعشر سنوات.

ووجد بيريز الفرصة سانحة لإخراج عرفات من عملية السلام. وقيل إن الملك حسين غضب غضباً شديداً على المنظمة، وعطل مبادرته الشخصية، ودخل في محادثات مع السوريين المعادين لعرفات. وكان السوريون قد أصبحوا بعد نجاحهم في لبنان عاملاً متزايد الأهمية في أي حل للنزاع العربي الإسرائيلي. وفي تلك الأثناء كانت إسرائيل تبحث مع السوفييت في استئناف العلاقات الدبلوماسية.

وفي وقت لاحق من الشهر نفسه قدم بيريز مرة أخرى في هيئة الأمم المتحدة اقتراحاً بتضمن «مبادرة دبلوماسية جديدة» تذكّر كما قال برحلة السادات التاريخية إلى القدس. وأظهر بيريز استعداده للاجتماع بالملك حسين على أي «منبر دولي» وذلك قبل إجراء محادثات مباشرة معه. وأضاف أنّه على استعداد للذهاب حتّى إلى عمان إذا اقتضت الضرورة. على أن هذه الخطوة كانت كما وصفها ناطق باسم الولايات المتحدة ووصفها الأردن مجرد أمل. وفي إسرائيل تعرضت خطة بيريز للسلام لهجوم من قبل زملائه في الائتلاف. (وقيل إنها هوجمت حتّى قبل عرضها). ودعا اليمين المتطرف إلى سحب الثقة من بيريز. لكن هذا خرج سالماً من هذه الأزمة بسهولة.

كانت الدبلوماسية الشرق أوسطية تمر عندئذ بفترة غير عادية. إذ أثبت المتطرفون من الجانبي، أي الليكود ومنظمة التحرير، أنهم قادرون على إحباط عملية السلام. لكن أين وقفت الطائفة اليهودية الأميركية من هذا كله؟ لا يمكن القول بأنها وقفت في الطليعة. ولما كانت إدارة ريغن شديدة الرغبة في تشجيع جهود الملك حسين لتحريك المفاوضات، فإنها اقترحت إرسال أسلحة للأردن. لكن إيباك تصدت لها وأقنعت غالبية النواب والشيوخ

بمعارضتها. ومرة أخرى تراجع البيت الأبيض ووافق على تأجيل بيع الأسلحة إلى آذار. وطالب الكونجرس الملك حسين مرة أخرى بأن يثبت التزامه بالسلام.

ولاذت الجماعات اليهودية بالصمت حال الأحداث الخطيرة الّتي شهدها شهرا سبتمبر وأكتوبر. وكل ما فعلته هو التأكيد على تأييدها للسلام. لكنها لم تنتقد علناً الجناح اليميني الإسرائيلي الّذي كان مصمماً على منع أي تقارب بين بيريز والملك حسين. وواصلت صمتها حتّى عندما وردت تقارير تقول بأن المستوطنين اليهود في الضفة الغربية أخذوا يهددون بالعصيان المدني - وحتى بالحرب الأهلية - إذا جرؤ رئيس الوزراء على تبادل أي جزء من الأراضي المحتلة مع الأردن. ومن المؤكد أن زعماء ليهد الأميركيين الّذين كانا يؤيدون التفاوض بشكل ما على مستقبل الضفة الغربية - وهم حوالي ٧٠٪ من مجموع الزعماء حسب تقرير الاستفتاءات - كانوا يدركون أن عودة الليكود إلى الحكم سوف تضع نهاية لأي بارقة محادثات بين لأردن وإسرائيل وأي طرف فلسطيني وبدلاً من ظهور تأييد لبيريز، قامت ضجة في الجانب المحافظ الجديد حول ظهور السوفييت الفجائي في العملية الدبلوماسية. وفي أواخر أكتوبر سرت إشاعات في الأوساط اليهودية بنيويورك مفادها أن الجناح اليميني سيقوم بمهاجمة رئيس الوزراء إذا تقارب كثيراً مع السوفييت.

وسرت إشاعات مقلقة مفادها أن اليهود قد يقتتلون فيما بينهم في إسرائيل وفي الوزارة الإسرائيلية وفي الطائفة اليهودية الأميركية حول اقتراح بخصوص السلام قدمه رئيس وزراء إسرائيل. وكان السلام ممكناً، ولكن رئيس الوزراء كان بحاجة إلى دعم وبعض التشجيع بالنظر إلى عدم قدرته على الاعتراف بأنه إذا أراد الملك حسين أو الرئيس ريغن أو لم يُرد فإنه - كما قال عرفات عندئذ - «لن يكون هناك سلام في المنطقة بدون منظمة التحرير الفلسطينية».

وكانت إدارة ريغن لا تزال تتوهم أن «المعتدلين» من الفلسطينيين أفضل من «ممثليهم». ويبدو أننا لم تعد بالذاكرة إلى أن هرتزل نفسه كان يعتقد بأن «للمناهض للسامية المعقول» دور يلعبه في الصهيونية. فإذا أمكن لهرتزل أن يجتمع ببليف لروسي المناهض للسامية، ولوايزمن أن يتحدث مع موسوليني، وللصهاينة الألمان أن يتفاوضوا مع النازيين في الثلاثينات،

فمن المؤكد أن يمكن لشيمون بيريز أن يجلس مع عرفات أو أي فلسطيني آخر ينتخبه الشعب الفلسطيني ممثلاً شرعياً له. إننا نسلّم بأن رفض المنظمة كان قد أصبح قاعدة متبعة لدى الليكود وحزب العمل، لكن حتّى الّذين كانوا يتشددون في مواقفهم مثل بيريز يعترفون بأنه في أعقاب هزيمة عرفات العسكرية في لبنان أصبح من الممكن التحدث مع المنظمة.

وفي أوائل ١٩٨٥ صرح عازر وايزمن لمراسل صحفي إسرائيلي بقوله: «أنا على استعداد لمقابلة عرفات إذا كان هذا مستعداً للاعتراف بإسرائيل» وصرح في مقابلة لاحقة استناداً إلى رؤيته للشؤون العربية بقوله:

«لا بدّ لنا ـ نحن الإسرائيليون ـ من تحول سيكولوجي قبل أن نؤمن بالسلام ونسير قُدُماً. فنحن العسكريين أنشأنا جيلاً كاملاً من المقاتلين. وعلى الجيل القادم أن ينشئ الشعب الإسرائيلي، بعقلانية وذكاء، على الاعتقاد بضرورة عقد اتفاقات سلمية بيننا وبين العرب. وهذا أصعب من خوض المعارك...».

وهكذا تحول وايزمن، ابن أخ حاييم وايزمن، الّذي كان يوماً من أكثر صقور إسرائيل كلاماً، وبطلاً من أبطال الحروب، ورئيساً لأركان الطيران، ومخططاً لانتصار بيغن عام ١٩٧٧ ـ تحول إلى أكثر «الحمائم» جهراً بآرائه. وقد لاحظ معلق إسرائيليين «أن عالم وايزمن العام والخاص برمته كان في السنوات الأخيرة يدور حول محور واحد... وهو فكرة السلام».

ويُحسن زعماء اليهود الأميركيين صنعاً لو دخلوا عالم وايزمن وواجهوا منطق الحرب والسلام. «فأنت» كما يقول وايزمن «لا تستطيع صنع السلام إلا مع الأعداء». والزعيم اليهودي الأميركي الوحيد الّذي وافقه على هذا علناً، ودعا إسرائيل إلى التحدث مع منظمة التحرير هو فليب كلوتزنك الرئيس السابق لمنظمة مناهضة الافتراء والمؤسس المشارك لمؤتمر الرؤساء. لكن زملاءه اليهود قابلوا موافقته بالتنديد. وبالرغم من المرارة الّتي شعر بها بسبب التهجم الّذي تعرض له منذ ١٩٨١ من جراء انتقاده لسياسات إسرائيل، فإنه في عام ١٩٨٥ تجاوز حتّى هذا ودعا إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية «بشكل أو بآخر» وقد لا

يكون غيره من المعارضيين على استعداد للذهاب إلى هذا الحد، لكنه أطلق دعته النزيهة والجريئة إلى السلام الّذي يتطلب تلك القفزة السيكولوجية الحاسمة الّتي يسعى إليها وايزمن.

وعلى أي حال فإن قيام يهودي أميركي كرّس حياته وقسماً كبيراً من ثروته لخدمة المصالح اليهودية في الولايات المتحدة وإسرائيل بانتقاد السياسة الإسرائيلية يجب أن يُعتبر إشارة مشجعة لما يكمن وراء صمت اليهود الأميركيين. وكما رأينا فإن أعوام ١٩٦٦، ١٩٧١، ١٩٧٣، ١٩٧٦ والفترة الّتي تلت غزو لبنان شهدت محاولات صغيرة ولكن جدية لاستعادة دور الطائفة اليهودية الأميركية المشروع كشريك كامل في مستقبل إسرائيل. لكن الحروب والأحداث طغت عليها. وبالرغم من أن أصحابها قليلون نسبياً فإن بينهم عدد من أشهر زعماء اليهود الأميركيين وأكثرهم تمتعاً بالاحترام. ففي الثمانينات أنضم إلى كلوتزنك زعيم خرج على بيغن وهو الكسندر شندلر. كما انضم إليه آرثر هرتزبرغ الّذي ضرب رقماً قياسياً في كتابة المقالات والافتتاحيات ومراجعات الكتب وإلقاء الخطب المناوئة لبيغن.

ومن سوء الحظ إنّه مهما كانت مؤهلات هؤلاء اليهود الأميركيين (المعارضين) فإنهم يفتقرون إلى دوائر انتخابية منظمة، وبالتالي إلى القوة السياسية. وقد بلغت ملاحظاتهم أسماع صانعي السياسة؛ ولكن هؤلاء لا يجرؤون على العمل لئلا يدفعوا الثمن لإيباك. وفي عام ١٩٨٣ ذهب فريق من ثمانية عشر حاخاماً إلى واشنطن للاجتماع بخمسة عشر عضواً معروفاً من أعضاء الكونجرس الموالين لإسرائيل، وبينهم لي هاملتون ممثل إنديانا الديمقراطي ورئيس اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية وشؤون الشرق الأوسط في مجلس النواب حالياً؛ وستيفن سولارز العضو في تلك اللجنة الّذي يمثل دائرة بروكلين ذات الأغلبية اليهودية؛ وكارل ليفن، سناتور ميتشيغان. وكان هذا حدثاً غير عادي لم يجد طريقه إلى وسائل الإعلام. وحاول هؤلاء الحاخامون حمل أعضاء الكونجرس على معارضة سياسات الحكومة الإسرائيلية. وقال هذا الفريق الّذي ضم بعض المحاربين القدامى في منظمة بريرا (المعتدلة في ولائها لإسرائيل) مثل بلفور بركنر وآرنولد وولف بأنهم يرون تجميد المستوطنات

في الضفة الغربية، وأنهم يرغبون في أن تجد الولايات المتحدة طريقة تجمع بها الفلسطينيين والإسرائيليين للتفاوض على وضع حد للجنون في الشرق الأوسط.

وتعاطف أعضاء الكونجرس معهم إلى حد أن بعضهم انتقد سياسات إسرائيل. لكنهم ظلوا كما قال الحاخام وولف «يقولون لنا: أين أسماء ناخبيكم؟ من أي منظمة أنتم؟».

وفي هذه الأثناء كانت حركة السلام الإسرائيلية تتساءل عن المكان الّذي اختفى فيه دعاة السلام من اليهود الأميركيين. وما لم يفهمه زعماء «السلام الآن» الإسرائيليون هو لماذا لم يقم اليهود الأميركيون الّذي يمثلون أكثر القطاعات الأميركية تقدمية في الحياة الأميركية بالترحيب بهم واحتضانهم. وتقول جانيت أفياد، وهي زعيمة من زعماء «السلام الآن» عن زيارة قامت بها للولايات المتحدة في أعقاب غزو لبنان: «علقت آمالاً كبيرة على اجتذاب شبان الولايات المتحدة وإحراز تقدم كبير في أوساط الطائفة اليهودية الأميركية. وأردت أن ترى الحكومة الإسرائيلية أن الطائفة اليهودية ليست مجرد مصدق على ما تقوله إسرائيل».

لكن لم تلبث أفياد أن وجدت نفسه أمام أبواق لإسرائيل. واكتشفت «السلام الآن» وهي فريق صهيوني وطني يتألف محوره من مفكري الكيبوتز الإسرائيلي وضباط الجيش أن اليهود الأميركيين يعتبرونها «جناحاً يسارياً» أو نوعاً من المهووسين الهامشيين. وبعد أن نجحت أفياد في التحدث مع فريق صغير من المفكرين الأميركيين الّذين وصفتهم بأنهم «يهود هامشيون لا ينتمون إلى المنظمات اعترفت بأنها تخلت عن مهمتها، وتركت الميدان لإيباك. ويختلف اليهود الأميركيون عن غالبية الإسرائيليين في أنم لم يستطيعوا اختيار موقف لهم. وقبيل انتخابات عام ١٩٨٤ صرح كنيث بيالكن المحامي بنيويورك والرئيس الجديد لمؤتمر الرؤساء لمراسل إسرائيلي بقوله: «إذا انتصر ائتلاف العمل وغيَّر السياسات الإسرائيلية فإننا سندعمه؛ وإذا انتصر الليكود واتبع سياسة متشددة في الضفة الغربية فإننا سنسير خلفه».

ترى هل كان هذا الزعيم اليهودي الأميركي يؤن بذلك بالرغم من إمكان تعرض الطابع اليهودي والديمقراطي لإسرائيل للخطر؟ وأي موقف كان سيتخذ لو نجح شارون أو

كاهانا؟ وهل كانت كلماته هي حقاً كلمات زعيم يهودي أو ترديد لما تقوله إسرائيل؟ مهما يكن من أمر فإن «السلام الآن» حققت نجاحاً أكبر داخل إسرائيل. فبعد أن أصبح بيريز عام ١٩٨٤ أول رئيس وزراء في حكومة الوحدة الوطنية، بادر إلى إحاطة نفسه بشبان في الثلاثينات من أعمارهم وغالبيتهم من المتعاطفين مع حركة «السلام الآن».

ومن الإنصاف القول بأن القفزة السيكولوجية الّتي يسعى إليها وايزمن ليست أمراً سهلاً على اليهود الأميركيين لأن ما يربطهم بإسرائيل هو علاقة سيكولوجية. ويقول باري خازان، وهو من أساتذة علم الاجتماع لعبرية وأميركي الأصل ودرس مواقف اليهود الأميركيين تجاه إسرائيل: «من لا يفهم هذا لا يفهم اليهود الأميركيين». فإسرائيل في نظر هؤلاء رمز لحيوية اليهودية، وبرهان على أن لليهودية مستقبل. وكانت إسرائيل ولا تزال أهم انجازاتهم الخيرية. فهي إسرائيل اللاجئين، وإسرائيل المحاصرة. وبعد عام ١٩٦٧ صارت الدولة اليهودية «البلاد القديمة». وعليه تحولت إسرائيل فجأة إلى «ديانة» للعلمانيين من اليهود الأميركيين. ومنذ أن صرح لويس براندايز بأن «كلّ أميركي يساعد تقدم الاستيطان في فلسطين... سيكون رجلاً أفضل وأميركياً أفضل» أخذ اليهود الأميركيون يؤكدون أن إسرائيل ابنة أميركا في الشرق الأوسط، وأنها تمثل هناك ديمقراطية كديمقراطيتهم، وأهلها أخيار بين أشرار. وتجلت هذه النظرة مؤخراً في وصف إسرائيل بالركيزة الإستراتيجية.

لكن بالرغم من أن جميع هذه التصورات لإسرائيل تلعب دوراً سيكولوجياً حاسماً في حياة اليهود الأميركيين، فإنها لا تشبه إطلاقاً إسرائيل الّتي يتصورها غالبية الإسرائيليين. فالتحول السيكولوجي الّذي يتحدث عنه وايزمن لن يكون ممكناً حتّى يدرك اليهود الأميركيون واقع إسرائيل وما ستكون عليه في المستقبل. ففي عام ١٩٨٤ نشر اتحاد الأعمال الخيرية اليهودية بسان فرانسسكو إعلاناً فيه صورة لغسالة أتوماتيكية كتب تحتها: «تبدو لك هذه صورة غسّالة ولكنها في نظر أهل كريات شمونة معجزة» ويقول الأستاذ خازان أنّه عندما أطلع سكان كريات شمونة على الإعلان ثارت ثائرتهم لأنهم لا يعيشون في مجتمع بدائي».

لكن المجتمع الّذي يعيشون فيه مجتمع قد يجد اليهود الأميركيون أنّه من الصعب عليهم الانتماء له في المستقبل. وحتى عندما ينظرون إليه الآن لا يرون فيه وجوه بني عمهم الأوروبيين والروس، بل وجوه يهود البلاد العربية (أي السفارديم). إذ يكاد أن يكون ثلثا سكان إسرائيل الآن من هؤلاء. ويشرح هذا شلوموبن ـ آمي أستاذ التاريخ بجامعة تل أبيب وأحد زعماء السفارديم بقوله: «إن النظرة الّتي تستحوذ على اليهود الأميركيين هي أن إسرائيل هي الغرب في الشرق الأوسط. لكن إسرائيل من بلدان البحر الأبيض المتوسط. فغالبية سكانها لا يلتزمون بالقيم الديمقراطية».

قد أصيب كثرة من أعضاء الهيئة الحاكمة الإسرائيلية بالذهول عندما أظهر استفتاء أجري عام ١٩٨٤ أن أكثر من خمسين بالمئة من الفتيان الّذين جرت مقابلتهم، وهم من اليهود الشرقيين، عبروا عن مواقف مناهضة للديمقراطية «تجاه غير اليهود بوجه عام والعرب بوجه خاص». كما أن هذا الاستفتاء الّذي نظمته مؤسسة فإنّ لير المقدسي، وهي معد أبحاث ذو تمويل خاص، أظهر أن ما يقرب من ٢٥٪ من مجموع المقابلات اشتملت كلها على آراء معادية للقيم الديمقراطية. وقالت ثلث الفتيان بأنهم ضد منح حق التصويت للعرب في حال قيام إسرائيل بضم الضفة الغربية وتحويل أهلها إلى مواطنين إسرائيليين. ورأى ٤٧٪ منهم حرمان واحد من كلت ستة من المواطنين في إسرائيل، أي المواطنين العرب، من حقوقهم؛ وقال ٦٠٪ منهم أن لا يحق للمواطنين العرب في إسرائيل التمتع بالحقوق الكاملة. (هذا بالرغم من أن بيغن نفسه أقر بالحقوق المدنية لجميع المواطنين الإسرائيليين).

ولا عجب إذا من أن هؤلاء الفتيان يدعمون الآراء العنصرية المعادية للعرب الّتي يجهر الحاخام مئير كاهانا الّذي يدعو علناً إلى نقل العرب من الأراضي الإسرائيلية. (ويدل استفتاء آخر لفان لير على أن ٤٠٪ من مجموع طلاب المدارس الثانوية في إسرائيل يؤيدون آراء حزب كاهانا).

وردت وزارة التعليم في إسرائيل على هذه المواقف بأن أدخلت برامج خاصة «لتعميق الوعي الديمقراطي» بين الفتيان. ولكن لم يقم اليهود الأميركيون إلى الآن بدعم هذا الاتجاه. ويقول آلو هارفن ـ وهو عالم اجتماع بمعهد فإنّ لير ومؤلف كتاب «كلّ سادس بين

الإسـرائيليين» الّـذي يـدور حـول الـ ١٠٠,٠٠٠ مـواطن عربـي في إسـرائيل: «لا يـزال اليهـود الأميركيـون يتصورون أن إسـرائيل ديمقراطيـة كاملـة. ذلـك أنهـم لم يتـابعوا الاطـلاع علـى التفسخ التدريجي للديمقراطية الإسرائيلية بين شبابنا».

ووقع هارفن على دليل لا يقبل الجدل على هذا عندما سافر إلى الولايات المتحدة لجمع المال للمناهج المدرسية الّتي تدعمها وزارة العليم والتي «تستهدف إحـلال التفاهم بين الناشئة مـن العـرب والإسـرائيليين علـى أسـاس مـن المساواة والاحـترام». وذهـل هـارفن وشـعر بـالمرارة بسـبب مـا وصـفه بعـدم اكـتراث الطـائفـة اليهوديـة الأميركيـة بـالموضـوع. قـال: «لقـد رفضـها النـداء اليهـودي الموحـد، والكـونجرس اليهـودي الأميركـي، واللجنـة اليهوديـة الأميركيـة، وصبة مناهضة الافتراء...» وكـان أول من تبرع للمشـروع هـو مؤسسـة فـورد الّـتي تبرعـت بمبلـغ ٥٧٠٠٠ دولار، وهـو جزء صغير مما يتطلبـه المشـروع. ويقـول هـارفن في اسـتنتاجه: «لـيس لـدى اليهود الأميركيين أية رغبة في رؤية إسـرائيل تسعى إلى صداقة المواطنين والجيران العرب. إنهم يريدون إسـرائيل المحاصـرة والمهددة، ويعتبرون إنشاء صداقة مـع العـرب لعنـة... هنـاك رفض أساسي لمواجهة الواقع».

والواقع أن منتقدي إسرائيل أخذوا منذ سنوات طويلة يحثونها على التخلي عن ادعاءاتها بأنها أوروبية وأن تصبح بلداً شق أوسطي. وهذا هو ما يحدث بالفعل الآن. ومما يثير السخرية أن التحـول أدى إلى نجـاح الليكـود كـحزب سياسـي. ففـي الانتخـاب الـثلاث الأخيرة صـوت أكـثر مـن نـصف اليهـود الـشرقيين لـه. وإسـرائيل الحقيقيـة الآن أكـثر عروبـة بـسبب تزايـد سـكانها من العـرب ومن يهود البـلاد العربية. ونجد الآن أن الخطباء من خـارج اللوبي اليهودي (إيبـاك) لا يتحـدثون بكـثير مـن الحماسـة لإسـرائيل شـارون، وذلـك بـسبب احتمـال تـدهور ديمقراطيتها، وتزايد الفوضية فيها، وصعوبة التنبؤ بما سيحل بها، وصعوبة إقنـاع النـاخبين الأميركيين بتأييدها، وهو ما يقلق كثرة من الإسرائيليين والزعماء اليهود الأميركيين. ثم إن احتمال حصول كاهانا على منصب وزاري في حكومة الليكود، وهـي شيء غير بعيد نظراً لشعبيته، كابوس مزعج للوبي المناصر لإسرائيل.

وفي السنوات الأخيرة أسهمت إيباك في نشر الجهل بالاتجاهات السياسية والاجتماعية في إسرائيل. إذ انصب جهدها على تركيز اهتمام اليهود الأميركيين والسياسيين في دعم إسرائيل بحيث لم يعد بين الفريقين من يلتفت إلى حقيقة ما يحدث فيها. وكثيراً ما أشار آرثر هرتزبرغ وبعض الزعماء اليهود إلى أن الحياة اليهودية الأميركية تركزت حول إسرائيل إلى حد أن اليهود لا يهتمون كثيراً بما يجري في مجتمعاتهم.

وقد اجتذب هذا الوضع المؤسف أنظار منظمة يهودية واحدة على الأقل، فدقت ناقوس الخطر. وجاء في تقرير للكونجرس اليهودي الأميركي نشر عام ١٩٨٥:

«... في الحياة اليهودية نزعة تقوقعية (غيتوية) لها صلة بنزعة أخرى وهي الميل إلى إنشاء منظمات وذهنيات تهتم بمسألة واحدة. ولهذه النزعة الثانية صلة بنزعة ثالثة، وهي النزعة ثالثة، وهي النزعة إلى حصر - أو على الأقل إلى تضييق - نطاق مناقشة المسائل المتصلة بإسرائيل أو بأميركا والضرورية لفهم الترابط بين الأمور في الحقبة الجديدة».

وبعبارة أخرى، وباختصار أكثر، أصبح اليهود الأميركيون مهووسون بإسرائيل إلى حد أنهم نسوا ضروب النشاط السياسي الأخرى وتشكيل الائتلافات الّتي جعلتهم من أصحاب النفوذ السياسي. وانتقد التقرير لجان العمل السياسي ذات الاهتمام الواحد، والتقليص المؤسف لرغبة اليهود وإسهامهم في أمور الحقوق المدنية والنقابات والعدل الاجتماعي والاقتصادي للفقراء. وما تجنب التقرير نشره هو أن هذه النظرة الضيقة للمصالح اليهودية وتجاهل حقوق الفلسطينيين قد أبعد المنظمات اليهودية عن العمال والسود وأنصار المرأة والجماعات المسيحية الكبرى.

ترى هل كان هناك من يصغي لهذا؟ إن انتخابات الرئاسة الأميركية لعام ١٩٨٤ برهنت على الأقل أن لدى اليهود نزعة ليبرالية تقدمية قوية بالرغم من محاولات المحافظين اليهود الجدد وخصوصاً إرفنج كرستول ونورمان بود هورتز محرر مجلة «كومنتري» اليهودية الشهرية لجرهم إلى معسكر ريغن. ففي عام ١٩٨٠ نل ريغن ٣٩٪ من الأصوات اليهودية. وفي عام ١٩٨٤ نال أكثر من ٣٥٪ منها. فلماذا يصوت الفريق الأكثر ثراء في أميركا ضد مصالحة الاقتصادية وضد مؤيد قوي لإسرائيل؟ إن أحد أسباب ذلك هو أن غالبية متوسطي

العمر من اليهود لم ينسوا كم كانت الصفقة الجديدة حاسمة بالنسبة لنجاحهم كأميركيين، ولا يزالون يصنفون أنفسهم مع السود وذوي الأصل الإسباني والشرقيين الّذي يريدون أن يعيشوا قصة نجاح اليهود.

ثم إن الناخبين اليهود لم يكونوا راضين عن افتتان ريغن بـ «أميركا المسيحية» طبقاً لانجيل المبشرين لأصوليين من البروتستانت أمثال جيري فالويل وبات روبرتسون الّذي أعلن بعد ذلك بسنتين عن طموحه إلى الرئاسة. وأظهر استفتاء أجرته محطة «إن. بي. سي» لعدد من اليهود أن ٢٣٪ منهم أيدوا ريغن بسبب «موجه الساسة بالدين» وأن ٧٪ كانوا ضد ذلك. وتبين من استفتاء آخر أن ٧٨٪ من اليهود الّذين سئلوا عبروا عن اشمئزازهم من فالويل الّذي أزعجهم أكثر من جسي جاكسون، بالرغم من أن حكومة بيغن، وإيباك على ما يظهر، رأتا في جيري فالويل حليفاً عظيماً لإسرائيل في الولايات المتحدة. فمناهضته للسامية كانت أقوى من أن ينسوها.

ومع هذا فليس هناك دليل قوي على أن ضيقهم بريغن سوف يترجم إلى نهضة من النوع الاجتماعي اليهودي الفعال الّذي كان يفضله الكونجرس اليهودي.

هل هذا في صالح اليهود؟ يجيب التقرير بالنفي. وقال تيودور مان رئيس الكونجرس: «إن الّذي لا نريده هو أن نرى الطائفة اليهودية الأميركية وقد أصبحت طائفة ذات اهتمام واحد». وبالرغم من أن التقرير حرص على عدم مهاجمة إيباك بشكل مباشر بقوله: «لا شيء هنا يقصد أن ينتقص من المنظمات ذات الاهتمام الواحد مثل إيباك ومن جهودها»، فمن الواضح أن إيباك هي المنشئ الأول لهذا النوع من «التقوقع» الّذي يأسف له (التقرير). فمهمة اللوبي كما قال داين في عدة مناسبات هو أن تصبح حركة جماهيرية تهيمن على الحياة اليهودية. ولما كان إسرائيل هي محور اهتمام إيباك الوحيد، فإن نجاحها لا بد وأن يؤدي إلى سيطرة إسرائييل على الحياة اليهودية في أميركا. وقال داين رداً على تقرير اللجنة اليهودية الأميركية: «لقد وطدنا العزم على أن نكون ذوي اهتمام واحد». ويقول كاتبو التقرير: «إن أسرع المنظمات اليهودية الأميركية نمواً هي إيباك».

والبرهان على أن داني نجح في توجيه النشاط السياسي اليهودي الأميركي نحو طريقته في التفكير هو أن لجان العم السياسي المناصرة لإسرائيل قدمت في النصف الأول من عام ١٩٨٥ من المال للجمهوريين أكثر مما قدمته للديمقراطيين. وكان الشرط الوحيد للدعم اليهودي - الّذي زاد عن ٣٠٠،٠٠٠ دولار في نصف السنة غير الانتخابية - هو تأييد إسرائيل. وهكذا فإن روبرت كاستن، رئيس لجنة مجلس الشيوخ الفرعية للمخصصات والصديق المخلص لإسرائيل ظفر بأكثر المبلغ، بالرغم من أمور مزعجة مثل تصويته إلى جانب الصلاة في المدارس الرسمية، ومعارضته للإجهاض، وعدم إصراره على مسألة فرض الحقوق المدنية بصورة قانونية، الأمر الّذي وضعه في الجانب المعاكس لكل قضية داخلية تنال أشد التأييد من قبل اليهود. ومن الناحية التقليدية على الأقل شجعت لجان العمل السياسي شيخين يهوديين على عدم ترشيح نفسيهما لمجلس الشيوخ ضد شيخين قويين يؤيدان إسرائيل وهما روبرت دويل وبوب باكوود. وفي عام ١٩٨٥ و١٩٨٦ نجد أن الزعماء الديمقراطيين النيويوركيين، الّذين كانوا يرغبون أشد الرغبة في إيجاد منافس يتحدى السناتور الجمهوري الفونس داماتو، يتذمرون لعدم حصولهم على دعم من الزعماء اليهود. وزعم هؤلاء أنهم راضون عن داماتو؛ فداماتو كان قد برهن على أنّه مؤيد قوي لإسرائيل (وكأنه كان يُنتظر من أي شيخ من نيويورك أن يكون غير ذلك).

وحذر زعماء يهود آخرون من أن محاولة ربط دعم إسرائيل بالأموال الّتي تقدمها لجان العمل السياسي وسيلة تتصف بضيق الأفق وقصر النظر، وعليه فإنها لا تساعد على تشكيل الائتلافات المناصرة لإسرائيل، ولاحظ المنتقدون الأكثر صراحة أن ذلك بمثابة شراء الدعم لإسرائيل بدلاً من استحقاقه. ومن حق هؤلاء أن يقلقوا. فإيباك تبدوا وكأنها تتحدى أعضاء الكونجرس وكبار صانعي السياسة الأميركية بأن يتجرأوا على الامتناع عن مناصرة إسرائيل. وبالنظر إلى السخط المتزايد على الأساليب الصارمة الّتي تتبعها إيباك فإن تلك الإستراتيجية تنطوي على مجازفات كبيرة.

على أن الاتجاه الّذي يثير قلقاً أكبر هو محاولة المحافظين اليهود حمل اللوبي اليهودي (إيباك) على التحول تحولاً قوياً إلى اليمين؛ فهم يتهمون اللوبي بأنه مفرط في ليبراليته، وفي ارتباطه بالحزب الديمقراطي، وبأنه ليس أيديولوجياً كما ينبغي. فالائتلاف الوطني

اليهودي، وأعضاؤه من اليهود الجمهوريين، كان ولا يزال يعمل جنباً إلى جنب مع زعماء الجمهوريين في الكونجرس على «إشعار» أعضاء الحزب الجمهوري بمصالح إسرائيل واليهود الأميركيين. وقامت منظمة «الأميركيون من أجل إسرائيل آمنة» الّتي تتخذ من نيويورك مقراً لها بإنشاء مكاتب لها بواشنطن. ولهذه المنظمة صلات بالليكود واليمين في إسرائيل، وصهيوني حيروت في أميركا المرتبطين بحزب بيغن. وهؤلاء كلهم يقفون ضد تخلي إسرائيل عن الضفة الغربية وغزة، ويعتبرون موقفهم هذا حجر الزاوية في دعم إسرائيل؛ وكذلك فإنهم يحاولون التقرب من الديمقراطيين والجمهوريين المحافظين وتنظيم الدعم لإسرائيل بين الأعداء الأيديولوجيين السابقين، للمساعدات الأجنبية، مثل جيسي هلمز سناتور كارولاينا الشمالية.

وفيما كانت تجري محاولا الحسين ـ بيريز عام ١٩٨٥ لتحريك عملية السلام مرة أخرى، ورد في صحيفة «الجيروزالم بوست» أن منظمة «الأميركيون من أجل إسرائيل آمنة» تقوم بدعم حملة مناهضة للسلام في الولايات المتحدة يشنها السكرتير العام لغوش إيمونيم الّتي تعتبر المحرض الأساسي على استخدام العنف ضد عرب الضفة الغربية. وكان هذا السكرتير، كما أضافت الصحيفة، يقول لهلمز ولكل من أراد الاستماع بأن غوش إيمونيم تتكلم باسم نصف الناخبين في إسرائيل. وجاء في الصحيفة أيضاً أن وزارة الخارجية الّتي يرئسها شامر طلبت من السفارة بواشنطن التعاون مع مثل غوش إيمونيم الّذي قامت بدفع تكاليف رحلته دائرة العالية (الهجرة) بالوكالة اليهودية الّتي يرئسها عضو في حزب حيروت.

ودلالات هذا مزعجة وتثير أشد الغضب : فعضو الجناح: اليميني الرافض هذا يتحدث باسم رئيس وزراء إسرائيل إلى الشيوخ اليمينيين، خلال رحلة دفع تكاليفها الوكالة اليهودية الّتي تتلقى مالاً معفى من الضرائب جرى التبرع به للنداء اليهودي الموحّد من قبل أناس لا يؤيدون غوش إيمونيم ولا يؤيدون «الأميركيون من أجل إسرائيل آمنة». فلو قام جماعة «السلام الآن» بعملية ضغط سياسي بواشنطن من أجل تعزيز مقاومة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، أو من أجل مبادلة الأرض بالسلام، لثارت ثائرة المنظمات اليهودية. («وللسلام الآن» مكتب بنيويورك لم يسبق له أن جمع من اليهود الأميركيين أكثر من ٢٥٠،٠٠٠ دولار في أية سنة).

ترى إلى أي درجة من القوة والنجاح يمكن للوبي أن يبلغه قبل أن يضربه رد الفعل؟ أو بشكل أدق: ما قدر النفوذ الّذي يمكن لأي لوبي أن يحرزه قبل أن تطل مناهضة السامية من وكرها؟

وكثيراً ما حذّر الزعيم اليهودي ناحوم غولدمان الّذي عاش في الولايات المتحدة عشرين عاماً من «الخطر العظيم الّذي يتهدد شعباً أحرز القوة والثروة والنفوذ خلال جيل من الزمن بعد قرون من الاضطهاد والضعف». وأخذ غولدمان من سنيه الأخيرة ينتقد باستمرار ما وصفه بإساءة استغلال النفوذ اليهودي، وخصوصاً الجهود الّتي بذلها اللوبي المناصر لإسرائيل في مقاومة بعثة يارنج وخطة روجرز - تلك المقاومة الّتي حالت، كما قال - دون استغلال الولايات المتحدة للفرص من أجل التوصل إلى تسوية كاملة في الشرق الأوسط. وكان غولدمان يسلّم بأن الضغط السياسي من أجل المصالح الخاصة عنصر عادي في أية ديمقراطية، لكنه كثيراً ما تساءل عما إذا كان اليهود قد تجاوزوا الحد في الضغط. وقال:

«إن اليهود شعب المبالغات، ويميل إلى المغالاة في التفكير. لقد كان الدعم الأميركي بضغط من اليهود الأميركيين في غاية الأمية لإسرائيل، ولكنه أخذ يتحول ببطء إلى عامل سلبي. فتأثيره لن يقف عند تشويه تطلعات إسرائيل وحساباتها السياسية؛ إذا قد لا يمر وقت طويل قبل أن يضيق الرأي العام الأميركي بطلبات إسرائيل وتجاوزت اليهود الأميركيين».

والواقع أن السخط على النفوذ اليهودي قد أخذ يعتمل في الصدور بواشنطن. وما يقوله مسؤول سابق في وزارة الدفاع والبيت الأبيض تعبيراً عن إعجابه المشوب بالحسد لمهارات إيباك في الضغط وقلقه حول ما يمكن أن يتمخض ذلك عنه ليس فريداً في بابه. يقول:

«ليست القضية قضية نفوذ إيباك البالغ، بل هي خروجها عن السيطرة. فهي آلة تندفع آلياً ولا ضوابط لها. وفإذا لم توافقها عوملتَ بشكل وحشي. هذه هي مشكلة حركيي إياك. فإذا لم تتعاون معهم ١٠٠٪، قالوا إنّه ستكون هناك إبادة أخرى (لليهود). لكنهم لن يحصلوا على ١٠٠٪. فالإدارة ملزمة بالموافقة على بعض الأشياء لأن النظام لن يعمل كما يجب إذا حصل فريق على ١٠٠٪. وليس من المفروض أن تظفر أي جماعة كلّ مرة».

وبالرغم من أن بعض الساسة الأميركيين يستمتعون بالمناقشة الجيدة، فإن المرء لا يجد أية مناقشة حول الشرق الأوسط. ويقول مساعد سابق في مجلس الشيوخ: «لا يسمح بأي فضول فكري. وما أكثر الشيوخ الّذي يتصرفون بدافع من الخوف وأحكام الضرورة. ولو كنتُ مكان الإسرائيليين أو اللوبي، لما بنيتُ دعم الناس لي على أساس من الخوف والضرورة».

ويسأل آثر هرتزبرغ الّذي يعتبر نفسه من تلامذة غلودمان: «إذا حدث وتجاوز لوبي ما الحد في الضغط على الإجماع الأميركي، فمتى يقوم هذا الرد؟» لقد قلل منتقدوه من شأن ما كان تنبأ به مناهضة السامية، وقالوا إن النفوذ اليهودي قد بلغ الذروة ولم يلق مقاومة تذكر. أما هرتزبرغ فقال: «إنني لا أجيب كما لو كنتُ كاساندرا، وبل كسياسي ومؤرخ وأقول: لن تستطيع أن تضغط إلا إل حد. فقد يتولى الرئاسة الأميركية من يقول لإسرائيل لأول مرة: سوف أعامل إسرائيل كما أعامل أي دولة أخرى. وبهذا يعكس مقولة مناهضة السامية. فإذا رد جميع الضاغطين السياسيين بقولهم: لكننا لا نريد أن تعامل إسرائيل كما تعامل الدول الأخرى، فسوف يقول لهم الرئيس: إذا كنتم تطرحون المسألة عل هذا النحو، فأنتم الّذين تفتحون الباب لمناهضة السامية». ويضيف هرتزبرغ إلى هذا بأنه طالما أن الضاغطين السياسيين الشبان من أعضاء إيباك لم يعرفوا مناهضة السامية فإنهم يعتقدون بأنه لا وجود لها.

ومن أسباب تذمر كبار مساعدي وزارة الخارجية أن اللوبي قد أصبح عقبة في طريق تحليل السياسة الشرق أوسطية. ويذهبون إلى أن إدارة ريغن تعاني من نقص مؤسف في عدد الخبراء في شؤون الشرق الأوسط، وعليه فإنها تفتقر إلى الّذين يتفرعون إلى تحليل السياسة. ويذهب غيرهم إلى أن قلق الشبان من موظفي الإدارة على مستقبلهم يمنعهم من اقتراح سياسات لن يستمع إليها أحد في الكونجرس. والنتيجة كما قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية أحيل على التقاعد «هي أن التحليل الجدي يبقى على الطاولات خوفاً مما قد يفعله للوبين وهو الحماقة بعينها» والاخطر من هذا هو تحول جورج شوتلز وزير الخارجية إلى مناصر كبير لإسرائيل. فقد أبلغ داين المؤتمر الّذي عقدته إيباك عام ١٩٨٦ حول السياسة السنوية أن جورج شولتز صرح بأن هدف التعاون الاستراتيجي الأميركي الإسرائيلي - وهو

مروع إيباك لعام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ هو «وضع ترتيبات قائمة على مؤسسات بحيث أنّه لو جاء بعد ثماني سنوات وزيراً للخارجية لا يتعاطف مع إسرائيل فإنه سيجد نفسه عاجزاً عن التغلب عن العلاقة البيروقراطية الّتي نكون قد أقمناها بين الولايات المتحدة وإسرائيل».

لقد تحول الاتجاه على نحو صار معه بعض دعاة المعارضة ومنتقدي اللوبي اليهودي من الأميركيين يطرقون الأبواب للتعريف بموقفهم. فغلودمان رجا كارتر أن يقوم بتحطيم اللوبي؛ ودعا هرتزبرغ علانية إلى حل إيباك. وهاجم زعيم صهيوني أميركي، جامعي التبرعات الأميركيين لإسرائيل، ووصفهم بأنهم مناهضون للصهيونية. وبالرغم من أن هوارد أديسون، وهو حاخام من شيكاغو ونائب رئيس اتحاد العمال الصهيوني، امتدح في مجلة «جويش فرونتيير» جامعي التبرعات اليهود، فإنه انتقد «الرؤية للحياة اليهودية» التي تحفزهم. قال:

«نظراً لأنهم يرون في الاتحادات المحلية مؤسسات مركزية أقامها اليهود في بلاد الشتات، فإنهم يعتقدون أن الرابطة الّتي تجمع اليهود ذات طبيعة عرقية، وأن أفضل تعبير عنها هو الأعمال الخيرية وخدمة المجتمع. ويرون أن إسرائيل رمز للوحدة اليهودية والتجدد، ومنبر مشترك لليهود، ولا يجوز تشويه الرمز وإضعاف المنبر بالنزاعات الحزبية السياسية. وعليه فإن رؤيتهم لإسرائيل تشتمل على جميع العناصر اللازمة لنمو وحدتهم، وتعبر عن ذاتها من خلال الإحسان اليهودي».

ويضيف أديسون أن هذا «الوهم لجميل» يثير التساؤلات حول التزام اليهود الأميركيين بإسرائيل. وبما أن نظرة الاتحادات إلى النشاط اليهودي هي نفسها نظرة إيباك إلى السياسة اليهودية «الجديدة» فإنه يثير تساؤلات عن دور اللوبي في الحياة اليهودية. ثم يطرح أديسون سؤالاً لا مفر منه وهو: «ترى هل يعين اعتبار التضامن العرقي الأساسي للتعبير عن المجتمع اليهودي، الهبوط بالنظرة الدينية والإيديولوجية لليهودية إلى مستوى الذوق الفردي وفقدانها لكل أهمية على الصعيد العام؟».

تجيب إيباك على هذا السؤال بالإيجاب. فالاهتمام بالإيديولوجية في نظرها يثير الجدل، والجدل يسد صورة الوحدة الّتي يعكسها جمع التبرعات؛ وأسوأ من هذا أن الجدل يعزز

إمكانية حدوث الانشقاق، وهذا بدوره يمد «أعداء إسرائيل» بالذخيرة. وعليه فإن إسرائيل قد أصبحت بالنسبة لجامعي التبرعات مجرد رمز لاستمرار تدفق الهبات. وإيباك تحرص على أن تغامر بالمبلغ الّذي تحصل عليه لإسرائيل وهو ٢،٥ بليون دولار على شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية سنوياً.

لكن أديسون بشكل مقنع بأن البديل الوحيد لليهود الملتزم هو الدخول في حلبة الصراع. ويشرح هذا بقوله إنّه إذا أختار المرء أن يكف عن الجدل حول ما يجب أن تكون عليه إسرائيل للإسرائيليين وحدهم، فإنه بذلك يعترف بأنه لن يتأثر بالقرارات الّتي يتخذونها.

ويرى أديسون أنّه ينبغي على اليهود أن يلعبوا دوراً في تقرير ما سيكون عليه شكل إسرائيل. ويفضل أن يفعلوا ذلك بوصفهم صهيونيين بشرط أن يتحولوا عن ترديد حبهم لإسرائيل إلى المناداة بضرورة تنوع الآراء، وإلى دعوة عامة اليهود إلى المشاركة في النقاش.

وسبق لليهود الأميركيين في الخمسينات من هذا القرن أن صمدوا في وجه محاولات بن غوريون السيطرة على يهود العالم وخصوصاً يهود أميركا وحملهم على الهجرة إلى إسرائيل. إذ أبلغ جاكوب بلوشتاين (وهو من اللجنة اليهودية الأميركية) الحكومة الإسرائيلية بأنه ينبغي أن تكون العلاقة بين اليهود الأميركيين ويهود إسرائيل «طريقاً ذا اتجاهين». وبعد ذلك بثلاثين سنة توسل الساسة الإسرائيليون إلى الأميركيين أن يعملوا بذلك لأن حركة السلام في إسرائيل كانت في حاجة إلى دعمهم. وصرح أبا إيبان في مقابلة مع صحيفة «جيروزالم بوست» عام ١٩٨٥ بقوله: «إن الّذين يطلبون من يهود العالم التزام الصمت يجرحون كرامتهم بشكل خطير. فهم بطلبهم هذا يقرون ببُعدين للدعم وهما البعد المادي والبعد السياسي، ويجردونه من البعد الفكري. وتضييق أبعاده على هذا النحو يدفع يهود العالم إلى عدم التدخل في شؤون إسرائيل مما يلحق الضرر بقضيتها».

وبعد ذلك ببضعة أسابيع نشر إيبان مقالاً آخر في الصحيفة ذاتها انتقد فيه المؤسسة الدينية في إسرائيل لأنها طلبت من اللاجئين اليهود الّذي قدموا من الحبشة قبل ذلك بوقت قصير أن يرهنوا على يهوديتهم؛ وهاجم في المقال بشدة يهود الشتات بسبب عدم إقدامهم على

انتقاد ما وصفه بمواصلة زعماء إسرائيل تشويه صورتها ورؤيتها. وكان إيبان يشير بذلك إلى وزير خارجية إسرائيل، ورئيس وزرائها فيما بعد، الّذي كان يحاول الحصول على عفو عن اليهود الّذي اقترفوا أعمالاً إرهابية ضد عرب الضفة الغربية، وكانوا يخططون لنسف المسجد الأقصى (ووصف شامير هؤلاء الإرهابيين بأنهم «جماعة طيبون تجاوزوا الحدود في أعمالهم») وأضاف إيبان: «إن بعض يهود الشتات يرفضون التصدي بالتحليل لأعمال إسرائيل، ويوافقون بلا تردد على ممارسا إسرائيل وكل ما يصدر عنها، وعليه فإنهم يؤيدون أي شيء وعكسه وذلك طبقاً لما تمليه رياح الانتخابات».

ولا يتمتع أي إسرائيلي بمثل الشعبية الّتي يتمتع بها أبا إيبان. ويرى كثرة من اليهود الأميركيين أن إيباك هو إسرائيل. وهذا دليل آخر. على قلة ما يعرفونه عن إسرائيل. فإيبان يحتل مكاناً في آخر قائمة الساسة في إسرائيل من حيث شعبيته. وما جعله معروفاً لدى الجيل الجديد من اليهود وغير اليهود هو نجاح مسلسل تلفزيوني ن تاريخ اليهود عُرض عام ١٩٨٥ بعنوان «الحضارة واليهود» وقدمه هو بنفسه. وما لم يدركه هؤلاء هو أن عدداً من أثرياء اليهود رفضوا التبرع للمسلسل لأنهم أنكروا على أبا إيبان انتقاداته لحكومتي بيغن وشامير، وخصوصاً لسياسات الليكود في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية. وهذا أمر لا يصدق ويدعو إلى أشد السخرية. فحتى أبا إيبان الّذي يعتبر أشهر إسرائيلي في مخيلة الأميركيين،واحداً من الآباء المؤسسين لإسرائيل، وأعظم دبلوماسييها، وأبرع رجالا في ميدان العلاقات العامة ـ حتّى هذا صار في نظرهم عدواً.

ولم يشهد عام ١٩٨٦ أي تغيير بالنسبة لليهود الأميركيين. وتمكن اللوبي من الحصول على أكبر دعم أميركي حصلت عليه إسرائيل منذ إنشائها. لكن مع هذا كان هناك شك في حقيق الحلم الصهيوني بسب ما جرته ثورة بيغن على إسرائيل من اختلال في الاقتصاد وانقسام في المجتمع، وبسبب التهديد المستمر باندلاع الحرب. وبينما كان السياسيون والمفكرون الإسرائيليون من أنصار اليسار والوسط يرغبون في أن يقوم يهود الشتات بالتصدي لمشكلات إسرائيل، كان أبناء الطائفة اليهودية الأميركية وزعماؤها ورجال اللوبي غارقين في العمل على المحافظة على العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل إل حد أنهم تجاهلوا نتائج ضغطهم السياسي.

وفي هذه الأثناء كانت إدارة ريغن لا تزال تفتقر إلى سياسة واضحة إزاء الشرق الأوسط. وقد أدى حرصها على إنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي وتعزيز دور إسرائيل كركيزة إستراتيجية عبر التعاون الإستراتيجي إلى الاستمرار في التوهم بأنها تستطيع تحقيق ذلك وكسب الأصدقاء من العرب في آن واحد.

وفي أوائل عام ١٩٨٦ توقفت محاولات ريغن بيع أسلحة للأردن بسبب قبول الكونجرس لحجج إيباك المعارضة لبيع الأسلحة لعرب، وبسبب اعتقاد غريب بأن الملك حسين، الّذي كان يلعب أكبر دور من أجل السلام في الشرق الأوسط، لا يعمل ما فيه الكفاية. وهكذا فإنهم كانوا يلقون بالملك في أحضان بائعي السلاح من الفرنسيين والروس. وفي مايو صنت الكونجرس بأغلبية كبيرة ضد صفقة أسلحة للسعودية معظمها من الصواريخ وتقدر بـ ٣٥٤ مليون دولار، بحجة أن السعودية كانت تقدم معونات مالية لسوريا ومنظمة التحرير، وأنها لم تدعم تحركات الحسين السلمية. (هذا مع أن الكونجرس كان قبل أشهر قد أخذ على الحسين عدم تحركه بشكل كاف نحو السلام). وبدا أنّه فئة قليلة جداً كانت تعترف بأنه بغض النظر عما تفعله السعودية فإنها تظل بسبب بنزولها «ركيزة إستراتيجية» حقيقية لمصالح الولايات المتحدة تجد من الصعب عليها أن لا تتدخل. وماذا تستطيع إسرائيل عندئذ أن تفعل؟ في ضوء هذا نجد أن تصويت الكونجرس لا يخدم مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل على لمدى الطويل.

ومما يستلفت النظر أنّه بد معركة بيع طائرات الأواكس الخمس للسعودية بحوالي خمس سنوات لم تقم إسرائيل وإيباك بمعارضة بيع السلاح للسعودية بشكل علني. والسر في هذا هو أنهما كانتا قد دربتا الكونجرس (على فهم ما تزايدانه) وبالفعل بادر الكونجرس إلى الموافقة على أن السعودية لم تتعاون في السعي من أجل السلام.

لكن أي سلام؟ إن الضحية الحقيقية لافتقار إدارة ريغن إلى سياسة شرق أوسطية هي عملية السلام ذاتها. لقد تحدثت الأطراف كلها عن السلام، لكن عملية السلام ظلت مجرد تمثيلية. فالولايات المتحدة كانت ترغب في المفاوضات، وكذلك الأردن وإسرائيل. لكن الولايات المتحدة وإسرائيل أصرتا على عدم التفاوض مع منظمة التحرير. واحتج الأردن بأنه لا

يستطيع التفاوض بدون عرفات. وفي تلك الأثناء بقي موقف عرفات من الاعتراف بإسرائيل وقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ غامضاً. وفي أوائل عام ١٩٨٥ ضاق الملك حسين ذرعاً بموقف عرفات الرافض إلى حد أنّه أعلن انشقاقه عن المنظمة. لكن هذا لم يكن يعني الكثير (من الناحية العملية) لأن عرفات كان يحظى بتأييد الضفة الغربية، وبالتالي فإن الأردن كان بحاجة إليه. وكان حزب الليكود الّذي يشكل نصف الحكومة الإسرائيلية لا يزال معارضاً لمبادلة الأرض بالسلام، وعليه فإنه لم يكن أكثر التزاماً بالقرار ٢٤٢ من عرفات. وأسوأ من هذا أنّه لم يكن منتظراً من شامير رئيس الليكود، الّذي كان سيتولى رئاسة الوزارة في أكتوبر ١٩٨٦، أن غير موقفه. وعليه فغن عملية السلام بدت أكثر جموداً من أي وقت مضى. وكانت سياسة الولايات المتحدة من الناحية الإيجابية لا تتفق مع سياسة الليكود تجاه الضفة الغربية.

وخلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦ بدا أن عملية السلام - وهي المسألة المركزية في الشرق الأوسط - قد غرقت في أوحال السياسة والفضائح في الولايات المتحدة وإسرائيل. وبينما كان شامير يستعد لتولي رئاسة الوزارة في إسرائيل في الشتاء، قضى شطراً كبيراً من الصيف يرد على التهم الّتي وجهها إليه الرئيس السابق للمباحث في إسرائيل. ومنها أنّه بينما كان في رئاسة الوزارة عام ١٩٨٤ سمح بقتل فلسطينيين اعتقلا خلال عملية خطف حافلة ركاب بواسطة عناصر من شن (المباحث). وكذلك فإن المنتقدين في الكنيست والصحافة أثاروا مسألة مدى ما كان يعرفه شامير خلال رئاسته للموساد (الاستخبارات الإسرائيلية) عن تجنيد أميركي للتجسس لحساب إسرائيل في الولايات المتحدة. وعندما قام شيمون بيريز رئيس الوزراء بعقد مؤتمر قمة مع الرئيس مبارك لمدة يومين في شهر سبتمبر وذلك للبحث في عدة أمور بينها التمهيد لعقد مؤتمر دولي، هاجم شريكُه في الحكومة شامير المحادثات بوصفها - كما قال - «تمثيلية دعائية».

وفي واشنطن انكب مستشارو ريغن للسياسة الخارجية على القمة القادمة في آيسلند مع الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف، وانحصر الاهتمام بالشرق الأوسط في مسألة عاطفية مزعجة وهي كيفية تحرير الرهائن المحتجزين في لبنان. وفي أعقاب تلك القمة الّتي

يصعب اعتبارها نجاحاً لفريق ريغن، شن ريغن حملة (انتهت بالفشل) للاحتفاظ بالأغلبية في مجلس الشيوخ للجمهوريين. وفي أواخر نوفمبر ظهر برهان على أن إدارة ريغن كانت بعد ست سنوات لا تزال تعلم بلا سياسة شاملة للشرق الأوسط، وهو فضيحة إيرانغيت الّتي تبين منها أن بعض العناصر في إدارة ريغن قاموا سراً بيع ما قيمته ١٢ مليون دولار من الأسلحة إلى إيران، الّتي كانت الولايات المتحدة قد أدرجتها في قائمة مصدري الإرهاب، وذلك في مقابل مساعدة إيران في تحرير من بقي من الرهائن.

وأصابت فضيحة إيرانغيت الرئيس مبارك والملك حسين بالذهول وأثارت غضبها. فقد كان كلاهما يكافح نمطاً من الأصولية الإسلامية الّتي كانت ستستمد التشجيع من نجاح آية الله الخميني. وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد أكدت للدول العربية المعتدلة أن الولايات المتحدة لن تتدخل في الحرب الإيرانية العراقية. ومما زاد في خيبة أمل مبارك والحسين اكتشاف الدور الّذي لعبته إسرائيل كوسيط في صفقة الأسلحة الأميركية الإيرانية بطلب من إدارة ريغن، وأن أرباح الصفقة أودعت في بنك سويسري تابع لثوار ينكاراغوا (الكونترا).

أما الإسرائيليون الّذي كانوا ينتقدون اتفاق «التعاون الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة وحكومتهم، فقد رأوا في الورطة الإيرانية تأكيداً غير مرغوب فيه لأسوأ مخاوفهم من أن دور إسرائيل كركيزة إستراتيجية للولايات المتحدة سوف يكون في النهاية عبئاً دبلوماسية ودعائياً على كاهلها. وفي الوقت الّذي استخدمت فيه إسرائيل والولايات المتحدة علاقتهما الخاصة في أصعب ظروفها، فإن الزعماء العرب ازدادوا اقتناعاً بأن الولايات المتحدة لم تكن جادة في القيام بدور وسيط للسلام في المنطقة. وأدت رغبة إسرائيل في إرضاء الولايات المتحدة (وفي إزعاج جيرانها الّذي كانوا يؤيدون العراق في حربها ضد إيران) إلى توريط نفسها في فضيحة سياسية أميركية قد تفوق في أبعادها ومضاعفاتها فضيحة ووترغيت.

وجاء اعتراف إسرائيل بعد تردد بأنها أسهمت في نقل الأسلحة إلى إيران (والواقع أنها كانت منذ سنوات تبيع السلاح لحكومة الخميني) كالكارثة بالنسبة لزعامة الطائفة اليهودية الأميركية الّتي كانت تعتقد بأن إسرائيل وإدارة ريغن ملتزمتين بالقضاء على

الإرهـاب الحكـومي الّـذي تخصـصت في إيـران. ولم يـؤد إيـداع أربـاح بيـع السـلاح لإيـران في خـزائن الكـونتزا إلا إلى مـضاعفة الإحـراج للفئـات اليهوديـة التقدميـة الّـتي أيـدت معارضـة الكونجرس لتقديم مساعدات أميركية للكونتزا.

ومرة أخرى كانت الضحية الكبرى هي عملية السلام.

ترى ما الّذي كان يستطيع اليهود الأميركيون عمله؟ بالإجابة على هذا السؤال نـأتي إلى آخـر وأقـصر قـسم في تحليلنـا للعلاقـات بـين اليهـود الأميركـيين وإسـرائيل. ولا بـدّ مـن الإشارة إلى أن أي بحث في المقترحات التالية يمكن أن يملأ كتاباً آخر. وعليه فإننـا سننتقل إلى البحث في مستقبل العلاقة بين اليهود الأميركيين وإسرائيل.

إن الشرط الرئيسي لقيام مناقشة حول الموضوع هـو أن يهتم زعمـاء اليهـود الأميركيـون بمـا كـانوا هـم ونـاخبوهم يقولونـه منـذ سـنوات. (وتعـود هـذه الفائـدة أيـضاً علـى أعـضاء الكونجرس الّذي يتذمرون من «الضغط اليهودي إذا هم أيضاً اهتموا به بصورة خاصة). فقد أظهر استفتاء رئيسي بعد آخر، من الاستفتاءات الّتي نظمتها فئات أميركية أو منظمات يهودية خلال السنوات العشر الماضية على الأقل، أن يهود أميركا وزعماءهم يصرون على أنهـم يميلـون إلى اتخـاذ موقـف الحمـائم مـن الـسياسة الإسـرائيلية، وخـصوصاً مـن القـضايا الحـساسة مثـل مـستقبل الـضفة الغربيـة ودور منظمـة التحريـر في مفاوضـات الـسلام. ومـن الواضـح أنم فشلوا في إذاعـة تلـك الحقيقـة لـسبب رئيـسي وهـو خـوفهم مـن تزويـد مناهـضي السامية بالذخيرة. لكن هؤلاء المعارضين مكنوا إيبـاك بـسكوتهم مـن حمـل البيـت الأبيض والكونجرس على تقريب المحافظين الجدد من الطائفة الأميركية اليهودية. ولا حاجة إلى القـول بأنـه ينبغـي تغيير هـذا الوضـع. يقـول آرثـر هرتزبـرغ: «عنـدما يهـاجمني اليهـود لأنـني معـارض، أقـول لهـم بـأن آرائـي تمثـل آراء مـا يقـارب مـن نـصف اليهـود في الولايـات المتحـدة وإسرائيل. فالليكود لا يمثل الرأي العام اليهودي».

ولما يقوله هرتزبرغ سند من الواقع ن لم يكـن دائمـاً مـن المنطق. فممـا لا حاجـة إلى تأكيده هو أن اليهود، كما تدل استفتاءات الرأي، يعارضون ضم الضفة الغربية، ويؤيدون الجلوس مع المنظمة حول طاولة المفاوضات، بشرط أن يعترف عرفات بإسرائيل ويتخلى عن

الإرهاب. بل إنهم على استعداد للنظر في إمكان إقامة دولة فلسطينية، الأمر الّذي يرتجف له رؤساء الكونجرس وأعضاؤه.

وهذه الأفكار لا تفاجئ المرء كثيراً إذا تذكر أن الناخبين اليهود يتمسكون بمواقفهم المعروفة كليبراليين وتقدميين. وما يقال كثيراً عن تحول اليهود الأميركيين إلى جمهوريين ليس صحيحاً. ومن الحقائق المهمة أن الناخبين اليهود رفضوا رونالد ريغن بشدة بالرغم من صداقته الثابتة لإسرائيل ومن سياسته الاقتصادية الّتي تخدم المصالح المالية للطائفة اليهودية الأميركية، ومن أن تصوره لإسرائيل كركيزة إستراتيجية للسياسة الخارجية الأميركية قد أصبح لازمة تردها إيباك. وفي انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٤ لم ينل ريغن سوى ٢١٪ من أصوات اليهود، بينما نال وولتر مونديل المرشح الديمقراطي ونائب جيمي كارتر ٧١٪ منها. والحقيقة - كما جاء في دراسة للكونجرس اليهودي الأميركي بعنوان «الصوت اليهودي في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٤» - هي أن اليهود كانوا متحمسين للتصويت ضد ريغن إلى حد أهم تجاهلوا اتهام المرشح الديمقراطي جيسي كاشكون بأنه متورط إلى حد ما في مناهضة السامية على الطريقة التقليدية. وأوضح اليهود أنهم أكثر اهتماماً بمحاولة ريغن جعل الديانة محوراً رئيسياً في الحملة الانتخابية. ويمكن تفسير التصويت ضد ريغن بأنه مظاهرة صامتة ضد الليكود الّذي لم يُخف أنّه يقف ضد المرشح المنافس لريغن في الانتخابات.

وبالرغم من أن هذه الآراء تظل داخل «الجدران» فإنها آراء قطاع ضخم قوي من الطائفة اليهودية الأميركية. ويجدر بالمعلقين والساسة الّذين يحرصون على مناقشة القضايا النزاع العربي الإسرائيلي أن يتذكروا هذا. صحيح أن يباك تمثل فئة حركية صريحة من الناخبين، لكن هناك ملايين اليهود الّذين لا يوافقون على آرائها ومواقفها. وقد حان وقت تحرك هؤلاء وإلا فأتهم القطار. فجميع الدلائل من الشرق الأوسط لا تشجع الّذين يحرصون على مستقبل إسرائيل. فعملية السلام مجمدة، وعلى رأس الوزارة زعيم الليكود، ومستقبل إسرائيل الديمقراطي واليهودي في خطر.

إن اللوبي الموالي لإسرائيل يعمل بجرأة ونشاط وعلناً من أجل ما أسماه بـ «جدول أعمال الضاغط السياسي من المواطنين». لكننا نقترح أن يكون هناك جدول مقابل لأعمال المواطنين المعارضين. وفيما يلي القضايا الرئيسية الّتي يجب أن يشتمل عليها.

١. على الطائفة اليهودية الأميركية أن تواجه التزامها بتحديد شكل الدولة اليهودية، وبالتالي بناء طريق له اتجاهان بين إسرائيل واليهود الأميركيين؛ وهو الطريق الّذي دعا له بلوشتاين في أوائل الخمسينات. فالمنظمة الصهيونية العالمية أنشأت إسرائيل لليهود في كل مكان. وعليه فليهودالشتات الحق في أن تكون لهم كلمة في تقرير مستقبلها. ويرحب بعض المعتدلين والحمائم أمثال أبا إيبان بمساعدتهم. والحقيقة أن البعض مثل الأستاذ بن - آمي يعتقدون بأن الأميركيين مدينون لإسرائيل بالمزيد من التدخل (في شؤونها). يقول:

«إن سكوت اليهود الأميركيين يحرمهم من القيام بدور بناء في المجتمع الإسرائيلي. فهم بالرغم من اختلافاتهم يؤيدون إسرائيل دائماً، وعليه فإنه لا يمكن اعتبارهم جماعة ضاغطة بناءة. إنهم يقدمون المال تكفيراً عن عدم ذهابهم إلى إسرائيل. وعلينا أن نتحداهم أن يذهبوا إلى إسرائيل ويساعدوا في بناء هذه الأمة. هذا فضلاً عن أنّه لا يمكنهم الاكتفاء بتقديم المال بدون أن يكون لهم شيء من النفوذ وأن يمارسوا بعض الضغط الّذي يعود بالخير. أما بخصوص القول بأن إسرائيل ركيزة إستراتيجية فنقول بأننا كانا نتبع النهج الأخلاقي القويم نعيش في ديمقراطية مثل ديمقراطية أميركا. وعليه فإن مساعدتهم لنا لمجرد أننا ركيزة إستراتيجية يشوه صورتنا. أليس الأمر كذلك؟».

٢. على اليهود خارج إسرائيل أن يشعروا بحرية في نقد السياسة الإسرائيلية. ويقول عالم الاجتماع الإسرائيلي تشارلز ليبمان: «إذا كان اليهود الأميركيون يشعرون بالقلق إزاء عواقب المستوطنات في الضفة الغربية أو ضمها، فهم ليسوا أصحاب حق في المعارضة فحسب، بل عليهم كيهود أن يفعلوا ذلك. لكن فعالية المعارضة تشترط صدورها عن مؤسسات. فمن الواضح أن نجاح اليهود الأميركيين كان نتيجة لانخراطهم في منظمات. وقد حان الوقت لإعادة عريف «الطائفة اليهودية الأميركية». فمنذ وقت طويل وهذا الاسم ملك للزعماء لمحترفين أو المتطوعين الّذي يديرون المنظمات اليهودية. وواقع الأمر أن المنظمات

لا تمثل إلا نصف مجموع اليهود الأميركيين. أما الباقون الّذين يضمون الآلاف من الأميركيين ممن يتقدون بأن الحلم الصهيونييعاني من الاضطراب فهم ينتظرون الانخراط في منظمات.

وتوجد الآن جماعات منشقة مثل «نيو جويش أجندا» (لائحة الأعمال اليهودي الجديد) وهي وجه جديد لمنظمة بريرا قامت في الثمانينات؛ و«نيو جويش فند» (الصندوق المالي اليهودي الجديد) وهي منظمة ياسرية قامت رداً على منظمة النداء اليهودي الموحد، وتحاول ضم المزيد من المنشقين والمعارضين. لكن هذه المنظمات صغيرة وتفتقر إلى التمويل. (ففي عام ١٩٨٥ لم تستطع منظمة «الصندوق اليهودي الجديد» من جمع أكثر من ١،٢٥ مليون دولار). كما أنها تحتاج إلى دعم من كبار زعماء اليهود الأميركيين إذا هي أرادت أن تقدم «لائحة أعمال يهودية» حقيقية. وعلى المتعاطفين مع آرائها أن يخرجوا من مخابئهم وأن يعلنوا أن تلك الآراء تخدم مصالح إسرائيل، والطائفة اليهودية الأميركية، السلام في الشرق الأوسط؛ وعليهم أن يعلّموا إسرائيل كيف تعيش مع منتقديها من الأميركيين وتصغي لآرائهم.

ونقول لأعضاء الكونجرس أن أهمية دعم إسرائيل والسلام عظيمة إلى حد لا يسمح بخنق مناقشة شؤونهما. وعلى من يلتزمون الصمت أن يخرجوا عن صمتهم. أما أولئك الّذي قاموا سنوياً وخلال ما يزيد على عشر سنوات بالتصويت إلى جانب تقديم بليوني دولار من دافعي الضرائب لإسرائيل فيحق لهم أن يناقشوا مسألة المقدار الحقيقي للمساعدات الّتي تحتاجها إسرائيل.

٣ـ لضمان عدم تجاهل انتقاد اليهود الأميركيين لا بدّ من إقامة منبر يهودي على هيئة «برلمان شتات» أو «مجلس لوردات يهودي» يناقش فيه زعماء يهود العالم السياسة الإسرائيلية، ويعلنون فيه توصيات يصعب تجاهلها. ومن فضائل هذا الاقتراح أنّه جرى تقديمه خلال السنوات الخمس عشرة الماضية من قبل ناحوم غلودمان وآرثر هرتزبرغ والكسندر شندلر ومناحيم بيغن (ولكن قبل توليه رئاسة الوزارة). ويقول مساعد سابق لبيغن: «لو أن اليهود الأميركيين هددوا بقطع المساعدات عن إسرائيل لما تحمس بيغن إلى ذلك الحد لإقامة المستوطنات».

أما القضايا التي قد تدرسها الهيئة المقترحة فهي:

١ـ حاجات إسرائيل الأمنية في التسعينات.

٢ـ المقدار الحقيقي من المساعدة الأجنبية الّتي يحتاجها الاقتصاد الإسرائيلي ليحقق الاكتفاء الذاتي.

٣ـ دور منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام.

٤ـ موقف الولايات من الدول العربية المعتدلة. وهذه القضية حساسة خلقت شعوراً بعدم الثقة بين الحكومة واليهود منذ عهد أيزنهاور.

٥ـ كثيراً ما يتعهد زعماء اليهود بالالتزام بكامب ديفيد. وينبغي عليهم الآن أن يعيدوا قراءة نصوصه وأن يدرسوها ويناقشوها. فبهذا وحده يمكنهم أن يدركوا أنّه لا سلام بدون الفلسطينيين، وأن الفلسطينيين لن يشاركوا في عملية السلام إلا إذا جرت الموافقة على «ممثلهم الشرعي» وهو على أي حال ياسر عرفات. ولما كان اتفاق كامب ديفيد ينص على أن للفلسطينيين ومصر والأردن وإسرائيل حق تقرير مستقبل الضفة الغربية وغزة، ويمنح الفلسطينيين حق استخدام الفيتو ضد أي اتفاق، فإنه يمكن القول أنّه أكثر دعماً للفلسطينيين مما يذهب إليه الجميع «بما فيهم منظمة التحرير الّتي رفضته».

٦ـ يمكن اليهود الأميركيين أن يسهموا في حل القضية الفلسطينية بالضغط من أجل عقد مؤتمر دولي برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ومثل هذا المنبر يقبله الآن شيمون بيريز والملك حسين وإدارة رغين التي صرحت بأن منظمة التحرير ستدع للحضور بشرط اعترافها بإسرائيل وقرارات الأمم المتحدة. وينبغي للمؤتمر المقترح أن يبحث في موضوع الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. وينبغي دعوة سوريا لسبب رئيسي وهو أنها ستهاجم كلّ فريق للسلام لا تدعى إليه. فمثل هذا المؤتمر قد يهيئ فرصة تجبر كلام من الطرفين على إثبات اهتمامه الكبير الصادق بالسلام أمام الممولين وموردّي السلاح الرئيسيين وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ثم إن وجود الدولتين العظميين يمكّن كلّ طرف من أطراف التسوية من أن يبرر موقفه أمام الرافضين في بلاده بما مارسته هذه الدولة أو تلك من الضغط عليه.

ويبدو الآن أن هناك نقطة لانطلاق المفاوضات. فاتفاق عرفات والملك حسين في فبراير ١٩٨٥ يشير إلى استعداد المنظمة لقبول ما هو أقل من دولة وذلك بالارتباط بالأردن. وترمي خطة ريغن إلى إقامة «كيان» فلسطيني يتمتع بحكم ذاتي كامل في الضفة الغربية مرتبط بالأردن؛ وكذلك فإن بيريز قد طرح للبحث إمكان إقامة «حكم ذاتي» في الضفة الغربية تحت هيمنة «ثنائية من الأردن وإسرائيل».

٧ـ لم تكد تمضي أيام قليلة على عودة شامير إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية حتّى برهن على مدى انقسام حكومة الوحدة الوطنية. ففي حين أن بيريز كان قد جمد كلّ نشاط في المستوطنات بالضفة الغربية، أعاد شامير التأكيد على دعمه لها. وفي حين أن وزير الخارجية الجديد بيريز صرح بأن عدم الاهتمام بعملية لسلام الّتي حركها هو الشيء الوحيد الّذي قد يدفعه إلى فك عرى ائتلاف الليكود ـ العمل، فإن رئيس الوزراء الجديد يصر على استعداده للتفاوض مع العرب ولكن عبر «محادثات مباشرة». وبما أن مصر والأردن قد كررتا القول مرة بعد أخرى أنهما على استعداد للاجتماع بإسرائيل حول طاولة واحدة ولكن في مؤتمر دولي يضم السوفييت والفلسطينيين والأميركيين، فإن زعماء العرب وحمائم إسرائيل فسرّوا عبارة «المحادثات المباشرة» المحبة لشامير على أنها تعني في قاموس الليكود «لا محادثات».

وعلى الزعماء اليهود الأميركيين أن يشجعوا بيريز على مواصلة الضغط على شامير. وعليهم أيضاً أن يعارضوا علناً سياسة الليكود في إقامة المستوطنات وأن يتأكدوا من أنّه لن يستخدم أي جزء من هباتهم لضم الضفة الغربية. وإذا أجريت انتخابات جديدة في إسرائيل يتعين على الزعامة اليهودي الأميركية أن تتحول بدعمها إلى حزب العمل، وأن تتخلى عن أحلام الليكود المستحيلة في إسرائيل الكبرى. وعلى الأميركيين أن يعلنوا بوضوح أن دعمه يتوقف على جعل عملية السلام القضية الرئيسية في أية حملة انتخابية.

في الماضي ظهر في الطائفة اليهودية الأميركية زعماء من أمثال براندايز ووايز وسلفر وغلودمان. ويتعين الآن على الطائفة اليهودية أن تستخدم طاقتها الكبيرة وعبقريتها في تنشئة زعماء آخرين (والاستماع إلى قلة من أصحاب الحكمة من لقدماء) ممن يستطيعون فهم

دورهم المعقد كأميركيين ويهود ، ويمارسون الضغط على ناخبيهم لتكوين علاقة طبيعية مع إسرائيل.

وليس الأميركيون بحاجة إلى البرهنة على أنهم يحرصون على إسرائيل. لكن عليهم أن يثبتوا أيضاً أنهم حريصون على الاستماع إلى جميع أطراف النزاع العربي الإسرائيلي. وينبغي أن يتجدد النقاش حوله بشكل علني. فبهذا فقط يمكن مراعاة مصالح الإسرائيليين واليهود الأميركيين والسياسة الخارجية للولايات المتحدة.

كلمة اعتراف وشكر

هذا الكتاب حصيلة قدر هائل من القراءات والبحث والتقارير. ويتوقف نجاحه على مراجعه، وخاصة على مقابلاتي لأفضل أصحاب الأدوار في الأحداث، والخبراء من مراقبي لعبة اللوبي. ومن حسن الحظ أنني تمكنت من إرجاء ما يقرب من مئتي مقابلة، وهي أكثر ما أستطيع إثباته هنا. والحقيقة هي أن الكثيرين ممن قابلتهم فضلوا إخفاء أسمائهم، أو قصروا حديثهم على الخلفيات، أو طلبوا عدم تسجيل ما كشفوا عنه. وقد أشرنا إلى الّذين وافقوا على نشر أحاديثهم في النص أو الهوامش.

لكنني أود أن أخص بالشكر بعض الّذين لولاهم لما قدر لهذا الكتاب أن يكون. وفي البدء كان الكتاب فكرة خطرت لصديقي ستيف شوارتز الّذي قال بأن النفوذ السياسي لليهود الأميركيين -أي «اللوبي اليهودي» المعروف- يمكن أن يكون موضوع كتاب. فصممت على الاشتراك معه في إخراجه. لكن عندما قرر أن ينصرف أكون بديني الكبير لتعليقاته وتصويباته لما أثبته في مسودة الكتاب، وآمل أن أكون قد وفيت فكرته حقها من العناية.

وأسهم كل من أندي ديفيز وشيلا روجرز وماري نزنك في البحث والتنقيب خلال المراحل الأولى لمشروع الكتاب. وقد سهلوا علي العمل. وإن آسف على شيء فهو عجزي عن الإفادة من عملهم على نطاق أوسع. وكانت أسعد انجازاتي هي اكتشاف مكتبة بلوشتاين في مقر اللجنة اليهودية الأميركية. فعلى رفوفها رأيت أكثر الكتب والمجلات والمراجع الّتي أحتاجها. وقامت سيما هيروتز، القيمة على المكتبة وزميلتها ميشيل أنيش بإرشادي إلى ما خفي علي منها. ولا بدّ لي من شكرهما على ذلك وعلى حسن استضافتهما لي وإهدائي عدداً من النشرات الزائدة.

ومن أمتع وأغنى المقابلات لتي أجريتها سلسلة مقابلات في إسرائيل في شتاء ١٩٨٤. ويعود الفضل في هذا النجاح إلى درورا كاس المشرفة على مكتب المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط بنيويورك. إذ اقترحت أن أضيف إلى لائحة أسماء السياسيين والمفكرين الإسرائيليين الّذي كنت أنوي مقابلتهم أسماء آخرين من اليمين واليسار، وفي كل موقع من

الساحة الإسرائيلية. ولكي تتأكد من أنني سأقابلهم فعلاً، اقترحت على الاتصال بهيرفا واينر للقيام بالترتيبات اللازمة في إسرائيل. وجاءت النتيجة معجزة في التنظيم والدبلوماسية والعلاقات الشخصية. فقد رتبت لي اجتماعات مع أبرز السياسيين والصحفيين والباحثين الإسرائيليين. ومما أدهشني حقاً أن جميع مقابلاتي معهم تمت في مواعيدها المعينة. والأصعب تصديقه هو أنّه لم يطلب أحد ممن قابلتهم بما فيهم الوزراء والسفراء السابقون إلى الولايات المتحدة عدم تسجيل حديثه. وتمنيت لو أن السياسيين الأميركيين والزعماء الأميركيين يشعرون بمثل تلك الثقة.

وأود كذلك أن أشكر جيري نادلر مراسل «يونيتد برس» (الصحافة المتحدة) الّذي أطلعني على ثمرات خبرته خلال أربع سنوات بالسياسة الإسرائيلية وعلى مراجعه. وعندما عدت إلى الولايات المتحدة تفضل كارل برنشتاين باقتراح إجراء مقابلات مع آخرين وزودني بتوصيات مكنتني من مقابلة كل منهم.

وفي الشهور الأولى من انشغالي بالبحث، وحرصاً على ميزانية كاتب مثلي، استضافني دان تومي وأسرته خلال وجودي بواشنطن. وفعل الشيء ذاته بواشنطن فيل توبمان وزوجته فلستي بارنجر، بالرغم من انشغالهما بطفلهما الثاني والاستعداد للسفر إلى موسكو. وفي المرحلة الأخيرة فتح لي لاري لوشينوا بيته القائم وراء «دي بونت سيركل» حتى خلال سفره.

ولولا مساعدة المحررة أليس ميهيو ومهارتها في التحرير لبقيت مسودة هذا الكتاب، الّتي لم تكن تتميز إلا بضخامتها، في حيز الفكرة. وأشكر زميلها هنري فيرن الّذي لم يدخر جهداً في المساعدة عبر التلفون وسأظل أعشر بالامتنان لباتريشيا ملر الّتي ساعدتني في النسخ وجنبتني بعض الأخطاء الفاضحة. لكن مصاعب نشر الكتب تتجاوز مجرد كتابتها وتحريرها. وعليه فإنني أشكر وكيلتي أماندا أوربان الّتي تعمل بالإدارة الدولية الإبداعية.

ولن يفوتني أن أشكر زوجتي مارلين بيثاني التي ساعدتني بتشجيعها وصبرها على إكمال الكتاب قبل أن يداهمنا تقدم السن والفقر. فلم يكن من السهل أن نعيش ليومنا ومع موسوعة تتزايد ضخامتها عن العلاقات الأميركية الإسرائيلية.

إلى هؤلاء جميعاً يعود الفضل في نجاح هذا الكتاب إذا نجح. وإذا فشل فأنا وحدي مسؤول عن فشله.

الفهرس